أ وبال التجا

في عسالمساالمعساصر

تاليف

ف. كومبز

ترجمة

الدكنور احمذهيري كاظم الدكتور جابرعبدا لحمنيه جابز

كلية التربية _ جامعة الازهر كلية التربية _ جامعة الازهر

المناشى دار النهضة العربستة ٣٤ عبد الخالق ثروت أ القاهرة





ا من الما

في عسالمساالمعساصسر

تأليف

ف کومبز

ترجمة

كلية التربية _ جامعة الأزهر كلية التربية _ جامعة الأزهر

الدكتور احمدهيري كاظم الدكتور تجابرعبدالحمنيدجابر

المشاشى دار النهضة العربسة «دار النهضة «٣٠ عبد الخالق ثروت ألقاهرة

THE WORLD EDUCATIONAL CRISIS A System Analysis

Ву

PHILIP H. COOMBS

Oxford University Press, 1968

سِمُ السَّلَ الْحَمَالُ الْحَمَالُ الْحَمَالُ

مقدمة الطبعة العربية

يسرنا أن نفدم هذا انكتاب الى المستقلين بشؤون التربية والتعليم والدارسين لعلوم التربية والآحثين في مشكلات التعليم وتطروره في مجتمعنا العربي . ولقد دفعنا الى نقل هذا الكتاب الى اللغة العربية السباب من أهمها:

اولا: وجود انتفاضة قوية في وقتنا الحاضر تدرك عن وعى وايمان راسخ ان الاهتمام بالتعليم وتطويره هو المدخل الرئيسي لدفع حسركة مجتمعنا العربي نحو التقدم وتحقيق أهدافه العصرية .

ثانيا: ان هذا الكتاب فريد في نوعه فهو يتناول مشكلات التعسليم, في عالمنا المعاصر بطريقة علمية عصرية ليست مألوفة في الكتابات التربويسة العربية ، ويقدم نموذجا لتطبيق منهج «تحليل النظم» على النظم التعليمية وبحث مشكلاتها وبناء الاستراتيجيات الفعالة لتطويرها . ومثل هسسدا المنهج جدير بأن يفيد منه العاملون والباحثون في الميدان التعليمي فكسرا وتطبيقا .

ثالثا: ان محتوى الكتاب يمتاز بالشمول والعمق في نفس الوقت ، فهو يتناول بالبحث الدقيق والحقائق الصريحة قضايا متعددة لها اهميتها وآثارها القريبة والبعيدة في حياة النظم التعليمية ومدى كفايتها ، وهذا يجعل من الكتاب مرجعا تربويا علميا خصبا في دراسة النظم التعليمية وبحث العكيد من مسائل التربية والتعليم .

وابعا: ان الكتاب يحتوى على رصيد هائل من الاحصائيات والبيانات والمراجع الحديثة عن نظم التعليم في كثير من دول العالم النامية والمتقدمة . وتوفر مثل هذه الاحصائيات والمراجع ولا شك للباحث في الميدان التعليمي خلفية مناسبة من الخبرة تمكنه من رؤية اوضح وأشمل للتحديات والمشكلات الملحة التي تواجهها هذه النظم في وقتنا الحاضر .

خامسا: ان مؤلف هذا الكتاب من أعلام الفكر المعاصر في الاقتصداد والتعليم ، وقد شغل منصب مدير المعهد الدولى للتخطيط التعليمى فى باريس لعدة سنوات مما اتاح له أن يعيش في مناخ تربوى عالمى وأن يطلع بنفسه على أحدث الوثائق والتقارير المتصلة بأوضاع التعليم ومشكلاته في أنحاء مختلفة من العالم ، كما مكنه ذلك أيضا من الاتصال بقادة التعليم والفكر التربوى في العالم من خلال المؤتمرات الدولية واللقاءات الشخصية وقد انعكس هذا كله في معالجته لموضوعات هذا الكتاب فجاءت معبرة عن واقع التعليم في عالمنا المعاصر وآماله نحو تحقيق مستقبل افضل .

والحق ان هذا الكتاب بعد اصداره قد أثار اهتمام المربين وقدات التعليم في العالم نظرا لاهمية القضايا والموضوعات التعليمية التى يعالجها والاساليب والمبادىء التى يؤكدها في بحث مشكلات التعليم وتطويره ولكل هذه الاعتبارات نأمل ان يكون في نقل هذا الكتاب الى اللغة العربية ما يسهم في تنمية فهم تربوى ووعى تخطيطى اكبر لكل مهتم ببحث امور التعليم ومشكلاته وانتخطيط لتطويره في مجتمعنا العربي المعاصر .

ولا يسعنا وقد التهينا من هذا العمل الا ان نقدم الشكر لجميلية الرملاء الذين سجعوا وعاونوا على انجازه ، كما نقدم الشكر الى الاسلاء الدي محمد انور قريصم وكيل وزارة التعليم العالى المشئون الثقافية الدى كان له الفضل الاول في اثارة اهتمامنا بموضوعات هذا الكتاب .

وأخيرا نسأل الله أن يوفقنا الى خدمة العلم والتعليم في مجتمعنا

مصر الجديدة اكتوبر ١٩٧١

دکتور احمد خیری محمد کاظم دکتور جابر عبد الحمید جابر

مقدمة المؤلف

لهذا الكتاب هدفان ، الاول ان نجمع في مكان واحد انحقائق الجدرية المتصلة بأزمة عالمية في التعليم توشك أن تظهر ، ونبرز الاتجاهات الكامنة في هذه الحقائق ونقترح عناصر استراتيجية معينة لمعالجتها واما الهدف الثانى فيرتبط بالاول ولو انه يتعداه وهو تقديم طريقة أو منهج دراسية يمكننا من النظر الى النظام التعليمي لا باعتباره أجزاء منفصلة كل منهيا بعمل بمعزل عن الآخر بل كنظام واحد له جوانب ومكونات متكاملة وذات نفاعل وتأثير متبادل فيما بينها ، وتسفر في تفاعلها عن مؤشرات يمكن أن تستدل منها على مدى كفاءة سير النظام أو عدم كفاءته .

وكلا الهدفين يتطلب نظرة عريضة واكثر شمولا عما هو مالــوف وماتعود عليه المستغلون بدراسة امور التعليم . وهذان الهدفان يتطلبان أيضا استخدام عبارات ومصطلحات تعليمية ومفاهيم مستقاة من ميادين أخرى غير التعليم كعلوم الاقتصاد والهندسة والاجتماع . وهذه المصطلحات عالمفاهيم المستخدمة قد تكون في بداية الامر محيرة او مربكة بل وقد تشر مخط بعض الزملاء العاملين في الميدان التعليمي ، ولكنني آمل الا يتسرعوا بي اصدار احكامهم حتى ينتهوا من قراءة هذا الكتاب ودراسة محتواه . بي اصدار احكامهم حتى ينتهوا من قراءة هذا الكتاب ودراسة محتواه . ذلك لان عالم التعليم كما نراه اليوم قد بلغ درجة من التعقيد واصبح في حابة من الخطورة تعجز معها مفردات أي فرع من فروع العلوم بما في ذلك السربية عن ان تصفها بأكملها . ومن ثم فاننا في حاجة الي كلمات وافئان السربية من علوم مختلفة ومن مجالات علمية متعددة تمكننا من النظرة الناملة للعملية التعليمية بحيث نراها ككل وبوضوح اكبر وبالتالي تحقق أهدافا أبعد وفائدة أكبر ،

ان استخدامنا لكلمة « أزمة » كوصف للحالة التى وصل اليها التعليم في العالم قد تثير عدم الرضا من جانب البعض ، وحتى من جانب أولئسك الذين يقبلون الاتجاه العام للتحليل الذي نعرضه في هذا الكتاب ، واقد كان هذا هو موقف قادة التعليم في أوربا الذين قرأوا الاصول الاولى لهدا الكتاب في نهاية عام ١٩٦٧ ، اذ اجمعوا على ان الدول الاخرى وخاصدة الدول النامية هي التى تواجه أزمة في نظمها التعليمية الامر الذي لا ينطبق على دولهم وذلك لانها ببساطة تواجه مشكلات تعليمية لا تصل الى حدد

الازمة . غير ان الاحداث العنيفة التى ظهرت بعد ذلك في الجامعات الكبيرة في كل من تشيكوسلوفاكيا وفرنسا والمانيا الفدرالية وإيطاليا وبولنساه واسبانيا والولايات المتحدة الامريكية ويوغوسلافيا قد وضعت الموضوع فجأة في مجال للرؤيا اكثر وضوحا . وبعد فحصنا لحقائق الموقف على وجبه العموم فاننا نميل اكثر من اى وقت مضي الى تسمية الامسور بمسمياتها الحقيقية ، ويبدو ان كلمة ازمة مناسبة تماما .

وينبغى أن نشير هنا الى تتابع الاحداث التى ادت في النهاية الدى اصدار هذا الكتاب . لقد كانت بدايته ورقة عمل مقدمة الى مؤتمر دراى لبحث أزمة التعليم في العالم عقد بولاية فيرجينيا في اكتوبر ١٩٦٧ ، ولقد حاءت المباداة لهذا المؤتمر من الرئيس جونسون وهو معلم ابتدائى سابق ، ولكن التخطيط الحقيقى لهذا المؤتمر وادارته اضطلعت به لجنة خاصدة تحت رئاسة الدكتور جيمس بركنز مدير جامعة كورنل . وقدد طلب بركنز بوصفه رئيسا لهذه اللجنة ، من معهد التخطيط التعليمى الدولى الذى انشأته اليونسكو عام ١٩٦٣ في باريس ان يعد ورقة عمل تحدد الاطار الفكرى للمؤتمر . وباعتبارى مديرا لهذا المعهد قمت شخصيا وبالاسمانة بزملائى باعداد ورقة العمل الطلوبة .

ولقد ضم المشاركون في هذا المؤتمر ما يقرب من مائة وخمسين قائدا من قادة التربية والتعليم في الدول النامية والدول الصناعية من وزراء للتربية والتعليم ومديرى واساتلة جامعات ، وباحثين واخصائيين في تعليم الكبار وعلماء في العلوم الاجتماعية ، ولقد شارك جميع هؤلاء في أعمال المؤتمر دون قيود رسمية ، وتحدثوا فيه حديثا حرا من وحبي عقولهم وتفكيرهم ، وفي هذا المقام وضعت ورقة العمل التي تقدمت بهسا موضع الدراسة والمناقشة الناقلة التي كان لنتائجها اكبر الفائدة في اعداد الكتاب على هذا النحى الذي نعرضه ، كما افاد الكتاب ايضا من توجهات واقتراحات عدد كبير من النقاد اللاين تفضلوا مشكورين بمراجعة الهاب في صورته النهائية ، كما افاد ايضا من مجموعة اللقاءات والاجتماءات الي عقدت في انحاء اكثيرة من العالم في اواخر عام ١٩٦٧ لمتابمة مؤتمسي في حيرجينيا .

وفد نتجاوز الحقيقة اذا قلنا ان جميع المشاركين في هذا المؤتمر مد وافقوا على كل عنصر من عناصر ورقة العمل المقدمة والاراء الواردة في هذا الكاب . غر انه انصافا للحق يبدو لى ان المنهج الذى اتبع في هذا الكاب

وجانب اساسي من وجهات النظر والنتائج المتضمنة فيه قد قبلت عساى وجه العموم من جانب المشاركين في المؤتمر . وعلى اية حال ، فلقد عبر المشاركون في المؤتمر عن افكارهم الخاصة بعد دراستهم لورقة العمسل المقدمة - وذلك من خلال التقرير التلخيصي للمؤتمر الذي القاه الدكتون بركنز ، والذي اوردناه كفصل اخير في هذا الكتاب .

ولا يستعليع انسان ، وبالتاكيد لا يستطيع اى مؤلف ان يعيش بمعزل عن الآخرين معتمدا على ذاته فحسب ، وعلى هذا فانى اريد هنا ان اقرن فضل الكثير من الافراد والمنظمات التى اسهمت بطرق شتى في اعداد هذا التتاب . وأود على وجه الخصوس ان انوه بفضل لا حدود له للمعهد الدولى للتخطيط التعليمي وللمؤسسة الام التى يتبعها واعنى بها منظمة اليونسكو ، ولزملائي في المعهد الذين مدوا يد المساعدة لى وهم كثيرون ، ولكنى اخص بالذكر منهم اربعة كان لهم دور كبير منه البداية وهؤلاء هم سيدنى هيمان ، جاك هالاك ، جون تشسواص وتانجوك شو .

اما وقد قلت هذا فانى ارغب ان اقر بمسئوليتى الشخصية الكاملة عن جميع الآراء والتفسيرات والنتائج التى تضمنها هذا الكتاب . ذلك لان ما جاء فيه لا ينبغى على اية صورة من الصور ان يعتبر الموقف الرسمى لليونسكو او للمعهد الدولى للتخطيط التعليمي او لاية منظمة اخرى . وامل ان يسهم هذا الكتاب في نمو حوار اكثر شمولا عن المشكلات الخطيرة والتحديات التى تواجهها النظم التعليمية في جميع انحاء العالم في وقتنا الحاضر ، كما آمل ان يحقق توجيها افضل للشباب الذين يعدون انفسهم ليصبحوا حماة التعليم في المستقبل ، وان يساعد ايضا في تحرير طاقات ليصبحوا حماة التعليم في المستقبل ، وان يساعد ايضا في تحرير طاقات الاجتماعية واهمها في وقتنا الحاضر ، . ولا شمك ان كل هذا يتسمق مع الاهداف العريضة التي تسمى الى تحقيقها المنظمات الدولية للتعليم .

يونيو ۱۹۲۸ .

الفصِّ لِالأول

وجهة نظر

طبيعة الازمـة:

بدات النظم التعليمية في اوائل خمسينيات هذا القرن في جميع انحاء العالم عملية توسع هائلة لم يسبق لها مثيل في تاريخ البشرية . ففى كنبر من الدول ازداد عدد التلاميذ المقيدين بالمدارس في مختلف مراحل التعليم الى أكثر من النعف " كما ازدادت الاموال التى تصرف على التعليم بمعدلات البر من ذلك واسرع = وبرز التعليم فيها كأكبر صناعة محلية ، وتبشر هذه السملية الديوية المؤثرة بالامل في التقدم المستمر للتعليم .

والسروال الذي نطرحه هنا •و : كيف تبدو هذه العملية في الوقت المحائم لا

تدنيمن الاجابة الجزئية عن هذا السؤال حقيقة جافة مثل جفاف البارود والنار . فرغم هذا التوسيع الهائل في التعليم فان هناك نموا موازيا له في السكان ادى الى زيادة العدد الاجمالي للافراد الراشدين الاميين في العالم . وتبين احسائيات اليونسكو أن عدد هؤلاء الاميين يزيد الان من ١٢٤ مايون نسمة و بنسبة تبلغ حوالي ٢٠٪ من مجموع السكان العاملين(١) ويمكن أن تحصل على اجابة اشمل عن هذا السؤال أذا ما تأملنا سيحات التحذير المخررة الذي يطلقها في كثير من الدول القادة الذين ازعجتهم هذه المشكلة عفهم يحذرون من أنها قد امتدت وتغلغلت في النظم التعليمية في جميع انهاء العالم = وأنها قد امسكت فعلا بتلابيب عدد من الدول في قبضتها

Unesco, Unesco's Contribution to the Promotion of the (x)
Aims—and Objectives of the United Nations Development
Decade: Report by the Director-General; General Conference, Fourteenth Session, 25 October 30 November 1966, Paris,
September, 1966, 14 e/10.

وهذا الكتاب الذي بين يدي القارىء صيحة من صيحات هذا النحدير .

سحيح أن النظم التعليمية القومية في بلدان العالم المختلفة نبدو دائما مرتبطة بحياة لا تخلو من ازمات . فقد عرف كل منها في اوقات معينة نقصا في المخصصات المالية ، أو في المدرسين ، أو في المبانى المدرسية أو في الوسائل والادوات التعليمية . وقد عانت هذه النظم بوجه عددم من النقص في كل شيء الا شيئا واحد وهو التلاميد الذين يتفجر عددم ويزدادا عاما بعد آخر ، وسحيح ايضا أن هذه النظم قد بدلت الى حد ما جهودا للتغلب على مشكلاتها المزمنة . وعندما تعذر عليها ذلك تعلمت أن تعيش معها . ورغم ذلك فأن أزمة التربية والتعليم في وقتنا الحاشر تختلف تماما عن تلك الازمات التى شاعت في الماضي أله في ازمة عالمية أكثر مراونة في ادراكها واقل وضوحا من ازمة غذائية أو ازمة عسكرية ، ولكنها مع ذلك لا تقل وزنا عن مثل هذه الازمات من حيث خطورة نتائجها .

كما تختلف الازمة التعليمية في شكلها وشدتها من دولة الى أخرى، تبعا لاختلاف الظروف المحلية الخاصة بكل منها = غير أن اتجاهات القوى الداخلية المحركة لها تبدو متشابهة في جميع الدول ، سواء كانت هـــده الدول قديمة في نشأتها أم حديثة ، وسواء أنشأت لنفسها مؤسســات رسخت واستقرت ، أم أنها ما زالت تناضل وتتحدى ما يوجد فيها مـن تناقضات عميقة في سبيل أنشائها وترسيخها .

ان طبيعة هذه الازمة تدل عليها وتوحى بها كلمات « التغسير » ، و « التكيف » و « وعدم التوافق » أو « عدم الملاءمة » . فمنذ عام ١٩٤٥ وعقب انتهاء الحرب العالمية الثانية ، اجتاحت جميع الدول تغييرات سريعة وغير عادية مهد لها عدد من الثورات العالمية المصاحبة في نواحى العدام والتكنولوجيا ، وفي السياسة والاقتصاد ، وفي التركيب السكاني والاجتماعي لهذه الدول ، كذلك تمت النظم التعليمية وتغيرت بسرعة اكبر من أي وقت مخيي ، ولكن تكيف جميع هذه النظم كان بطيئا للغاية اذ قورن بالمخطوات السريعة التي تتحرك بها الاحداث وتتغير من حولها . ركان عدم النوافق السريعة التي تتحرك بها الاحداث وتتغير من حولها . ركان عدم النوافق الناتج بين نظم التعليم وبيئاتها والذي اتخذ اشكالا متعددة هو جوهدر ازمة التربية والتعليم في العالم =

الاسباب الرئيسية اللازمة وكيفية التغلب عليها:

ويعزى عدم المتوافق هذا الى اسباب معينة متنوعة تأتي في مقدمنها

الاسباب الاربعة الآتية : (اولا) الزيادة الشديدة في التطلع الى التعليم والاقبال عليه الامر الذي ادى الى زيادة الحصار والغسفط الحالى على المدارس والجامعات القائمة = (ثانيا) النقص الحاد في الوارد المالية الذي حال دون ان تستجيب نظم التعليم للاقبال المتزايد على طلب النعليم على نحو تام . (ثالثا) الجمود الملازم لنظم التعليم مما جعلها تستجيب ببعاء شديد لذي تلائم بين ظروفها الداخلية وبين النفيرات والاحتياجات الجديدة خارجها في البيئة ، حتى وان كانت قلة الموارد المالية لا تشسستل العقبة الرئيسية للملاءمة = (رابعا) الجمود الملازم للمجتمعات ذاتها مما حال بينها ربين الاستفادة من التعليم والقوى العاملة المتعلمة على افضل نحو للدعم الننمية القومية ودفع عجلتها = ويتمثل هذا الجمود في الاهمية الكبيرة التي تعطى للاتجاهات والعادات التقليدية ، وانماط الحافز والشهرة ، والاشكال التي تتخذها بنية المؤسسات الاجتماعية في المجتمع والتي تعرقل التنمية .

ولكى نتغلب على هذه الازمة فانه من الضرورى ان يقوم كل مسن المجتمع والنظام التعليمى باجراء تعديلات جوهرية وان تتم الملاءمة بينهما .. واذا لم ننن مثل هذه الامور على وشك الحدوث فان التباين المتزايد بسين المجتمع والتعليم سوف يسبب ولا شك خللا في هياكل كل النظم التعليمية المجتمع والتعليم سوف يسبب ولا شك خللا في هياكل كل النظم النظم الموالات في هياكل المجنمعات التى توجد فيها هسده النظم وسوف يحدث ذلك حتما ، واذا استمرت الحاجات التعليمية للتنميسة القومية في النعو والتغير ، واستمر ايضا الضغط على التعليم وتزايد الطلب فانه من غير المكن مواجهة مثل هذا الموقف بالعمل على زيادة الموارد المالية التى نوفرها للتعليم فحسب ..

ولكى تقوم النظم التعليمية بدورها في مواجهة الازمة ، فانها سوف تحتاج الى مساعدة وعون من جانب كل قطاع من القطاعات الداخلية فى المجتمع ، وقد تحتاج في بعض الحالات الىعون من مصادر خارج حدودها القومية ، وتحتاج بعض هذه النظم الى مزيد من المال ، اللى يصمعه ان تحصل عليه من الدخل القومي والميزانية العامة لان نصيب النربية والتعليم فد وصل فعلا الى درجة تحول دون اى زيادة اخرى . . كما تحتاج الى المصادر العينية التى يستخدم فيها المال ، وعلى الاخص الى نصيب اكبر من افضل القوى العاملة في المجتمع واكفئها لا لتقوم بالعمل التعليمي القائم فحسب ، وانما لكى تعمل على رفع كفايته وزيادة جودته وانتاجيته .

وكذلك فهى تحتاج الى المبانى المدرسية والاثاث المدرسي ومزيد من الوسائل والادوات التعليمية الاكثر جودة وفعالية وفي اماكن كثيرة تحتاج بعض نظم التعليم الى توفير الفذاء للتلاميذ الجوعى في البيئات الفقيرة لكى يصبحوا في ظروف صحية افضل تسمح لهم بالتعليم ، وفوق كل هذا تحتاج النظم التعليمية الى مالا يمكن للمال وحده ان يوفره ، فهى تحتاج الى الافكار السديدة والى الشجاعة والعزم والتصميم ، والى ارادة جديدة المنة سد الداتى يدعمها ارادة لاقتحام الصعاب واحداث التغيير . وهذا يعنى بالتالى ان القائمين على الادارة التعليمية على وجه اخص ، يتحتم عليهم ان بدر والمي طبيعة التحدى الاجتماعى لانظمتهم التعليمية وان يكونوا على اسسب عداد لواجهته والتغلب عليه وكما ان الرجل لا يستطيع ان يرتدى الملابس الى كان يرتدي الملابس اليم كان يرتدى الملابس الى كان يرتدي الملابس الهي لا يستطيع أن ينجح في مقاومة الحاجة الى تغيير ذاته عندما ينفير الله من حوله وله و

والتعليم بطبيعة الحال ليس دواء لجميع مشكلات العالم وامرات العالم والرات العالم ولا يمكن ان نحمله وحده مسئولية احداتها . فالتعليم في احسن الحالات لا يتوافر لديه الا وقت محدود ووسائل غير نافية لتحفيق ثل الاسلام والمطامح المعقودة عليه من قبل الافراد والمجتمع = ونحن نامل ان يعوم العلم بافضل ما يستطيع لخدمة الفرد والمجتمع والا ينديع اللابر من مرادده القليلة ومن اندر هذه الموارد ما يتوافر لكل فرد من ومس في المال خاطئة او غير مجدية ، والسؤال اللي ينبغي ان نظرحه بسدد هذه الدياه هو : هل تصلح فلسفة جامدة عمياء لتوجيه اي نظام معليمي عمين بود ، افعالا ، ام أن مثل هذا التوجيه يتطلب فلسفة مستنبره تعامد الهال اللها فللنطقي والتأمل والابداع لا

ان اى نظام تعليمى يمكن ان يفقد القدرة على روده ذاره بودروم. فاذا تعسك نظام معين بالممارسات التقليدية لا لتجيء الالانه و مدون العرف عليها و وربط نفسه بحبال السعاليم الموارية للي يهي الدائن بحر الحيرة و واضفى على الاساطير الشسعيدة فرعة العلم ومكانه و ويا الساطير التجمود وعدم التغيير لكان في مثل هذا النظام تهدم واسدرا، بالدائد فاسد.

هذا ويمكن لبعض الافراد من ذوى القدرات والمواهب الساء الله الله الله التخرجوا في مثل هذا النظام وغير انهم المسوا في الواده من مراهم إلى يتخرجوا في مثل هذا النظام وغير انهم المسوا في الواده من مراه إلى النظام والمراه

نواتجه وانما استطاعوا ان يحافظوا على انفسهم فحسب بما الديهم من هذه الامكانيات و فضلا عن ذلك فان الموارد المالية التى تصرف من اجل بقاء مثل هذا النظام وتخليده ليست الا موارد قد اسيء اسستعمالها واستثمارها من وجهة نظر المجتمع ويرجع ذلك الى ان نسبة كبيرة من تلاميد هذا النظام سوف تتخرج فيه وهى عاجزة عن خدمة نفسها او مجتمعها على وجه سحيم وفعال .

ومن ناحية اخرى = فان اى مجتمع ، مهما كانت موارده محدودة ، يمكنه ان يحقق استثمارا حكيما في نظامه التعليمي متى توافرت له الشجاعة وعمل بوسية سقراط « اعرف نفسك » ولسوف يستثمر المجتمع موارده بحكمه اذا ما التزم النظام التعليمي فيه بالموضوعية في تقييم ادائه والمحكم على مدى صلاحيته وجودته = واذا ما فحص على الدوام البرهان الحي الذي يقدمه خريجوه ، وذاك لكي يحدد النتائج التي حققها بصورة مرنسية = او على نحو غير مرنس ، او التي لم يحققها على الاطلاق ، واذا ما استطاع أيضا في نسوء هذا البرهان ان يصحح نفسه = وعندئل سوف ينمكن القائمون على ادارة مثل هذا النظام ـ الواعي بنواحي قوته وضعفه _ ينمكن القائمون على الاخطاء ومعالجتها قبل ان تتجسم هذه الاخطاء في عادات وممارسات جامدة تستطيع ان تقاوم بعد ذلك اشد الضربات التي توجه فسلم فسلم فسلم التقاوم بعد ذلك اشد الضربات التي توجه فسلمة فسلم فسلمة فلي النظام بعد ذلك اشد الضربات التي توجه فسلمة فسلمة فلي النظام بعد ذلك اشد الفربات التي توجه فسلمة فسلمة فسلمة فلي النظام بعد ذلك اشد الفربات التي في خسيات التي في في في المدة في النظام بعد ذلك اشد الفربات التي في في في النستطيع ان تقاوم بعد ذلك اشد الفربات التي في في في في المدة في في النظام بعد ذلك اشد الفربات التي في في في النسية في النستطيع ان تقاوم بعد ذلك اشد الفربات التي في في في النسية في النسية في النسية في في في النسية في في النسية في في النسية في النسية في النسية في النسية في النسية في في ا

مقاومة التغيير: الاسباب والعلاج:

وندلك فان مهنة التعليم ذاتها ، اذا نظرنا اليها نظرة اجمالية نجه انها لا تظهر استعدادا وقابلية كبيرة لاستخدام اسلوب النقد الذاتى .. كما انها لا تخطو خطوات سريعة للاستفادة من الفرس المتاحة لاستخدام ،لوسائل المبتكرة الحديثة في التعليم . وتساعد هذه الوسائل على رفع كفاية عمل المعلمين داخل حجرات الدراسة بعد ان اسبحوا الان منفلين بكثير سسن الاعمال المشتقة الى درجة لا تتيح لهم الا وقتا قليلا للتفكير .. وتتعرض الان هده الازمة في التعليم التى تنتشر في كل انحاء العالم للنقد الشديد . فبينما نشات الازمة وسط تطور هائل المعرفة . نجد ان التعليم وهو الولد الرئيسي للمعرفة والناقل لها قد فشل عادة في استخدام اساليب البحث العلمى التى يخدم بها المجتمع على وجه العموم في معالجة مسائلة الحدوية . كما فشل في ان يو فر لهنة التدريس المعرفة وطرق التدريس الجديدة ، التى تحتاج في ان نقلها واستخدامها في حجرات الدراسة لنصحيح عدم التلاؤم الفائم الى نقاها واستخدامها في حجرات الدراسة لنصحيح عدم التلاؤم الفائم

حاليا بين واقع الاداء التعليمى وبين المستوى الذى ننشده وهكدا يضع التعليم نفسه في موقف مبهم فبينما يحض كل فرد على ان يغير طرائقه واساليبه نجده يقاوم في شدة وعناد التغيير والتجديد فبما يخصصه من امور و

ونتساءل عن اسباب مثل هذه المقاومة للتغيير:

ليس مرجع ذلك الى ان المعلمين اكثر محافظة على القديم وتمسكا به عن سواهم من الناس ففى وقت من الاوقات قاوم المزارعون - حتى في أكثر الدول تقدما - اساليب التجديد والمبتكرات الحديثة في مجال الزراعة وتشير الطريقة التى تغيرت بها نظريتهم تجاه هذا التغيير والتجديد الى موقف مشابه له مغزاة بالنسبة للتعليم - فالزراعة تشبه التعليم من حيث انها « صناعة » ضخمة تشمل عددا كبيرا من المزارع الصغيرة المنتشرة في أماكن متعددة ، ولكل من هذه المزارع مدبرها والعاملون ذبها وليتخدام أماكن متعددة ، ولكل من هذه المزاسة شئونها وتحليلها ، واستخدام البحوث العلمية لدراسة شئونها وتحليلها ، واستخدام البحوث العلمية لتحسين اساليب العمل وزيادة فاعليته وانتاجيته . وبطبيعة الحال فانه لا يتوفر لهذه المزارع الصغيرة المنتشرة ، كما هو الحال بالنسبة للمدارس - الوسائل والامكانيات التى تمكن كلا منها على حدة من اجراء الدراسات والبحوث العلمية لتطوير اساليبها التقليدية في اعمل ، وابنكار اساليب اخرى جديدة افضل واكثر فاعلية ، وعلى ذلك تبقى الاساليب التقليدية محافظة على نفسها كاشياء وممارسات لها قداد نها تنتقل من اجيل التقليدية محافظة على نفسها كاشياء وممارسات لها قداد نها تنتقل من اجيل الى آخر دون اى مساس بها .

ومنذ وقت قريب نظمت بعض الحكومات والجامعات برامج للبحوث والتنمية الزراعية على نطاق كبير واقتصادى لخدمة صديغار المزارعين وزودتهم بخدمات معرفية وارشادية كافية استطاعت ان تنقل نتائج الابحاث الصحيحة الى حيز التطبيق وترشدهم الى كيفية الاستفادة منها في مجال عملهم ، وبهذه الوسيلة استطاع المزارعون ان يتخلصوا من قبضة الطرق القديمة والاساليب الغنية الحديثة ،

واذا كان هذا التطور قد ظهر في المجال الزراعي في اكثر الدول تقدما _ في وقتنا الحاضر باستثناء بعض الحالات _ فاننا لم نجد للان ما يمائله في مجال التعليم حتى في اغنى هذه الدول . فاستخدام التكنولوجيا في المعليم لم يحقق الا تقدما بسيطا يدعو للحيرة اذا قورن بما كان عليه التعليم فسي مرحلة «العسنعة اليدوية» hundisraft Stage وقبل استخدامه الوسائل الحديثة وبينما يحدث ذلك في التعليم ، نجد مجالات اخرى متعددة من النشاط الانسانى قد خطت خطوات واسعة وعظيمة في سبيل استخدام التكنولوجيا وزيادة الانتاجية ، كما هو الحال في مجالات الطب والسناعة والتعدين والمواصلات ووسائل الاتصال . ومع ذلك فقد لا يكون ذلك مثان دهشة كبيرة لان التعليم ولا شك هو من اكثر اوجه النشاط الانسياني معوبة وتعقيدا ، ان تعليم افراد امة من الامم وجعل النظام التعليمي نيها يتعلور بخطوات تواكب الزمن يبدو اصعب مرات كثيرة من ارسال انسان ليخطوا بقدميه فوق سطح القمر .

ولقد ذكرنا فيما سبق انه بالاضافة الى قلة الموارد المالية وجــود النظم التعليمية أن المجتمع نفسه مستول كذلك عن عدم التوافق الموجود الآن بين حاجات المجتمع ومتعللباته وبين واقع التعليم فيه . وهذه النقطة تحتاج الى مزيد من التونسيح فمثلا ، عندما يقرر مجتمع معين أن يغير نظهامه التعليمي من نظهام طبقي يقصر خدماته التعليمية على ابناء النخبة الممتازة Blite الى نظام ديمقراطي شعبي تشمل خدماته كافية ابناء الشعب على حد سواء . وعندما يقرر المجتمع ان يتخد من التعليم اداة للتنمية القومية ، فسوف تواجهه ولا شك عدة مشكلات جديدة احداها انه بينما يسمى عدد كبير من الافراد الى طلب مزيهد من التعليم ، فليس بالضرورى أنهم جميعا يريدون نوع التعليم الذي يوفره لهم نظام التعليم الجديد ، الذي يعتبر في ضوء الظروف الجديدة النوع الاكثر احتمالا لتحقيقًا أفضل نفع لمستقبل التلاميذ وافضل نفع للتنمية القومية في نفس الوقت، ومن الطبيعي أن يأمل عدد كبير من التلاميذ في أن يساعدهم تعليمهم فسي الحصول على وظائف مرموقة في مجتمعهم النامي ، ولكن اختيارهم لوظائف معينة يمليه عليهم في الغالب نظام قديم لتقسيم الوظائف وضع في الماضي، تتدرج فيه الوظائف والاعمال تبعا للنظرة الاجتماعية والاعتبار المرتبط البحافز Incentive Structure وطلبات السيوق من العمالة انعكاساتهاعلى نوع التقسيم القديم ، فسوف يؤدى ذلك الى وجود انفصال خطير بين احتياجات اللدولة من القوى العاملة وبين الطلبات الفعلية فيها على هذه القوى العاملة وبشير ذلك عادة الى أن الدولة لا تحسن توزيع ما يتوفر لديها من الفسوى العاملة المتعلمة على نحو يحقق لها افضل تنمية ، وبينما يختار التلاميات مجالات دراسية معينة ، نجد ان نظام التعليم يعدل رغبات هذه الاعداد

الكبيرة من التلاميذ لكى يوفق بينها وبين متطلبات التنمية القومية • وها.ا يضع كل من التلاميذ ونظام التعليم في مفترق الضفوط بين الاهملدات المقررة لتنمية المجتمع وبين انماط الحوافز وانواع الاعتبار المنسادة الده. الموجودة في المجتمع • وهكذا وبوعى اشمل يبدو لنا في وضوح ان الارسة ليست ببساطة ازمة التعليم فحسب ، وانما هى ازمة تشمل كل المجمع والاقتصاد فيه •

وفي ضوء ما تقدم يمكن ان نذكر هنا مرة اخرى الإهداف الرئيسية لهذا الكتاب التى سبق ان اشرنا اليها في ايجاز في مقدمته واول هــــده الإهداف: هو ان نجمع فيه الحقائق الإساسية عن ازمة التربية والتعليم في العالم ، وان نوضح اهم الاتجاهات اللازمة لها ، وان نقترح بعض الإسسس او المبادىء التى يمكن ان تقوم عليها استراتيجية فعالة لمواجهة الازمـــة ومعالجتها . واما الهدف الثانى : فهو ان نعرض طريقة معينة لدراســـة وفحص مكونات اى نظام تعليمى ، لا باعتبارها مكونات منفصلة غير مترابطة وانما كنظام كلى موحد ترتبط فيه مكوناته وتؤثر بعضها في البعض الآخر ، وتعطى مؤشرات ذات دلالات معينة توضح ما اذا كان العمل المشــــــرك وتعطى مؤشرات ذات دلالات معينة توضح ما اذا كان العمل المشــــــــــرك

استخدام اسلوب ‹‹ تحليل النظم ›› :

ويشبه استخدام « تحليل النظم » في التعليم من بعض الوجوه . «ا يقوم به الطبيب عندما يفحص جسم الانسان ، اكثر «النظم» تعقبدا واريعها تكوينا ، فأنه من غير الممكن وليس من الضروري دائما أن يحدول العلم ، ب على معرفة كاملة بكل تفاصيل مكونات جسم الانسان وكل عمليانها الوزاء ، المخالفة . ذاك ان استراتيجية التشخيص عادة ما ترتكز على بعض الدلالات المختارة ذات الاهمية ، والعلاقات بين بعضها والبعض الآخر داخل الجسم من ناحية وبين الانسان والبيئة الخارجية من ناحية اخرى، وعلى سبيل المثال: يهتم الطبيب بوجه خاص بالدلالات والعلاقات بين اشياء هامة مثل دقات القلب ، ونسفه الدم ، الوزن ، العلول ، السن ، نوع الفذاء ، عادات النوم، كمية السكر والولينا في البول وفي الدم ، عدد كرات الدم الحمراء والبيضاء ويستعليع العلبيب في ضوه معرفة هذه الاشياء ان يشخص ويحدد العلريفة التى يعمل بها الجسم ككل ، ويصف الدواء الذي يساعده على القيام بوظائفه على سورة افضل ...

وان الطريقة التي يتبعها الطبيب في تحليله لجسم الانسان تتبعها الادارة الحديثة للاعمال عندما تستخدم هذا الاسلوب في عملياتها وخططها في مختلف اعمالها ابتداء من محلات بيع السلع المتعددة الاقسام عمل معين الى البر المؤسسات ، وسوف تختلف الدلالات من سياق عمل معين الى اخر ، ولكن استراتيجية العمل فيها جميعا تبقى واحدة الى حد كبير ، ويصدق ذلك أيسفا عندما نستخدم اسلوب تحليل النظم بالنسبة لنظام تعليمي معين =

ولا تتكافأ النظرة الى نظام تعليمى بهذه الكيفية مع نظرتنا بأن التعليم رغم انه وسيلة لغايات كثيرة ، هو أولا وقبل كل شيء غاية في حد ذاته ، وليسبت هذه المسالة محل بحث هنا ، لأن ما نبحثه هى العملية المنظمة التى بواسطتها يوفر مجتمع معين التعليم لافراده ، وما اذا كان من الممكن جعل هذه العملية ونواتجها أكثر ملاءمة وكفاية وفاعلية بالنسبة لمجتمع معين ،

ولا نعنى في استخدامنا عبارة « نظام تعليمى » المراحل التعليميسة وانواع التعليم المدرسي او الشكل فحسب (ابتدائى ، اعدادى ، تانوى العالى ، جامعى ، تعليم عام ، تعليم متخصص) الله وانما نعنى اينسا البرامج والعمليات التربية والتعليمية المنظمة التى تقع خارج نطاق التربية المدرسية والني تدخل في اطار ما نسميه التربية فيم المدرسية أو غير الشسسكلية وتشمل التربية غير المدرسية ، على سبيل المثال ، انواع البرامج التدريبية للعمال والفلاحين ، البرامج التدريبية والتأهلية والتجديدية للعساملين في مختلف القطاعات المهنية ، وبرامج التعليم الانسافي التي تقدمها بعض الجامعات ، وبرامج معينة خاصة بالشباب ، وتكون اوجه نشاط التربية المدرسية وغير المدرسية وغير المدرسية وغير المدرسية وغير المدرسية وغير المدرسية والتعليميسة والتعليميسة والتعليمية والتعليميسة والتعليمية والتعليميسة وغير المدرسية وغير المدرسية وخير المدرسية المدرسية وخير المدرسية وخير المدرسية المد

المنظمة في المجتمع وذلك بصرف النظر عن كيفية تمويل مثل هذا النشاط التربوي أو ادارته .

ومن البديهى ان نجد وراء هذه الحدود العريضة لما نعنيه بنظ سام تعليمى عددا كبيرا من الاشياء ذات الطبيعة التربوية والتعليميسة اذا ما نظرنا اليها نظرة شاملة للتعليم وعميقة وهى تشمل اشياء كتيرا ما نسسام بأن لها اهمية حيوية مثل اهمية الهواء الذى نتنفسه ، وهذه نشسسال الكتب والصحف والمجلات والافلام والبرامج الاذاعية والتليغزيونية الهادغة، وهى تشمل فوق كل هذا انواع الخبرة والتعلم التى يحصل عليها الافراد في محيط كل اسرة او في كل بيت ، ومغ ذلك ، فسوف تكون نظرتنا في حدود هذا الكتاب واغراضه مقصورة على تلك الانشطة التى تنظم في المجمع عن وعى وشعور بهما من أجل تحقيق اهداف تعليمية وتدريبية مقسررة ومعينة .

ومن الواضح ان اى نظام تعليمى يختلف الى درجة كبيرة عن نظام جسم الانسان أو عن نظام العمل في محل تجارى معين ، من حيث طيعة العدافه وما يقوم به من أعمال وكيفية قيامه بها . ومع ذلك فهو يشسترك مع كل المشروعات الانتاجية الأخرى من حيث أنه يشتمل على معيموعة من المدخلات التي تدخل في عملية معينة صممت من أجسل ألحصول على مخرجات معينة الملاط المان تحقق اهداف النظام المقسرية وهده الأشياء كلها وأن تعددت تكون كلا موحدا يتصف بالعضوية والدينامية وفي ضوء ذلك ، فأنه ينبغى في حالة تقدير مدى سلامة نظام تعليمي معسمين بقصد تحسين ورفع كفاية الاداء فيه ، والتخطيط بالمان تعليمي معسمين بقصد تحسين ورفع كفاية الاداء فيه ، والتخطيط بالمان نظرة عضو به المستقبلة ، أن نفحص العلاقة بين مكوناته الأساسية في أطار نظرة عضو به موحدة ...

ومع ذلك ، فليست هذه هى الطريقة التى ننظر بها عادة الى المدور التعليم في نظام تعليمى معين ، ومع اننا نسميه « نظاما » عبسه مجلس مسين غير اننا لا نتناول بحث اموره ككل واحد . فمثلا ، قد يجتمع مجلس مسين للتعليم ليبحث قائمة طويلة ومزدحمة بالأعمال . وتعرض كل فقسرة في جدول اعمال وتبحث على حدة واحدة بعد الاخرى حسب ترتبهما في الجدول دون ترابط بينها . وكثير ما نجد قائمة الاعمال البومة لنسائل مدرسة معينة ، مثقل باعمال كثيرة وهى عبارة عن « خليط » من المسائل ينبغى ان ينجزها ولكى ينتهى من ذلك يضعلر ان يمر عليها واحسدة ماو

by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

شكل ١٠ المدخلات الأساسية في نظام نفسيليمي معسين.

العملية النعتامية

۱- الأهراف والأولوبات من Mins will have en

ع ما السَّلَّمُ منت النَّاسِ اللَّهِ اللَّ

الإدارة التعليمية الإدارة التعليمية الماء والماء الماء الما

ع مد البينا و التعليمي والجيدول الزمني Seructure and time ع مدا المؤمني . Seructure من المعاديد المؤمنية المنافعة المنا

Content Content

in home but a give senity of up the assure

المجلمون المعمودة المحمود المرائح و والمعادة المعمودة المحمودة المحمودة المرائح و والمعادة المعمودة المرائح و والمحمودة المرائح و والمرائح و و

٧- الوسائل التعليمية الأولام- المامل الع

الد مكانيات الغيزيةية الدائها مكانيات الغيزيةية الدائها المكانيات العالمية وتسهيل أدائها

۱ التكنولو جيا السالد الكمالوحدالي سعدم وأداء أعمال مسا

۱۰ موابط التحكم في فوعية النقايم . الدرسان والاحامات ، معادير أحرى

الد البحويث العلمية تحديد البحويث العلمية العلمية المعرفة العرفة العرفة

مؤسرات كمثابية التتلسام وفاعليته

Educational Cityputs

Notice ecc

الأخرى باقصى ما يمكنه من سرعة ، وبحيث لا يكون هناك وقت كاف يفكر فيه عن علاقة هذه الامور بعضها بالآخر ، او بغيرها من الامور التي مرت عليه بالأمس ، او بما تتضمنه قائمة الغد من اشياء .

مكونات اساسية في النظام التعليمي

وننتقل الآن الى شكل (١) لكى نشرحه في اختصار . يتضمن الشكل رسما توضيحيا مبسطا يبين بعض المكونات الداخلية الهامة في اى نظمت تعليمى . ونوضح بالأمثلة التالية كيف ترتبط هذه المكونات وتؤثر بعضها في البعض الآخر ...

. . .

لنفرض أن قرارا معينا قد اتخد لتعديل نظام الأهداف التعليمية أو الوياتها الى صورة معينة ولغرض أن هذا القرار هو تنوع التعليم الثانوى بحيث يشتمل على نوعين من التعليم الفنى ، أولهما يمكن التلميد بعد اتمام المرحلة الثانوية من مواصلة تعليمه الفنى في مرحلة التعليم العالى ، وثانيهما نوع من البرامج الفنية ذات الطابع المهنى التى تنتهى بنهاية المرحلة الثانوية ، وقد يتطلب تنفيد هذا القرار اجراء تعديلات بنهاية المرحلة الاثر في التكوين الاكاديمي للنظام ، وفي المناهج وطررق المتدريس ، وفي الامكانيات والادوات ، وفي توزيع المعلمين ، وفي توجيه سير التلاميد خلال البناء التعليمي وباختصار ، فان جميع مكرونات النظام التعليمي سوف تتأثر في الواقع بمثل هذا التغيير الى درجة كبيرة .

وبالمثل ، فان أى تجديد له أهميته في المنهج كادخال الرياضيات الحديثة محل الرياضيات التقليدية دون تغيير في الأهداف والأولويات الرئيسية ، قد يستلزم أجراء تغييرات أساسية في طرق التدريس والتعلم . وهذه بدورها تتطلب تغييرات في خطة الدراسة وتوزيع الوقت ، والادوات والامكانيات الفيزيقية ، وفي عدد ونوع المعلمين اللين نحتاج اليهم ا وهدا فأن مثل هذا التفاعل المتسلسل يمكن أن يكون له تأثيرات هامة بالنسية لكل من متطلبات المدخلات التعليمية من ناحية وكم وكيف المخرجيات النهائية من ناحية أخرى .

الصلة المتبادلة بين المجتمع والنظام التعليمي

ومع ذلك ، قان شكل (١) لا يوضح كل ما يجب أن ننظر ألبه عندوا

نستخدم اسلوب " تحليل النظم » . فالشكل يقتصر على توضيح المكونات الداخلية للنظام منفصلة عن البيئة الاجتماعية . . ولما كان المجتمع هـو الذي يزود النظام التعليمي القائم فيه بالوسائل التي تكفل له العمـل ، ولما كنا أيضا نتوقع من النظام التعليمي ان يقوم باسـهامات لها أهمـتها وحيويتها للمجتمع " فان ذلك يستوجب اضافة شيء آخر الى صورة هذا التحليل ، وهو أن مدخلات التعليم ومخزجاته ينبغي أن تفحص في ضوء علاقاتها الخارجية بالمجتمع . لأن ذلك يكشف لنا عن ضيق الموارد التي تحد النظام وتقيده " ويظهر العوامل التي تحدد في النهاية مدى انتاجينه للمجتمع ومن ثم فان شكل (٢) يوضح المكونات المتعددة للمدخلات من المجتمع الى النظام التعليمي . ومخرجات النظام المتعددة التي تحسب المجتمع وينشأ عنها في النهاية عدة تاثيرات متنوعة .

ولكى نونسح كيف تؤثر هذه الاشياء بعضها في البعض الآخر . نفرض أن نظاما تعليميا معينا طلب منه أن يعمل على تخريج عدد أكبر من العلماء والغنيين . أذا حدث هذا فأنه سوف يحتاج إلى عدد أكبر من المسلمين المتخصصين في المجالات العلمية والفنية لتحقيق هذه المهمة ، ولسكن ما يعرضه السوق من هؤلاء قليل للغاية لان نظام التعليم لم يخرج منهم اسلا الا أعدادا قليلة بالنسبة لكثرة العللب عليهم . ولكى يعمل نظام التعليم على زيادة أنتاجه من هذا النوع من الأفراد فأنه ينبغى أن يسترد التعليم على زيادة أنتاجه من هذا النوع من الأفراد فأنه ينبغى أن يسترد من مخرجاته المحدودة عددا كافيا للاشتغال بالتدريس ضمن مدخسلاته من المعلمين . كما ينبغى أن تكون العروض التى يقدمها لهم قادرة على مواجهة التنافس على عللهم في السوق من جهات أخرى ، وقد يتطلب ذلك مرتبات المعلمين .

وتثير الرسوم التونسيحية في شكلي (١) ، (٢) اسئلة كثيرة سوف نعرض لها فيما بعد وهي تشمل بعض الأمور مثل عما المقصود بالادارة المعنى الكفاية ، Management وما طبيعة التكنولوجيا التعليمية ؟ وما معنى الكفاية ، وما المقصود بالكيف ؟ كما تشمل بعض الشكوك حول مدى الثقة في الاعتماد على المدخلات في النظام التعليمي باعتبارها مؤشرات او دلالات تشمير الى جودة المخرجات التعليمية على المداخلية والخارجية التي تستخدم في السكم على بين كل من الأساليب الداخلية والخارجية التي تستخدم في السكم على مدى جودة و قوة انتاجية العمل التعليمي في نظام معين ، وكيف يمكن ان يؤدى اختلاف زوايا الرؤية الى تقديرات واحكام مختلفة ؟ كما تدور هده.

Outputs ويجع ذلك إلى أن التربية والتيلم قد المترب في تعية وتحسين مالديهم من: المتربة والمناسية - أفراد يسهمون في تنيية المثا فة • مواطئون في عِجْمَهِم وفي العسالم الفنيم والإغامات والدوافع ا فوى الإشكار والاختراع والتجديد • أغراد يعدون في شئ عبالات الوقتهاد أفراد أحسنت ترسيبهم وتفليمهم تكى • وَي النَّطْقُ العمَّلِي والنَّهُ لِهِ يحققوا الشخير الأنتسهم وتجتمعهند. • أفواد وأعضاء في الأمسرة • المهاوات المقلية والعلب • القدير الفنا في المناعبة وعمرالعالوا كنديث • قادة ومخترعوب شكل ١٠٠٠ العسادة للربين المجسم وافتقام العليم افقام في الخرمات إلى الجديع المحيطاتهم أفزاد متعلمون Ties I المدخلات من المجتمع المدخلات الموة والهرة الأهداف القامية المعلمون وغيم التهديد الحسوى الامدافالاساعية ودميذ الجعني الافتعادى j. j. اتعاملة المؤهلة وتناجل 1.78. من القوى القيا

الاسئلة اينا حول الحاجة الى التوصل الى « مؤشرات » او « دلالات » رئيسية للأداء التعليمي بالنسبة لكل من المدخلات والمخرجات في النظام التعليمي =

ورغم اننا سوف نناقش هذه الأمور كلها في فصول الكتاب التالية ، فانه قد يكون من المناسب هنا أن نبين بوضوح اكثر طبيعة العلاقة ببن الرسمين التوضيحيين في شكلى (١) ، (٢) ، فالرسم الاول يوضيح المدخلات في نظام تعليمى معين ، بينما يوضح الثانى صلاته الخارجية فى المجتمع ، وهذه العلاقة يمكن أن نعبر عنها باختصار كالاتى :

اذا ادت الظروف الخارجية في مجتمع معين الى تغيير في المدخلات المتوفرة للنظام ــ كما في حالة وجود نقص في المعلمين ناتج عن وجود نقص عام في القوى العاملة ووجود بناء للأجور غير مجز ـ فان ذلك يمكن ان يؤثر في داخل النظام ويؤدى الى انخفاض في كم وكيف مخرجاته . ومن ناحبة أخرى ، فان النسفط أو النقص في الموارد المتاحة المدخلة يمكن أن يوجد تغيرا معقولا في التكنولوجيا « التعليمية » وفي استخدام موارد معينة روعى نيها أن تتفادى انخفاض مخرجات التعليمية كما وكيفا . وهكذا فأن أسلوب تحليل النظم يوضح أنه لا حاجة لوجود نمط جامد للموارد الداخلية لكى يتمسك به نظام تعليمي معين في مواجهته للضغوط الواقعة عليه من لكى يتمسك به نظام تعليمي معين في مواجهته للضغوط الواقعة عليه من التحليل . فأنه سوف يكون في موقف يمكنه من أن يختار لنفسه الاسنجابة التحليل . فأنه سوف يكون في موقف يمكنه من أن يكون له أثره الهام على كم التسحيحة ، ومثل هذا الاختيار يمكن أن يكون له أثره الهام على كم وكيف مخرجاته ، وعلى كفايته الداخلية ، وقوة انتاجيته الخارجية .

الصلة المتبادلة بين النظم التعليمية في العالم

وينسيف شكل (٣) بعدا عالميا الى التحليل: وهو يفترنس)ن النظام الدهليمي في دولة معينة (س) قد حلل في ضوء ما يتضمنه كل من شكل (١) وشكل (٢) ولكنه يضيف الى التحليل مدخلات في نظامها التعليمي نشما ألم مكونات معينة ذات صور مختلفة استوردت من عدد من الدول الاجنبسة (معلمون اجانب ـ طلبة اجانب ـ ادوات واجهزة تعليمية مصنوعة في الخارج ـ طرق جديدة في التدريس ظهرت واستخدمت في الخارج)، وبالمثل فهو يضيف ايضا الى التحليل مخرجات من النظام التعليمي للدولة (س)

عدلمون وماحتون معرف الدول أخرى في الماح نيدا وقالي مودتماسة اله دول انت عدد الح やいたないい 大小小小小子 طلية وباحتون أحانب يودون إنى أوطانهم طلبة وماحتون موفدهم الدولة إلى الخارج المتعلم بجبرات جديدة ومكونات مقاضيه شكل ٣٠، العلاقية بنين النظ مالتعسليمية في العساليم العاميا ي درله 7 12:0 ويني $\hat{c}_{\mathbf{r}}$ واردادت الماء مدالغ وعونات تقافية خرات السائي تكووية مثلية وباحثون دميوبر اندولة دس ۶ بيودون إلى الولمن يخبرات مِندُن لِمَ وبنوا في أمور معلمون وخداء أجانب طلبة وباحثوت أجأب يندون للتعلم مدرره من الخارج الم الم

(معلمون _ تلاميذ _ افكار جديدة في المناهج . . الخ) . تصدرها الى الخارج حيث تعمل كمدخلات في نظم تعليمية لدول اخرى ، مكملة بذلك دائرة لتجارة تعليمية عالمية .

ويكفى هذا القدر من الحديث الآن عن تحليل النظم وتوضح لنا الرسوم الدوضيحية السابقة الاطار التحليلى لمحتويات هذا السكتاب وتوازنها وسوف يتناول هذا الختاب في حدود هذا الاطار وبتفصيل اكبر مختلف العناسر والعلاقات التي سبق ذكرها في ايجاز .

وبقى أن ننسيف الى ما سبق بعنس التحديرات بشأن ما عرض من مادة في هذا الكتاب فنحن لا نتفاخر ولا نزهو عاليا بما يتضمنه من مادة • بل ولا يمكننا أن نفعل ذلك لأننا على علم يقيني بمدى قلة الحقائق والأدوات المتوفرة لدراسة ومقارنة النظم التعليمية . ونظرا لاسمسياب كنبرة ومتنوعة يعرفها جيدا خبراء الاحصاء التربوي والتعليمي فانه ينبغي أن ندقق جيدا في تناولنا للاحصائيات والبيانات الرسمية المتعلقة بأميون 'ناعداد التلاميذ المقيدين في المدارس ومعاهد التعليم المختلفة ، ومعمدلات الرسوب والتسرب Dropouls والماط الميزانية واتجاهات الصرف على التعليم ، وتكلفة التعليم بالنسبة للتلميذ الواحد وغيرها ، وعلى وجه الاخس في حالات الدول النامية . وهذا النقص في البيانات ليس خطا شخص بعينه ، وانما هي عموما طبيعة الأونساع الموجودة والمحق أنه قلا خطر ببالنا اكثر من مرة ونحن نجرى هذه الدراسة عما يمكن أن يحدث للنظم المالية العالمية لو أنها أضطرت أن توجه قراراتها على اسساس من الحقائق المماثلة لتلك التي تعيش بها النظم التعليمية . فلا شك أنها سوف تنعرض لأخطار وازمات سرعان ما تمتد لتشمل كل دول العالم . ويتكون أساس المادة العلمية التي استخدمت في هذا الكتاب من أجزاء صفيرة من بيانات حديثة متداولة . ومن خبرات بعض العاملين في مجال التربيـة والتعليم وملاحظاتهم الشخصية . وهناك مصادر أخرى حاولنا الاستفادة من امكانياتها في هذا المجال ، غير أننا اعتمدنا الى درجة كبيرة على البيانات الوفيرة الصادرة عن منظمة اليونسكو وعلى نتائج البحوث الميدانية التي قام بها المعهد الدولي للتخطيط التعليمي .

هذا وان مجموعة التعميمات المكونة من مصادر كثيرة ومتنوعة يمكن أن يوجه اليها النقد من ناحيتين: أولهما أنه بمرور الاعوام يتكشف لنساما تخبئه الأيام الحاضرة ، وعلى ذلك فان التعميميات التى نسسلم الآن

بصحتها قد يثبت خطؤها وبعدها عن الحقيقة فيما بعد ، ونانبهما انه لا يمكن لاى تعميم ان يشمل جميع النواحى الشاذة لحالات فردية . ومع ذلك فعلينا ان نختار بين احد امرين اولهما : هل من الافضل ان ندرك جانبا كل المحاولات التى تبذل من اجل استخدام اسلوب للتحليل يسدنا الى الفكر والعقل في تخطيطنا للتعليم وان نجعل مستقبله بين يدى الدهده فحسب ؟

وثانيهما: هل من الأفضل أن نتحرك الى المستقبل ونحسن مزودون بخريطة ملؤها الفكر والعقل لتهدينا معالم الطريق الصحيح ٢ . أننا محسار ولا شك الأمر الثاني .

وكذلك فان علينا ان نختار بين احد أمرين آخرين أولهما : أنه نطرا لأن المادة التي يعرضها هذا الكتاب لا تنقل الى القارى، صوره مسرهه ومشرقة عن مستقبل التعليم في العالم ، فقد يساء فهمه على أنه صرخه يأس ودعوة استسلام أمام خطر على وشك أن يحدث ، وقد نقبل عدا الفهم الخاطىء ونختار هذا الامر وذلك أذا ما قابلناه بالامرالثاني المدى يتطلب منا أن نفسد أمانة الكلمة وصحتها ، لكى نؤكد القول بأن أمور التعليم تسير على خير ما يرام في جميع أنحاء العالم وذلك على عكس ما تؤكد الحقيقة ويظهره الواقع ،

ورغم ما يعرضه الكتاب من بيانات غير سارة عن حالة العلم في العالم ، فاننا نضع انفسنا بين صفوف المنفائلين ، ولسنا في ذلك منساوي وراء انفعالاتنا وعواطفنا ، وانما نفعل ذلك على اساس من الايمال إشور العقل واهميته في مواجهة هذا الخطر ، فنحن نعتفد اعتقادا راسما أن أز مه التعليم في العالم يمكن التغلب عليها شريطة أن يتصدى المسلمولون ، ه باخلاص وبأسلوب منظم لاخطائه وأن يشخصوا مشكلاته = وأن بعطموا لمستقبله في ضوء ما تكشف عنه عمليات التشخص والحال والتعد الدامي من اخطاء وعيوب ،

وانهم اذا ما فعلواذلك ، وعلى الاختس اذا ما تعانف الدول سنسها مع البعض الآخر في هذا المجال فسوف يؤدى مثل هذا المجهد الى توا بد الطاقات القومية وقوة الارادة التى نحتاج الها في معالجه الحمد النق والنتائج بشأن حالة التربية والتعليم في عالمنا المعاسر الى دوء ، الارادة عنها الفسول التالية في هذا الكتاب ،

الفصييل البشنايخيي

الدخلات في نظم التعليسم

اولا: التسلامية

الزيادة في الطلب الاجتماعي للتعليم:

نبدا بالتلاميذ لأنهم ينونون المدخلات الرئيسية في اى نظام تعليمى ، ولأن تنميتهم هى هدفه الرئيسي ، وتؤثر اتجاهاتهم في العملية التعليمية الى درجة نبيرة فضلا عن أنهم في النهاية يكونون المخرجات الرئيسية للنظام التعليمى .

وندن نتوقع عندما يذهب التلاميذ الى المدرسة ان يحصلوا على خبرات تعليمية تحدث في حياتهم تغيرات مرغوب فيها . وبطبييعة الحال فان التلاميذ تؤثر فيهم عوامل مريبة اخرى كالاسرة والاصدقاء وغير ذلك من القوى المؤثرة في البيئة والتى تؤثر كل منها بطريقتها المميزة = ومع عدا فنحن أوقع من المدرسة أن تزود تلاميذها بأشياء لا يستطيعون الحصول عليها في مكان آخر . ومن بين هذه الاشياء أن تزود تلاميذها بالوسائل التى نمخنهم من تحقيق حياة أفضل ، ومن التمتع بالناحية الانسسانية للربيه تفاية في حد ذاتها . وكل هذا يتضمنه ما يمكن أن نسميه بالبسك الاستهلائي للتعليم . كذلك فأننا نتوقع من المدرسة أن تزود تلاميذها بالوسائل الى تجعل منهم مواطنين أفضل وتمكنهم من الحصسول على وذائف وأعمال أفضل ، وأن يسهموا بدرجة أكبر في تحسقيق الخبن والرناهية لمجتمعهم ، وهذا يتضمنه ما يمكن أن نسميه بالبعد الاستثماري

ويعكس عدد التلاميذ اللذين يحاولون دخول المدارس ، أو الذين بحاولون البقاء فبها والاستمرار في التعليم حتى مراحله العليا ، الطالب

الاجتماعى على التعليم في المجتمع ويختلف هذا عن متطلبات المجتمد ع واحتياجاته من القوى العاملة في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهذان قد يؤثر احدهما في الآخر ومع ذلك فان لكل منهما سلوكه المستقل ان الطلب الاجتماعى على التعليم لاسباب سوف نونستها في حديثنا ينمو بطريقة اسرع من نمو الطلب على القوى العاملة ويؤدى عدا في بعض الاحيان الى عطالة المتعلمين و

وسوف ننظر اولا فيما يلى الى التلاميذ باعتبارهم مدخلات في النظام التعليمى ، ونرجىء النظرة اليهم كمخرجات للنظام الى فصول تالبة . والمدا بتوجيه الاسئلة التالية : ما هى القوى التى ادت حديثا الى نمو الطاب الاجتماعى على التعليم بهذه الصورة المتفجرة لا وهل تستعلم نظم التعلم ان تلبى وتحقق هذا الطلب المتزايد على التعليم لا واذا كانب الاجابة بالنفى فكيف تواجه هذه النظم الفجوة الناتجة بين العرض والطلب لا واذا ما نظرنا الى المستقبل ، فما الاشياء المعقولة التى يمكن أن نتوقع حدوثها بالنسبة لا تجاه الطلب الاجتماعى على التعليم ، وما اسباب ذلك لا

هناك ثلاثة اسباب رئيسية تفسر الزيادة السريعة للطلب الاجتماعي على التعليم منذ اواخر الحرب العالمية الثانية . واول هذه الاسسباب هي الطعوح التعليمي المتسزايد لكل من الآباء والابناء والسبب الثاني هو ما تؤكده حديثا السياسة العامة للدول في كل مكان تقربا من أن التنمية التعليمية شرط أولى هام للتنمية الاجتماعية القومية الشاملة . ويوازي هذا حتمية تأكيد ديمقراطية التعليم وتحقيق تكافؤ الفرصة التعليمية بما يؤدى بطبيعة الحال الى زيادة نسب المقبولين من كل فئة من فئات السن في مختلف مراحل التعليم وزيادة الفرص امامهم لسنوات اشر من العطيم واما السبب الثالث فهو الانفجار السكاني الذي ادى الى مذاعفة الملاب

الزيادة في معدلات القيد والقبول بالمدارس:

وقد ادى التفاعل بين هذه القوى الثلاث مناء عام ١٩٥٠ الى زعادة هائلة في عدد التلاميذ والطلاب المقبدين بالمدارس والمعاهد والمسلمات كالبات كاوضح هذه الظاهرة بيانيا شكل (٤) فقد زاد عدد التلامد المفيدين بالنعليم الابتدائى في جميع الحاء العالم بنسبة أكبر من ٥٠٪ وزاد عدد الطلاب في التعليم الثانوى والتعليم العالى بنسبة تزيد عن ١١٠٠ ولما فانت

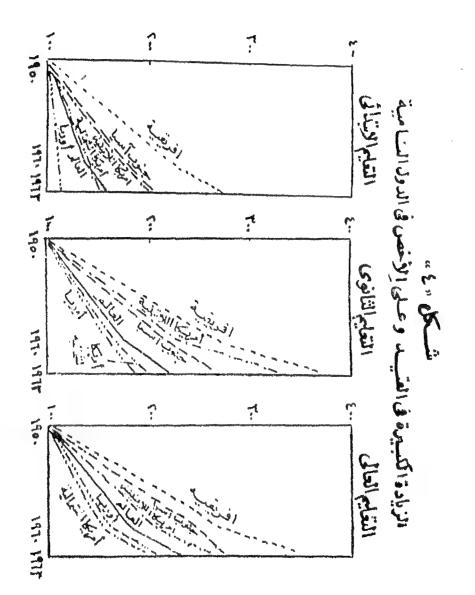
الدول النامية قد بدات نموها التعليمي من قاعدة اصغر نسسبيا ، فان النسب المثوية للزيادة فيها وعلى الأخس في مرحلة التعليم الابتدائي تزيد كثيرا عن النسب المقابلة لها في الدول المتقدمة ، ومع ذلك فان هذه الدول المتقدمة قد حققت زيادة أكبر نسبيا في التعليم الثانوي والعالى (١)

والمناح المسكال البيانية لزيادة القيد شكل () ان عسدد التلاميذ والطلاب في العالم والدين يحصلون الآن على تعليم مدرسي في جميع مراحل التعليم وفي انواعه المختلفة قد زاد الى ضعف ما كان عليه مننجيل مغي و توضيح لنا هذه الاحصائيات والاشكال الجانب المضيء من العسورة ، بينما لا تحكى شيئا عن جانبها المغللم ، فهى لا تظهر الفاقدة الاجتماعي الهائل والماساة الانسانية التي تتمثل في المعدلات العالية للرسوب والتسرب في التعليم و كما أنها تخفى الأعداد الكبيرة من التلاميذ اللين يعيدون سنوات في الدراسة فيزيدون من تكلفة التعليم واهم من هذا أنها لا تونسح شيئا عن طبيعة التعليم اللي يحصل عليه التلاميذ ونوعيته ونفعه او قيمته الوظيفية .

وسوف نتناول بحث كل هذه الامور في تفصيل اكبر في اجزاء اخرى من المعاب وما ينبغى أن نلاحظه هنا هو زيادة الطلب على التعليم متمثلا في أمر بن الارتفاع المتزايد في القيد بالمدارس يعكس الاثر المركب لزيادة بحلية في العدد المطلق لتلاميد كل فئة من فئات السن ، وكذلك زيادة في النسبة المئوية نتلاميد كل فئة من فئات السن المقبولين في كل مرحلة تعليمية .

والحق اننا اذا القينا نظرة الى الماضي فسوف نرى ان معظم الدول تظهر زيادة بطيئة في معدلات القبول في كل مرحلة تعليمية ، غير ان هده المعدلات قد ارتفعت بسرعة فائقة في السنوات الاخيرة ، واحد الاسسباب الرئيسية لذلك هو ان الطلب الاجتماعي على التعليم الذي يؤدي الى زيادة احتياجات المجتمع وطلبه على التعليم . وخلال هذا التفاعل يخلق الطلب الاجتماعي دينامياته الذاتية . فالإعداد الكبيرة من التلاميذ التي بدأت تحصل فجأة على فرص في التعليم سوف تستمر في طلب المزيد منه . اذا أخذنا مثالا لذلك حالة طفل من دولة افريقية نامية ، أبواه أميان ولكن أتيحت للعلفل فرصة الالتحاق بالمدرسة الابتدائية وتعلم القراءة والمكتابة والحساب . فاننا نجد هذا العلفل يريد بعد ان ينتهى من دراسته الابتدائية والحساب . فاننا نجد هذا العلفل يريد بعد ان ينتهى من دراسته الابتدائية

⁽١) أنظر الملحق رفع (١).



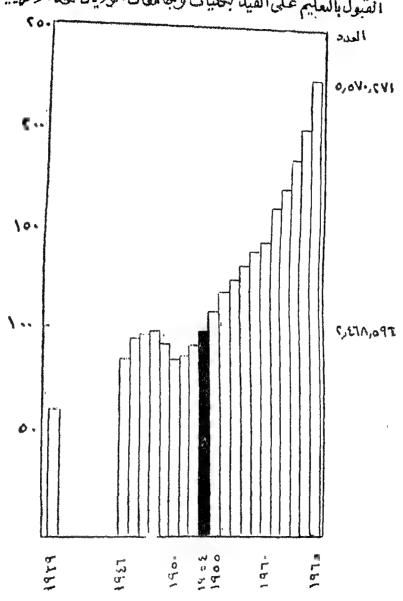
ان يلتحق بالمدرسة الثانوية وبعد ان ينتهى من دراسته في المرحلة الثانوية يريد اذا ما مكنته الظروف ان يلتحق بالجامعة وحتى اذا ما انتهى به طريق التعليم عند نهاية المرحلة الابتدائية ، فانه سوف يصر على ان يكون حفل اولاده ونسيبهم من التعليم أفضل منه وهكذا يكون الطلب الاجتماعي على التعليم معقدا وقاسيا للفاية ولا يأخذ في الاعتبار ما يحتمل ان يحدث بالنسبة للاقتصاد وللموارد المتوفرة للتعليم وليست هذه الظاهرة خاصة بالدول النامية فحسب و فقد ظهرت أيضا بوضوح في سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية في أوربا الفربية وأمريكا الشمالية بالنسبة للتعليم في المرحلة الثانوية وكذلك وعلى وجه أخص بالنسبة للتعليم العالى وللمراحلة الثانوية وكذلك وعلى وجه أخص بالنسبة للتعليم العالى والمربكة الثانوية وكذلك وعلى وجه أخص بالنسبة للتعليم العالى وللمراحلة الثانوية وكذلك وعلى وجه أخص بالنسبة للتعليم العالى وللمراحلة الثانوية وكذلك وعلى وجه أخص بالنسبة للتعليم العالى وللمراحلة الثانوية وكذلك وعلى وجه أخص بالنسبة المتعليم العالى وللمراحلة الثانوية وكذلك وعلى وجه أخص بالنسبة المتعليم العالى وللمراحلة الثانوية وكذلك وعلى وجه أخص بالنسبة المتعليم العالى وللمراحلة الثانوية وكذلك وعلى وجه أخير بالنسبة المتعليم العالى ولينه ولم المراحلة الثانوية وكذلك وعلى وجه المرحلة التعليم العالى وليه المرحلة الثانوية وكذلك وعلى وجه المربية وكذلك ولية وكذلك ولي ولية المركلة الثانوية وكذلك ولية المرحلة الثانوية وكذلك ولية المركلة المرحلة الثانوية وكذلك ولية ولية وكذلة المرحلة ال

ويؤدى هذا بنا الى السؤال الآتى : ما هى مضامين فكرة أن التعليم ذاته يولد زيادة الطلب عليه في المستقبل ؟

يمكن أن نجد في تاريخ التعليم في كل من الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي اشارة الى ما سوف تواجهه بلدان صناعية أخرى ، ففي الولايات المتحدة الامريكية ازداد عدد السكان مرتين ونصف المرة في الفترة من ١٩٠٠ الى وقننا الحالي (١٩٦٨) ، وهذه الزيادة وحدها كفيلة بأن تساعد على وجود زيادة هائلة في عدد التلاميذ والطلاب المقيدين بالتعليم حتى واو ظلت معدلات ونسب القبول ثابتـة ، ولكن الطلب الشـعبى على التعليم ، أن لم يتن هناك أشياء أخرى ، سوف لا يترك هذه المعسدلات ثابتة - فان نسبة التلاميذ الذين يحصلون على تعليم ثانوى قد قفزت من ١٢٪ في عام ١٩٠٠ الى ما يزيد على ٩٠٪ من الافراد في فئة السن المقابلة للتعليم الثانوي ، في عام ١٩٦٧ ، بينما ارتفعت النسبة خلال نفس المدة بالنسبة المتعليم العالى من ١٪ إلى ١٤٪ من أفراد فئة السن المقابلة للتعليم العالى . ويونسح شكل (٥) اثر الزيادة في نسب القبول وكذلك اثر الزيادة الضخمة في المواليد في فترقما بعد الحرب على القيد بالكليات والجامعات في الولايات المتحدة الامريكية . أن عدد التلاميذ والطلاب المقيدين في جميع معاهد التعليم فيها بزيد الآن على ٧٥ مليونا ، وهو عدد يزيد على دبع التعداد الكلى للسكان . وهذا يجعل منها مجتمعا « تعليميا » يكون فيه التعليم من أكبر المسناعات (١) =

⁽١) انظر الملحق رقم (٢) .

شكل « ٥ » أثر الزيادة الكبيرة في المواليد (في فترة بعد الحرب) وارتفاع نسب القبول بالنعابيم على القيد بكليات وجامعات الولايات المتحدة الأمركيدة



Source: U.S. Department of Health, Education and Welfare, Digest of Educational Statistics, Washington, D.C., Office of Education, 1965 and 1966.

وفي عام ١٩٦٧ اشاد الاتحاد السوفيتي وهو يحتفل بالذكرى الخمسين لتورد التتوبر بانجازات الثورة في المجال التعليمي . وقد بدا التعليم في الاتحاد السوفييتي في عام ١٩١٤ بنظام تعليمي ينمو راسيا ولكنه الان نسعيفا ، وفي عام ١٩٦٦ ارتفع عدد تلاميد المدارس الابتدائية والنانوية للحل ١٠٠٠٠ من السكان الى اكثر من ثلاثة انسعاف ما كان عليه في عام ١٩١٤ ، بينما تضاعف عدد الطلبة في التعليم العالى بالنسبة لنفس العدد من السكان الى اكثر من ٢١ مرة ، وقد صاحب كل ذلك ارتفاع كثير في السكان الى اكثر من ٢١ مرة ، وقد صاحب كل ذلك ارتفاع كثير

وأما بالنسبة لدول أوربا الفربية ، فقد بدأت تتحرك ببطء في نفس هدا الاتجاه منذ الحرب العالمية الثانية ، ورغم أن الارقام الموضحة في جدول (١) أمام كل دولة لا تصلح تماما للمقارنة الا أنها من ناحية أخرى توضح زيادة وارتفاعا هاما في معدلات ونسب القبول في مراحل التعليم بالنسبة لفنات السن المقابلة لهذه المراحل .

ونظرا للعلاقة الحيوية بين التعليم والنمو الاقتصادى فيجدر بنا في عدا السدد أن نونسح نقطة ذات جانبين : فمن جانبها الاول نجد أن الدول السناعية في أوربا قد حققت الكثير من نموها الاقتصادى الحالى بواسطة معدلات منخفضة للقبول في مراحل التعليم فوق المستوى الابتدائى ،واخذت وقتا طويلا للوصول الى ما هى عليه الآن اقتصاديا " ومن الجانب الآخر فأن هناك من الاسباب ما يجعلنا نعتقد أن معسللات القبول العالية في ألولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتى واليابان في مراحل مبكرة نسبيا من نموهم قد أعطت اسهامات وقوائد جوهرية في مجال تسكوين مستوياتهم الحائمة المرتفعة في التقدم الاقتصادى والتكنولوجي (٢) وفي

K. Nozhko, et al., Educational Planning in the USSR, in- () cluding a report by an HEP mission to the USSR, headed by R. Poignant (Paris, Unesco/HEP, 1968).

الغلر أيضاً الملحق رقم (٣)

See, for example, E.F. Denison, «Measuring the Contri-(;) bution of Education (and the Residual) to Economic Growth in The Residual Factor and Economic Growth (Paris: OECD, 1964); T. H. Schultz, Education and Economic Growth (Chi-

جدو له (۱) نمو ممدلات القبول بالمدارس في أورية الغريمة

g a ga da	140.	مرحلة التعليم
	r	4 data
	į	التعليم الثانوي
\$ V	70	اليو نان
٥٠	3.7	إير لنده
77	74	أيماليا
111	7.7	هو لنده
٣٩	1.1	البر تعال
7"1	1 V	أسانيا
(1440221)	* *	النمسا (١٥-١٩ سنة)
(* * * a * d) tt	7 3	السويد (١٦-١٨ سنة)
!		التمليم المالى
(the state of	1,4	النسا (۲۰سنة)
1.1 (lala att)	٠٨	(۵۱ ۲۹ سنڌ)
(sans wint) ITIA		فرنسا (السنة الأولى فقم من التعلم)
(120Y + 2) OIN	1.1	ألمانيا الغربية (« « « « « "
11420 410 7 1	1.	السويد (١٩١٢٤ سنة)
,		, , , , , , , , , , , , , , , , , , , ,

Some These, Statistical Yearbook, 1965 (Paris, 1966). R. Pornant, L'Enseignement dans les pays du Marché Commun (Paris, Institut pédagogique national, 1965), OECD, Educational i launing and Economic Growth in Austria, 1965-1975 (Paris : Directorate for Scientific Affairs, 1968); OECD, Faucational Policy and Planning, Sweden (Paris : Directorate for Scientific Affairs, 1967).

منافسة قريبة المهد حول اسباب الفجوة التكنولوجية والفجوة الادارية بين أوربا الفربية والولايات المتحدة نددت المناقشة بالتاخر والقصور فسى السابم الاوربى كاحد الاسباب الاساسية لوجود هذه الفحوة بينهما (١).

واما بالنسبة للدول النامية في آسيا وافريقية وامريكا اللاتينية فقد بدات هده الدول منذ وقت قريب تتبع بشدة الطرق التعليمية التى تسلكها الدول المتقدمة ومدفوعة فيذلك بدوافعالنمو الاقتصادى والعدالةالاجنماعبة راصبحت زيادة معدلات القبول في مقدمة اولوياتها التعليمية ويوضيح جدول (٢) نتائج جهودهم التعليمية منذ عام ٥٠٠ ، وينبغى ان ننظر الى هذه الارقام الموضحة في الجدول ، على انها دلالات او علامات لهذه الجهود فحسب رذلك لان الارقامالرسمية للقيد والقبول فى الدول النامية يبدوانها مبالغ فيها.

ويمكن أن نقرر الأن في وضوح مضمون ما سبق : تعتبر العلم المتعارضة بين الطلب الاجتماعي على التعليم وقدرة النظام التعليمي على تحقيقه مؤشرا رئيسيا في تشخيص أي نظام تعليمي . ولا يحتاج القلمادة السياسيون من جانبهم الى بيانات واحصائيات لقياس الفجوة المتزايدة الاتساع في هذه العلاقة ، فهم يدركونها بديهيا من خلال صيحات الاحتجاج المتصاعدة التي يواجهونها كل يوم .

الفجوة بين الطلب على التعليم وقدرة النظم التعليمية:

واذا ما استخدمنا هذا المؤشر السابق في فحص صورة التعليم في العالم فسوف تبدو لنا الصورة كما يلى : على الرغم من الزيادة الهاالة والارتفاع الملحوظ في عدد المقيدين بالمدارس منذ عام ١٩٥٠، وان هالله المناط

eago: University of Chicago Press, 1961); Th. W. Schultz, The Economic Value of Education (New York and London: Columbia University Press, 1964); S. Strumilin, «The Economics of Education in the USSR» in International Social Science Journal, Paris, Unesco, XIv No. 4 (1962).

See, for example, J.-J. Servan-Schreiber, Le Défi améri- (v) cain (Paria : Denoël, 1967); and OECD, The Over-all Level and Structure of Research and Development Efforts in OECD Member Countries (Paris : OECD, 1967).

جدول (۲) ارتفاع نسبة القيد بالتمليم في عينة من الدول الناء نـ

التعليم الفائوين (٪ من ١٥ ١٩ سنه)			التمايم الابتدائی (٪ من ۵ ۱۶ سنة)				الدو لة	
1977	117.	1400	140:+	1444	144.	1900	190+	أفريقية
٨	ه	۲	۰۷	٧4	٥٧	۴۷	70	الكمر ون
1.0	1.0	٠,٢	* • 1	٧	ŧ	۲	• 1	النيجر
,		۲	١	۳۱	٣٥	77	17	نيجير يا
٧٠	10	1.1	4	٥٧	£ £	77	١٨	تولس
								آسيا
7	١ ،	٧,٠	, + 3	٩	°	ŧ	٣	م افغابستان م
١,	4	٧	٣	20	٤٢	44	79	* ﴿ أَنْدُو مُسِيا
4.4	77	٣٦	۲٠	79	٦٠	o t	٥٣	كوريا
7.7	17 :	١٥	١٥	Y 0 1	70	19	17	البا كستان
								أمر يكااللاتينية
4.4	77	۲.۲	۲۱	٦٨	44	۷۱٬	44	الأرجنتين
14	١٥	17	٩	٤٩	۳۸	7 8	7 1	بو ليفيا
40	1.5	1 1	١.	٥٠	20	44	4.4	البر از يل
rt	Y V	1.1	٦	74	٧.	£ £	٤٠	فائز و يالا

Source: Unesco, Statistical Yearbook, 1965 (Paris, 1966), pp. 117-137.

« التمليم المام فقعا

** لا تشمل إيريان الغربية

الارتفاع لا يتمشي مع زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم الذي يتزايد بخطوات اسرع = وتبدو الفجوة بين الرغبة في الحصول على التعليم وبين القبول في المدارس كبيرة للغاية في الدول النامية اذ تصل فيها معدلات الالتحاق بالمدارس الابتدائية لمن هم في سن التعليم الابتدائي الى اقل من من التعليم الابتدائي الى اقل من دلك في التعليم الثانوي والعالى - ويرجع ذلك جزئيا الى الاولوية التي سبق أن اعطتها هذه الدول للتعليم الابتدائي = وهذه الاولوية ادت فعلا الى حركة دينامية فعالة واصبح التعليم محركا لزيادة الطلب عليه =

وهكذا تواجه الدول النامية مشكلة خطيرة تقع في صحصيم ازمنها التعليمية . ومن الحقائق المسجعة ان شعوب هذه الدول تطلب التعليم في حماس غير ان من الحقائق المزعجة التى تقابلها عدم تحصقيق الطلب الشعبى على التعليم وما قد يترتب عليه من نتائج اجتماعية وسياسية خطيرة . كيف يمكن اذن لهذه الدول ان تصل الفجوة الكبيرة والمتزايدة في الاتصاع بين طموح شعوبها المتفتحة لمزيد من التعليم وبين الامصكانيات المحدودة لنظمها التعليمية لكى تحقق هذا الطموح ؟ .

ويواجه عدد كبير من الدول المتقدمة نفس المشكلة بدرجة اقل شدة راكنها ملحوظة • وقد عبر عن هذه المشكلة بوضوح وزير التربية والتعليم الغرنسي • كريستيان فوشيه » في اجتماع له مع قادة من اساتلة العلوم في مدينة «كان » عام ١٩٦٦ ، وانتقد بشدة احوال التعليم الفرنسي فقال:

" لم يسبق لأى وزير فرنسي للتربية والتعليم ، ولم يسبق لأى جامعة فرنسية أن واجهت مشكلات عديدة مثل ما أواجهه وتواجهسونه ، أن الارتفاع الكبير في عدد السكان لم يحدث حتى عام . ١٩٤٠ ، وحتى هدا الوفت لم يكن هناك طلب اجتماعى حقيقى على التعليم ، ولم توجد ثورة علمية وعلى العكس من ذلك حدث تفجر في كل القطاعات خلال العشرين عاما المانسية (١) .

رفد واجهت دول سناعية اخرى حقيقة هده المشكلة المعضلة بطرق

Bulletin quotidien du Colloque de Caen (November 1966). (1)

الغار الناحق رقم (٤) .

مختلفة فمثلا ، اضطرت الجامعات البريطانية في سنوات قريبة العهد ان ترفض قبول اكثر من ربع المتقدمين للالتحاف فيها ممن يتوفر فيهم سيرال الالتحاق وذلك لعدم وجود اماكن كافية لهم " وكذلك رفضت المسدارس الثانوية والفنية التجارية في النمسا قبول عدد من المتقدمين الذبن دور فيهم شروط القبول تتراوح نسبته من ٧٦٦٪ الى ٢٢٦٢٪ وذلك " الفترة من ١٩٥٥ الى ١٩٦٥ (٢) وفي المانيا الغربية تقدم للالتحاق بخداب الفترة من ١٩٥٥ الله الدراسي الشتوى لعام ١٩٦٧/١٠ " . . ٥٠ طالب معن الطب في الفصل الدراسي الشتوى لعام ١٩٦٧ المراب عن ١٨٠٠ فقط وفي استرائيا رفضت جامعات ولاية فيكتوريا عام ١٩٦٦ قبول حوالي ربع المتقدمين اليها (١) والامثلة على ذلك كثيرة في بلدان اخرى متقدمة .

رالسؤال لذى نطرحه هنا هو : هل هناك ما يشير الى ان هذا المد الهائل في السوق التعليمي سوف يهبط في السنوات القادمة ؟ تأتى الإجابة عن هذا الشؤال بالنفى ا بل وعلى العكس من ذلك تدل المؤشرات على ان القوى التي حركت زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم في السينوات الأخيرة ان تستمر فحسب ، بل وسوف تتزايد سرعتها . وأكثر من ذلك . فأن المؤشرات تبين أن شدة الضغوط على التعليم التي تغذيها وبدر منها قوى الطموح الانساني سوف تواجه في الدول النامية ففرد فيه هاله نظرا لمعال الزيادة غير العادى في تعداد افرادها في سن العامم .

معسمان النهو غير المتوازنة تعوق التنمية القومية:

وتستلزم هذه النقطة الأخيرة أن نفحصها في موضوعه ودون أنهمان، المشتير من الدول النامية تظهر حساسية وأضحة ومفهومه أكل مد ب أر تفسير لنموها السكاني غير الطبيعي ، وهم لا يرم ون إصل هذا الده أن ويعتبرونه تدخلا خارجيا متعجرفا في أكثر النواجي المدروسية لد الهم

Committee on Higher Education, Higher Education: The (i)
The result for Places in Tipher Education, Appendix One to
the Report of the Committee Appointed by the Prime Ministumber the Chairmanchip of Lord Robbins, 1961-63 (Londia 1904 - 1964), P. UV, p. 120; Commonwealth of Austrain. Third is seen of the Australian Universities Commission,
The John Universities (234-29 Comberra): Commonwealth
theorement Fernier, 1966).

العاائلية ولدلك فانه من المهم أن نحدد بدقة الحقيقة في هذه المسالة ، هايست المسالة هي ما أذا كانت هذه الدول تستطيع في النهاية أن تحدة في أبادة أبيرة في السكان والتعليم الأفضل ، والتفلية الأفضل لسكانها مما يدود لديها الان و أن الكثير من هذه الدول لديها الموارد الطبيعيلة الأساسية التي تكفل العيش لأعداد أكبر من السكان أذا ما أعطيت الوقت العافي لنسمية هذه الموارد وأن المسالة أذن تتضمن عامل الوقت والمعدلات النسمية للنمو وهي جزء من مشكلة أكبر وهي النمو غير المتوازن الذي يؤوفي عملية التنمية القومية الشاملة ، كما توضحها الفروض الآتية :

اذا زاد السكان بسرعة أكبر من زيادة انتاج الطعام فسوف ينقص عاما بعد عام متوسط ما يتوفر لكل فرد من طعام ..

اذا نما النظام التعليمى بسرعة اكبر من نمو الانتاج القومى السكاى واستمر ذلك بعض الوقت ، فسوف يضطر النظام عاجلا أو آجلا ألى أن ببطىء من نموه حتى يلحق به الاقتصاد ..

اذا أعملى النظام التعليمي أعدادا من المتخرجين فيه بسرعة أكبسر من قدرة الاقتصاد على توفير وظائف وأعمال لهم ، فسوف تزداد البطالة بين المتعلمين .

اذا زاد عدد الاطفال بسرعة اكبر من قدرة النظام التعليسمى عساى استسهابه، وتوفير تعليم جبد لهم فسوف يؤدى ذلك الى أحد أمرين ، أولهما الخفائس معدلات القبول بمراحل التعليم عن الحد المرغوب فيه ويانيهما ازدحام المدارس والفصول بالتلاميذ وضعف وانخفاض في مسدوى التعليم .

واذا ما وسلت الى هذه العدلات الحرجة للنمو الاقتصادي والزراعي رااست الى والزراعي أوالتعليم الى دراجة خليرة من فقدان التوازن ، فإن التنمية اللهومية ما علها من الناحية والسياسية الله المن الناحية الاقتصادية بل ومن الناحيين الاجتماعية والسياسية الذلك .

وساء فيه نمود مرة الخرى الي هذه النقطة عندما نبحث موضياع المدالة المالية في النظام النعليي ، وموضوع ملاعية ما رجات النظيمام المالية الماهنا فيوف نستمر في بحث الفراني الرئيسي في دوضوع النمو السكاني بالناسبة للحاضر والمستقبل ، فالبنسية للعاضر

نان زيادة افراد السكان ممن هم في سن المدرسة في دثير من الدول الدامة قد فاقت بوضوح كل ما يمكن ان تستوعبه نظمها التعليمية بينما سماه و أداء عملها التعليمي على صورة مقبولة . واما بالنسبة للمستقبل • • ياك بعض الحقائق الهامة التي تكمن في البيانات الاحتمالية الاجمالية للنمو السكاني وي تشير الى حالة عدم توازن خطيرة للغاية بين الطلبات الموقعة من نظم التعليم وقدره في هذه النظم على مواجهتها .

وتوضح بعض هذه الحقائق انه في كثير من الدول النامية يزداد نمو السكان في الفئات العمرية لصغار السن والشباب على نحو اسرع مر نمو السكان ككل ويرجع ذلك الى تحسين الإجراءات والتدابير العسحة الى ادت الى انخفاض اكبر في معدلات الوفيات بين الاطفال اذا ما تسورنت بمعدلاتها بين الكبار ، وفي امريكا الوسطى على سبيل المثال وتقدر معدلات الزيادة في السكان ككل في السنوات الحديثة بمقدار ٢٥٢٥٪ ويوضرا أفراد السكان ممن هم في سن التعليم بالمدرسة بمعدل ٥٧٢٥٪ ويوضر شكل (٢) (١) صورة بيانية للنمو السريع للافراد في سن التعليم في الدول النامية كما يوضح الجدول الملحق بالشكل زيادة معدلات نمو الافسراد في فئة السن (٥ ـ ١٤) سنة على معدلات نمو السكان ككل وحينما يحدث علم التناسب هذا فان الارقام الدالة على نمو السكان ككل وحينما يعلن الى درجة خطيرة حقيقة نمو الافراد في سن المدرسة الذين سيوف يطرقون ابواب التعليم في مختلف مراحله .

وتدلنا مجموعة اخرى من الحقائق على ان هدا النمو السريع اللدى طرا على فئة السكان في سن التعليم في الدول النامبة سوف تمزايد سرعمه في المستقبل بمعدلات اكبر . ورغم الانخفاض الهائل في معدلات وفرات الاطفال في وقتنا الحاضر ما زال هناك احتمالات كبره اربادة الانخفاض في هذه المعدلات . وعلى سبيل التوضيح نجد ان معدل وفرات الاداه النهاف في اوربا الغربية يبلغ في المتوسط .٢ لكل . . . ا طفل ، ببنما بلغ هدا المعدل في دول امريكا اللاتينية حوالى ٨٠ لكل . . . ا طفل ، وفي دول الهارة الافريقية اقترب هذا المعدل من . . ا لكل . . . ا طفل واما في اسا عامنا نجد تفاوتا في هذا المعدل من . . ا لكل . . . ا في هونج كونيم الى ١١٠٨ لكل نجد تفاوتا في هذا المعدل من ٣٠ لكل . . . ا في هونج كونيم الى ١١٨٨ لكل نجد تفاوتا في هذا المعدل من ٣٠ لكل . . . ا في بورما .

⁽١) انظر أيضا الملدي رقم (٥)

جدول تابع شكل (٦) زيادة مدلات نمو السكان في فئة السن (ه -- ١٤) عن مدلات نمو السكان ككل

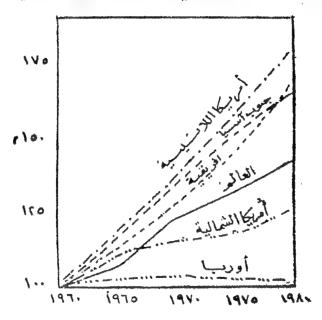
و معدد المعدد	194.	190.	السكان	المملقة
	,			أفريقبية
7,70	77707	17178	فئة السن (٥ م ١٤ سنة)	شمال أفريقية
7,70	۸۹۷۱۲	70900	السكان تكل	_
۲۰۸۰	71117	74444	, , ,	غرب أفريقية
7.40	117777	101VT	السكان ككل	
ه ۷٫۷ ا	4454.	14444		• شرق أفريقية
1,4.	4.444	V0 . TT	السكان ككل	
				حبثو ب أسبا
۳,۷۰	V & Y \ A	37.70	ائلة السن (🖫 🛶 ۱ سنة)	جنوب شرق
۲,٦٠	777.77	* 1 1 1 7 7 7	السكان ككل	
۲,۸٥	11110	144444	قئة السن (٥ - ١٤ سنة)	جثوب وسعد
۲,۳۰	74.44	0 7 4 4 + 7	السكان ككل	
				أمريكا اللاتياية
7,70	14.11	17007	نئة السن (٥ - ١٤ - سنة)	أمريكا الوسطى
7.70	78090	111173	الدنخان ككل	***
٣,٤٠	1.017	74·7A	فئة السن (= ١٤ سنة)	أمريكا الجنوباة
7,10	10444	117174	السكان ككل	الاسترائية

Source: Unesco, Statistical Yearbook, 1965 (Paris, 1966).

الحالة الوحيدة التي تغالف القاعدة ، ويحتمل أن تكون نتيجة بيانات سكانية مشكوك
 أي صحتها .

ستنگل ۳۳ ،،

النبو السربيع للسكان فى فئاب سس التعليم فى السدول السنامية والدول الصناعية



1 .. = 197 ..

المصدر : أنظر الملحق رتم (٥)

الانفجار السكاني وزيادة المواليه واثر ذلك على نظم التعليم:

ويكن أن نتبين أثر هذه العوامل السكانية على زيادة السيط على المدارس والتعليم ، أذا نظرنا الى بعض الحالات البهاء على إبادة السيط على المحارس والتعليم ، أذا نظرنا الى بعض الحالات البهاء على الخلوب عدد المحارض الحدى داره الحالات شكل (٧) ما ويشعروا في الخلوب عدد المحارض من اللهول ما النبي تجدد ن الشروري أنها الماليات الماليوب في ترف خلال النبي المحارض المحارض

جدول (٣) الاتجاهات الجديدة للقريد بالمدارس في الدول الصناعية (بالألاف)

	المر حلة	,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,	The state of the s	
المالية	الهاذم يت	الزابته أأوة	5.4	
177	1.1.1.1	107.0	1931	1 am . 4
7.7.4	7.0.9	V.T.1	1441	
17.7	4,117	V. 2 . 7	3771	1
V 4 Y	8.94.	V.Y.V.	1977	
۳*	770	1.710	1401	, , , , , , , , , , , , , , , , , , ,
	700	1.910	197.	
70	440	1.970	1970	
۸٠.	٧٦٠	7.1.0	144.	1
+ 1 +	٨٠٥	7.773	1940	,
10.0	. 144	1	1400	. 21
٤ ٠	150	4.3	1475	
£ \$	104.	11110	145.	•
3 +	717	* 1.144	1970	T.
17	144	: 97	1478.78	had
Y \$	١٧٣	010	INAVIONE	
70709	۳۵۶ر۳ ا	71.7	1444	أيها وأنجاز بيعاله يعافدن
71767	4 . 7	773817	1404	a by wh
٠٠ ځو ۵	۱۲۶۹۰۰	۰۰ ۹ و ه ۳	1470	*
7000	10,111	77,77	144	1
10Pe V	179000	** ** * * * * * * * * * * * * * * * *	1471	

Source : (France): R. Poignant, Education and Economic and Social Planning in Fornce (Paris: to be the published); Netherlands: OECD, Educational policy and planning. Notherlands (Paris: Directorate for red affile Affairs, 1967; (Austria): OPE), Educational Planning and Economic Growth in Austria, 1965-1976, op. eit.; (Ireland): OECD, Investment in Education, technol (Caris: Directorate for Scientific Affairs, 1966); (United Factors): CE Department of Health Education and Welfer. (Section of Educational Statistics, 1973-74 (Washington, D.C. 1964), p. 3.

للأطفال الصغار الذين لا يحصلون على أى تعليم ابتدائى والذبن سمدوف يحكم عليهم بالامية الدائمة .

ويوضح شكل (A) نظرة اخرى للكيفية التى سوف نؤس بها عوامل زيادة السكان وارتفاع معدلات القبول والبقاء لفترات اطول في التعلم عنى الاتجاهات المتوقعة للقيد بالمدارس الهندية في المستقبل .

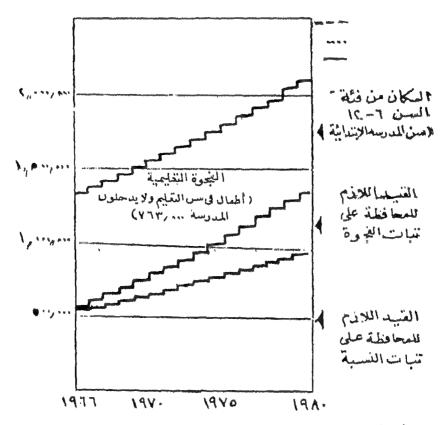
ويظهر جدول (٣) صورة اخرى لنفس الظاهرة في بعض الساءول الصناعية والمتقدمة في النواحى التعليمية . ففى هذه الدول هذا المله في زيادة المواليد الذي بدا بصورة واضحة في اعقاب الحرب العالمية الثانية والذي القي باثقال كبيرة على التعليم الابتدائي في فترة الخمسينات من هذا القرن وما زال يلقى باثقال وضغوط كبيرة على مسنويات الجدرود في نظمها التعليمية ، وليت الامر يقف عند هذا الحد ، فإن الاطفال الذين جاوءا الى الحياة بعد الحرب الثانية قد شبوا وكبروا وكونوا اسرا واسبح لديم من الابناء الصفار ما سوف يولد للنظم التعليمية تضخما وسبا احر عليها أن تواجهه ، وإذا أضغنا الى ذلك ارتفاع معدلات القبول في مراحل التعليم وبقاء التلاميذ في التعليم لسنوات اطول فإن ذلك يفسر اتجاهات الزيادة التي تعكسها الارقام في جدول (٣)) .

استراتيجيات التغلب على الفجوة التعليمية:

وهناك اكثر من استراتيجية يمكن لاى نظام تعليمى ان يستخدمها لمعالجة الفجوة بين العرض والطلب ، فمن ناحية متطرفة يمكنه ان يفتح ابوابه ويمكن كل راغب في التعليم من ان يحصل عليه ، وان يبقى فيه أطول مدة يريدها ، وان ينتقل من مرحلة تعليمية الى التى تليها حتى اعلى المراحل التى تحلو له ، واذا ما استمرت الحال على هنذا المنوال لفنسرة فحدو فسوف يؤدى ذلك مباشرة بطبيعة الحال الى تضخم القيد بالمدارس والى ازدحام الفصول باعداد كبيرة من التلاميذ والى هبوط شديد في جروده التعليم ، ومثل هذه الاستراتيجية قد ترني الطلب الاجرماعي على الما ما التعليم ، ومثل هذه الاستراتيجية قد ترني الطلب الاجرماعي على الما من التذمر والاحتجاج لما وصل اليه مسمنوى الملب من انه فائل وندهه ، وزيادة معدلات التسرب في التعليم = وخسران ونداع الموارد الهامة ، ومد مرت الهند ودول امريكا اللاتينية بهذه الخبرة .

وعلى النقيض من هذا النظام المفترح الذي يغمج بالب المام ، لي

شكل «٧» التوسع في النقابم والنموالسكاني رحالة النقايم الابتدائي في أوغندا)



النجعة التعليمية = الجيوع الكلى للسكان من فئة السن (٦- ١٢) وهو

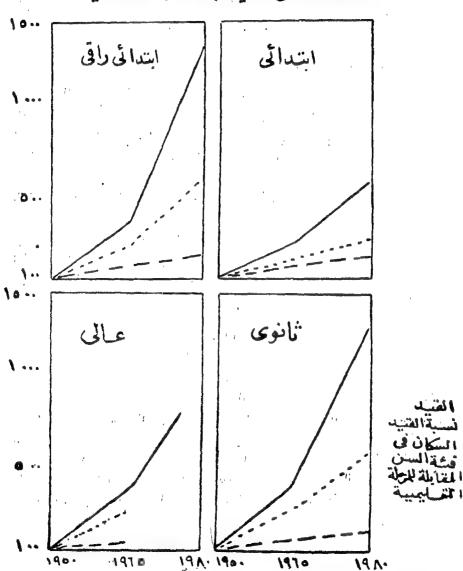
سن المدرسة الابتدائية - عدد المنيدين بالمدارس الابتدائية

Source, HEP estimations, prepared from data of the Uganda Government, in Educational Statistics, 1965. (Kampala: Ministry of Education) and Work for Progress. The Second Five-Year Plan, 1966-1971. (Entebbe: Government Printer).

مصراعيه لكل من يطلبه ، فهناك استراتيجية اخرى تعطى لكل طفل فرصة الحصول على التعليم الابتدائي (اذا كانت الامكانيات تسمح بذلك) _ وبعد ذلك يحكم القبول في المراحل التالية ويضبط بعملية انتقالية للغاية . وبهذه الطريقة يخدم التعليم الابتدائي في الكشف عن النلاميذ من ذوى القدرات الأكاديمية العالية الذين يمكنهم مواصلة التعليم في مراحله التالية ، وهذا يساعد على تقليل عدد التلاميذ في مرحلة التعليم الثانوي ومرحلة التعليم العالى الى درجة يسهل تدبيرها . كما أن ذلك سوف يساعد أيضال في. المحافظة على جودة التعليم وقد يبدو من النظرة الاولى أن هذه السياسة التعليمية التي تقوم على أساس من التنافس والامتحان والاختيار عادلة وديمو قراطية ، فهي تجمل من الامتحانات ونتائجها الحكم المادل لاختيار من سيواصلون التعليم في مراحله الثانوية والعالية وهي تقبـــل فقطــ التلاميذ الاكتر قدرة وترفض في غير رحمة الآخرين . وهي بذلك تختم بالعلامة المميزة « راسب » أعدادا من التلاميذ اكبر بكثير من الاعداد التي. نختمها بالعلامة «ناجح» . وهذه الاستراتيجية صنممت لكي تنتج صفوة من المتعلمين يحصل منهم المجتمع على قياداته الضرورية . والحقيقة انها: استراتيجية فعالة لتحفيق هذا الغرض وقد أدت هذا العمل على وجه مرض ولعترات طويلة في كثير من الدول المتقدمة في وقتنا الحاضر ..

غير ان هذه الاستراتيجية نفسها تعانى المشكلات الآن في كل مكان تقريبا ، وأسباب ذلك سوف تدور بنا وترجعنا الى مسألة زيادة الطلب الاجتماعى على التعليم ، فالآباء والامهات من ناحية ، يعتقدون تماما بأن الحد الادنى من التعليم الذى يحتاج اليه أولادهم في عالمنا المعاصر ينبغى الايقل عن التعليم الثانوى ،بل والكثير من الاهالى في الدول الصناعبة بدأ يقتنع بأن التعليم الثانوى نفسه قد أصبح غير كاف ، ومن ناحيسة اخرى فان هذا النظام الاختيارى للغاية والذى يسمح بالتنسافس في الامتحانات قد يبدو في شكله ديمقراطيا ، والواقع أنه ليس كذلك ، نظرا لا يصاحبه من نحيز اجتماعى في الدول التى يقوم فيها ، وبصرف النظر عن اتجاهاتها السياسية . فالمعاير والامتحانات في هذا النظام تنحسر فه بالقاييس وتوجهها في صالح أبناء الطبقة أو الفئة المتعلمة الذين يأتون الى بالمقاييس وتوجهها في صالح أبناء الطبقة أو الفئة المتعلمة الذين يأتون الى الملاسة برصيد جيد من اللغة وخلفية ثقافية غنية . ونظرا لان اساليب المتحدمة في المدارس تعطى وزنا لمهارات التلاميذ اللغوية التى سوفه كتسبونها عليها الى حد كبير من البيئة خارج المدرسة ، فان ذلك سوفه يكتسبونها عليها الى حد كبير من البيئة خارج المدرسة ، فان ذلك سوفه كتسبونها عليها الى حد كبير من البيئة خارج المدرسة ، فان ذلك سوفه كالتسبونها عليها الى حد كبير من البيئة خارج المدرسة ، فان ذلك سوفه وسوفه المناه المناء المناه المنا

شكل « ٨ » تأثير زيادة السكان فى فئات صغارالسن ، وزيادة معدلات القبول على القيد بالمدارس الهندية



Source: Prepared from data given in: Government G. India. Report of the Education Commission (1964-66). Education and National Development (New Delhi: Ministry of Education, 1966).

يساعد التلاميذ الذين يأتون الى المدرسة ولديهم المام جيد بمفردات اللغة وبالمهارة في استخدامها وغير ذلك مما يحملونه من بيئاتهم ، على أن يخطوا في التعليم خطوات موفقة ، ولنفس هذه الأسباب فالاحتمال كبير في أن يتفوق مثل هؤلاء التلاميذ على غيرهم من التلاميذ الذين يتكافأون معهم في قدراتهم العقلية ولكنهم من بيئات ثقافية فقيرة .

وقد اظهرت نتائج البحوث التى درست الحالة الاجتماعية والاقتصادية للتلاميذ الذين واصلوا تعليمهم في المراحل التعليمية الثانوية والعالية هذا التحير الاجتماعي في نظم التعليم (١) ففي فرنسا مثلا ، ظهرت أن نسبة الفرص للحصول على تعليم جامعي هي ٥٨٥٪ بين ابناء اصحاب المهن الرفيعة ، بينما تنخفض هذه النسبة الى أقل من ٢٪ بين أبناء عمال الرزاعة وغيرهم من العمال عموما (١) وهذا النحز يبدو واضحا على وحه الاخص في الدول القديمة النشاة كتلك التي في أوربا وأمريكا اللاتينية حيث فام فيها لزمن طويل نظام اجتماعي طبقي وظل فيها التعليم مفصورا على ابناء طيقة تمثل الصفوة الاجتماعية الممتازة في المجتمع علما التعليم مفصورا على لنا هذا التحير كمشكلة في الدول الحديثة في أفريقية لان هذه الصفوة فيها صغيرة للفاية حتى أن أي توسع هام في التعليم سوف يوفر فرص مفوة اجتماعية اكبر وأعرض بدات تظهر فجأة في الإجبال الأخرة مشكلة التحيز ، كما حدث ذلك في دول أوربا الاشتراكية ،

وثمة سبب آخر يفسر لنا ضرورة التعديل الجوهرى في هذه النظم الاختيارية التى تقوم على تعليم ابناء الصفوة في السدول الصناعية والافسوف تواجه هذه الدول في وقتنا الحاضر صعوبات بالغة أن مشسل هذه النظم التى تحابى تلاميلها وتحقق لهم مستويات طيبة من التعليم كتجرض الموارد البشرية التى ترفض قبولها للضياع أن هذه الموارد البشرية اذا ما أتيحت لها الفرصة لمواصلة تعليمها في المراحل الثانوية والعسالية سوف تستفيد منها وتنقل بدورها ما استفادته الى المجتمع ولا يمكن

 ⁽١) انظر الملحق رقم (٨)

P. Bourdieu and J. Passeron, in Les Héritiers, Les étu-() diants et la culture (Paris : Editions de Minuit, 1964).

لأى اقتصاد حديث يراد له النمو والازدهار أن يتحمل مثل هذه الخسارة أو التبديد في المواهب الانسانية (١) كما لا يمكن لاى شعب ديموقراطى اذا ما وجد السبيل المناسب أن يرضي دوما بنظام تعليمي ينكر تكافؤ الغرصة التعليمية لاطفال يماثلون أبناء الصفوة من حيث القدرة العقلية وأن لم يماثلوهم من حيث الخلفية الاجتماعية . ومع ذلك ، فأن ذكر المشكلة اسهل بكثير من حلها ، كما أن أنواعا معينة من الجهود التي تبدل لحلها يمكن أن تضر بالجهد التعليمي باكمله .

ويوضح ما سبق شكلا مختلفا عما تكون عليه حالة دولة معينة ما زالت في مرحلة مبكرة من نموها التعليمى والاقتصادى . فقد يصعب من وجهة نظر سياسية أن يقوم فيها نظام للانتقاء في التعليم غير أنه من الناحيية العملية يمكن تبرير تبنى مثل هذا النظام ، وذلك على أساسين . أولهما أن الدولة ليست في حالة اقتصادية تمكنها من أن تتحمل تكاليف نظام تعليمى أكثر انفتاحا في فرصه التعليمية ، وثانيهما أنها أذا ما حاولت أن تتبنى مثل هذه النظم المفتوحة الفرص أمام جميع الراغبين في التعليم فقد يبطىء ذلك من نموها الاقتصادى ويؤخر مجىء اليوم الذي يمكنها فيه حقيقة أن تتحمل قيام نظام للتعليم يحقق الفرص المتكافئة للجميع .

وتعتبر حالة تنزانيا من الحالات الموضحة لذلك ، فقد حاولت تنزانيا ان تقيد حجم التعليم الابتدائى فيها لكى يستوعب فقط . ٥٪ من الاطفال في سن هذا التعليم . والغرض من ذلك هو ان نحافظ على مواردها المحدودة لكى تستخدمها في التوسع في التعليم الثانوى والعالى ، وكلاهما له أهميته الحيوية وهما من المتطلبات الاولية اللازمة لاية تنمية اقتصادية (٢) وكما نسير عليه امور التعليم في هذه الدولة وفي غيرها من دول شرف افريقية ، نجد الله من بين كل عشرة تلاميذ انهوا تعليمهم الابتدائى حوالى تلمبذ واحد فقط يمكن ان يجد مكانا في المدارس الثانوية . وبالمثل فان الأمال ليست كبيرة أمام المتخرجين في المدرسة الثانوية لكى يجدوا مكانا في الجامعة ، ولا تمثل التدابير التى اتخدتها تنزانيا لكى تقيد التوسع في التعليم الابتدائى وتضبط نسب الالتحاق بالتعليم الثانوى والعالى سياسة تعليمية دائمية ومستمرة . وانما ينظر اليها كتدابير انتقالية لازمة لبناء نظلمام تعليمى

⁽١) انظر الملحق رقم (٩) .

See, for example, G. Skorov, Integration of Educational (7) and Economic Planning in Tanzania, African research monographs, No. 6 (Paris: Unesco/HEP, 1966). ...

متوازن ا وكذلك لحماية المستويات العليا من التعليم من أن تتصدع نتيجة الاعداد الكبيرة من التلاميذ التى تنهال عليها - أن الفرض النهائي السدى تسعى اليه تنزانيا هو تعميم التعليم الابتدائي ليستوعب كل الاطفال في سن هذا التعليم ، وزيادة معدلات الالتحاق بالتعليم الثانوي والهالي الي نسب أكبر مما هي عليه الآن - ومع ذلك فان مثل هذه الاستراتيجية التي تهدف الى الوصول بسرعة أكبر إلى اهدافها البعيدة ، سوف تصادف خذوطا في المدى القريب من جانب هؤلاء الافراد الذين لم يحصلوا على فرص تعليمية أكبر لمواصلة تعليمهم المختصر .

ويمكن ان ان نلخص في إيجاز شديد صورة المستقبل بالنسبة لمدخلات النظم التعليمية من التلاميد على المستوى العالى كالآتى: ان اعداد التلاميد الذين سوف يطرقون باب التعليم سوف تتزايد فعلا عاما بعد عام في كل مكان في العالم وسوف تزداد الضغوط في الدول الصناعية على مراحل التعليم الثانوى والعالى ، اما في الدول النامية فسوف تشتد الضفوط على جميع مراحل التعليم وحتى لو انخفضت فجأة وبدرجة كبيرة معدلات زيادة المواليد في العالم اجمع ، وهو امر بعيد الاحتمال ، فان ذلك سوف زيادة المواليد في العالم اجمع ، وهو امر بعيد الاحتمال ، فان ذلك سوف لا يخفف الا قليلا من مشكلة « تفجير اعداد التلاميد » طوال سنوات عديدة قادمة و ففى كل دول العالم قد نفذ السهم فعلا ، كما يظهر من دراسة عدد تلاميد المدرسة الابتدائية المقبلة (من سن ٢ - ١٢) ، وتلاميد المدرسة النانوية المقبلة (من سن ٢ - ١٢) ، وتلاميد المدرسة النانوية المقبلة (من سن ٢ - ١٢) ، وتلاميد الماليا المقبلة ويمكن أن تحصى أنو فهم الصغيرة .

ثانيا: المعلم ـ ون

يأتى المعلمون بعد التلاميذ كأكبر المدخلات واهمها في اى نظام تعليمى وهم ايضا وبكل تأكيد أكثر هذه المدخلات تكلفة على الرغم من الاجهور غير المجزية التى يحصلون عليها ، والحق ان المعلمين يقعون في صميم الازمة التعليمية ، ويرجع ذلك الى اسباب عديدة ، وسوف نتناول فيمسا يلى العوامل المرتبطة بمسألة العرض وتوفير الاعداد اللازمة منهم = كما سنتناول على وجه الاخص ايضا العوامل المرتبطة بامور معينة كأجور المعلمين ومكانتهم وتكلفتهم ، اما عن العوامل الاخرى المرتبطة بالعمل التدريسي ذاته والكيفية التى يمارسون بها عملهم ونشاطهم فسوف نوضحه في فصول تالية :

المعلمون ومشكلة العرض والطلب:

وينبغى أن نذكر هنا تمهيدا لهذا الموضوع ان مشكلة الفرض والطلب بالنسبة للمعلمين ليست مسألة اعداد وعمليات حسابية بسيطة فحسب. ذلك لانها اولا وقبل كل شيء مشكلة نوعية وجودة وقد عبر عنها احسد المربين تعبيرا صحيحا بقوله: يمكننا عادة ان نجد عددا كافيا من الافراد المتحمسين للعمل والقادرين على حفظ النظام في حجرات الدراسة ، ولكن مشكلتنا هي في أن نجد الاعداد الكافية من الافراد التي يمكنها ان تقوم الي جانب ذلك بالتدريس ، واذا ما نظرنا الى المشكلة في دولة معينة في ها الضوء ، وفي ضوء علاقتها بالوضع الشامل للقوى العاملة ، فسوف نواجه بثلاث حقائق قاسية تقع عند جذور هذه المشكلة .

واول هذه الحقائق ان التعليم وهو صناعة لانتاج اعداد كبيرة من القوى البشرية العاملة في مختلف قطاعات العمل والانتاج لا يزال مرتبطا بحرف يدوية واساليب تقليدية ، والحقيقة الثانية هي ان التعليم على عكس الصناعات الاخرى يتميز بانه منتج ومستهلك في آن واحد لمستويات عالية من القوى العاملة وانه اذا كان للتعليم ان يخدم جميع المستهلكين الاخرين من القوى العاملة وأن يقدم لهم خدمات تزداد في كفاءتها وجودتها جيلا بعد آخر ، فانه ينبغى على نظام التعليم ان يحتفظ لنفسه دائما بعدد كاف من احسن مخرجاته البشرية ٤ حتى يستطيع ان يعطى مخرجات ونواتج أفضل باستمرار ، واما الحقيقة الثالثة التي تربط بالحقيقتين الاولـــي والثالية . فهي أن التعليم في تنافسه لكي يرجع ألى صفوفه مرة ثانية عددا كافيا من احسن العناصر البشرية التي انتجها عادة ما يخسر الجولة ويضطر في نهاية الامر أن يحصل على جزء كبير مما يحتاجه من المعلمين من كفاءات ونوعية اقل . والسبب في ذلك أن المنافسين الاخرين ممن لهم امكانيات مالية اكبر يجتذبون اليهم الكفاءات والنوعيات المتازة نظرا لما يقدمونه من اجور مفرية ويصدق ذلك على الصناعات الرأسمالية Capital intensive التي تمكنها اساليبها التكنولوجية العصرية وزيادة انتاجية العمل فيها من تحقيق زيادة راسخة في الاجور دون ان يقابل ذلك زيادة في التكاليف الفملية للانتاج ، ولكن هذا لا يحدث في مجال التعليم . فمثلا وجد أن زيادة المرتبات والاجور في التعليم بمقدار ١٠ في المائة عادة ما تترجم الى زيادة في التكاليف الكلية للانتاج تتراوح بين ٧ الى ٨ في المائة .

ولهذه الحقائق الاقتصادية السابقة انعكاساتها الهامة على كل من

المكانة الاجتماعية والجذب العام نحو مهنة التعليم . كما أن لها القوة في أن تضع موضع التطبيق في مجال التعليم قانون «جريشام» في علم الاقتصاد. ومضمون هذا القانون هنا أن الكثرة من النوع الردىء من المعلمين سوف تخرج من السوق وتبعد عنه النوع الجيد منهم ، وهناك بطبيعة الحال بعض الاستثناءات السارة لهذا التعميم السابق ، ولكن التعميم الاكبر سوف يبقى ثابتا وقويا " فطالما أن النشاط التعليمي ينمو ويتزايد بمعدل في السرعة اكبر من نمو الاقتصاد ككل ، وطالما أن التعليم يحتفظ بخاصية اعداد وتأهيل القوى البشرية العاملة وتنميتها . بينما المناشط الاخرى المنافسة تركز على تنمية وأس المال المادى فأنه سوف يصعب على التعليم دائما أن يجارى الإجور المنافسة التي تجذب اليها العناصر الممتازة من العاملين " وبقدر ما يفشل التعليم في جذب مثل هذه العناصر الممتازة يحدث انخفاض وبقدر ما يفشل التعليم ومكانته ويزيد هذا بدوره من تعقيد مشكلة التعليم في أن يجذب اليه نوع الافراد الذي يحتاج اليهم تماما لتحسين نوعية عمله وانتاجيته .

وعند هذه النقطة " تفرض الاسئلة الآتية نفسها : ما الذي عملتك نظم التعليم للحصول على ما تحتاجه من معلمين خلال العشر سنوات الماضية وما هي الصورة التي سيكون عليها الوضع في المستقبل " هل يحتمل أن تتحسن نوعية الافراد التي يمكن أن يأخذ منها التعليم ما يحتاجه من معلمين؟ وأذا حدث هذا فعلا فهل يرغب في الاشتغال بالتدريس عدد كاف من احسن هؤلاء الافراد كفاءة ؟ هل يمكن أن نرتفع بمستوى اداء ما لدينا حاليا من المعلمين غير المؤهلين للتدريس تأهيلا جيدا . وكم ستكون تكاليف هلا العمل ، وهل يمكن أن نقدر عليها "

مشكلة النقص الكمى في المعلمين واسبابها:

لم يعد سرا الآن أن معظم الدول في العشر سنوات الماضية قد عانت من مشكلة النقص الكمى في المعلمين ، وقد عكست هذه الحالة بصحفة عامة نقصا في القوى العاملة الممتازة ، وعدم مقدرة التعليم في التنافس على جذب أفضل هذه القوى اليه . كما عكست أيضا في كثير من الدول تخلفا في نمو طاقاتها للتوسع في اعداد المعلمين ، وأكثر حالات النقص حدة بالنسبة للمعلمين ذوى التأهيل الجيد نجدها في مجالات تدريس العلوم والرياضيات ومجالات فنية مختلفة ، حيث يتعاظم فيها أيضا النقص في

القوى العاملة بصفة عامة . والنتيجة النهائية لكل هذه العوامل هى ضعف في مستوى المعلم ينتشر في كل مكان ...

ولحسن الحظ ، حدثت بعض تحسينات متواضعة ، ففي عدد ليس بقليل من الدول زاد عدد المعلمين ذوى الكفاءات الممتازة وارتفعت نسبتهم وذلك نتيجة عدة تأثيرات مجتمعة معا ، وهذه التأثيرات تشمل تحسينا في المعروض من القوى العاملة العاملة الممتازة التأهيل ، وتلديب المعلمين والعمل على رفع مستوى أدائهم الوظيفى والمبادرات التى اتخلت في وقت مبكر للتوسع في اعدادهم (۱) ، ولكن صورة هذا التحسن يحيط بها جو نسبى من الفموض ، نظرا لان نقطة البداية في مثل هذا التوسع والتحسن كانت ضعيفة ، أكثر من ذلك ، أن ما يبدو لنا في التقارير الاحصائية على الله تحسين ورفع لكفاءة المعلم يحتمل أن يكون في واقعه مجرد رفع في الشكل فقط وليس في الجوهر وقد لا يكون الامر كذلك دائما ، ولكنه يحسدث على سبيل المثال عندما يمنح المعلمون الذين يحضرون البرامج التسدريبية اثناء الخدمة شهادات تأهيلية عالية دون أن تحقق هذه البرامج اى تحسين ورفع فعلى في كفاءاتهم المهنية يتناسب مع الشهادات التأهيلية التى حصلوا عليها .

تحسين نوعية العروض من المعلمين:

والامل كبير في أن يتحسن في السنوات القادمة مستوى المعروض من الافراد للاشتفال بالتدريس و ولكن هذا الأمل مرهون بتحقيق الفرض الآتى: كلما أدى مخرج التعليم ذاته الى تضييق الفجوة القائمة الآن في عدد كبير من الدول بين العرض والطلب على القوى العاملة من المستويات العالية ، امكن للتعليم أن يطالب بنصيب أكبر من مخسرجاته من هذه المستويات لسد حاجاته من المعلمين .

ويمكن أن نرى الجانب القوى لهذا الفرض في ضوء بعض الشواهد المستقاة من الدول النامية . ففى الهند ، على سبيل المثال ، زاد العرض من خريجى المدارس الثانوية والجامعات الى درجة جعلته يلحق ، بحاجة

⁽٣) انظر الملحق رقم (٢٠) انظر الملحق رقم

السوق الحقيقية الى خدماتهم • بل وزاد عن هذه الحاجة ، ويستثنى من ذلك بعض مجالات تخصص معينة • وقد حدث ذلك أيضا وبصورة جزئية في دول امريكا اللاتينية • كما حدث ايضا في بعض الدول الافريقية ، فدولة مثل نيجيريا التى واجهت في وقت من الاوقات نقصا شديدا في القوى العاملة لدرجة اصبح من الصعب فيها حل المشكلة في تلك الاوقات ، بدأت منذ وقت قريب تبحث عن الكيفية التى سوف توظف بها العرض المتزايد من خريجي جامعتها (۱) •

ويحدث في عدد كبير من الدول الصناعية توازن بين المعروض والمطاوب بالنسبة لجميع القوى العاملة - وبالتالى يبدو أن المعروض للحصول منه على المعلمين سوف تتحسن نوعيته باستمرار - ويمكن أن نتخل فرنسا كمثال لهذه الدول - فقد تعدت فرنسا الفترة التي كانت أزمة المعلمين فيها على أشدها الوذك عندما كانت في حاجة الى أعداد كبيرة للغاية من المعلمين لمواجهة الزيادة الضخمة في الاطفال الذين ولدوا في سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية ، وكانت الأعداد القليلة من الأفراد الذين ولدوا في فترة ما قبل الحرب لا تكفى لتزويد التعليم في فرنسا بما يحتاجه من المعلمين اضف الى ذلك أن معدل المواليد الآن في فرنسا قد انخفض بعض الشيء عن اضف الى ذلك أن معدل المواليد الآن في فرنسا قد انخفض بعض الشيء عن ذي قبل (٢) . وهناك مثال آخر من الدول الصناعية يمكن أن نذكره رغسم

L. Cerych, The Integration of External Assistance with (1) Educational Planning in Nigeria, African research monographs, No. 14 (Paris: Unesco/IIEP, 1961).

Broadly speaking we may say who are in school now (7) (1968), in primary, secondary, or higher education, were born after 1945, while teachers in all levels of education were recruited among generations born before 1945. This fact may be important for some countries. In France, for instance, in addition to the deficit of births during the two World Wars, there was a sharp decline in the birth rate from 1922 to 1940. Since World War II, on the contrary, there has been a marked increase in the birth rate which recently began subsiding.

This important change in the birth rate can by itself account for the relative shortage of teachers. Of course this situation is only temporary and will certainly improve in the future when it will be possible to recruit teaching staff from the more numerous generations born after 1945.

انه في الواقع يمثل وجهة نظر معينة أكثر من كونه حقيقة مقررة . فمنه في الواقع يمثل وجهة نظر معينة أكثر من كونه حقيقة مقررة . فمنه وقت ليس ببعيد ، توقعت شخصية تربوية لها مكانتها في الولايات المتحدة الامريكية أن حالة سوق « العمالة » بالنسبة للذين يحصلون على درجية دكتوراه فلسفة لكى يعملوا ضمن أعضاء هيئة التدريس في الكيليات والجامعات سوف تتغير الى عكس ما هى عليه ، وحدد لحدوث هذا التغير الفترة من ١٩٧٨ الى ١٩٧٠ تقريبا ، حيث يزيد فيها المعروض منهم في السوق زيادة كبيرة عما هو مطلوب لسد احتياجات هذا العميل ، ويوضح ذلك شكل (٩) .

عوائق تحسين نوعية المعلمين:

وكل ما ذكرناه حتى الآن يمثل النواحي الحسنة ، ولكن هناك من ناحية أخرى جانب ضعيف للفرض السابق - وليس هناك ما يضمن اجتالاب التعليم فعلا لنصيب متزايد من أحسن جزء في القوى العاملة الممتازة التأهيل والكفائة التي سوف يتزايد عرضها في السوق . وينشأ هذا الشك مرتبطا باجور المعلمين ونوع كوادر هذه الاجور . وبما تستطيع كل دولة أن تدفعه لزيادة ما تتحمله من تكاليف المعلم لكل تلميذ . والي جانب ذلك هناك ايضا مجموعة أخرى من العوامل المعقدة مثل كفاية اعداد المعلمين - ومعدلات فقدهم . وقوة جذب المدن وقوة دفع المناطق الريفية ونواحي نقص معينة في مجالات تدريسية بعينها والاعتماد الشديد في بعض الدول على معلمين من دول أخرى -

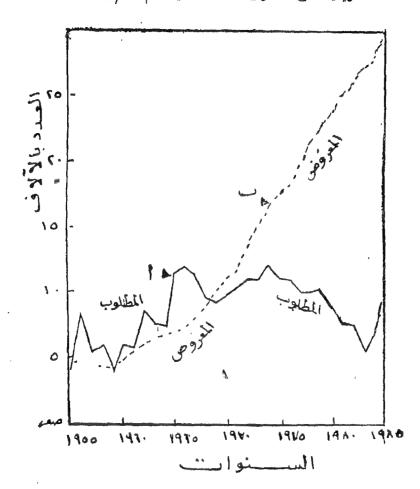
أجور العلمين والعوامل المؤثرة فيها:

وبالنسبة لما ستكون عليه الصورة في المستقبل فان نوعية المسلمين سوف تتأثر حتما بما يحدث من تغير في أجورهم بالمقارنة الى الاجسور الاخرى . وهنا يجب أن نطرح هذا السؤال القاطع: ما الذى سوف يحدث أو يحتمل أن يحدث من تغيير في أجور المعلمين لا أن الاجابة على هذا السؤال سوف تختلف اختلافا كبيرا من دولة الى أخرى ويتوقف ذلك على عدد من العوامل مثل النمو الاقتصادى وسرعته ، وطبيعة التفيرات التى تطرأ في الأجور المنافسة ، والأولويات المعطاة للتوسع في التعليم وتحسسين مستواه ، ومعدل التضخم inflation وفي مقدمة هذه العوامل كلها فان الاختلاف من دولة الى أخرى سوف يتوقف على التوازن بين العرض والطلب للقوى العاملة من المستوى العالى بصفة عامة .

ومنذ قليل ذكرنا أنه من المأمول أن يتحسن التوازن بين العدرض والطلب

شــکل (۹)

العدد الممكن الحصول عليه من حملة درجة دكتوراه الفلسفة مقابل العدد اللازم منهم للمحافظة على نوعية هيئة التدريس في الولايات المتحدة الامريكية على مستوى ما كانت عليه عام ١٩٦٤/٦٣٣ .



⁽¹⁾ العدد اللازم إذا بقيت النسبة المثوية للمدرسين الجدد من حملة الدكتوراه ثابتة . (ب) العدد اللي يمكن الحصول عليه إذا بقيت النسبة المثوية لحملة دكتوراه الفلسفة الجدد ممن يدخلون مهنة ستدريس . (حوالى ٥٠٪) .

Source: Allan M. Cartter, The Journal of Human Resource, Madison, University of Wisconsin (Summer, 1966), 1, No. 1.

فى عدد كبير من الدول ، وذلك بسبب مخرج التعليم المتزايد . ويحدث هذا التحسن في بعض الحالات القليلة الحظ بسبب بطء معدل النمو الاقتصادى بالاضافة الى وجسود بناء ردىء لسسوق التوظيف والحوافز . واذا ما استبعدنا من الحساب النقط الجيدة فان حالة الهند تزودنا بمثال لما يحدث لاجور المعلمين .

فقد كان للظهور المبكر لما يسمى بالفائض من القوى العاملة المتعامة وللتضخم في الأسعار تأثير ضاغط واضح على أجور المعلمين رغم أن ها التأثير لم يكن متساويا بالنسبة للمستويات المختلفة من المعلمين . ففي الفترة من ١٩٥٠ الى ١٩٦٦ وبعد ارتفاع في تكاليف المعيشة وصل الى ٢٥٪ ، نجد أن معلمي المدرسة الابتدائية حصلوا على زيادة في أجورهم لم تحقق لهم الا زيادة تتراوح من ٩ الى ١٦ في المائة من دخلهم الحقيقي وذلك طوال مدة ست عشرة عاما بأكملها ، وبالنسبة لمعلمي المدرسة الثانوية نقص دخلهم ٦ في المائة ، وأما بالنسبة للأساتدة في التعليم العالى فقد تراوحت الزيادة أو النقصان من ٥٠٪ الى ١٠٪ وذلك تبعا للأماكن التي يعملون فيها (١) .

ولا يقتصر السباق ضد التضخيم والتأثيرات الناجمة عن اضعاف القوى العاملة بطبيعة الحال على الهند وحدها . ففي معظم دول أمريكا اللاتينية ورغم وجود بعض الاستثناء " نلاحظ أن النمط العادى لدخسل المعلمين الحقيقي يتخلف عن الاندفاع السريع في تضخم الاسعار ، ثم يلاحظ لفترة قصيرة بسبب زيادة في اجور المعلمين ثم سرعان ما يتخلف عنه مرة أخرى . وقد اضطر عدد كبير من المعلمين أن يجمع بين التدريس والقيام باعمال أخرى وحدث نفس الشيء أيضا في كثير من دول آسسيا والشرق الاوسط " ويصح لنا في النهاية أن نقرر أنه ما لم يقل التضخم ويهبط وعلى الاخص في أمريكا اللاتينية فسوف يكون التعليم هو الخاسر "

والحقيقة القاسية التى تواجه عددا من الدول النامية هى أن الأمل ليس كبيرا في احداث زيادات كبيرة وملموسة في الدخول الحقيقية للمعلمين لعدة سنوات مقبلة . ومما يساعد على ذلك حالة الركود في سوق العمالة وحالة التضييق والضغوط على الميزانية . وحيشما يحدث التضخم يجعل

See Appendix 11. (۱۹) انظر الملحق رقم (۲)

الأمر اكثر سوءا ولاسباب سوف نذكرها فيما بعد ، فان الامساك عن أية زيادة في أجور المعلمين سوف يزداد للغاية في البلدان التى أصبحت فيها أجور المعلمين أضعاف متوسط دخل الفرد فيها ، كما هو الحال في معظم القارة الأفريقية .

ومن ناحية أخرى فان الصورة تبدو اكثر اشراقا في الدول الصناعية بالنسبة لاجور المعلمين وزيادتها في المستقبل ، ورغم ذلك فان كلمة تحذير ينبغى أن تقال في هذا الصدد . ان دراسة مستقبل للعرض والطلبللحاصلين على درجة الدكتوراه فلسفة في الولايات المتحدة الامريكية ، والتى سبق ذكرها انتهت الى نتيجة تقول : يمكن أن يواجه الأكاديميون انخفاضا نسبيا في دخولهم مثلما حدث في الاربعينات الماضية . وسوف يختلف الامر من دولة لأخرى ويتوقف ذلك على مدى التحسين في القوى العاملة المعروضة رمدى التوازن بين االعرض والطلب . ولا شك أن أجور المعلمين في الدول الصناعية سوف ترتفع كما كانت عليه من قبل ، وذلك ضمن الارتفاع المتزايد في الدخول الحقيقية بصيفة عامة في كل جوانب الاقتصاد . ومع المتزايد في الدخول الحقيقية بصيفة عامة في كل جوانب الاقتصاد . ومع الأجور الأخرى ، فان التعليم سوف يستمر في الحصول على أردأ وأضعف المعروض من القوى العاملة . وعامل الوقت في هذا الشأن له أهمية كبيرة ، فلم يعد يكفى أن ترتفع أجور المعلمين ، وانما ينبغى أن ترتفع بسرعة فلم يعد يكفى أن ترتفع أجور المعلمين ، وانما ينبغى أن ترتفع بسرعة فلم يعد يكفى أن ترتفع أجور المعلمين ، وانما ينبغى أن ترتفع بسرعة فلم يعد يكفى أن ترتفع أجور المعلمين ، وانما ينبغى أن ترتفع بسرعة فلم يعد يكفى أن ترتفع أجور المعلمين ، وانما ينبغى أن ترتفع بسرعة فلم يعد يكفى أن ترتفع أجور المعلمين ، وانما ينبغى أن ترتفع بسرعة في كلرة .

طبيعة بناء كوادر الاجور للمعلمين ومضامينها بالنسبة للتكلفة:

والى الآن أخذنا فقط في الاعتبار المستوى العام الاجور المعلمين غير أن لطبيعة بناء كادر هذه الأجور صلته القوية بأمور مثل توفير ما يحتاج اليه النظام من معلمين ، وترك بعض المعلمين التدريس الى مجالات عمل أخرى ، واجمالى تكلفة المعلمين في النظام التعليمى . ونجد في النمط العادى لبناء كادر المعلمين في معظم الدول أن الزيادة الآلية في أجور المعلمين وفي قيمة المعاش الذى يتقاضاه المعلم عند سن التقاعد ، تقوم على أساس عدد سنوات الخدمة واذا بقى متوسط أعمار المعلمين المكونين لقوة العمل ثابتا . أو حتى لو أخذ في النقصان فلن يترتب على ذلك زيادة كبيرة في تكلفتهم السنوية . ومن ناحية أخرى ، هناك حد متى وصلنا اليه نجد أن قيمة العلملاوات ومن ناحية أخرى ، هناك حد متى وصلنا اليه نجد أن قيمة العلملاوات ومن ناحية الكرى من الميزانية السنوية الكية . ويتمثل هذا الحد في الفترة التى جزءا أكبر من الميزانية السنوية الكية . ويتمثل هذا الحد في الفترة التى

تبدأ فيها أعمار فئة المعلمين من الشباب في الارتفاع ويحدث هذا عندما يبدأ التوسع التعليمي في الابطاء . وقد وصلت الحالة فعلا في عدد كبير من الدول الى هذا الحد .

وعلى أية حال فان الشيء الأكثر أهمية وعلى الأخص بالنسبة لعسدد كبير من الدول النامية هو وجود فرق كبير للغاية بين بداية الاجور التي يحصل عليها المعلمون ذوى المستويات التأهيلية المنخفضة وتلك التي ندفع المعلمين ذوى المستويات التأهيلية العالية . ففي مثل هذه الحالات نجد أن رفع كفاية المعلمين من النوع الاول وذلك عن طريق تنظيم برامج تدريبية ثهم اثناء الخدمة ، وابدالهم بآخرين مؤهلين من النوع الثاني يزيد الى درجة كبيرة من عباء التكلفة على نظام التعليم . ومرة ثانية نجد أن أفريقيا هي الحالة المتطرفة الموضحة لهذه الاوضاع . ففي كل من أوغنده ونيجيريا الشمالية ، على سبيل المثال ، يصل أقصى أجر يحصل عليه معلم مؤهل للتدريب في المدرسة الابتدائية الى أربعة أمثال ما يحصل عليه زميل له من غير الوهلين (١) . وفي أوغنده يمكن أن يصل أجر خريج الجامعة المستقل بالتدريس في المدرسة الثانوية الى حوالي ثلاثة أضعاف ما يحصل عليه زميل له قد تدرب على التدريس ولكنه لا يحمل شهدة جامعية ، ولا يحتاج الأمر الى تخيل ذهني لصورة ما سوف يحدث عندما يحقق نظام تعليمي أفريقي معين تقدما سريعا في رفع كفاية وتأهيل المعلمين العاملين فيه . وقد بدأت تظهر المضامين الكلية لهذا وتتحقق .

وفي بعض الأحيان ، تعبر بعض الدول الأفريقية عن أملها في أن تتفلب في المدى الطويل على ارتفاع تكلفة المعلمين في نظامها التعليمى وذلك بابدال ما تستخدمه من معلمين أجانب بمعلمين محليين من أبناء الدولة ذاتها وهي تستطيع أن تفعل ذلك الى درجة معينة ، ولكن ينبغى ألا نفالي في هذه الامكانية ، وعلى سبيل المثال ، ففي بعض الدول الأفريقية الذي تحسرت حديثا من الاستعمار البريطاني يزيد أجر المعلم الاجنبي الذي يعمسل فيها عن أجر المعلم من أبناء هذه الدول بحوالي . ٤ ٪ وفي مثل هذه الحال فان أبدال المعلم الاجنبي بآخر من المعلمين المحليين سوف يوفر بعض المال للنظام التعليمي عن عير أن المعلم المتطبوع من هيئسات معينة مثل Peace للنظام التعليمي عن يكون بالنسبة للدولة المضيفة له أقل تكلفة ، وهناك الآن عدد من الدول الأفريقية المتكلمة باللغة الفرنسية تزودها فرنسا بمعلمين الآن عدد من الدول الأفريقية المتكلمة باللغة الفرنسية تزودها فرنسا بمعلمين

See Appendix 12. (۱۲) انظر الملحق رقم (۱۲)

فرنسيين ، وهؤلاء تكلفتهم بالنسبة للدول المضيفة لهم تتساوى تقريبا مع تكلفة ما يقابلهم من معلمين محليين نظرا لأن الحكومة الفرنسية تمدهم بمعظم التكاليف الاضافية اللازمة او بها كلها . كما يوجد في هذه الدول عدد من المعلمين المتطوعين وهم بطبيعة الحال اقل في التكلفة ، بل أن ابدالهم بمعلمين محليين سوف يؤدى الى زيادة في تكلفة المعلمين واذا أخذنا في الاعتبار كل هذه الامور السابقة فسوف نجد أن عملية ابدال جميع في المعلمين الاجانب سواء المتعاقدين منهم أو المتطوعين يحتمل الا تحدث في النهاية الا فروقا قليلة نسبيا في نفقات التعليم في عدد كبير من الدول الافريقية .

وعلى أية حال فان هذه العملية يحتمل ان تستغرق وفتا ليس بقليل. وقد بدات الدول الافريقية التى تعتمد اعتمادا كبيرا على المعلمين الاجانب. وعلى الاخص مرحلتى التعليم الثانوى والعالى ، تعمل قصارى جهدها في اعداد معلمين من ابنائها . وقد نجحت فعلا بعض هذه الدول في زيادة نسبة المعلمين المحليين في نظمها التعليمية ، ومع ذلك يلاحظ أن العدد المكلى المعلمين الاجانب في هذه الدول مستمر في الزيادة ، وذلك نظرا للتوسع السريع في التعليم في هذه الدول . وعلى سبيل المثال نجد أن نسبة المعلمين الاجانب الذين يعملون في هذه المدارس الثانوية في نيجيريا الشمالية في الفترة من ١٩٦٠ الى ١٩٦٤ انخفض من ١٨٨٪ الى ٢٥٪ رغم أن عددهم خلال هذه المفترة قد زاد من ١٧٠ الى ١٨٥ معلما اجنبيا (١) . وأن تكرار هذه الصورة في أماكن أخرى يبرز حقيقة هي أنه رغم الجهود التي تبذلها الدول الأفريقية في حماس لأفرقة المعلمين في مدارسها ، فأن الكثير من هذه الدول سوف يستمر لعدة سنوات مقبلة في حاجة كبيرة المعلمين الاجانب، وينطبق هذا على وجه الأخص على الدول الأفريقية المتكلمة باللغة الفرنسية.

طبيعة بناء كوادر الأجور للمعلمين ومضامينها بالنسبة للحصول على أعداد كافية من نوعية جيدة .

وفي ضوء نظرتنا الى بناء الكوادر السائدة لأجور المعلمين السامينها بالنسبة لتكاليف نظم التعليم مستقبلا ، نجد انها تدل على زيادات كبيرة جدا في التكاليف وعلى الاخص في الدول النامية . والآن ننقل اهتمامنا الى

⁽۱) انظر الملحق رقم (۱۳) . See Appendix 13.

نقطة أخرى تطرحها الاسئلة الآتية ، ما مضامين بناء الكوادر الحالية لاجور المعلمين بالنسبة لتزويد النظم التعليمية بما تحتاجه من معلمين اهل تساعد هذه الكوادر في الحصول على نوع جيد من المعلمين أم انها تعرقل الحصول على هذا النوع ؟

تأتى الاجابة عن هذه الاسئلة خليطا من الجيد والردىء ومنضمنة عددا من الادوات الشرطية « اذا » - أولا : أن الكوادر العادية للمعلمين تعطيهم عوات بصفة دورية وآلية على أساس سنوات الخدمة ، كما أنها يحصلون على أجازات سنوية سخية ، وعلى معاشات مالية بعد انتها الخدمة وبلوغ سن التقاعد - وكذلك على حقوق ومنافع أخرى مستديمة في بعض الاحوال - وجميع هذه الاشياء تعمل في اتجاه يجذب الافراد للعمل كمعلمين في مهنة التعليم وذلك ما لم تقدم لهم أنواع الوظائف الاخسرى المنافسة عروضا ومزايا أفضل -

ثانيا: أن المدى العريض والفروق الكبيرة في المرتبات بين المستويات المختلفة من المؤهلين للتدريس تحفز عددا من صفار المسلمين القادرين والطموحين للعمل على الارتفاع بمستوى تأهيلهم وذلك اذا اتيحت لهم فرص الالتحاق ببرامج تدريبية جيدة أثناء الخدمة تمكنهم من الحصول على مؤهلات أعلا . ثالثا : وبالمثل فان المدى العريض بين مرتبات معلمى المدارس الابتدائية والثانوية وأعضاء هيئة التدريس بالجامعات تغرى مثل هؤلاء المعلمين الطموحين لتغيير حالاتهم وذلك اذا ما اتيحت لهم فعلا الفرص المناسبة للترقى من مستوى تعليمى معين الى المستوى الذي يليه و وكل هذه الامور السابقة تثير مشكت هامة تختلف طرق معالجتها من نظام تعليمى الى آخر ، كما يختلف تأثيرها النهائى على اشتغال الافراد بالتدريس والانضمام الى صفوف المعلمين .

وثمة حقيقة معينة ينبغى الآن ذكرها الى جانب هذا القدر القليل الظاهر من التفاؤل = ففى معظم الدول نادرا ما يقطع المعلم النسيق الوظيفى أو التسلسل الذى يربطه بزملائه وأن يتخطاهم قدما أعلا سلم الترقى = ويحتمل أن يحصل المعلم على ترقية خاصة _ اذا جاءت مشل هذه الترقية _ عندما يترك التدريس في حجرة الدراسة ويشتغل بوظائف الادارة التعليمية =

وفي نفس الوقت فان زملاءه من المعلمين الذين ظلوا في التهديس ويتساوون معه من الناحبة التأهيلية ، سوف يستمرون في الصعود على

سلم الاجور بسرعة واحدة سواء منهم المعلم الممتاز للغاية أو العادى جدا . وهكذا نجد أن بناء هذه الكوادر الآلية للأجور والترقية لا تكافىء المعلم الممتاز في تدريسه والافتراض القائم هنا هو أن كفاءة جميع المعلمين متساوية وسوف تظل هكذا باستثناء قلة منهم أكثر كفاءة من الآخرين ، وهذه القلة هي التي تفلت من التدريس الى وظائف ادارية تعطيهم مرتبات أكبر . ويعرف الجميع أن هذا افتراض خاطىء .

ومن الصعب أن نتصور بناء جيد التنظيم للأجور ينبط همم أكشر الطلاب قدرة وطموحا عن الاشتغال بالتدريس ، أو قد يحمل المعلمين على ترك التدريس الى أعمال ادارية في النظام التعليمى ، ورغم ذلك ينبغى ان نعترف بأنه لا يوجد تدبير آخر بديل سهل وقد بحث موضوع الترقية بالاختيار Merit Promotion في كثير من الدول ، وهو ما ترفضه عادة وبشدة نقابات المعلمين وتستند في ذلك الى بعض حجج مقبولة وتقرر النظم التعليمية أنها حققت نجاحا في تطبيق مبدأ الترقية بالاختيار ، غير أن هذه النظم قليلة ، وقد وجدت جامعات كثيرة في كوادرها الخاصة ذات الدرجات الوظيفية المتعددة حلا جزئيا للمشكلة بالنسبة لاعضاء هيئة التدريس فيها ، ولكن هذه الكوادر أيضا غالبا ما توجد مشكلات لنفسها ، والحقيقة الواضحة في هذا الموضوع هي أنه طالما أننا نعهد الى المعلمين بالقيام بعمل واحد فانه يصعب أن نفرق بينهم من حيث أجورهم مهما يكن بينهم من فروق في مستوى الكيف التدريسي ونتائجه ، وسوف نعود الى هدا الموضوع مرة أخرى في فصول تالية .

وثمة اعتبار آخر هام هو أن بناء كوادر أجور المعلمين في معظم الدول النامية والصناعية يعمل بقوة ضد التوصل الى حلول لاكثر انواع النقص حدة في المعلمين . ان مشكلة النقص في المعلمين بصفة عامة عندما تخف في دولة من الدول فان هذا التخفيف يتوقع أن يبدأ أولا بالنسبة للمعلمين في مجالات الدراسة العامة والمواد الادبية والمواد الاجتماعية . أما في مجالات العلوم والرياضيات والمجالات الفنية لعملمين عانى بشدة من العلوم والرياضيات والمجالات الفنية تبقى قائمة فيها لفترات أطول مشكلة نقص المعلمين فيها فان المشكلة تبقى قائمة فيها لفترات أطول وتمضي الأمور في دائرة مفرغة ذلك أن سياسة التعليم في رفع أجور على نمط واحد للمعلمين بصرف النظر عن اختلاف مجالات التخصص تضع عقبات صعبة في مجال التنافس للحصول على هذه الفئات من المعلمين في

تخصصات العلوم والرياضيات وبعض التخصصات الفنية الاخرى ، وهده عادة تحصل على اجور افضل في أماكن وأعمال أخرى غير التدريس .

ويتضح ذلك بصورة جلية بمثال من النمسا . ففى تقرير معين لعام ١٩٦٧ يتوقع انه سوف يصعب للغاية على النمسا في المستقبل أن تحصل على عدد كاف من معلمى الرياضيات في المدرسة الثانوية وعلى الأخص في مجال تدريس الهندسة . ويمضي التقرير في بيانه ليوضح أن خريج الجامعة في تخصص الرياضيات الذي يعمل بالتدريس في المدرسة الثانوية يبدأ وفقا لاحصائيات عام ١٩٦٧ بمرتب شهرى قدره ٣٤٥٠ شلنا نمساويا ، بينما يتراوح راتبه الشهرى لو عمل في احد فروع المؤسسات أو الهيئات الدولية الموجودة في النمسا من ١٠٠٠ الى ١٥٠٠ شلنا نمساويا (۱) و ورغم النوالة خاصة متطرفة ، الا أن هذا النوع من التفاوت يوجه اليوم في كثير من الدول بما فيها الولايات المتحدة الامريكية (٢) .

والسؤال الذي نظر التعليم تفتقر الى الوسائل التي تمكنها من ان ندفع من هذا النوع أن نظم التعليم تفتقر الى الوسائل التي تمكنها من أن ندفع الى جميع المعلمين أجورا عالية بالقدر الذي يمكنها من الحصول على عدد كاف وكفء من معلمي العلوم والرياضيات والمجالات الفنية التكنولوجية ومن ناحية أخرى فان هذه النظم لا تستطيع أن تحصل على عدد كاف من هؤلاء المعلمين على أساس السعر النمطي الموحد الذي تقدر على دفعه وتتحمل تكاليفه وأن فشل نظم التعليم في حل هذه المشكلة يزيد بدوره من حدتها ، ويحدث ذلك أذا لم تعط هذه النظم ضمن مخرجاتها التعليمية أعدادا كافية من الأفراد في هذه المجالات من التخصص يمكن بواسطتهم في النهاية أن نخفف من مشكلة النقص في هذه الانواع المعينة من المعلمين والعبارة الآتية تلخص نتائج دراسة معينة أجريت في الولايات المتحسدة الأمريكية لمعرفة أثر اتباع نظم التعليم لسياسة أجور نمطية موحدة عسلي تجنيد الاعداد اللازمة من المعلمين في مجالات الرياضيات والعلوم والمجالات تجنيد الاعداد اللازمة من المعلمين في مجالات الرياضيات والعلوم والمجالات التجنيد الاعداد اللازمة من المعلمين في مجالات الرياضيات والعلوم والمجالات

OECD, Austria Study on the Demand for and Supply of (1) Teachers (Paris: Directorate for Scientific Affairs, 1968).

 ⁽٢) انظر الملحق رقع (١٤) .

الفنية التكنولوجية . « اننا لا نعرف صناعة أخرى تعطى اهتماما قليلا للغاية لحالة السوق عندما تقيم بناء الاجور » . . مثلما يحدث في صناعة التلعيم (١) .

كليات ومعاهد المعلمين ومدى كفاية التاجيتها:

وتزداد حدة مشكلة النقص في المعلمين بصفة عامة وليس فقط في العلوم والرياضيات والمجالات الفنية نتيجة لعدة عوامل سائدة في المصادر الرئيسية التي تزودنا بالمعلمين ، ونعني بهذه المصادر كليات ومعساهد المعلمين فبينما أهمل التوسع في هذه الكليات والمعاهد في الفترات الماضية التي شهدت التفجر الهائل في اعداد التلاميذ وزيادة القيد بالمدارس نجد أن طاقتها الانتاجية هذه الايام تنمو وتزداد بسرعة . ومن المتوقع أن يزداد المعدد الذي تخرجه من المعلمين الى درجة كبيرة ولكن هذا سوف يجعلنا نفكر ثانية في مسألة الكيف . أننا اذا اردنا أن نحسن في المدخلات لهذه من الناحيتين الكمية والكيفية معا ، فلا بد من أن نحسن في المدخلات لهذه الكليات والمعاهد ليعمل فيها فئات ممتازة من أعضاء هيئة التدريس ، ولكي تضم أيضا خامات بشرية طيبة من الطلاب وهذا على وجه الدقة هو ما تعانى منه نظم تعليمية كثيرة . ان كليات ومعاهد المعلمين تفتقر بشدة الى اساتذة اكفاء لاعداد المعلمين . ويرجع السبب في ذلك جزئيا الى أن هذه الكليات والمعاهد غالبا ما تكون معزولة عن الأبحاث العلمية والاتجساهات الكليات والمعاهد غالبا ما تكون معزولة عن الأبحاث العلمية والاتجساهات الكليات والمعاهد غالبا ما تكون معزولة عن الأبحاث العلمية والاتجساهات الكليات والمعاهد غالبا ما تكون معزولة عن الأبحاث العلمية والاتجساهات الكليات والمعاهد غالبا ما تكون معزولة عن الأبحاث العلمية والاتجساهات

^{«...} It is quite general, particularly in unified school dis- (1) tricts but not only in them, for unified salary schedules to prevail. That is to say, for teachers with the same amount of training and experience, salaries are identical. The first grade teacher, therefore, is paid the same as the 12th grade physics teacher. All teachers get salary increases automatically as they gain experience (or as time pases), and they also improve their incomes as they take more courses..., from J. Kershaw, and R. McKean, Systems Analysis and Education, Research memorandum No. 2473-FF (Santa Monica, Calif.; Rand Corporation, October 1959), p. 59.

ويتبع ذلك أن المكانة المنخفضة لهذه الكليات والمعاهد في نظرو هؤلاء الأساتذة الذين يمكن أن يتعللم ويتدرب على أيديهم أفضل المرامين تصدهم عن ربط انفسهم بالعمل التعليمي في هذه المؤسسات و لا يمكن أن نزيل هذه العقبات الا بعمل مضاد يساعد في التغلب على الظروف التي تحمل المستويات المجيدة من الطلاب على تجنب الالتحاق بمعاهد وكليات المعلمين وبالتالي الابتعاد عن اتخاذ التدريس كمهنة لهم و أن بعض الدول كفرنسا مثلا لا تعانى من هذه المشكلة ، ولكن عددا كبيرا آخر من الدول بجد فيها مشكلة من اكثر المشكلات خطورة و

المعدل العالمي للفقد بين المسلمين:

وثمة عامل آخر يريد من تعقيد مسألة المعروض من المعلمين ، وهذا العامل هو المعدل العالمي للفقد بين المعلمين من ذوى الخبرة في التدريس ولحسن الحظ فان هذا المعدل العالمي للفقد ليس ظاهرة عامة بالنسبة لجميع الدول وانما يقتصر على البعض منها فقط وقد أوضحت نتائج دراسة حديثة أجريت في النرويج أن التسرب في مهنة التعليم قد ازداد في السنوات الأخيرة (۱) وفي المملكة المتحدة وصل معدل الفقد بين المعلمات الى درجة كبيرة ، فمن بين كل ١٠٠٠ من النساء التي بدأن الاشتفال بالتدريس استمر منهن فيه بعد ست سنوات ١٩٣ ملعمة فقط وأما بالنسبة للرجال ، فمن بين كل ١٠٠٠ من الرجال الذين يدأوا الاشتفال بالتدريس استمر منهم بعد ست سنوات في مهنة التدريس ٧٧ معلما فقط (۲) ويحتمل أن تكون هذه أكثر البيانات ازعاجا ولكنها بدورها جزء فقط من موضوع أكبر وعلى وجه الأخص فان النقص الحادث في القوى فقط من موضوع أكبر وعلى وجه الأخص فان النقص الحادث في القوى العاملة في السنوات الأخيرة جنبا الى جنب مع التغيرات الطارئة في السياسة الاجتماعية قد دفع بعض النظم التعليمية إلى الاعتماد الى درجة كبيرة على القوى العاملة من النساء و

ففي النمسا مثلا يبلغ عدد المعلمات ثلاثة أخماس اجمالي عدد معلمي

Times (London), 20 June 1967. (r)

OECD, A Case Study in the Application of Teacher De- (1) mand on Supply Models in Norway (Paris; Directorate for Scientific Affairs, 1968).

المرحلة الأولى (١) بينما تصل هذه النسبة في بريطانيا الى ثلاثة أرباع في. المرحلة الأولى وخمسين ٢: ٥ في المرحلة الثانوية (٢) . وتقوم النسساء بدور مماثل في الولايات المتحدة الأمريكية . ورغم ذلك فان ميزة تدبير هذه الأعداد الكبيرة من المعلمات تتضاءل ازاء حقيقة هي أن التعليم يفقد الكثير منهن في مواجهة منافسة الزواج والانشىغال بتربية أطفالهن .

مبدأ المساواة في الأجور بين الرجل والراة واثره على جنب عدد كاف منهما للتدريس:

وثمة تعقيد آخر لهذه المسألة عندما تساوى السياسة الاجتماعية للولة معينة بين أجر المرأة وأجر الرجل نظير القيام بأعمال متساوية أو متكافئة وقد يبدو أن هذه سياسة اجتماعية مرغوب فيها للفاية . ولكن لنفرض أن بقية الجوانب الأخرى من الاقتصاد لا ترتبط بهذه السياسة كولنفرض أنها تدفع للأعمال المتساوية أجورا للرجال أكبر مما تدفعه للنساء وسوف يتبع ذلك أن الأجور التي تعطى في مهنة التدريس والتي تكون مرتفعة الى درجة تجلب القادرات من النساء للاشتغال بالتدريس كقد لا تكون في حد ذاتها كافية لكي تجلب بنفس الدرجة القادرين من الرجال للاشتغال بالتدريس أو حتى للابقاء عليهم بعد دخولهم هذه المهنة . وأنه للن السخرية هنا أن يكون في تطبيق ما يتفق عليه معظم الناس على أنه سياسة اجتماعية مرغوب فيها من حيث المبدأ ، ما يلحق الضرر في النهاية بالتعليم وبالتالي بأنفسهم "

مشكلة الحصول على عدد كاف وجيد من المعلمين للعمل في المناطق الريفية :

ونأتى في النهاية الى مشكلة جغرافية ترتبط بمسألة المعروض من المعلمين ، وهذه المشكلة ، سوف تستمر في ازعاج عدد كبير من الدول حتى بعد أن تحقق توازنا شاملا بين العرض والطلب ويعبر عن هذه المشكلة بسؤال تتضمنه أغنية أمريكية قديمة تقول : ما هى الطريقة التى سوف تنبعها للابقاء عليهم في المزرعة ؟ .

ان النظم التعليمية في الدول التي تكثر فيها المناطق الريفية نواجه دائما مشكلة انسانية للحصول على عدد كاف من المعلمين ذوى التأهيل

See OECD, A case study.., op. cit. (۱) See Appendi, 15. انر اللحقرقم ه (۲)

الجيد لسد الحاجة الماسة اليهم في مدارس هذه المناطق ولما كانت هذه المناطق الريفية لا تجذب الى درجة كبيرة المعلمين للعمل فيها ، فان أفضل العناصر من المعلمين تتجه الى العمل في المدن ، بينما يترك الأطفال فى المناطق الريفية لمعلمين ذوى مستويات تأهيل ضعيفة غالبا . وتعمل كوادر الأجور واشكال المكانة الاجتماعية في اتجاه مضاد للتوصل الى حسل للمشكلة . وذلك لأن كوادر الأجور في مثل هذه الدول تعطى أجورا أعلى ومكانة افضل للمعلمين القائمين بالتدريس في المدن ، بينما لا تعطى أيت حوافز خاصة للتدريس في المناطق الريفية .

وأخيرا ثمة سؤال واحد يلخص لنا معظم المشكلات التى سبق أن عرضنا لها في حديثنا عن المعلمين كمدخلات في نظم التعليم . وهذا السؤال هو : هل في وسع نظم التعليم في المستقبل أن تعمل على رفع كفابة انتاجها من المعلمين من حيث الكم والكيف معا ؟ والى هذا السؤال ينبغى أن نحول الآن انتباهنا .

المال: القوة الشرائية للتعليم

التنافس والأولويات:

ان مسئلة الموارد المالية تكمن وراء كل ما سبق ذكر ■ تقريبا في الفصول السابقة وعلينا أن ننتقل الآن مباشرة الى الموضوع ، فنثير الأسئلة الآتية :

هل يرتبط بمنشأ ازمة التعليم توافر المال أو نقصه ؟ ما القدر. الذي سوف نحتاج اليه ، ومن أين سنأتي به ؟ وما احتمالات اممان. الحصول على هذا القدر الكافي منه ، وما الذي يمكن أن يحدث لو اتضح لنك أن الحصول على هذا القدر الكافي أمر مستحيل ؟

وفي استطاعتنا أن نفكر في هذه الاسئلة بوضوح لو أننا نحينا جانبا القول القديم بأنه لا يوجد في التعليم من العيوب ، ما لا يمكن للمال أن. يصلحه . لأن هذه الحقيقة الجزئية ، تصرف الناس بطريقة سهلة للفاية عن البحث العميق للمصادر الاخرى لمشكلات التعليم . ومن الطبيعى أن توجد عوامل أخرى لها أهميتها الى جانب العامل المالى ، يمكن أن نحد من سرعة التوسع في نظام التعليم ، وأن تقيد تحسينه وتطويره = ولقد برهنت هذه العوامل في بعض الأحيان ، على أنها أكثر صعوبة من العامل,

المالى من حيث تناولها والسيطرة عليها ورغم ما قيل ا فما زلنا نواجه حقيقة هامة هى أن المال مدخل بالغ الأهمية من مدخلات أى نظام تعليمى وهو يزود التعليم بالقوة الشرائية الضرورية التى تمكنه من الحصول على المدخلات الانسانية والفيزيقية ويقف التعليم عاجزا اذا عانى بشدة من نقص المال فاذا توافرت له الموارد الكافية ، أصبحت مشكلاته أيسر في التناول ، وحتى وان لم تختفى .

ولا يمكن أن نفصل الاسئلة السابقة المتصلة بالموارد المالية عن بيئاتها، فالتعليم ليس الا جزء من نسيج موحد من الاشنياء التي تشكل الحياة في المجتمع . وفي أي زمان ، يتوافر لاقتصاد المجتمع دخل محدود ، بوزعه بنظام معين لاغراض شتى . ويطرح المقدار الذي يخصص لملتعليم مــن المقادير المتاحة للاغراض الاخرى ولهذه الاسباب فان ما يطالب به التعليم من الموارد المالية على المستوى القومي يلقى منافسة من المطالب المخالفة الاخرى كحاجات المجتمع المادية الهامة من استثمارات في الزراعة ، وفي الصناعة ، وفي الاسكان والطرق ، وكالحاجات الاجتماعية الهامة مثل الانفاق على الصحة والتأمينات الاجتماعية لكبار السن ومواجهة التعطل ، والميز انبة العسكرية ، بكل اسف ، تعد أقوى غريم لميزانية التعليم وذلك في عــــادد ليس بالقليل من الدول . غير أن التعليم ذاته منقسم على نفسه عندمايحدث التنافس بين قطاعاته ليحصل كل منها على نصيب اكثر من الميزانية المخصصة للتعليم ككل ، فيظهر التنافس بين التعليم الابتدائي والتعليم الثانوي ، أو بين التعليم الثانوي ، والتعليم الجامعي ، أو بين التوسع في أعداد المعلمين ، والتوسع في انشاء المباني المدرسية ، وقد يكون التنافس ذا أهمية خاصة عندما ينشأ بين التربية المدرسية او النظامية ، والتربيلة غير المدرسية أو غير النظامية .

ويتطلب هذا التنافس وضع نظام معين للاولويات القومية ، سواء أكان ذلك النظام صريحا او ضمنيا ، ومهما يكن من شيء فان حسم موضوع الاولويات القومية ـ حينما تواجهه حجج متساوية في القوة ومتعارضة في الاتجاه تجمد التفكير وتعطل العقل ـ مؤلم وغير محمود . ويساعد تهوافر الحقائق الواضحة وتحليلها على اساس منن الفكر والعقل بدرجة كبيرة في الحقائق الولويات في التعليم ، غير أن تحديد هذه الاولويات لا يتم في النهاية باستخدام المسطرة الحاسبة لمخطط التعليم ، وانما بواسطة عملية النهاية باستخدام المسطرة الحاسبة لمخطط التعليم ، وانما بواسطة عملية حول الميزانية ، أو بين الوزراء والمجالس التشريعية ، أو بين أعضاء من هذه

المجالس الاخيرة وما يبرز في النهاية من خلال كل هذا يعكس عادة مزيجة من قيم المجتمع ، ومقارنة بين نفوذ القوى الضاغطة المتنافسة ، واساليب عملها ، وانه من الضرورى حقا اذا أخذنا في اعتبارنا ما تقدم بكل دقة ، أن يجيد قادة التعليم ليس فقط المسائل الخاصة بمجالهم ، بل وان يجيدوا الى جانب ذلك لغة الاقتصاديين وأساليبهم ولكى يكونوا أفضل استعدادا وتسلحا في الدفاع عن مطالبهم في معركة الميزانية السنوية ولا يمكن ان تغنى البلاغة في الخطابة عن الالمام بالحقائق والقدرة على التحليل في كسي معارك الميزانية .

عوامل اساسية تؤثر في الوضع المالي المتعليم:

ولما كان لكل دولة أولوياتها القومية ، فان الاجابة عن الاسئلة التى اثيرت في بداية هذا الفصل = لن تكون واحدة في كل مكان = وينبغى أن تؤخذ هذه الاختلافات في الاعتبار مع ما لكل منها من ملامح وظلال = ويمكن أن تتضم الابعاد المالية للنظام التعليمي في أي سياق اتضاحا بالغ الدقة . أذا ركزت عدسة الرؤية على ثلاث علامات وذلك حتى نتمكن من رؤيــة ما حدث في الماضي وما يحتمل أن يحدث في الحاضر والمستقبل وهـــده العلامات الدالة هي (١) اتجاهات نفقات وتكاليف تعليم التلميذ الواحــد (٢) اتجاهات النفقات التعليمية الكلية (٣) اتجاهات نسبة اجمالي الانتاج القومي الى اجمالي دخل الايرادات العامة التي انفقت على التعليم =

ولنبدأ بمعالجة النقطة الاولى . فنقول ان الادلة الموثوق بها والخاصة بتكاليف التعليم بالنسبة لكل تلميد ما تزال قليلة ويحتاج هذا المجال الى مزيد من البحث والدراسة ، الذى يمكن ان يعود علينا بنفع كثير . ومع ذلك فان الادلة التى استطعنا جمعها سواء اكانت قوية أم ضعيفة تشير اساسا الى اتجاه واحد ، وهو ان تكلفة التلميذ في كل مرحلة من مراحل التعليم ، في الدول المتقدمة صناعيا وفي الدول الفامية على السواء ، قد ارتفعت في السنوات الخمسة عشرة الماضية = والسبب الرئيسي لهسادا الارتفاع او الزيادة ، هو ارتفاع تكاليف المعلمين التي سبق ملاحظتها =

وقد يستخلص رجل الاقتصاد من ذلك ، ان التعليم صناعة متزايدة التكاليف و وان تكاليف عناصر المدخل في التعليم (مع ثبوت الاسماد) بالنسبة لكل وحدة مماثلة من المخرج تتبع اتجاها خطيا متصاعدا ، عاما ، بعد آخر و واذا كان الامر كذلك ، وهذا ما يبدو من الشواهد ، فان مضامينه

خطيرة وبعيدة الاثر ، اذ يعنى في الواقع أن أى نظام تعليمى سوف يحتاج كل عام والى مالا نهاية ، الى مزيد من الاموال لكى يحقق نفس النتائج التى حققها في العام السابق ، واذا اراد ان يحقق نتائج اكبر وعلى صورة أفضل فسوف يحتاج أيضا الى زيادة اكبر في الميزانية ، هذا بخلاف ما تتطلبه مسايرة التضخم من نفقات وسوف نعود الى هذه النقطة مرة أخرى عندما نناقش التشفيل الداخلى لنظم التعليم ، اما الآن فعلينا ان نفحص الشواهد والادلة المسرة لنا فحصا ادق ،

ارتفاع معدل تكلفة التلميذ:

وتقدم الدول الصناعية اكثر الادلة اتساقا مع الاتجاه المتزايد في تفقات التعليم بالنسبة للتلميذ الواحد ويتضح هذا في شكل (١٠) ولا شك أن بعض هذه الزيادات تعكس تحسنا في جودة نتائج التعليم من سنة الى أخرى ، غير أن هناك حالات وأضحة سار فيها ارتفاع تكلفة التلميلة جنبا الى جنب مع الانخفاض في ناتج التعليم ، وفي كلتا الحالتين ، فأنه يبدو وأضحا تماما أن صافي الزيادة في الجودة لا يفسر على أى نحو الارتفاع الكلى في التكلفة الحقيقية للتلميذ .

هل ثمة شيء يلوح في الافق ويدل على ان الاتجاه المتزايد في نكلفة الوحدة (التلميل في هله الحالة) سوف يثبت أو سوف يتجه الى الانخفاض في الدول الصناعية ؟ ان الاجابة عن هذا السؤال بكل اسف ، هى بالنفى ، ومن الناحية النظرية يمكن ابطاء هذه الزيادة اذا تحققت الوفرة في القوى العاملة المؤهلة للتدريس ، مع تناقص الطلب عليها ، من جانب الهيئات والمؤسسات الموظفة الاخرى ، غير انه ، بما ان انتاجية العمل في المجالات الاخرى مستمرة في الزيادة والارتفاع ، كما تشير الدلائل الى ذلك ، فان التعليم لابد وان يحافظ على توازن معقول بين ما يقدمه من اجور المعلمين وبين ما يمكن ان يحصلوا عليه في المجالات الاخرى في غير التعليم ، وذلك حتى يجتلب بين صفوف المعلمين نصيبا كافيا من القوى العاملة المؤهساة تأهيلا حسنا ، وفي نفس الوقت ، اذا لم ترتفع انتاجية المعلمين بسرعة ، تأهيلا حسنا ، وفي نفس الوقت ، اذا لم ترتفع انتاجية المعلمين بسرعة ، معدل التكلفة بالنسبة للتلميذ سوف يستمر في الزيادة ، ويعزز هذا التوقع معدل التكلفة بالنسبة للتلميذ سوف يستمر في الزيادة ، ويعزز هذا التوقع معدل التكلفة بالنسبة للتلميذ سوف يستمر في الزيادة ، ويعزز هذا التوقع معدل الذة ولو انها موضع جدل الجريت في بريطانيا ، وانتهت الـى

نتيجة هى ان جبهة التعليم في بريطانيا قد اخلت فعلا في الهبوط (١) - غير ان الباحث لا يدعى ان نتائج دراسته معصومة من الخطأ ، او انها قابلة للتعميم وهناك من الاسباب الوجيهة ما يحملنا على القول بانه اذا اجريت دراسات مشابهة في اماكن اخرى ، فانها قد تسفر عن نتائج مشابهة .

وفي حالة الدول النامية • فان الادلة المتوافرة المبعثرة ، لا تعطينا الا صورة مختلطة ومشوشة كما يتضح في شكل (١١) . وهذه الادلة بما لها من ثقل تبين ارتفاعا في التكلفة بالنسبة للتلميذ الواحد . غير انه في مواقف معينة واذا قبلت الادلة على ظاهرها ، فانها تبين انخفاضا في التكلفة على الاقبل لفترة قصيرة غير اننا لسوء الحظ لا نجد في مثل هذه الحالات الا عزاء قليلا. ويمكن في ضوء ما نعرفه عن التعليم في هذه الدول ، ان نرجع الانخفاض الظاهر في التكلفة الى خمسة عوامل رئيسية هى :

١ _ تخلف اجور المعلمين بالنسبة للتضخم المتزايد في الاسعار .

٢ _ استخدام اعداد كبيرة من المعلمين غير المؤهلين تقل اجورهم
 كثيرا عن اجور المعلمين المؤهلين ...

٣ _ زيادة عدد التلاميذ بالنسبة للمعلم الواحد . وهذه النسبة تعكس اكتظاظ حجرات الدراسة باعداد كبيرة من التلاميذ -

٥ ــ استخدام نظام الفترتين الصباحية والمسائية .

وفي ضوء طبيعة معظم هذه العوامل الخمس ، من الانصاف ان نسننتج أن الانخفاض في تكلفة التلميذ الذي يبدو في معظم الحالات ، انما هوانخفاض كاذب وخادع ذلك ان ما يقاس في مثل هذه الحالات ليس هو نفس الشيء ،

See Maureen Woodhall, «Productivity Trends in British (1) Secondary Education, 1950-63», draft paper presented at the Seminar for Professors of Educational Planning (Economics), 5, 16 June 1967, IIEP, Paris (Mimeographed).

وانما نوعية من الانتاج تزداد رداءته ، أى انه انتاج متغير في نوعيته وتركيبه.

وتحتاج هذه النتيجة السابقة على اية حال ، الان الى بعض التعديل وذلك بملاحظة بعض الحالات المتفرقة التى ظهر فيها انخفاض حقيقى في التكلفة بالنسبة لنفس الانتاج او بالنسبة لانتاج افضل نوعية ولعل اوضح هذه الحالات تلك التى نجدها في عدد قليل من الجامعات الافريقية الحديثة التى سجلت انخفاضا في تكلفة التعليم بالنسبة للطالب ، وذلك لانها بدات باعداد قليلة في بداية نشأتها ارتفعت هذه الاعداد لتلائم قدرتها على الاستيعاب كما وضعت في خطة انشأئها وعلى ذلك فان هذا الاقتصاد في التكلفة لا يحدث الا مرة واحدة ، وليس شروعا في اتجاه انخفاض في التكلفة يقدر له الاستمرار والبقاء . وحتى مع وجود هذا الانخفاض ، ما زالت تكلفة التعليم بالنسبة للطالب في الجامعات الافريقية عالية جدا ، اذ ما قيست بالميارين الآتيين :

المعيار الاول: هو قدرة هذه الدول الافريقية اقتصاديا على دعم الجامعات.

المعيار الثانى : هو تكلفة الطالب في التعليم اذا قورنت بتكلفته في التعليم الماثل في اوربا "

هذا ويمكن للدول النامية إن تكافح في المستقبل لكى تحد الى درجة كبيرة من تكلفة _ التلميذ التعليمية ، كما كافحت في الماضي ، لتحقيق ذلك الى حد ما بوسائل كثيرة _ مع التسليم بأنها مستعدة لدفع الثمن عاليا على حساب جودة التعليم ، فمثلا يمكن تحقيق ذلك بالابقاء على استخدام نسبة عالية من المعلمين غير المؤهلين من ذوى الاجور المنخفضة ، وتجنب الزيادة في اجور المعلمين عامة ، والتقليل من المصروفات على الكتب ومواد التعلم الضرورية الاخرى . والاستمرار في زيادة ازدحام الفصول بالتلاميل وبالتوسع في نظام الفترة الصباحية والمسائية ، غير أن لهذه الوسائل جميعا محددات عملية ، اذا نحينا جانبا تأثيرها السيء على الكيف والجودة ، فقد بلغ ازدحام فصول الدراسة بالتلاميذ أقصي مدى تسمح به سعة الفصل وتحول دون « حشر » أى تلميذ اضافي فيها وبالمثل فان نظام الفقرتين يمكن التوسع فيه الى أقصى حد قبل أن يتحول بالضرورة الى نظام الفقرتين يمكن التوسع فيه الى المحرسية قليلة منذ البداية ، فاننا لن نوفر الى القليل بما أننا لن نعمل على مضاعفتها .

وسوف يصعب تبرير الاحتفاظ باعداد كبيرة من المعلمين غير المؤهلين ما دامت الجامعات وكليات المعلمين ومعاهدهم تخرج اعداد كبيرة من المعلمين المؤهلين الذين اعدوا اعداد افضل . كما ان الوقوف امام مطالب المعلمين اللحة لزيادة اجورهم حتى تتناسب مع التضخم الاقتصادى ، وتتوازن مع زيادة المخصصات المالية لجوانب اخرى غير التعليم في قطاعات عمامة أو خاصة حليس بالامر الهين اليسير وان قوة نقابات المعلمين الضاغطة في الدول النامية يمكن ان تكون اكثر فعالية عنها في الدول الصناعية وذلك لانها تضم جزءا كبيرا من الصفوة المتعلمة القليلة العدد ذات النفوذ والنتبجة التي يمكن ان نصل اليها في ضوء كل ما سبق هي أن الدول النامية قصد استفدت الى درجة كبيرة الوسائل التقليدية التي تحد من ارتفاع تكلفة التعليم بالنسبة للتلميذ .

وثمة نتيجة اخطر تغرض نفسها علينا فرضا - وعلى الاخص حينما نسترجع ما سبق ان ناقشناه حول زيادة التكاليف الناتجة عن نظم الترقية في كوادر المعلمين - وهذه النتيجة هي ان تكلفة التعليم بالنسبة للتلميل سوف ترتفع في السنوات القادمة بدرجة اسرع في الدول النامية عنها في الدول الصناعية ، وبالتالي فان جودة التعليم بدلا من ان ترتفع سهوف تتدهور وتبلغ نقطة يصبح فيها « الاستثمار » في التعليم في حقيقة الامر «عهدم استثمار».

ارتفاع نصيب التعليم من الموارد المالية الكلية:

وفي ضوء ذلك ، فاننا نعتقد ان اى مسئول عن تخطيط التعليم في اى دولة يواجه واجبا اخلاقيا مطلقا . وهو انه ينبغى ان يكون لديه الشجاعة للسماح بزيادة ملحوظة في تكاليف تعليم التلميذ عند حساب التكاليف المالية للتعليم حتى يحقق اهدافه المستقبلة والجريئة ، أى يحقق مزيدا من التوسع التعليمي ومزيدا من الجودة التعليمية ، وعلى الاخص اذا التزم بسياسة معينة لتحسين نوعية التعليم وزيادة فاعلية التعلم . اما أن نفترض ان التكلفة التعليمية للتلميذ سوف تظل ثابتة اذا اصطنعنا في مجال التعليم وسائل اقتصادية مبتكرة بعيدة الاثر والمدى أليس الا انفماسا في الاوهام وجريا وراء الاحلام يمكن ان يؤدى الى مزيد من التدهود في جودة التعليم ونوعيته فضلا عن انها تضلل السلطات التعليمية وافراد الشعب تضليلا خطرا مما يشعرها بعدم الرضا ويدفعها الى السخرية التسعرية والمناه المنفرية التعليم

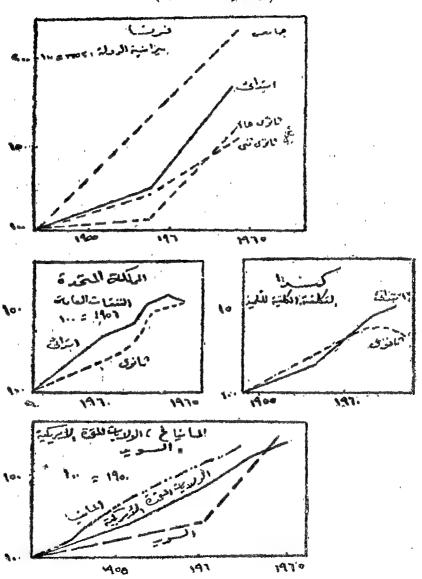
وهذه التوقعات غير السارة التي اضطررنا الى توضيحها تقوم على مسلم أساسي هو ان الامور ستمضي في مجال التعليم على النحو الذى الفناه، غير أن من المكن ان نتصور من ناحية اخرى ، ان مبتكرات تعليمية سوف تستحدث وتمكن من خفض التكلفة الى حد كبير للفاية والى درجة نبدو معها توقعاتنا وكأنها خطأ كبير ، واذا فرض وحدث هذا . فسوف نكون اول من يحيى هذا الحدث السار ويرحب به ومع ذلك وبكل اسف ، فنحن لم نر بعد دفعات قوية لمبتكرات يعقد عليها الامل يمكن ان تنقذ النظم التعليمية ، ونخلصها من المأزق المالى الخطير الذى سوف تقع فيه في السنوات العشر القادمة .

ويبدو هذا المازق المالى اكثر وضوحا اذا ما نظرنا الى كل من المؤشرين الاول والثانى وهما اتجاه الزيادة في نفقات التعليم وفي علاقة ذلك بالمخسرج الاقتصادى والميزانيات العامة والحق أن نفقات التعليم قد أخسسات في الارتفاع الشديد في كل مكان خلال العشر أو الخمس عشرة سنة الماضية ، ولم يحدث هذا الارتفاع في المخصصات المالية للتعليم كمقادير مطلقة فحسب وانما ارتفعت أيضا كنسب في الانتاج القومى الكلى ، وفي الدخل القومى ، وفي جملة الايرادات العامة ...

ولهذه الصورة جانب مضيء وهو ان جميع الدول وكافة الشعوب قد أعطت قيمة اعظم للتعليم ومنحته اولوية اكبر ولا الجانب المظلم منها فهو أن نفقات التعليم لا يمكن أن تستمر في الزيادة بهذا المعدل الى غير نهاية ، اذ ينبغى على الميزانيات القومية أن تراعى الحاجات الاخرى الهامة ولا يمكن للتعليم أن يستمر في طلب الزيادة السريعة في نصيبه من الوارد المالية المتاحة دون أن يعرض المجتمع ككل أو الاقتصاد برمته لضغط خطير أو يؤدى الى اخلال توازنه وليست هذه المسألة مرهونة باتجاه فلسفى معين أو وجهة نظر خاصة وانما هي مسألة يحسمها الحساب البسيط و

وعلم الحساب بطبيعة الحال لا يصر على أن تتوقف ميزانيات التعليم عن الارتفاع نهائيا ، وانما يقرر أن هناك مرحلة معينة يلزم عندها أن يصبح معدل الزيادة في ميزانية التعليم في خط متقارب للفاية مع خطوط معلل التمو الاقتصادى ككل ، ومع جملة الايرادات العامة ، وسوف يحصل التعليم على زيادة سنوية أقل مما حصل عليه في الميزانيات السابقة اذاحدث تباطؤ في معدل زيادة الموارد العامة وسوف تقل هذه الزيادة بدرجة اكبر اذا كن معدل النمو الاقتصادى بطيئا . وفضلا عن ذلك ، فان جزءا كبيرا

شــكل (١٠) النفقات التعليمية للتلميذ الواحد في الدول الصناعية (in constant Prices)

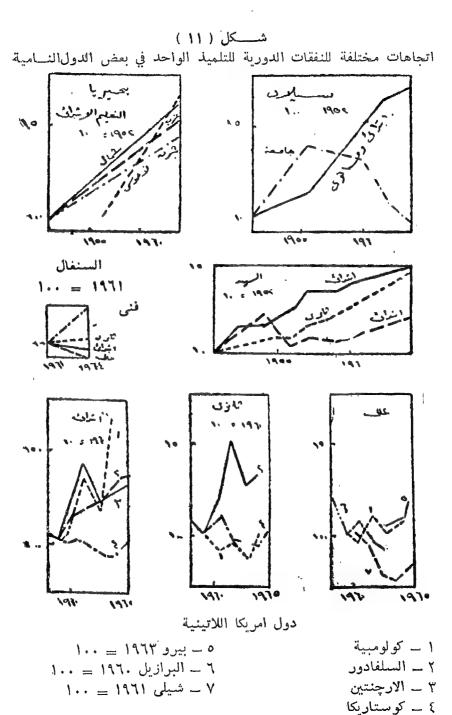


Recurrent Outlay
Current Outlay
Total Outlay, public funds

المانيا غ : الولايات المتحدة الأمريكية

السويد :

المصدر : انظر الملحق وقم ١٥



من هذه الزيادة سوف يخصص مقدما لتغطية زيادة التكاليف التى لا مفر من حدوثها في البرامج التعليمية القائمة . وهكذا يصبح المسئولون عن ادارة التعليم في وضع لا يسمح لهم باعادة توزيع الموارد المالية لتحسين توازن النظام التعليمي وزيادة انتاجيته .

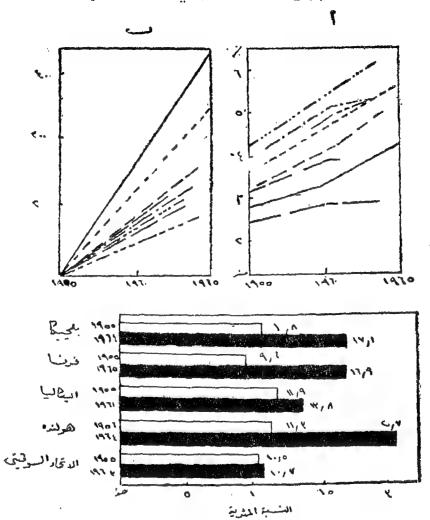
ومن المستحيل أن نعمم بخصوص هذه النقطة التي يدخل عندها التعليم الى مرحلة الهضبة والاستواء = ومن الواضح أنه سوف توجد فروق كبيرة بين الدول من حيث الوقت الذي تصل فيه الى حد هذه المرحلة ومن حيث المستوى ، ويتوقف هذا على تقاليد كل منها ، وقيمها وأهدافها ، بل وفوق كل شيء ، على مرحلة النمو التي تمر بها ، ومعدل نموها الاقتصادي ومع ذلك فان الوصول الى هذه النقطة أمر حتمى في جميع الدول ، سواء حدث ذلك عاجلا أم آجلا ، والحق أن عددا من الدول النامية والمتقدمة على السواء قد وصل فعلا الى هذه النقطة .

اتجاهات التعليم في الدول الصناعية:

ويوضح شكل (١٢) قطاعا عرضيا لما حدث لتمويل التعليم في الدول الصناعية . وهذا الشكل يمثل ما يتضمنه من دول تمثيلا عادلا ، وقد انتقلت معظم هده الدول من نقطة كانت تنفق فيها ما بين ٢ - ١ ٪ من الانتاج القومى الكلى في عام ١٩٥٥ (وهذه النسب تمثل زيادة ليست بالقليلة على نسب ١٩٥٠ عند عدد منها) الى نقطة تنفق فيها ما بين ١٩٥٨ في علم ١٩٦٥ . وهناك من الاسباب ما يدفعنا الى توقع استمرار الارتفاع في هذه النسب لعدة سنوات قادمة في الدول الصناعية ، وأن هذا الارتفاع سيحدث بمعدل سريع ايضا وذلك اذا بقى نموها الاقتصادى قويا =

ويتسق هذا التوقع مع التنبؤات الحديثة المحسوبة لعدة دول متقدمة ويحتمل أن تكون هذه الظاهرة مرحلية بالنسبة لفرنسا وفقا لبعض التقديرات ، لأنه قد حدثت وما تزال تحدث توسعات غير عادية في المبانى والامكانيات التى تخصص للتعليم في جميع المستويات ، وتكلف هذه التوسعات كل عام حوالى 1 ٪ من الانتاج القومى الكلى و وغم أن هذه النفقات الرأسمالية يمكن أن تخفض فيما بعد ، الا أن النفقات المتزايدة اللازمة لادارة هذه المبانى والأدوات الجديدة وصيانتها سوف توازن هذا النقص أو تزيد عليه وسوف يبدو بالنسبة لأى مراقب خارجى للتعليم في فرنسا أن النفقات الكلية للتعليم سدوف تصل لا محالة الى 7 ٪ من

شـــكل (١٢) النفقات التعليمية في الدول الصناعية



ا _ ارتفعت الى اكثر من الضعف خلال عشر سنوات . ب _ ارتفعت كنسبة مئوية من الانتاج القومى الكلى GNP جـ _ ارتفعت كنسبة مئوية من الميزانيات الكلية العامة .

الانتاج القومي الكلي وقد تتعداها بسرعة بعد عام ١٩٧٠ (١) .

وفي هولندا ، يتوقع أن ترتفع تكاليف التعليم من ٧ر٥٪ من الانتاج القومى الكلى في عام ١٩٦٥ لتصل الى٣ر٦٪ من هذا الانتاج عام ١٩٦٠ (١)، وقد كانت هذه النسبة ٩ر٦٪ فقط من هذا الانتاج عام ١٩٥٠ . وتبين المتوسطات المتوقعة للتكاليف الكلية للتعليم في الولايات المتحدة والتى نشرها مكتب التعليم أن هذه التكاليف سوف ترتفع من ٣ر٦٪ من جملة الانتاج القومى في عام ١٩٦٥ لتصل الى ٧ر٦ أو أكثر عام ١٩٧٥ (٣) .

وتشير الشواهد السابقة الى احتمال هو أن معظهم دول أردبا الفربية وأمريكا الشمالية سوف تجد نفسها عام ١٩٧٠ أو بعد ذلك بقليل تنفق على التعليم ما بين ٦ ـ ٧٪ من جملة الانتاج القومى . ونظرا لوجود اختلافات كبيرة في تعريف الانتاج القومى الكلى وقياسه ، فأن المسارنة بين الدول الغربية والاتحاد السوفيتي سوف تكون صعبة ، بل ويمكن أن تكون مضللة . غير أنه يبدو من الشواهد المتوافرة عن اتجاهات الانفاق التعليمي في الماضي في الاتحاد السوفييتي ، أن النسبة التي ينفقها على التعليم في الوقت الحاضر بالنسبة للدخل القومي الكلى والانتاج تكاد تتكافأ مع ما هو حادث في الولايات المتحدة ومع مستويات دول أوربا الغربية .

ويبدو معقولا أن نتوقع زيادة متدرجة أكبر على ما يصرف على التعليم في الاتحاد السوفييتى وغيره من الدول الصناعية وذلك رغم المسنوى المرتفع الذي وصل اليه التعليم فعلا في هذه الدول .

وينبغى على معظم الدول الصناعية أن تعمل على مواجهة الارتفاع المتزايد في النفقات التعليمية ، ولكن هذا لا يخلو من صعوبات جسيبة في بعض الحالات . فالمملكة المتحدة على سبيل المثال تواجه الآن مشكلة خطيرة ، هى أنها سوف يصعب عليها أن تحافظ على خدماتها التعليمية الحالية وأن تتوسع فيها وتحسنها لكى تتمشي مع ما أعلنته من أهداف

See Appendix 18. (۱۸) انظر الملحق رقم (۱۸)

See Appendix 19.

See Appendix 20. (7.) " " " (7)

تعليمية ولسوف تستمر هذه الصعوبات حتى تزداد سرعة نمسوها الاقلاصادى وتنفك صعوباتها المالية المرتبطة بميزان المدفوعات Balance . وقد أعلنت بعض دول أوربا مؤخرا اصلاحات هامة في التعليم الابتدائى والتعليم الثانوى ، كما وضعت خططا جزئية للتوسيع في التعليم العالى والجامعى ، ولكنها سرعان ما اكتشفت أن نفقات هذه الاصلاحات والتوسعات مكلفة للغاية ، وأنه كان يجب تأجيلها بعض الوقت نظرا للصعوبات المالية التى تمر بها هذه الدول وتواجهها . وليس هناك في أن كثيرا من هذه المفاجآت غير السارة ينتظر أن تواجهها دول اخرى =

ورغم أن التعليم في الدول الصناعية يمكن أن يواجه بعض الصعوبات والمتاعب نتيجة الضغوط المالية ، الا أن النقطة الجوهدرية في أزمتها التعليمية ليست في قلة الموارد المالية بقدر ما هي في حالة القصور الذاتي المهيمنة على نظمها التعليمية التقليدية ويساند هذا الاتجاه بعض قطاعات الرأى العام المحافظة التي تخشي التفيير والتطوير وهذه كلها عوامل تبطيء من جعل نظم التعليم تتلاءم مع بيئاتها وتسرع في جعلها عقيمة وغير مناسبة لعصرها والتعليم التعليم التعليم عليا المعام مناسبة لعصرها والتعليم التعليم الت

الأزمات المالية في الدول النامية:

ويختلف الأمر في الدول النامية اختلافا كبيرا ، اذ أن السلطات التعليمية فيها تتحرك على أرضية مالية وعرة ، وتتزايد وعورتها يوما بعد يوم الى درجة قد تصل في وقت قريب الى حالة تعوق الحركة بالنسلية لبعض هذه الدول = ورغم أن معدلات النمو الاقتصادى في الدول النامية تختلف فيما بينها اختلافا كبيرا = الا أنها على وجه العموم منخفضة وغير محققة للامال (۱) . فبالقياس الى نسبة زيادة النمو التى وضعت لهذه الدول كهدف للوصول اليه وهي نسبة قيمتها ٥٪ وقد انتقدها الكثيرون عام ١٩٦١ على أنها نسبة متواضعة للغاية للحد أن متوسط النمو الحقيفي لهذه الدول حوالي ٥٢٠٤٪ فقط ، وأن عددا كبيرا من الدول يقع دون هذه النسبة أو هذا المستوى (٢) = ويمكن للفروق الصغيرة في النسلسب

See Appendix 21. (۱) انظر الملحق رقم (۲۱) .

United Nations, The United Nations Development De-(7) cade at Mid-Point. An Appraisal by the Secretary-General, New York, 1965.

المئوية للنمو الاقتصادى لهذه الدول ان تحدث فروقا كبيرة بالنسبة لقدرتها على تقوية نظمها التعليمية وتدعيمها ولذلك ينبغى ان تطور هذه الدول اداءها التعليمي لكي يسرع ذلك من نموها الاقتصادي . ومن ناحية اخرى، فانها لا تستطيع أن تزيد من الموارد المالية التي تستثمرها في التعليم حتى ينمو اقتصادها وهذا موقف يشبه « مسألة الدجاجة والبيضة » ابهما يأتي قبل الآخر ولأسف ، فان عددا قليلا للغاية من الدول التي تواجه هذه المشكلة قد وصلت الى مرحلة الانطلاق التي تمكنها من ان تحصيق نموا اقتصاديا ذاتيا بدرجة معقولة .

ويبدو الوضع المالى لعدد من هذه الدول النامية مخيفا للغاية وذلك في ضوء ما يحدث لنمط مصروفات ميزانياتها العامة والتزاماتها المالية المتراكمة . فالملاحظ أن الجزء الخاص بالخدمات الاجتماعية قد تزايد في هذه الدول الى درجة كبيرة لم تترك الا اجزاء صفيرة لاستثمارات التنمية الضرورية و كذلك فقد تزايدت فيها منشآت الخدمة المدنية وأصبحت مكلفة للغاية ، وارتفعت الفوائد والالتزامات تجاه ما تحصل عليه بعض هذه الدول من قروض أجنبية ووصلت الى نسبة عالية للغاية وهناك عدد منها آخذ في الزيادة مثقل بتكاليف ضخمة في مجالات الامن والدفاع واخيرا نجد أن مشكلة العذاء في بعض هذه الدول قد اندفعت الى المقدمة على نحو حاد يقتضى اهتماما عاجلا و

وفي ضوء النظرة الكاملة لهذه الحقائق فاننا لسنا في حاجة الى « كرة بللورية » لكى نرى من خلالها أن معظم الدول النامية سوف تجد صعوبة تتزايد على الدوام في العمل على زيادة مخصصات التعليم من مواردها الكلية . بل أن البعض منهم سوف يجد صعوبة متزايدة لكى يحافظ على المخصصات الحالية للتعليم • وسوف يحتاج القادة في هـذه الدول الى حكمة عظيمة وشجاعة بالغة ليخطوا بنجاح في طريق الاقتصاد الصهب الممتد أمامهم ، وهم أيضا يحتاجون الى أكثر من هذا ، فهم يحتاجون الى مساعدات من الخارج بقدر أكبر مما يحصلون عليه الآن • والبديل لهذا بالنسبة لكثير من هذه الدول هو تفاقم الأزمة فيها وما يترتب عنها من عواقب اليمة يتردد صداها وتأثيرها في جميع أنحاء العالم .

مشكلات أخرى تواجه التعليم في الدول النامية:

واذا ما تركنا مشكلة الفقر العام في الموارد المالية جانبا ، فسهوف

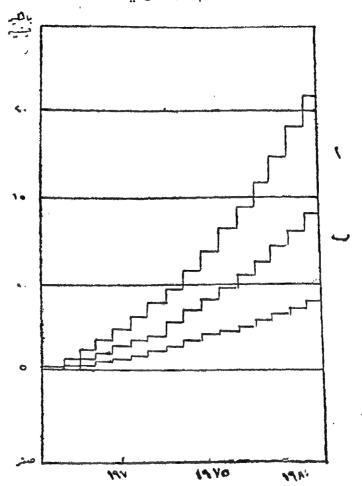
نجد أن نظم التعليم في الدول النامية تواجه بعض مشكلات أخرى خاصة . وأولى هذه المشكلات هي أثر الانفجار السكاني في هذه الدول على ميزانياتها وقد أشرنا من قبل إلى مثال أوغنده وأوضحنا أن سرعة التوسع في تشيمها الابتدائي خلال السنوات الخمس عشرة القادمة ينبغي أن تكون الى الحد الذي يجعل التعليم يساير الزيادة في عدد الأطفال ممن هم في سن الالتحاق بهذا التعليم ويوضح شكل (١٣) تقديرات لما يمكن أن يحدثه النمو السكاني ذاته بالنسبة لميزانية التعليم الابتدائي في أوغنده ولعل الافتراضات والطرق التي يقوم عليها هذا الشكل يمكن أن تقترح طريقة معينة تستطيع دول أخرى أن تشخص بواسطتها و موقفها بالنسبة لهذه المسألة (١) ويبين أحد هذه التقديرات تكاليف التعليم في السنوات المقبلة للمحافظة على نسبة المشاركة الحالية في أوغندة وهي حوالي ٧٧ في المائة ويبين التقدير الآخر المشاركة الحالية في أوغندة وهي حوالي ٧٧ في اللذمة للمائة على العدد المطلق التلاميذ الذين لا يلتحقون بالمدارس بالمرة ثابتا والتلاميذ الذين لا يلتحقون بالمدارس بالمرة ثابتا والتعليم المتعلم المتعلم في العدد المطلق التلاميذ الذين لا يلتحقون بالمدارس بالمرة ثابتا والمداركة المائة على العدد المطلق التلاميذ الذين لا يلتحقون بالمدارس بالمرة ثابتا والمداركة المائة الميارة ثابتا والمداركة المائة المناركة الم

وثمة مشكلة شائكة أخرى تواجهها الدول النامية ، وتنطبق على وجه الأخص بالنسبة للدول الافريقية ، وهذه المشكلة تتضمن العلاقة بين أجور المعلمين ومتوسط دخل الفرد ، ان هذا المتوسط يمكن ان يكون بمثابة مؤشر تقريبي لقدرة الدولة الاقتصادية على دعم التعليم والخـــــــدمات الاخرى ، وذلك نظرا لان وسائل تمويل هـذه الخدمات ينبغي ان تاتي أساساً من دخول جميع أفراد السكان . ويمكن بالرجوع الى جدول (٤) أن نرى صورة معينة للكيفية التي يعمل بها هذا المؤشر في أماكن متعددة غير أن الفكرة العامة يمكن أن نوضحها على نحو أفضل بمقارنتها بحالة مخالفة هي حالة الولايات المتحدة الامريكية ، ان المدرس العادى في المدرسة الابتدائية أو الثانوية في الولايات المتحدة الامريكية يحقق دخلا يزيد بعض الشيء عن ضعف متوسط دخل الفرد فيها . وعلى ذلك اذا زاد عدد المعلمين في مدرسة معينة بمقدار معلم واحد فقط ، فان ميزانية التعليم في هذه المدرسة ينبغي أن تزداد بما قيمته حوالي ضعف متوسط الدخـــل لفردين عاديين من السكان . بينما يتطلب اضافة معلم جديد واحــد الي مدرسة معينة في دولة أفريقية معينة أن تزداد ميزانية التعليم للمدرسة بما قيمته حوالي متوسط الدخل لعدد يتراوح بين عشرين وثلاثين من

See Appendix 22.

⁽١) انظر الملحق رقم (٢٢) .

شــكل رقم (١٣) التكلفة الجارية للتعليم الزيادة في السكان من فئات السن الصغيرة تزيد من التكلفة الجارية للتعليم (حالة التعليم الابتدائي في أوغندا)



- (۱) مع زيادة السكان ترتفع التكلفة الجارية والضرورية للتغليم من 1,3 إلى ٢٠٥٩ مليون جنيه وذلك للمحا ظة على ٢٠٥٣ مليون جنيه وذلك للمحا ظة على ثبات مسافة تخلف الاستيماب (الفرق بين العدد الكلى للأفراد في سن التعليم وعاده التلاميد المقيدين بالمدارس) nonschooliag gap
- (ب) مع زيادة السكان ترتفع التكلفة الجارية الضرورية للتعليم من ١٩,٩ك الدين جنيه في عام ١٩٨١ بزيادة قدرها ١٩,٩ مليون جنيه وذلك لجعل نسبة القيد ثابتة Enrollment ratio
- (ج) إذا فرضنا الثبات فى تعداد السكان نان التكلفة الجارية والضرورية التعليم سوف ترتفع من ١٩٨٩ إلى ١٩٨ مليون جنيه فى عام ١٩٨١ بزيارة قدرها ٢٫٢ مليون جنيه.

جدول (٤) نسبة أجور المعلمين لمتوسط دخل الفرد

1 11 11 11 11 11 11 11 11 11 11 11 11 1							
فى المرحلة الثانوية	ف المرحلة الأبتدائية	مستوى المرتب	الدو لة				
		e	ني أفريقيا:				
16 30	٤,٢	عند الحد المتوسط	غانا (۱۹۲۱)				
٧, ٣٣	18,7	بعد ۱۰ سنوات	مدغشقر (۱۹۲۵)				
-	٤٦,٢	عند الحد المتوسط	النيجر (١٩٦١)				
۳, ۱۷	۸٫۱	في المتوسط	السنغال (١٩٦١)				
			روديسيا الجنوبية (١٩٦١)				
			في آسيا :				
١٠٥١	۳ ,۹	عند الحد المتوسط	بورما (۱۹۹۲)				
۸, ٤	٥, ٢	المتوسط	الهند (۱۹۲۲)				
17 , 5	۸٫ ۹	عند الحد المتوسط	جمهوريا كوريا (۱۹۲۲)				
٧,٨	۱ ۹ و ۲	»	الباكستان (۱۹۹۲)				
	·		في أمريكا اللاتينية :				
۳,۰	٧٫١	بعد ۱۰ سنوات	الا رجنتين (١٩٦٣)				
۸, ۱	٧,٧))	شیلی . (۱۹۶۳)				
٧,٨	۳, ه		الاكوادور (١٩٦٣)				
٧, ١٥	٦, ٥	الحد الاقصى	المكسيك (١٩٦٣)				
٩,٠	٣,٦	بعد ۱۰ سنوات	(1977) Lie				
			في الدول الصناعية :				
۲,۱	۱٫۱	عند الحد المتوسط	النمسا (۱۹۹۲)				
۲ ,۸	۹ ۱	في المتوسط	اليابان (١٩٦٣)				
۳,۰	۲,٦	»	بریطانیا (۱۹۶۴)				
۱, ۲	١, ٢))	الولايات المتحدة (م١٩٦)				
			الأمر يكية				
Į.		I					

متوسط دخل الفرد من الانتاج القوى الكلى .
 ** المتوسط على أساس معلمى المرحلتين الا بتدائية والثاذوية معاً .

Source: United Nations, Monthly Bulletin of Statistics (May, 1967; World Confederation of Organizations of the Teaching Profession (WCOTP), Survey of the Status of the Teaching Profession in Asia (Washington D.C., 1963); WCOTP, Survey of the Status of the Teaching Profession in the Americas,

السكان . وبطبيعة الحال فان اضافة استاذ جديد الى هيئة التدريس في المجامعة سوف يكلف ميزانية التعليم فيها قدرا اكبر من ذلك بكثير . ويمكن أن نعبر عما سبق بطريقة أخرى فنقول ان المعلمين في الدول الافريقية يحصلون على أجور أفضل مما يحصل عليه المعلون في الصناعية وذلك بالنسبة لما يحصل عليه الفرد العادى من السكان في كل حالة ، ومع ذلك وفي نفس الوقت فان مستوى المعيشة للمعلمين في الدول الأفريقية أقل عادة عن مستوى المعيشة لنظرائهم في الدول الصناعية . وينطبق هذا القول ـ وان كان بدرجة أقل ـ على دول كثيرة أخرى نامية غير الدول الأفريقية .

ولا شك أن مثل هذا التفاوت الواضح في نسب الدخل بين أجور المعلمين وبين متوسط دخل الفرد قد ساعد على جذب الأفراد للعمل في مهنة التدريس ولكن هذه الحالة لا يمكن أن تستمر أذا ما ظل التوسع في التعليم مستمرا ومن ناحية ، سوف لا يتوفر لنظم التعليم السلط والامكانيات لكى تستمر في تعيين معلمين جدد بأجور لها هذا المعدل المرنفع نسبيا ، بينما عليها في نفس الوقت أن تستمر في رفع معدلات الاجلور الحالية للمعلمين . بل وأكثر من ذلك فطالما أن التعليم يتسع ، فأن قيمة الموارد المحدودة التى تعتبر أساسا للأجور سوف تتناقص تدريجيا ومع فلك فأن كل هذا سوف لا يغير من فكرتنا الأساسية وهي أن التعليم سوف يظل لفترة طويلة مقبلة عملا باهظ التكاليف في الدول النامية أذا ما قورن بقدرة السكان على دفع تكاليفه .

prepared by Margarita Davies (Washington, D.C.; no date); P. Guillaumont, D. Grabe, P. Verdun, Les Depenses d'enseignement au Senegal, Monographies africaines, No. 5 (Paris: Unesco, IIEP, 1967); J. Hallak, R. Poignant, Les Aspects financiers de l'enseignement dans les pays africains d'expression française, Monographies africaines, No. 3 (Paris: Unesco, IIEP, 1966); OECD Educational Planning and Economic Growth in Austria, 1965-1975 (Paris: Directorate for Scientific Affairs, 1968); United Kingdom, Department of Education and Science, Statistics of Education, 1965 (London) pts I and 11; United States, Digest of Educational Statistics (Washington, D.C., 1965).

ويمكن أن ننظر إلى نفس الفكرة السابقة من زاوية أخرى في ضوء التركيب السكانى في كل من الدول النامية والصناعية وفي هذه الحالة سوف نجد أن نسبة صغار السن في الدول النامية أكبر . فمثلا نجه في الاحوال العادية أن نصف عدد السكان في الدول النامية من فئة عمراع المستة أو أقل ، بينما متوسط العمر بالنسبة لمعظم الدول الصاعية هو في حدود ٣٠ الى ٣٥ سنة . ومعنى ذلك أن السكان في سن العمل في الدول النامية وهم نسبيا أقل ، ينبغى أن يتحملوا عبئا أكبر في الدعم والتمويل ، ويدخل في ذلك بطبيعة الحال دعم التعليم وتمويله لبقية الأفراد من السكان ممن هم دون سن العمل . ولتوضيح هذه النقطة نذكر بعض من السكان ممن هم دون سن العمل . ولتوضيح هذه النقطة نذكر بعض أمثلة ، ففى فرنسا وجمهورية المانيا الفيدرالية نجد مقابل كل طفيل في عنا المدرسة حوالى خمسة أفراد من السكان في سن العمل ابينما في غانا والهند والمملكة المفربية ينخفض هذا الرقم الى حوالى النصف ، أى يقابل كل طفل منها في سن التعليم حوالى في من الأفراد البالغين في سين

ورغم هذا العبء الثقيل فان الخطوط العامة لنفقات التعليم في الدول النامية توضّح انها قد ارتفعت بالنسبة لمواردها الى درجة اكبر مما حدث في الدول الصناعية ، ويوضح شكل (١٤) عينة لهذا القول ، ورغم أن الكثير من الارقام والصور الموضحة في هذا الشكل يحتمل أن تحتوى على نسبة خطأ كبيرة الاأن الصورة العامة التي تنقلها يمكن الاعتماد عليها الى درجة معقولة . ففي معظم هذه الدول زاد ما يصرف على التعليم خلل فترة تمتد فقط من خمس الى عشر سنوات الى ضعف أو ثلاثة أضعاف ما كانت تنفقه على التعليم قبل هذه الفترة (٢) . ففي عدد كبير من دول امريكا اللاتينية يصل الآن نسبة ما يصرف على التعليم بين ٣ الى ٤ في المائة من الانتاج القومي الكلى بينما كانت هذه النسبة في أوائل الخمسينات تتراوح من ١ الى ٢ في المائة فقط . وفي بعض دول كالمكسيك وهندوراس يصل ما ينفق على التعليم الآن حوالي ٢٥ / من ايراداتها العامة Public . وفي نفس الوقت وصل ما تنفقه بعض الدول الافريقية على التعليم _ ويشمل ذلك ما تحصل عليه من معونات اجنبية _ الـى نسبة عالية تعادل ٦ في المائة أو أكثر من انتاجها القومي الكلي ، وما يعادل الخمس أو أكثر من الموارد المالية العامة . ورغم ذلك فمازال الطريق أمامهم

See Appendix 23.

⁽١) أنظر الملحق رقم (٢٣)

See Appendix 24. (Y) " " (Y)

(شكل ١٤) إجهالي النفقات التعليمية في الدول النامية نسبة الى الانتاج القومى الكلىاوالدخل القومى بالمقادير المطلقة ٧. ٤ ۲, ς *FP1 0881 1400 .101 ه – كولو،بها ا ۔۔ تونس و – بوليفيا ا – باكستان ب - السنفال ز - فازويل و – الهند ح – تنزانیا ج – تونس ز -- المكسيك ج — فنزويلا د - ساجل العاج ط - السنغال د – ليبيا ه - الكيك نسبة الى الميزانية الكلية العامة 1971 الأر جنتين 1970 1971 هندو راس 1970 1971 المكسيك 1970 المغرب 1907 1971 با كستان 1972 1971 السنغال 9975 1907 Ç. 0 تنز انيا

1970

طويلا لتحقيق حاجاتهم واهدافهم التعليمية ، ويحدونا بعض الأمل أن تستطيع هذه الدول تحقيق ذلك .

ان القادة في كثير من الدول النامية قد اصبحوا اليوم على معرفة مبيدة بحقائق الحياة الاقتصادية الجسيمة التي تواجههم وهم يدركون أن تحقيق أهدافهم التعليمية سوف تحتاج الى وقت أطول مما كانسوا يأملون ولكنهم يمضون في شجاعة وتصميم للوصول اليها وقد يحتاج الأمر الى شجاعة شخصية وسياسية من جانب هؤلاء القادة ليعلنوا الى شعوبهم في اخلاص وصراحة أن الآمال ومستويات الطموح التعليمية ينبغى أن تتلاءم مع مستويات اقتصادية وجدول زمنى لتحقيقها أكثر واقعية .

ويجدر بنا في هذا الصدد أن نبحث سريعا الأهسداف التعليمية الاقليمية الطموحة التي تبنتها منذ سنوات قليلة ماضية مؤتمرات اليونسكو لوزراء التربية والتعليم في امريكا اللاتينية وآسيا وأفريقية . ولا شك ان هذه الآهداف قد استحثت الجهود التعليمية في كثير من هذه الدول اذ تبين الاحصائيات أن مزيدا من التقدم قد حدث فعلا في تحقيق الاهداف طويلة الأجل الخاصة بالتوسع في التعليم وزيادة نسبة القيد فيه ، وأنه بالنسبة للتعليم الثانوى فقد سبق التوسع الجدول الزمني المرسوم له . وحديثًا درس خبراء الاحصاء في منظمة البونسكو المتطلبات المالية للسير بالجدول الزمني نحو تحقيق أهدافه حتى عام ١٩٧٠ . وأوضحت النتائج انه لتحقيق هذا الجدول فان ذلك يتطلب من الدول الأفريقية كمحموعة _ ورغم التفاوت فيما بينها _ أن تصرف حوالي ٧٪ من دخلها القومى الكلى على التعليم . ونفس الشيء بالنسبة لمجموعة دول أمريكا اللاتبنية ومحموعة الدول الآسيوية ، اذ يلزمها أن تصرف على التعليم ٣٤ره ٪ ، ٢٦ر٤ ٪ من الدخل الكلى على الترتيب ، وعندئذ سوف تصل نسبة المشاركة في التعليم الابتدائي ٧١٪ في أفريقية ، ٧٤٪ في آسبا ، ١٠٠٪ في امريكا اللاتينية وذلك بالنسبة للمجموعة الكلية في سمين هذا التعليم (١) . ورغم هذا فان هذه الأرقام والنسب يمكن أن تقلل من حقيقة تميل الى جانب التفاؤل . فقد افترض مثلاً أن يكون هناك نمو سنوى مدعم بمعدل ٥٪ بالنسبة لامريكا اللاتينية وآسيا ، ٣٩د٤٪ بالنسسبة لأفر بقية . كما افترض أيضا أنه بواسطة مستحدثات ومبتكرات تعليمية ،

See Appendix 25.

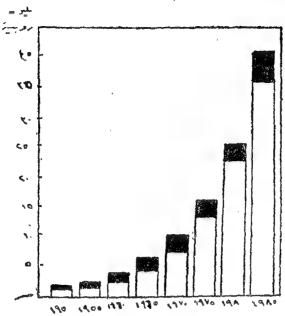
⁽١) أفظر الملمحق رقيم (٢٥)

وعن طريق تعديلات تعليمية أخرى مختلفة سوف نستطيع أساسا أن نحافظ على تكلفة الوحدة (التلميذ) ونحول دون ارتفاعها . ويستثنى من ذلك بعض ارتفاعات بسيطة بالنسبة للتعليم الابتدائي في أفريقية والتعليم الابتدائي والعالى في آسيا . وهذه التقديرات بطبيعة الحال لا تنبىء بما سوف يحدث مستقبلا ، كما أنها لا تزعم لنفسها أن تسكون خطة عمل ، ولكنها تكشف بشكل آخاذ وملفت للأنظار مدى ضخامة الاقتصاد وأعمال التدبير والتوفير اللازمة لتحقيق الأهداف التي وسمت للتعليم منذ عدة سنوات .

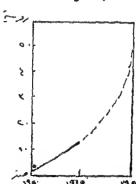
ونذكر هنا حالة الهند ، وهى حالة تلقى بأضواء مفيدة على طول المشكلة التى نبحثها في هذا الفصل . ان اللجنة المشكلة حديثا للتعليم في الهند لم تكن لديها الشجاعة فحسب لتحديد الزيادات الكبيرة في القيد بالمدارس والتحسينات في نوعية التعليم التى تسراها ضرورية حتى عسام الاقتصادية الهائلة والجسيمة ويلخص شكل (١٥) هذه الامور وهو يوضح أنه لكى تحقق أهداف الخطة التعليمية في الهند يلزم أن تسزداد نفقات التعليم عموما وعلى افتراض ثبوت الاسعار الى ستة أضعاف وذلك وأن تزداد نفقات التعليم الشرد (٢٥) الى خمسة أضعاف وذلك خلال الفترة من ١٩٦٥ - ولو أننا افترضنا على أحسن الأحوال أن اقتصاد الهند سوف ينمو سنويا بنسبة ٢٪ خلال هذه الفترة ، فأن نفقات التعليم سوف تزداد من ١٩٨٩ ووعى بهذه الحقائق الصعبة ينبغى لها أن تكون مفعمة بالإيمان الراسخ والشجاعة والثفة لتحدد لنفسها هذا المسار التعليمي البالغ الطموح و

وان الادلة التى استطعنا جمعها وتقديرها فيما يتصل بموضوع هام كالمدخلات المالية في التعليم واتجاهات التكلفة فيه قد أوصلتنا ، بكل أسف، الى صورة للمستقبل غير مستقرة وعلى الاخص عندما نطبقها على الدول النامية . واذا ما أصبح هناك في هذه الدول عدد كاف من الأفراد على معرفة ووعى بهذه الصعوبات وعقدوا العزم على بذل المزيد من الفسكر والجهد والعمل للتغلب عليها فان هده الصورة المعتمة يمكن أن تقل فيها المخلال ويكثر فيها اللمعان . ويمكن تحقيق ذلك اذا ما استطعنا أن نقوم بالإجراءات الآتية : زيادة كبيرة في المعونات الخارجية للدول النامية ، خفض سريع وفي كل مكان من العالم للنفقات العسكرية المرتفعة واعادة توزيعها للأغراض السلمية ، التعجيل بالنمو الاقتصادى ، وادخال تحسينات

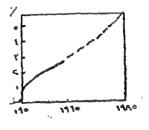
شــــكل ١٥ الزيادة التوقعة لنفقات التعليم في الهند ١- اجالي النفقات على التعليم ١٩٥٠ – ١٩٨٥



۳ _ ىفقات التعليم للتلميد الواحد



۲ ــ نسبة نفقات التعليم
 الدخل القومی*



Source: India, Report of the Education Commission (1964-1966) op. cit., (New Delhi: Ministry of Education).

* على افتراض أن معدل النمو السنوى للانتاج القومى الكلى فى الفترة من ١٩٦٥ – ١٩٨٠ هو. ٦٪ .

اساسية وهامة لرفع كفاية النظم التعليمية . ولكن بالنظر الى الأشياء القائمة في وقتنا الحاضر فان الجمع بين مثل هذه الاجراءات وتنفيلة البدو حلما واملا بعيدا ، لانها لا تمثل اساسا واقعيلا التخطيط تعليمى وسياسة تعليمية سريعة ومباشرة .

ويكفى ما سبق ذكره في هذا الفصل عن المدخلات في نظم التعليم وننتقل بعد ذلك الى دراسة و فحص ما يحدث وما يحتمل أن يحدث على الجانب الآخر من العملية التعليمية وهو ما أشرنا اليه باسم المخرجات التعليمية أو مخرجات النظم التعليمية - أما العملية التعليمية ذاتها التى تقع بين هذه المدخلات والمخرجات فسوف نتناولها أيضا في فصول تالية .

الفصيل الشاليث

مخرجات النظم التعليمية

صعوبات قياس المخرج التعليمي:

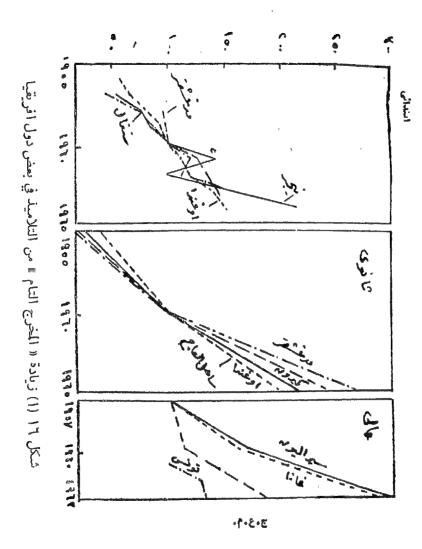
يصعب بل ويستحيل أن نقيس بواسطة أي مقياس معروف لنا حاليا المخرج الكامل والأثر الحقيقي لنظام تعليمي معين . ويمكن أن ندرك بعض ما تتضمنه مثل هذه العملية لو أننا تصورنا مدرسة تتكون من تلميذ واحد فقط ثم تساءلنا في يوم تخرجه عن نوع المخرج التعليمي الذي حصل عليه . وتأتي الاجابة . عادة بان هذا المخرج يشتمل على اشــــياء كشـــيرة ومتعددة ، ومنها على سبيل المثال ، القائق والمفاهيم التي تعلمها ، واساليب التفكير التي اكتسبها . والتغيرات السلوكية التي حدثت في نظرته الى الامور وفي قيمه واتجاهاته ومطامحه وسلوكه الذاتي . واذا سا تساءل البعض بعد ذلك عن الكيفية التي سوف تؤثر بها كل هذه الاشياء في حياة التلميذ المستقبلة ، وفي أسرته . وفي المجتمع فان صعوبة الاجابة عن مثل هذا التساؤل تتضاعف عدة مرات ، وذلك لأن مثل هذه العلاقات Cause and effect بين السبب والنتيجة أو بين العلة والمعلول معظم الحالات تكون غير واضحة ، مثلها كمثل خط نرسمه على صفحة الماء . واذا كان من الصعب تحديد هذه المسائل في حالة تلميذ واحــد فقط ، فانها ولا شك سوف تصل الى درجة متناهية من الصعوبة وستبعث على الحيرة ، عندما يتكون المخرج التعليميي من أفواج من التلاميذ كشيرة العدد تتدفق خلال مسالك تعليمية متنوعة تختلف في مدة دراستها ..

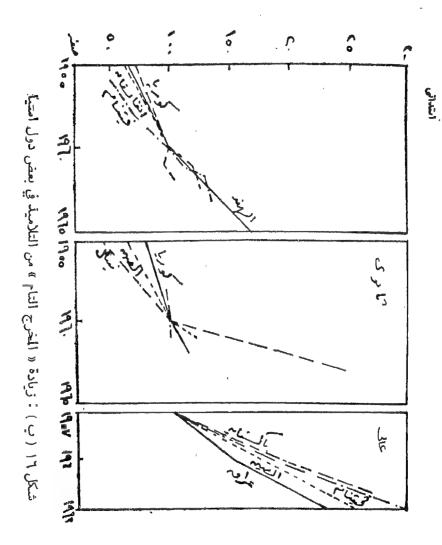
وهكذا فان التقدير الشامل والدقيق لمخرجات أى نظام تعليمى امر مستحيل تقريبا ، ورغم ذلك قانه من الممكن أن نحصل على تقدير تقريبى له فائدته . وهذا التقدير مفيد اساسا ،، وغم أنه ناقص وغير تام ، لأنه يظهر مجموعة من المؤشرات التى يمكن استخدامها لتدل على مدى مسلاءمة المخرج والانتاجية في نظام تعليمي معين ، وهذا ما سنتناوله فيما يلى .

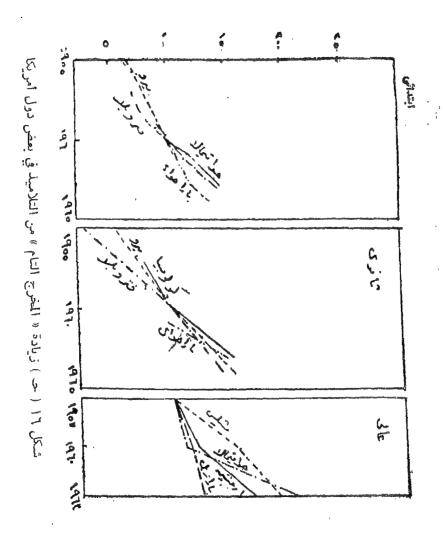
ان اسهل قياس لمخرج النظام التعليمي هو عدد التـ لاميذ الذين

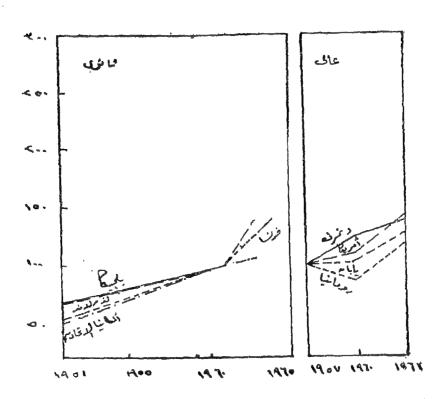
يتخرجون فيه وبعض التلاميذ يتركون التعليم مبكرا وقبل أن يكملوا مدة المدراسة المحددة لمرحلة تعليمية معينة وهؤلاء هم المتسربون Prailures والراسبون والراسبون والراسبون ويتوقف ذلك على ما اذا كانوا قد تركوا التعليم باختيارهم أم أن النظام التعليمي قد نبذهم وأجبرهم على ترك التعليم من خلال أساليب الامتحانات وتقدير الدرجات وهناك تلاميذ آخرون يكافحون من أجل مواصلة تعليمهم واتمامه بالنسبة لمرحلة تعليمية معينة ، وبعد ذلك أما أن يتركوا التعليم عند نهاية هذه المرحلة ويخرجون الى العمل في الحياة ، وأما أن يبقوا ويواصلوا التعليم في المرحلة التعليمية التالية .

وانه لمن المهم أن نميز بين منتجات تامة وأخرى غير تامة ، ومن المسلم به إن الذين لا يكملون التعليم في مرحلة معينة لا يمثلون فاقدا تاما . فهولاء يحملون معهم قدرا مفيدا من التعليم ويتناسب هذا القدر كثرة أو قلة مع المدة التي قضوها في التعليم ، حتى اذا لم يزودهم النظام التعليمي بكل ما قصد الى تحقيقه . غير أن النقطة الهامة هي أن المجتمعات والنظم التعليمية ذاتها تميز تمييزا حادا بين المنتجات التامة وغير التامة . ففي كثير من المجتمعات النامية نجد أن مجرد التردد على المدرسة وتعلم القراءة تجعل الفرد متميزا وتصله بالعالم الحديث وتعطيه مكانة خاصة . واذا ما التحق بالمدرسة الثانوية أو الجامعة فأن ذلك يمكن أن يضعه ضمن فئة صغيرة من « صفوة المتعلمين » المتميزة في المجتمع ، حتى اذا لم يتم الفرد تعليمه الى نهاية هذه المراحل التعليمية . وفي مجمتع ترتبط فيه المستويات التي يحققها التعليم _ ممثلة في الشهادات والدرجات العلمية التي يحصل عليها الفرد _ ارتباطا وثيقا بفئات وانواع معينة ومفضلة من الوظائف والمكانة الاجتماعية ، ينتظر أن يكون للفرد الذي يتم تعليمه مستقبل وظيفي مرموق أكثر قيمة ومكانة عن الآخرين الذين لم يتموا تعليمهم . ومن ناحية اخرى ، فان الفرد الذي يتسرب من التعليم أو يرسب فيله انما يحرق في الواقع جسورا هامة متصلة بالستقبل . وعندما يتعرض كل ذلك للخطر بما في ذلك المكانة الاجتماعية للأسرة ككل ، فاننا لا نجـــد صعوبة في تفسير ترايد القلق كلما اقتربت مواعيد الامتحانات والقبول بالمدارس سواء كان ذلك في دار السلام ، أو في باريس ، أو في مدينة أوك بارك بولاية الينوى بالولايات المتحدة الامريكية . وان هذه الانواع من القلق والمطامح في نفس الوقت ، كما أوضحنا في مناقشتنا لمسألة الطلب الاجتماعي على التعليم ، كانت هي القوى الرئيسية التي ادت الى زيادة كبيرة في أعداد









شكل ١٦ (٢) زيادة « المخرج التام » من التلاميذ في الدول الصـــناعية

المقيدين بالتعليم والمتخرجين فيه في مختلف انحاء العالم خلال العشر سنوات الماضية ...

وتوضح اشكال ١٦ (ا،ب،ج،د) ارتفاع المخرجات التامة في عينة من الدول في مناطق مختلفة من العالم وذلك في الاعوام الاخيرة ، وكما هيو متوقع فان المخرجات من المدرسة الابتدائية قد ارتفعت ارتفاعا كبيرا في المناطق النامية ، وذلك لان التعليم الابتدائي قد بدأ فيها منذ عشر سنوات باعداد تقل كثيرا عن الاعداد التي يمكن ان يشملها حذا التعليم اذا عمم ، ولا يزال الطريق أمامها طويلا لتعميم هذا التعليم بيشمل جميع الاطفال في من التعليم = أما بالنسبة للتعليم الثانوي والعالى فقد ارتفع مخرجه ارتفاعا كبيرا في جميع المناطق = وقد أصبح الهرم التعليمي في عدد كبير من الدول أكثر امتلاء وبدأت أجزاؤه المتوسطة والعليا تشبه الى حد كبير الشكل الحقيقي للهرم بعد أن كانت في الماضي أشبه برمح رفيع مثبت فوق صندوق عريض منخفض "

وفي معظم الدول اثرت هذه الاعداد المتدفقة من الخريجين والتى تتزايد بكثرة على « البروفيل التعليمي » للقوة العاملة » ورفعت الى حد كبير من انتاجيتها المحتملة لسنوات قادمة ، غير أن معظم النظم التعليمية على قدر ما نستطيع أن نصدر من الحكم عليها في ضوء أدلة غير كافية ، قد زاد مخرجها من المنتجات غير التامة خلال هذه الفترة = وهذه الحقيقة تكشف عن عدم التناسب بين نظم التعليم وبيئاتها الامر الذي يستحق الاهتمام =

وجدير بالذكر هنا أنه حينما ناقشنا « التلاميذ » كأحد المدخلات في النظام التعليمي قارنا بين نوعين من النظم التعليمية ، أولهما « مفتوح » للفاية والثاني « انتقائي » الى درجة كبيرة ، وينبغي أن نضيف هنا أنه على الرغم من أن كلا النظامين ينتج اعدادا كبيرة من المنتجات غير التامة ، الا أنهما يحققان ذلك بتأثير نفسي وفيزيقي مختلف ،

أولا: النظام الانتقائى: هذا النظام لا يضيق ذرعا بالتلاميذ الذين يتركون التعليم قبل الأوان أو قبل اتمام مراحله المختلفة لان مهمته الاساسية بالنسبة للتعليم في المراحل بعد المرحلة الابتدائية هى ، كما سبق أن لاحظنا ، غربلة التلاميذ وانتقاء القادرين والواعين منهم ليتشكل منهم في النهاية صفوة متعلمة منتقاه تقوم على توجيه شئون المجتمع - وخلال

عمليات الغربلة والنبذ التى تتم في هذا النظام تدمغ أعداد كبيرة من التلاميذ بكلمة « راسب » وذلك قبل أن تتوفر لهم الفرصة كى يختاروا بأنفسهم بين أن يواصلوا التعليم أو يتركونه ، وفي مثل هذه الظروف يمكن لهذا الرسوب أن يقعد التلميذ ويعوقه في حياته .

ثانيا: النظام المفتوح: وفي هذا النظام تكون حالات الرسوب قليلة ، ولكن حالات التسرب وترك المدرسة تكون كبيرة لان رسالة هذا النظام هي اعطاء كل طفل الفرصة لتنمية امكانياته مهما كانت الى أقصي حد ممكن . وفي حالة المعدلات المرتفعة للتسرب يمكن أن يتعرض القائمون على ادارة مثل هذا النظام لتعذيب نفسي يرجع الى شعورهم بالاثم ظنا منهم أن لهمم يدا في حرمان هؤلاء المتسربين من الفرص التي كان يمكن أن تتوفر لهم في المستقبل .

وتمر دول غرب اوربا مثل فرنسا وانجلترا بمرحلة انتقال صعبة يتغير فيها نظامها التعليمى من نظام كان في وقت من الاوقات انتقائيا للفاية الى نظام مفتوح = فقد احدثت فلسفاتها واهدافها الاجتماعية حتى الآن تفييرات عميقة تعدب التغيير في هياكل النظم التعليمية والامتحانات وانواع الممارسات التعليمية . ويوضح نظام التعليم الفرنسي مثل هذه التفسيرات وما يمكن أن تؤدى اليه ، ففى السنوات الاخيرة رسب حوالى نصف عدد طلبة الليسيه الذين جلسوا لامتحان البكالوريا Baccalauréat الداسة الذين يؤهل لدخول الجامعة = بل وأكثر من ذلك أن حوالى ٠٤ لا من الذين تخطوا هذه العقبة ودخلوا الجامعة لم يتمكنوا من متابعة الدراسة فيها الى ما بعد السنة الاولى الجامعية (۱) = وبطبيعة الحال فان هسده المدلات المرتفعة والمتراكمة للرسوب وجميع ما تظهره كانت موضع انتقاد شديد من جانب التلاميذ والآباء وعدد غير قليل من المربين . ومع ذلك فان هده المشكلة لا تقتصر على فرنسا وحدها ، ويمكن أن نجدها في صورها المختلفة في معظم دول أوربا =

وبالنسبة للولايات المتحدة الامريكية فان صورة هذه المشكلة تختلف ويمكن ان ننظر اليها على نحو استثنائي . فلقد انزعج المربون الامريكيون لسنوات طويلة من الاعداد الكبيرة من التلاميذ المتسربين من المدرسية

See R. Poignant, L'Enseignement dans les pays du Marché Commun, op. cit.

الثانوية ، وهي تمثل مرحلة التعليم الذي يلى مباشرة مرحلة التسليم الاجباري = كما ازعجهم ايضا دافعية التعلم المنخفضة عند هؤلاء التلامية انفسهم اثناء المحاولات الاخيرة المضنية لتحسينهم . ولقد انخفض خلال السنوات المعدل المرتفع للمتسربين من بين تلاميذ المدرسة الثانوية ، سواء كان ذلك نتيجة اساسية للجهود القوية من جانب المدارس لتحسين هذا الوضع ام كان نتيجة لعوامل بيئية = فمثلا = منذ اربعين سنة نجد أن ٣٠٪ فقط من التلاميذ اللين نقلوا الى الصف الخامس هم الذين واصاوا التعليم في مرحلة المدرسة الثانوية ، بينما ارتفعت هذه النسبة اليدوم الى ٧٠٪ (١) . ومما يثير السخرية على أية حال أنه بينما تخف حدة ممكلة المتسربين في التعليم الثانوي نجد أن هذه المشكلة أصبحت أمرا يتطلب الاهتمام في المرحلة التعليمية التالية للتعليم الثانوي = ويشغل بال المربين في الولايات المتحدة الامريكية في هذه الأوقات أن أكثر من نصف الطلبة الذين دخلوا الكليات والمعاهد فوق الثانوية للتماوية للمربية فيها حتى نهايتها (٢) .

واذا ما انتقلنا من الدول المتقدمة صناعيا الى الدول النامية فاننا سوف نجد صورة مكبرة لنفس التعارض القائم بين الاهداف الاجتماعية والواقع التعليمي فمعظم الدول النامية تضع لنفسها كهدف نهائي ان نحقق نظاما مفتوحا للتعليم يمكن أن يخدم كل فرد الى أقصي ما تمكنه قدراته وهذه الدول تعلم أنها لا تستطيع أن توفر هذا النظام في يوم وليلة . ولذلك تتبع كل دولة نوعا أو آخر من الاستراتيجية التعليمية الطويلة المدى في سبيل تحقيق هذا الهدف ،

ولقد بدأت منذ وقت مبكر كل من الهند وعدد كبير من دول امريكا اللاتينية ، على سبيل المثال ، أسلوبا تحرريا في قبول التلامبذ بالمدارس . وقد أدى هذا الاسلوب الى اكتظاظ حجرات الدراسة بأعداد كبيرة من التلاميذ ، وارتفاع نسبة التلاميذ الذين يتركون التعليم قبل اتمام مراحله

⁽١) أنظر الملحق رقم (٢٧)

⁽Y)

See Burton R. Clark. The Open Door College: A Case Study (New York: McGraw-Hill, 1960), and L.L. Medsker, The Junior College: Progress and Prospects (New York. McGraw-Hill, 1960).

المختلفة . وكذلك ارتفاع وتزايد الصيحات التى تنتقد انخفاض التعليم وضعف مستواه . ويوجد في هذه الدول بعض استثناءات هامة وعلى الاخص بالنسبة لعدد من المدارس الثانوية ذات السمعة والشهرة الاكاديمية القديمة ، وبعض المدارس الفنية والعلمية والمعاهد الطبية التى تتبع نظاما دقيقا للقبول يحول دون زيادة أعداد الطلاب فيها مما يمكنها من المحافظة على جودة التعليم ومستواه . غير أن مثل هذه المدارس والمعاهد ذات الشهرة الأكاديمية تكون في الواقع نظاما منفصلا قائما بداته داخل النظام التعليمي وهي في ذلك اشبه بجزر من الجودة المتازة وسط بحسر مسن الضحالة والرداءة .

وبطبيعة الحال يمكن أن ندافع بعن مثل هذه القضية في ضحوة خبرة الولايات المتحدة الامريكية في اقامة معاهد متنوعة تتفاوت من حيث المجودة تفاوتا كبيرا عير أن الجودة اذا ما انخفضت عن الحد الادنى المقبول واصبحت على نطاق واسع فان القضية سوف تفقد ما يسمندها ويعززها ولقد لاحظنا في حالة دول شرق افريقية كيف أن بعض هذه الدول تحاول ان تحد من زيادة الاعداد في التعليم الابتدائي في الوقت الحاضر كاجراء مؤقت لكي تتمكن من استكمال بناء نظامها التعليمي في الحاضر كاجراء مؤقت لكي تتمكن من استكمال بناء نظامها التعليمي في مراحله الثانوية والعالية . ويبدو أن جودة التعليم في هذه المراحل التي مرحلة التعليم الابتدائي قد حوفظ عليها كما أن معمدلات التسرب والرسوب وترك التعليم كانت منخفضة نسبيا ويرجع الفضل في ذلك الى اسلوب الغربلة الموفق في اختيار التلاميذ الذين سيواصلون التعليم في مراحله التالية .

وفي هذا النظام الانتقائى لا يتمثل الفاقد التعليمى البشرى من الناحية الكمية في هذه الاعداد القليلة نسبيا من الراسبين والمتسربين . وانما يتمثل بحق وببساطة في هذه الاعداد الكبيرة التى فشلت منذ البداية في الحصول على فرص للتعليم فيه .

وهذه مسألة من الناحية الاحصائية تثير الاهتمام ، كما أنها تثير السلوي لهؤلاء الافراد غير المحظوظين اللين تعرضت مطامحهم التعليمية للخيبة والاحباط .

ولما كانت البيانات المتوفرة عن التلاميذ المتسربين من التعليم في الدول، النامية غير دقيقة ، فإن العينات الاحصائية التي يتضمنها جدول (•)

تهدف الى اعطاء فكرة عن جسامة المشكلة فحسب . ومع ذلك يمكن ان نقول دون تردد أن المتسربين في المرحلة الابتدائية يشكلون في حقيقة الأمر اعدادا هائلة في جميع الدول النامية ، وذلك مهما كانت عليه سياسة القبول في المرحلتين الثانوية والعالية - وليس من المستغرب أو غير الطبيعي أن نجد في دولة معينة من هذه الدول أن نصف عدد التلاميذ على الاقسل الذبن التحقوا بالصف الاول الابتدائي يتركون المدرسة قبل اتمام الدراسة في الصف الرابع " وحتى قبل أن يكتسبوا الألمام الكافي بالقراءة والكتابة .. ومن المشكوك فيه القول أن استثماراتهم في التعليم في مثل هذه الحال قلد فقدت تماما ، ولكن الذي لا شك فيه هو أن جزءا كبيرا منها قد فقد ، وان هذا الجزء المفقود يمثل جزءا كبيرا من جملة الاستثمارات في التعليم في هذه الدول ، بل والاسوا من هذا أن معظم هؤلاء الاطفال الذين يتركون التعليم في سن مبكرة يحكم عليهم بالانضمام الى صفوف الأمية الدائمة بين الكمار مكونين بذلك جيلا عارما من الأميين . وبقى أن نضيف الى كل ما سبق ان الارقام الدالة على هذا النقد التعليمي في جدول (٥) تخفى حقيفة اجتماعية هامة وهي أن معدل هذا الفقد يميل الى الارتفاع أكثر في المناطق الريفية عنها في المناطق الحضرية ، كما أنه بالمقارنة بين البنين والبندات نجد أن هذا المعدل في حالة البنات أكبر نسبيا ، ويتوقف ذلك عملي الاتجاهات التقليدية المحلية تجاه المراة .

مشكلة التسرب وصورتها في المستقيل:

ما هى الصورة التى يمكن ان تكون عليها مشكلة التسرب فى التعليم في الأعوام المقبلة ، يمكن أن نتوقع فعلا زيادة مستمرة وفي كل مكان في العالم في اعداد التلاميد الذين سوف يستمرون في التعليم حتى اتمام مراحله المختلفة ، ويرجع ذلك الى ضخامة اعداد التلاميد الموجودين حاليا في مراحل التعليم وانواعه المختلفة ، وكذلك الى ضخامة الاعداد التى تنتظر الالتحاق بالتعليم في مراحله المختلفة . وبطبيعة الحال سوف يتوقف معدل الزيادة على عوامل كثيرة خاصة بكل دولة ومن هذه العوامل على سبيل المثال تمويل التعليم ، واتجاهات الزيادة في السكان وطبيعة التركيب السكانى ، والتوسع في حجم التعليم ، وشروط القبول وأنواع الامتحانات ونظمها .

وتبدو الصورة أقل وضوحا بالنسبة للتلاميذ الذين سوف يتركون التعليم خلال مراحله المختلفة . واذا كانت الخبرة التي مرت بها الولايات

جدول رقم (٥) النامية المتوية للتسرب في التعليم الابتدائى في بعض الدول النامية

		المدن		الدو لة	
الحامس	الرابح	الثالث ا	الثانى	الأول	الدو له
,	group, della chia chia chia chia chia chia chia chi				إفريقية:
۸,٠	٧ ، ١	۹ ,٦	11,7	۲۱ ,۸	جمهورية أفريقية الوس طى
۷ ږه ۹ ,۲	۰ ر ۱۱ ۶ ۲۳	۷, ۱۰	۸, ۱۲ ۲, ۱۰	۳٤ , ۳٤ ۱۸ , ۱۸	داهو می مدغشقر
11,9	۰, ه	17,	٤,٨	ا ۲۰ ۱۲	النيجر
۱۰,۹ ۸,٤	٧,٠	۰, ۰ ۷, ۳	۹, ۱ ۳, ۱۷	۱ ر ۳ ۲ ر ۱۹	توجو فولتا العليا
		:			السيا :
٤,٠	٧,٠	۲,۰	١,٥	۶,۰ ۱۵,۳	أفغانستان سيلان: (في الحضر)
۸ ,۱ ۹ ,۸	۲۰ ، ۲ ۸۰ ۲۲	۷, ۹	ه, ۷ ٤, ۱۱	١٧,٤	(في الريف)
ەر ۸ ۲٫۰	٠, ٠ ا	٧,٦	۸ ,۸	۹ ,۲ ۱۲ ,۰	الفلبين تايلاند
			,		أمريكا اللاتينية :
۱۰ ,۱	١٠,٠	٧,٨	۲, ه	٤, ۱۳	الارجنتين
٧, ١٠	٥, ١١	۱۰ ٫۸	۳, ۱۰	۱, ۷	كوستار يكا

Sources: (Africa): IEDES, Les Rendements de l'enseignement du degré en Afrique Francophone, III (Paris, 1967); (Asia: Afghanistan and Ceylon): Unesco, «The Problem of Educational Wastage at the First Level of Education in Asia,» in Bulletin of the Unesco Regional Office for Education in Asia, Vol. I, No. 2 (Bangkok, 1967); (Philippines and Thailand): Ministry of Education, Japan, in cooperation with Unesco, Education in Asia (Tokyo 1964), p. 63; (Latin America, Argentina): Consejo Nacional de Desarrollo, Education, recursosn humenos y desarrollo economic y social (Buenos Aires, 1966), p. 42; (Costa Rica): unpublished data.

المتحدة الامريكية لها اية دلالة في هذا الصدد ، فانه يمكن أن نتوقع زيادة مشكلة الرسوب ومشكلة التسرب وترك التعليم لاعداد كبيرة من التلامبذ في عراحل التعليم الثانوى والعالى وذلك في عدد كبير من النظم التعليمية في دولاً غرب أوربا . وسوف تزداد المشكلة حدة كلما ارتفعت معدلات القيد في التعليم وكلما زاد امتلاء الهرم التعليمي وأصبح أكثر تضخما . ويمكن لهذه الدول أن تخفف من هذه المشكلة أو أنها أسرعت في تعديل البناء التعليمي وتطوير الاادء التعليمي وأساليب الامتحانات بما يتلاءم والتلاميل الجدد الذين يلتحقون بمراحل التعليم المختلفة . وسوف تستمر الولايات المتحدة الامريكية ولا شك في صراع مع مشكلة التلاميذ الذين لا يواصلون تعليمهم في المرحلة الثانوية والمرحلة العالية ، ونتيجة التوسع الطبيعي في التعليم المعالي سوف تزداد انزعاجا ازاء الحالات الكثيرة من طلبة الدكتوراء الذين لم يتموا دراستهم بنجاح .

وأما الصورة بالنسبة للدول النامية فانه من الصعب التنبؤ بانخفاض سريع في المعدلات المرتفعة لظاهرة التسرب في المرحلة الابتدائية ، وذلك رغم أن المعدل يمكن أن ينخفض تدريجيا في كثير من هذه الدول . وعلى الأخص في الدول التى تستخدم سياسة اجتماعية معينة لنقل التلاميذ من صعب الى آخر بدلا من الامتحانات وقيودها المعروفة "

وعلى أية حال فان معلوماتنا عن هذه الظاهرة في كل دولة ما زالت قليلة ومحدودة . فمثلا هناك عدة تساؤلات كالآتى . الى أى مدى تعيزى هذه الظاهرة الى العوامل الثقافية والاقتصادية الخاصة بكل دولة أ والى أى مدى تعزى الى طرق التدريس غير الجيدة وغير المشوقة للتلاميذ وعلى الإخص في المناطق الريفية أ أن الاجابة عن مثل هذه الأسئلة تفتقر الى كثير من الدراسات والبحوث المجلية . ونحن في نفس الوقت نحتاج الى معرفة أكيدة عن أفضل الإجراءات التى يمكن اتخاذها لتصحيح هذه المشكلة . ومعرفة ما سوف تكلفة مثل هذه الإجراءات والى أى درجة يمكن أن تكون فعالة .

ومع ذلك ، فان بعض هذه الدول اذا ما استطاعت أن تنجح فجأة في المتفلب على مشكلة التسرب من التعليم في المرحلة الابتدائية ، فانها سوف تواجه بمشكلة أخرى لها نفس الجسامة . ونعنى بها توفير ما سوف يحتاج اليها النظام التعليمي من موارد مالية ومعلمين وموظفين لكى يستوعب أعدادا وفيرة من التلاميذ في الصفوف العليا من المرحلة الابتدائية . واذا

كان ثمة شيء مفيد لمشكلة التسرب فهو أن كثرة تسرب التلاميذ من مستويات التعليم الموجودة في أسفل السلم التعليمي قد خففت من الضغوط على مستويات التعليم التي تعلوها في هذا السلم .

وانه لمن الصعب على كثير من الدول النامية أن تضع في المستقبل قيودا على القبول والامتحان في التعليم الثانوى والعالى ، بينما كانت تتبع قبل ذلك سياسة مفتوحة غير مقيدة للقبول . ومن ناحية أخرى ، يمكن لهذه الدول أن تنجح في استخدام أسلوب انتقائي متشدد بالنسبة لمعاهد التعليم الجديدة الاكثر تخصصا ، وذلك من أجل المحافظة على أعــداد التلاميذ فيها في حدود المعقول وبحيث يسمح هذا بالمحافظة على نوعيــة التعليم فيها وجودته . غير أن مثل هذا الاجراء سوف يضع ضفوطا أكثر على القبول في المعاهد العالية الاخرى والتي سوف تصبح الوعاء الـــدى تصب فيه جميع الحالات التي فشلت في دخول المعاهد العليا والمكليات التي يتم فيها القبول على أساس انتقائى . وفي أمريكا اللاتينية والهند يمكن ان نجد أمثلة ناجِحة لسياسة انتقائية للقبول في التعليم العالى تستند الي اساس من الفهم السليم للخبرة والاقتصاد واصول التعليم . ولكن يبدو أن العقبات العملية والسياسية لاتباع مثل هذه السياسة في القبول تكاد تكون صعبة التذليل . ومن ناحية أخرى ، ففي معظم الدول الافريقية التي تتمسك بسياسة انتقائية مدققة . ويمكن لها أن تحافظ فعلا على نوعية جيدة في التعليم ، وأن تتجنب عدة مشكلات أخرى ذات صلة بهذا الموضوع . ولكن ازاء الضفوط على طلب التعليم التي ترتفع وتزداد بشدة في وقتنا الحاضر وفي المستقبل فقد يصبح من الصعب جدا عليها أن تدعم بقاء واستمرار مثل هذه السياسة الانتقائية في القبول .

ومن المسلم به كما اشرنا من قبل أن الارقام والبيانات الخاصة بعدد المتخرجين في مراحل التعليم وعدد حالات التسرب فيها تعتبر بمثابة مؤشرات مفيدة لمخرجات أى نظام تعليمى معين . ولكنها في حد ذاتها لا تزودنا بأساس كاف لتقييم الاداء التعليمى في هذا النظام . وبطبيعة الحال لا يمكن لنوع واحد من المؤشرات أن يقوم بمثل هذا العمل . وبالتالى ينبفى أن نفحص مؤشرات متنوعة كلما توافر لنا ذلك ، وأن نقيم حكمنا على الاداء التعليمي على اساس فحص هذه المؤشرات ودلالاتها مجتمعة .

واستمرارا في بحث هذا الموضوع ننتقل الى السؤال التالى : الى أى مدى تلائم مخرجات التعليم حاجات التنمية القومية والقوى العاملة اللازمة لهذه التنمية ؟

التمسليم واعداد القسوى المساملة

علامات ملاءمة التعليم لهذه الوظيفة :

هناك افتراض اساسي يقوم عليه الاعتقاد بأن التعليم نوع من الاستثمان الجيد في التنمية القومية ، وهو اعتقاد يشيع وينتشر الآن بين رجال التربية والاقتصاد في جميع انحاء العالم ، وينص هذا الافتراض على أن نظام التعليم سوف ينتج انواعا ومقادير من الموارد البشرية يتطلبها النمو الاقتصادى ويفتقر اليها وان الاقتصاد سوف يستخدم هذه الموارد البشرية في الحقيقة استخداما حسنا ولكن لتفترض ان ما يحدث هو العكس من ذلك تماما ، أي لنفترض أن النظام التعليمي أنتج « خليطا » من القوى البشرية مختلفا عما تحتاجه ، أو لنفترض أنه انتج الخليط الصحيح ولكن الاقتصاد لم يستخدمه الاستخدام السليم و ما الذي يترتب على ذلك ؟ سوف تحوم الشكوك حول انتاجية التعليم وتثار حول مدى فاعلية وجدوى ما وضع فيه من استثمان و

ان هذا هو ما يحدث تماما اليوم في كثير من الدول " فنظم التعليم فيها مقصرة للفاية في انتاج الانواع الصحيحة التي تحتاج اليها من القوى البشرية بل والاعداد الكافية منها لاحداث أفضل تنمية ممكنة . وبنفس الدرجة فان الهياكل الوظيفية وحوافز العمل ضعيفة في تكوينها بحيث لا تستخدم الافراد المتعلمين على أفضل نحو ومن ثم تخدم الاحتياجات الحقيقية للتنمية . وينبغى أن نسلم مرة أخسرى بأن الادوات التسى نستخدمها في القياس ليست دقيقة وعلى الرغم من هذا كله فانه في الامكان في الوقت الحاضر أن نميز عددا من المؤشرات أو الدلالات العملية التي توضح عدم التوافق بين ما يخرجه نظام التعليم من أفراد متعلمين ، وما يمكن للاقتصاد أن يستخدمه في هذه اللحظة ، أو ما سيحتاج اليه نموه في المستقبل . ولا يمكن أن يكون التطابق تاما بين هذين الامرين تماما ، كما لا يمكن في برهة وجيزة أن نذكر الاحتياجات المستقبلة من القوى العاملة ... وقد لا نحتاج الى التطابق التام بين هاتين الناحيتين أذ يكفي الآن أن نتعرف على النواحي الرئيسية التي يظهر فيها ضعف التهوافق بين التعليم والاقتصاد أو التي يحتمل أن يصبح التوافق بينها ضعيفا في المستقبل أساسا عمليا لاحداث التغيرات والتعديلات اللازمة في النظام التعليهمي بحيث تزيد من اسهاماته المستقبلية في التنمية القومية .

فوائد دراسات القوى العاملة ونواحي القصور فيها:

ان تقدير الاحتياجات على اساس دراسات وبحوث القوى العاملة الا يكشف عن الحقيقة قد فن المعروف في مجال تخطيط القوى العاملة ان لها حدودها فهى لا تخلو من الغموض والالتباس وعدم الدقة وفضلا عن ذلك فان هذه الحقيقة تصدق ايضا بالنسبة للمؤشرات والعدلات التشخيصية لهذه الدراسات م: ذلك أن هذه الدراسات تفيد في الكشف عن نواحى الخطأ والقصور التى ينبغى تصحيحها في نظام تعليمي معين بدرجة أكبر من فائدتها في الكشف عن النواحى السليمة التى ينبغى الابقاء عليها ومع ذلك فان دراسات القوى العاملة وتحديد الاحتياجات المستقبلية منها مع ادراكنا ووعينا بالنواحى السليمة في هذه الدراسات ، يمكن ان تكون مفيدة ، ولا غنى عنها في عمليات التخطيط التعليمي ...

وقد كشفت معظم الدراسات التي اجريت على القيوى العـــاملة حديثا في الدول النامية والدول الصناعية عن وجود تباين كبير - سواء كان ذلك بالنسبة للحاضر أم للمستقبل ـ بين نمط المخرج التعــليمي وبين نمط القوى العاملة التي يحتاج اليها النمو الاقتصادي . واذا استعرنا لغة الاوركسترا السيمفونية فاننا نقول أن هذه الدراسات قد كشيفت عن وفرة في لاعبي آلتي المزمار والبوق وقلة في لاعبي الكمان . وقد أوضحت الدراسات من ناحية وجود وفرة وكثرة من خريجي المدرسة الثانوية التي تعد تلاميذها اعدادا كلاسيكيا ليلتحقوا بالجامعة ، ويقابل ذلك وفرة من خريجي الجامعات من كلية الآداب والحقوق ، وهي وفرة تزيد كثيرا عن مقدار الحاجة الفعلية لهم - ويوجد في بعض دول امريكا اللاتينية عدد كبير من الاطباء يبدو أن مزاولتهم للطب أمر بعيد الاحتمال ، وأذا في ض واستطاعوا أن يمارسوا مهنتهم فان ذلك سوف يكون بعيدا عن المناطق الدراسات وجود نقص نسبى وبصفة عامة في الفنيين في المستوى المتوسط في مجالات العمل المتعددة في الوقت الحاضر ، وأن هذا النقص سيستمر في المستقبل وذلك في ضوء ما تخرجه الجامعة من مهندسين . كما كشيفت هذه الدراسات عن وجود نقص في القوى العاملة المتخصصة في مجهالات الصحة والزراعة وغيرها من المجالات التي تعتمد على الرياضيات والعلوم ، والتي تحتاج اليها بشدة لاغراض التنمية القومية . ونحن لا نعالج هنا مسألة أهمية و عدم أهمية خريجي الآداب بالنسبة لعملهم ، فأن أهميتهم الادبية وغيرها من المجالات الاخرى ، على أن التطرف في الاتجاه المضاد يمكن أن تكون له نفس الخطورة .

وان وجود مثل هذه المفارقات الصريحة واضح لا يحتاج الى أساليب احصائية معقدة ، لان وجودها واضح ظاهر لاى مراقب على علم بالمشكلة ، اذ يستطيع بنفسه ودون هذه الاساليب أن يشاهدها . غير أنه لكى يصحح هذا الموقف بالتخطيط المبنى على الفكر والفعل فانه من المفيد أن يحصل على مقياس جيد على قدر الامكان وذلك بفية ترتيبها حسب أهميتها وهذه هى النتيجة التى توصل اليها المعهد الدولى للتخطيط التعليمي IIEP بعد فحصه لدراسات القوى العاملة في عدة دول في كل من افريقيا وآسيا وأوربا (١) .

وهناك أدلة وبراهين مستمدة من مصادر أخرى متفرقة تؤيد وجود هذه المفارقة الخطيرة وتسندها ، ليس فقط من الناحية الاحصائية بل وأيضا من الناحية الكيفية ، بين نظم التعليم من ناحية وبين المتطلبات على الستوى القومى والعالمي من القوى العاملة من ناحية أخرى . وقد قدم أحد أعضاء لجنة التعليم في الهند التقويم الشخصي التالى وذلك في ضدوء النظرة الشاملة لحالة التعليم في الهند:

« لقد أوجدنا في الهند نوعا من التعليم لا يرتبط باحتياجات دولة تبذل جهودها لتحول مجتمعا تقليديا الى مجتمع حديث ، يستخدم العلم والتكنولوجيا وجميع الاساليب الممكنة في سبيل التنمية القومية ولخدمتها » (٢) .

G. Hunter, «High Level Manpower for Development,» Higher Education and Development in South-East Asia, III, pt. I (Paris: Unesco/International Association of Universities, 1967; ILO, Rapport au gouvernement de la République Tunisienne. L'évaluation et la planificantion de la maind'oeuvre (Geneva, 1965); G. Skorov, op. cit., G. Khorov, «The Absorptive Capacity of the Economy», in Manpower Aspects of Educational Planning: Problems for the future (Paris: Unesco/IIEP 1968), R. Poignant, Education and Economic and Social Planning in France, op. cit.

IIEP, The Qualitative Aspects of Educational Planning, (r) IIEP/Unesco, Scheduled for publication in 1968.

عدم ملاءمة الخريجين في التعليم لاحتياجات الدول النامية:

ويمكن لدولة نامية معينة أن تتعرض لمشكلة خطيرة الوانها أتبعت اشكال التعليم في الدول الصناعية ونظمها ، فظلت متمسكة بها في مجالات معينة امع أنها تبدو للعين ببساطة غير ملائمة لظروفها . وقد برزت هذه الظاهرة بدرجات متفاوتة في كل مراحل التعليم وفي جميع جوانب المنهج ، وعلى الاخص في التدريب الفنى والمهنى على مستوى المرحلة الثانوية أو ما بعد المرحلة الثانوية . وهذه الانواع من التدريب الشكلى الفنى لم نعد ملائمة للدول الصناعية أى انها تعرضت للفشل في معظمها لاسباب عديدة ورغم اخفاقها في الدول التى نشأت فيها ، فانها تصدر الى دول أقال من حيث مراحل نموها بل وتستورد من قبل هذه الاخيرة ، وتكلفها في منطقة التدريب مع القيام بمشروعات للتدريب نفقات باهظة العصر أمدا ، وأكثر مرونة يقوم بها موجهون من نوع مختلف .

وهناك قصص كثيرة تدعوا الى الآسف عن دول اشتملت خطتها العامة على مشروعات وخطط للاعداد الفني وافقت عليها عن رضا وحسن نية جميع الاطراف المعنية بهذا التعليم ، ولكنها اثبتت عدم ملاءمتها في مجال التطبيق في وقتنا الحاضر . ولنذكر على سبيل المثال أن دولة أفريقية اقامت بمساعدة دولة أجنبية برامج لاعداد فنيين في مجال نجارة الاثاث الدقيق وفقا للمعايير الاوربية مع أنه ليست هناك حاجة حتى الآن لنجارين من هذا النوع في هذه الدولة . وذلك لانها تحتاج الى أفراد يستطيعون نشر الواح الخشب الخام واستخدامها في أعمال النجارة العادية ، ولليها من هؤلاء الفنيين وامثالهم أن تكلفت الدولة الكثير في سبيل اعدادهم مصير سيء ، اذ يخرجون الى الحياة ليعملوا جنبا الى جنب مع شباب من العمال لم يتدربوا من قبل أو يتلقوا تعليما مدرسيا ويتقاضون نفس المعــدلات المنخفضة من الاجور . أي أن جورهم في الحقيقة منخفضة للغاية بحيث ان مجموع ما يحصلون عليه من اجور طول حياتهم قد لا يتكافأ مع التكلفة غير العادية التي انفقت في اعدادهم الفني . وقد تضمن التدريب الفني ي دولة أخرى اعداد بنائين مهرة stone masons من نوع معين لكنهم بعد الانتهاء من التدريب ظهرت مشكلة عدم توافر ذلك النوع من الحجارة الذي يصلح للمهارات التي تدربوا عليها .

ولا يمكن القول بأن جميع الجهود التي بذلت في مجال التدريب الفني غير مثمرة وغير اقتصادية على منوال الامثلة التي سبق ذكرها ، بل

على العكس " يمكن أن نجد حالات أخرى " حققت نجاحا حقيقيا ، ولكنها حالات بذلت فيها جهود كبيرة عادة لتعديل أشكال التدريب بما يتلاءم مع الاحتياجات المحلية " وبحيث لا يكون التدريب ببساطة صورة مطابقة تماما لنموذج أجنبى يعمل به دون تمييز للظروف المحلية الخاصة .

وثمة ناحية أخرى في التدريب الفنى تجدر ملاحظتها والالتفات اليها . وهى عدم ملاءمة الخليط Mix من خريجى الجامعة لمتطلبات البيئة . ويمكن أن نتبين من جدول (٢) الخاص بتوزيع خريجى الجامعة مصب مجالات الدراسة الرئيسية في عدد من الدول النامية ، أن أقل من كريجين قد درسوا في مجال العلوم الزراعية ، بل وهناك من الاسباب ما يدعو الى الاعتقاد بأن معظم هؤلاء الذين درسوا الزراعة وتخصصوا فيها يقومون بأعمال أدارية والحق أن كثيرا من الجامعات لا تشتمل على كليات للزراعة (٧) . وحتى وقتنا هذا تبدو الحاجة ماسة وشديدة الى رفع الانتاجية الزراعية في هذه الدول بل ويعتبر هذا أحدى المسائل الضرورية للتنمية الاقتصادية في معظمها .

وما زالت دراسة الهندسة والعلوم الطبيعية في عدد كبير من الدول النامية _ وليس في جميعها لحسن الحظ _ قاصرة على جزء صغير من مجموع الخريجين كما يتضح ذلك في الجدول (٦) ويكون عدد المنخرطين في مجال العلوم الاجتماعية اكبر * غير أن نصيب الاسد ينصر ف الى مجالات الدراسات الانسانية والى دراسة الحقوق * ونحن لا ننكر أهمية مشل هذه الدراسات الاخيرة الا أن التنمية القومية تحتاج الى خريجين في مجالات اخرى كثيرة الى جانب هذه المجالات الانسانية * وهكذا فان هناك حاجة اكيدة الى تحقيق توازن أفضل بين خريجي الجامعة في هذه المجالات الادراسية المختلفة .

⁽٧) الحامعات في السنغال وساحل العاج جامعات فرنسية في تكوينها ومحتواها واسلوبها . . وكليات المزراعة على سبيل المثال لم تتكون بمد داخل هذا الحامعات ، على الرغم من أنه أمكن في داكار عام ١٩٦١ تدريس مقرر دراسي عنوانة « تاريخ المزراعة الفرنسية في القرن الربم عشر »

Elliot J. Berg, «Education and Manpower in Senegal, Guinea, and the Ivory Coast,» in F. Harbison and C. Myers, eds., Manpower and Education: Country Studies in Economic Development (New York: McGraw-Hill, 1965), p. 265.

جدول رقم (٢) النسن المئوية لتوزيع خريجي الجامعات في عدد معين من الدول النامية حسب مجالا ت الدراسة

	٧٢,٧ - ١							الزراعة والحقوق وغيرها
35.	I 	4 V 7 E	15 37	۲١ : ۰	·C		r —r	المائة
به کلم زیاریا ماهم	× × ×	ا و ۹	0 34	٨٠ ١٠		, 0	-TE	المئاسة
44 و و و و السرور الم	۰ ۲ ۲ ۲ ۲ ۲ ۲	3.6	4 31	۸, ۲	7 - 1	۲, ۲	p G	الطبيعية
7	e "e () ² {	۹۰ ۶۹	٧ , ٧	١٧	٣- ١	۲,٠	**	الأخباعة
	1917	1974	1914	-474	1974	1977	1914	
عايلا ند	ايد ن ايد ن	ند. فعر و ما	الكسيك	البرازيل	ئونسى	سير اليون	હ	يد و ا

حسب تعاريف اليونسكى لهذه المجالات

ا = صفر أو تقريباً صفر . ب = تنضمها النسبة في العلوم الطبيعية . Source : IIEP estimations based on data given in : Unesco, Statistical Year book, 1965, op. cit.

ومن المصادر الاخرى الشائعة للصعاب عدم التوازن بين المخسرج التعليمى من اصحاب المهن العليا Full professionals ومن هم دون ذلك من اصحاب المهن المتوسطة sub-professionals والمرتبطين بنفس المجال موقد تختلف النسبة الملائمة بينهما من دولة الى أخرى ومن مجسال الى آخر ، ومع ذلك فهى احدى المشكلات الشائعة . ولكى يكون الاخصائي من ذوى المهن العليا المدرب منتجا للغاية ، ينبغى أن يدعم العمل معسه بعدد كاف من الاخصائيين المصاحبين في المجالات ذات الصلة وبعدد من الفنيين الذين يقدرون القيام بأعمال معينة مناسبة ويصرح « جاى هنتر » أن تتراوح النسبة بين الفنيين والمتخصصين من خريجى الجامعة ما بين أن تتراوح النسبة بين الفنيين والمتخصصين من خريجى الجامعة ما بين فيها هؤلاء الافراد والى طبيعة المجال الذين يعملون فيه (٨) و وباتخاذ هذه النسب معيارا و وجد أن أقصي ما تصل اليه هذه النسبة في كثير من الدول النامية هو ٢ : ١ وفي بعض الاحيان تكون ١ : ٢ وفي مثل هسنه العليسا يصل الامر الى أن يقوم الاخصائيون المتازون أو اصحاب المهن العليسا بالاعمال التي ينبغى أن يقوم بها الفئات الاخرى الأقل خبرة وتدريبا و

ويمكن أن تزودنا شيلى بمثال لتوضيح هذه النقطة . ففى مجال الصحة أوضحت الدراسات أن نسبة الاطباء الى المرضات هي ٢: ١ بينما نجد أن هذه النسبة في السويد ٢: ٥ وفي الولايات المتحدة الامريكية هي ٢: ٧ . وقد بلغعدد المرضات المتخرجات في معاهد التمريض في شيلى حديثا حوالى نصف عدد الاطباء ، ومع ذلك فان نسبة عالية منهن تترك التمريض في المستشفيات الى بيت الزوجية ، أو للهجرة الى الولايات المتحدة الامريكية بفية الحصول على اجور مرتفعة ، ولان معاهد التمريض في الولايات المتحدة لا تخرج العدد الكافي من المرضات .

المحافظة على التوازن:

وينبغى ألا يذهب القارىء نتيجة لما سبق الى أن نظم التعليم قد أهملت مشكلات التوازن في التعليم ، لانها لم تهملها في الحقيقة . فقد اهتم عدد من الدول بهذا التوازن فأنشأت السويد والولايات المتحدة الامريكية والهند وعدة دول أخرى في نظمها التعليمية أنواعا من المدارس الثانوية متعددة الاغراض مماثلة للمدرسة الامريكية الشاملة

G. Hunter, «High Level Manpower,» III pt. I, p 20.

Comprehensive School وقد خطط للدراسة فيهابحيث تعد بعض التلاميذ بعد التخرج فيها ، لمواصلة الدراسة في الجامعات وتعد البعض الآخـر للعمل في مجالات الحياة المختلفة ، وذلك من خلال برامج موجهة توجيها مهنيا تنتهى بنهاية الدراسة الشانوية . وبالمثل فان عددا كبيرا من الدول يسمى الآن لتقوية مقررات العلوم والرياضيات في المرحلة الثانوية وتطويرها ما بتلاءم والاتجاهات الحديثة ، وذلك لكي تعد عددا أكبر من التلميذ ذوى المستوبات الافضل لمواصلة الدراسة العلمية والتكنولوجية في مراحل أعلى ولكي تعد أيضا بقية التلاميذ أعدادا علميا يمكنهم من أن يغيشوا بطريقة أكثر فاعلية في عصرنا العلمى . وكذلك نجد في مستوى الدراسة الجامعية أن عددا كبيرا من الدول يسمى بجد لتقوية كلياتها العلمية والتكنولوجيلة وتدعيمها . أو الى انشاء معاهد عالية جديدة في مجالات العلوم جمعيها ناجحة . ويرجع ذلك الى وجود عقبات معينة مثل النقص في المعلمين المتخصصين ، والاتجاهات المعارضة من قبل التلاميذ وآبائهم ، وتحيدن المعلمين والمديرين الذين يعملون في مجالات التعليم رفي المعاهد القـــديمة التقليدية .

بقى أن نشير الى عدد قليل من النقاط عن موضوع عدم التناسب بين التعليم والاحتياجات من القوى العاملة " تذكر أولا وعلى الجانب المشجع ان عدم التناسب هذا ليس على الدوام رديئا وسيئا مثلما تدل عليه الفجوات الموجودة في البيانات الاحصائية " وفضلا عن ذلك فان أساليب تقسيم العمل والمؤهلات التعليمية المقابلة لفئات هذا التقسيم والتى تستخدم كنماذج في دراسات القوى العاملة هي بالاصح تقسيمات صناعية . وحتى لو انها طابقت الواقع بدرجة جيدة واقتربت منه بدرجة معقولة في الدول الصناعية _ الامر الذي لا يحدث في أغلب الاحيان _ فان هذا لا يعنى على الاطلاق أنها تناسب الدول الأقل من حيث النمو الاقتصادي والتي تكون حاجتها التدريبية Training needs أقل تعقيدا . ومع ذلك فعندما يزداد اهتمام هذه الدول الاخيرة بما تتبع من أساليب في الدول الصناعبة فانها تدرب غالبا وبعمق أفرادا ليقوموا بأعمال لها نفس الاسم في كلا النوعين من الاقتصاد رغم أنها مختلفة اختلافا تاما في الواقع في أحد النظامين عنها في الآخر .

المسرونة:

وعلى أيــة حال ، فان توزيع الافراد والاعمال وترتيبها لا يكون عادة

من الجمود مثلما تدل عليه التقسيمات الاصطلاحية للأعمال والوظائف وما يقابلها من مؤهلات تعليمية رسمية ولو انها بهذه الدرجة من الجمسود لتعرضت كثير من النظم الاقتصادية للتعطل بل وصلت الى مرحلة التوقف التام ويبدو من المعقول انه نفترض أنه اذا توافر لشخص معين أساس سليم من التعليم ودافعية عالية وذكاء مناسب وأن تعليمه قد أكسبه قدرا من المرونة فأن مثل هذا الشخص يستطيع أن يتلاءم سريعا مع عدد كبير من الاعمال وفقا اؤهلاته النظر عما يقرره له التصنيف والتوصيف الرسمى للأعمال وفقا اؤهلاته التعليمية ولكى يتحقق ذلك وينبغى أن تصبح المتطلبات الاكاديمية الخاصة لوظائف معينة أكثر مرونة وأن يتناسب محتوى التعليم والتدريب اللازم مع الوظائف المطلوب أداؤها فعلا وكثيرا ما تكون الدول النامية في هذا المجال أكثر جمودا من الدول الصناعية ومرضها لفرر ملحوظ و

غير أن هناك نقطة على المكس من ذلك وغير مشجعة الى حد ما ، وهى أن كثيرا من الافراد الذين ينتهون من دراساتهم = في فروع أو شعب تناسب من حيث تسميتها نوعا معينا من العمل ، غير مؤهلين في الواقع تماما للقيام بهذا العمل = وقد يرجع ذلك أما لان مستوى تعليمهم كان ضعيفا ولم يوجه الوجهة السليمة ، أو لان اتجاهاتهم نحو هذا العمال تتسم بالملل والعزوف عنه ، أو أن قدرا من كلا العاملين أثر فيهم ، وغالبا ما تسمع شكوى اصحاب العمل في الدول النامية من نتيجة هذه المؤثرات بل وينبغى أن نقول أن هذه الشكوى تسمع أيضا في الدول الصناعية .

عدم ملاءمة البرامج المدرسية الريفية:

وقد تناولت معظم مناقشاتنا حتى هذه النقطة موضوع القوى العاملة في القطاع العصرى ، من حيث امكانية تطبيقا على الدول النامية ، وهذا الاهتمام يعكس في حد ذاته أكبر نقطة ضعف في الدراسات المالوفة عن القوى العاملة ، تلك الدراسات التى يسترشد بها في مجال التخطيط التعليمي ، وهي تركز في الاغلب والاعم والى حد كبير على القوى العاملة ذات المستوى العالى في قطاع العمل العصرى الذي يوجد معظمه في المدن وتستبعد ما ليس كذلك وهذا القطاع يتكون أفراده أساسا من خدريجي المرحلة الثانوية وما بعدها ، وهذه الدراسات أذ تفعل ذلك فإنها تهمل قدرا كبيرا من عملاء التعليم المحتملين كبيرا من قوة العمل في الدول النامية ، وقدرا كبيرا من عملاء التعليم المحتملين كما يففل المحاجة السياسية للتنمية = ويمكن القول على سبيل القاعدة

آن . ٧ _ ٩٥ ٪ من اجمالى السكان يعيشون في المناطق الريفية ويعملون بها وفي مثل هذه المناطق على وجه الدقة والتحديد لم تتـــرك عملية العصرنة Modernization الا أقل أثر لها • ومع ذلك فان هــذه الــدول لــكى تدفع الاقتصاد كله والمجتمع برمته الى التقدم بقوة ، ينبغى عليها أن تزيد من سرعة عملية التنمية في القطاع الريفى الزراعى ، والا تقصر اهتمامها على القطاع الحضرى الصناعى الخلاب وحده •

وينبغى على التعليم في هذه المناطق الريفية متعاونا مع غيره من الجهود الهادفة للتنمية ، ان يقوم باسهامات حيوية والسؤال الذى يطرح نفسه اذن هو الى أى حد واجهت نظم التعليم في الدول النامية هذا الاختبار الصعب لكى يلائم نفسه مع احتياجات التنمية من القوى العاملة ؟ أو بعبارة اخرى ، ما هى الاسهامات التى قدمتها نظم التعليم في الدول النامية لكى تصل بالحياة الريفية والزراعية الى نقطة الانطلاق ؟

يجيب عن هذا السؤال الاستاذ هاريسون ، بالنسبة لحسالة التعليم في نيجيريا ، وهي مثال ينطبق تماما على عدد كبير اخر من الدول فيقول أن نظام التعليم في نيجيريا يتجه غالبا الى شغل وظائف المدنية واعمالها في القطاع العصرى بوجه خاص ...

« ان القيم والمادة الدراسية ومعايير الامتحانات التى توجد في كل مستويات التعليم في نيجيريا ، تفترض أن التلامية يرغبون بعد انتهائهم من التعليم بها في أن يصبحوا موظفين يلتحقون بالخدمة الحكومية ، أو بالتدريس أو بالعمل كموظفين بالمنشآت والمؤسسات الصناعية والتجارية الحديثة نسبيا » (۱) •

وقد يرى كثير من المربين أن هذا هو ما ينبغى ان تفعله المدارس تماما في المناطق الريفية ، أى ينبغى عليها ان تعد تلاميذها للانتقال الى المدينة وهذا الرأى _ رغم ما يحتوى عليه من نوايا طيبة _ لا يستقيم مع الواقع الذي يواجه الاغلبية الساحقة من هؤلاء التلاميذ الريفيين = فقد اوضحت

F. Harbison, Critical Manpower Problems in Nigerian (1)
Agricultural and Rural Development, Education and World
Affairs Nigeria Project Task Force (New York, May 1967).

الدراسات التى قام بها هاريسون وسكوروف في نيجيريا وتنزانيا ، ان قطاع العمل العصرى في المدن لا يستطيع بسهولة ان يوفر اعمالا الا لجزء صفير من قوة العمل الكلية وانه لن يستطيع ذلك لفترة طويلة في المستقبل (۱) . وتبلغ النسبة الحالية للتشغيل بالمدن في نيجيريا ٥٪ ولا يمكن ان ترتفع هذه النسبة بسرعة كبيرة في احسن الظروف .

ولا تعتبر نيجيريا في هذا المجال حالة خاصة ، اذ يبدو ان هذا الامر سوف يستمر لاكثر من عشر سنوات قادمة في الدول التى تكثر فيها المناطق الريفية مثل نيجيريا _ سوف يمتص قطاع العمل التقليدى وقطاع العمل المتوسط (الذى يحاول الانتقال الى القطاع العصرى) اربعة اخماس قوة العمل او اكثر من ذلك على مستوى الدولة ، وسوف يستوعب ذلك نسبة كبيرة من الشباب المتعلم حديثا ولهذا الاعتبار الجوهرى يمكن القول ان هذه النظم التعليمية والتوجيه الاساسي الذى يسيطر عليها قد انحرفت انحرافا كبيرا او بعيدا عما يحتاجه تلاميدها مستقبلا ، بل وعن خاجات التنمية لمحتمعاتها .

وهذه تثير مشكلة اخرى تعترض التعليم في ازمته الحالية ، ويتفق معظم الناس على أن التعليم ينبغى أن يرود التلاميد بالمفاهيم وبالمعسر فة الحديثة ، وأن يكتسبوا المهارات التي يحتاجون اليها في حياتهم في أي مكان يمكن أن يعيشوا فيه في عالمنا المعاصر ومن غير الملائم أن يقبل هؤلاء ببساطة وفي سلبية الحياة في ظل اقتصاد تقليدي جامد ولو أن الامر كذلك لتساءلنا عن الحكمة في اللاهاب إلى المدرسة أو التردد عليها . ومع ذلك فأن معظم تلاميذ اليوم في الحقيقة سوف يقضون حياتهم في مناطق ريفية لم تمسها قوى التجديد والحياة العصرية الافي ابسط الحدود .

والسورال الذي يطرح نفسه هنا هو:

هل من وسيلة للخروج من هذا المأزق ؟ ان الطريق لذلك هو ان تركز نظم التعليم في هذه الدول على اعداد شبابها اعدادا يمكنهم من العمل البناء في مجالات الزراعة الحديثة وفي الحياة الريفية ، بدلا من ان تعدهم للهرب منها والابتعاد عنها ، وباختصار ينبغى ان يساعدهم تعليمهم واعدادهم على

Ibid.; and G. Skorov, Integration of Educational Econo-(1) mic Planning in Tanzania, op. cit.

نقل القطاع العصرى الى المنطقة الريفية التى يعيشون فيها والحق ، أن القول هنا اسهل كثيرا من العمل ، كما هو الحال بالنسبة لكثير من السائل في مجال التعليم . ومع ذلك فانه ينبغى أن نحقق هذا العمل لكى تصحيح حالة عدم التوازن القائمة الان بين نظم التعليم والحاجات الفعلية لبيئتها والما التعليم والحاجات الفعلية لبيئتها والمنافقة المنافعة المناف

ان للدول الصناعية تراثها الثقافي الغزير ، ونقل هذا التراث الى الاجيال المقبلة هو بالتأكيد احدى الوظائف الأصلية التي تقوم بها المدارس والجامعات ، غير انه ينبغى ان تقوم اليوم وفي المستقبل بأكثر من مجرد نقل التراث والسبب في ذلك ان تراث القرن الثامن عشر والقرن التاسيع عشر ، فيما يتصل بطريقة ادراكنا للعالم وصوره ، واساليب التفكير ، وبطرق البحث والاستقصاء ، وبأساليب التكيف لن يخدم شباب اليوم بدرجة تكفى للحياة في عصر العلم . ومع ذلك فنحن لا ننكر ان القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر مازالا يمسكان بقبضتهما عددا كبيرا من الدول الاوربية . ويمكن المثل هذه الدول ان تعلن عن برامج اصلاحية في التعليم ، ولكنها لن تصل الى اهدافها حتى تتخلص من قبضة الماضي كما تتمثل في اشسكال الادارة وانواعها ، وكما تظهر في الاهداف والاتجاهات التعليمية ، وفي المناهج وطرق التدريس بل وفي نفس الروح التي تشكل بيئة هذه المدارس والجامعات (1)

The following is taken from an article, «Italy's Universities under Fire,» in Times (London), 18 July 1967:

[«]The clash between Italy's antiquated classical educational system and the demands of a modern industrial society which needs a highly educated and sophisticated managerial class, has been documented by a study published by Shell Italiana, a subsidiary of the international oil company. In 400 pages this criticizes the classical and technical-scientific schools and shows how badly prepared students are to choose a university course of study.

لقد بدانا مناقشتنا في هذا الفصل بمشكلة ملاءمة التعليم لمتطلبات النمو الاقتصادى من القوى العاملة ، وتحولنا بعيدا الى ما وراء المجال العادى للقوى العاملة الماهرة ، وتعدينا الموضوع البسيط نسبيا وهو بيان الصلة بين المؤهلات التعليمية الرسمية واحتياجات انواع معينة من الاعمال لهارات بعينها و الحقيقة الواضحة هى ان العمل على مواءمة نظام تعليمى معين لهذه الحاجات امر سهل نسبيا ، ولكن العمل على ملائمة نظام تعليمى معين لحاجات التنمية القومية التى هى اكثر اتساعا وتعقيدا من التنمية الاقتصادية بغير شك عمل صعب ومعقد للغاية ، والحق انه حتى لو افترضنا ان الهيكل التعليمى ومناهج التعليم فينظام تعليمى معين قد فحصت واصلح ما فيها من عيوب اصلاحا تاما بحيث تلائم متطلبات القوى العاملة المحدودة وتصلح على نحو كامل لها ، فان هناك من الاسباب المعقولة ما يحملنا على الاعتقاد بانها سوف تظل غير متوافقة تماما ، ما لم يكن هناك اصلاح وتفيير جذرى في الاتجاهات وفي رموز المكانة الاجتماعية Status symbols من جانب التسلاميذ واسرهم ومن المعلمين والنظار والموظفين بل ومن الشعب على وجه العموم ،

^{= «}Presenting the study, Singor Diegeo Guicciardi, the president of Shell, revealed that more than 20,000 requests for work received when Shell opened its new Taranto refinery almost all came from applicants who were totally unqualified.» «Further, most of the Lareati (university graduated) who come to Shell are equally unprepared for work in a modern company.» he said.

العمالة والبطالة بين المتعلمين

تركز الاهتمام في الموضوع السابق على علاقة التعليم باعداد القدى العاملة ، ومدى امكانية التعليم ومخرجاته من القوى البشرية المتعلمة في التغلب على مشكلة نقص هذه القوى التى تعطل التنمية القومية = وننتقل الان الى مناقشة مشكلة اخرى على عكس المشكلة الاولى ، وهى مشكلة توفير فرص عمل جديدة وكافية ومناسبة المتعلمين الجدد . وهذه المشكلة تبرز الان وعلى نحو سريع كمشكلة خطيرة للغاية في مجال القوى العاملة =

وهذه المشكلة التي نعرضها للمناقشة هنا ◄ تحتوى داخلها على الموضوع ، فالتعليم وما يصاحبه من مناقشات وحوار حـــول الخطط والمزانيات لا شك أنه طرف فيه . وهناك حقيقة واضحة وهي أن الافراد وعلى الاخص الذكور منهم ينظرون الى التعليم على انه وسيلة اسماسية للحصول على عمل أو وظيفة جيدة . وبالتالي فعندما ينتهي فرد معين من التعليم عند مرحلة معينة ويحصل على شهادة أو دبلومه أو درجة جامعية وبعد ان يكون قد بذل في سبيل تحقيق ذلك العمل الشاق والتضــحيات المديدة ، ثم يفشل بعد ذلك في الحصول على نوع العمل الذي بني عليسه آماله ، أو انـه في اسوء الظروف لا يجد عملا بالمرة ■ فان الشيء الطبيعي الذي نتوقعه هو أن يشعر هذا الشخص بالفشل والاحباط والمرارة ، لقد اتجه مثل هذا الشخص الى التعليم لكى يحمى نفسه من البطالة ، وأن النظام الاحتماعي الاقتصادي الذي جعله يفشل في الحصول على العمل الماسب أو حتى فرصة للعمل يمكن بسهولة أن يصبح هدفا لاتجاهاته العدائية نحوه ويمكن ان يحدث هذا حتى او تو فر المشخص توجيه مهنى سلبم خلال فترة تعليمه يعطى له توقعات عمل اكثر واقعية لكى يبنى على اساسها اختياره لمحالات الدراسة والتخصصص .

ولكن ليس هــذا الخريج وحده هو الذى يتأثر برد الفعل المضـاد ، فهناك أيضا وزير الخزانة او المالية الذى يجلس في مكتبه يفكر ويدبر امــر الطلبات المتنافسة للحصول على نصيب اكبر من الميزانية .

ويستجيب وزير الخزانة ومن المحتمل في تردد زائد ؛ للطلبات التي

تقدم كل عام للحصول على نصيب اكبر من الموارد المتاحة لكى تصرف عليه التعليم وهو يصدق على هذه الزيادات ويعلم أن الطلبات الاخرى لها أيضا الحاحها الخاص بها وعندما يجد أن المقدار الذى يستثمر في التعليم قد تحول الى مجموعات من المتعلمين ساخطين يبحثون عن عمل لهم ، فمن المحتمل أن يبدأ في توجيه اسئلة ناقدة ...

لقد ظهرت المؤشرات الواضحة لهذه المشكلة الخطيرة لبعض الوقت في عالمنا المعاصر وعلى الاخص في الدول النامية ، ونذكر فيما يلى بعض امثلة لهذه المشكلة .

(1) في الدول النامية:

تدل الاحصائيات لعام ١٩٦١ في الفلبين ان أقل من ٢٥ ٪ من التلاميد الذين النهوا المرحلة الثانوية في فئة العمر من السكان اقل من ٣٥ سنة كانوا يقومون باعمال متفرغين لها كل الوقت Full time وان ٤٤ ٪ منهم كانوا يبحثون عن عمل او يقومون باعمال معينة بعض الوقت فقط Part time واما النسبة الباقية فقد تركت سوق العمل ويبدوا ان طبيعة دراستهم ونوعها سواء كانت عامة او اكاديمية او مهنية لم يكن لها تأثير يذكر لان معدل البطالة قد تناولهم جميعا بالتساوى واما بالنسبة لخريجي الجامعة فكانوا في حالة افضل ، رغم انها لم تكن جيدة الفاية و اذ تدل الاحصائيات ان ثلثي خريجي الجامعة يقومون بأعمال يتفرغون لها كل الوقت ، ولكن كان هناك أيضا من بين كل اربعة من الخريجين اكثر من واحد لا يجد عملا بالمرة اويقوم نأعمال لعض الوقت وغير دائمة و

وفي الجمهررية العربية المتحدة اوضحت احمدى الدراسات التى اجريت في منتصف الستينات ان حوالى ٧٠٪ من طلبة الجامعة مقيدون في كليات الاداب والحقوق والتجارة ، وانه لا يوجد طلب في السوق بالنسبة لاغلبيتهم ، وان هروكاء الخريجين يشكلون مجموعة كبيرة سريعة التزايد من افراد اصبحت مهاراتهم الى حد كبير دون الخصاصائص المهارية على على على على الخصاصائص وغير مطلوبة (۱) =

Malcolm H. Kerr. «Egypt» in James S. Coleman, Educa(1)
tion and Political Development (Princeton, N.J.: Princeton
University Press, 1965), p. 187.

وفي الهند ، وخلال الفترة من ١٩٥٦ – ١٩٦٣ ، ارتفع عدد الـذين يبحثون عن عمل من طلبة الكليات والمدارس وسجلوا انفسهم في قــوائم العمل التبـادلي Employment exchange ، من ٢١٧٠٠٠ الـي اكثر من ١٠٠٠ وهذه السجلات تقلل عادة من الصـورة الحقيقية للحالة و خلال هذه الفترة ذاتها أرتفع عدد المسجلين في هــذه القوائم من خريجي الجامعة من ١٠٠٠ ١٧٣ الي ١٠٠٠ طالبا تقريبا . ويقدر عدد المتعطلين بين المتعلمين في جميع الفئات وحسب تقدير حديث للجنة التعليم بحوالي مليون فرد تقريبا (٢) وبطبيعة الحال ، يخرج دائما من هذا الحشد المتعطل بعض الافراد لنجاحهم في الحصول على عمل معين ، ولكن يحل عادة محلهم افراد اخرون من الدفعات التالية المتخرجة ومما ولكن يحل عدة محلهم افراد اخرون من الدفعات التالية المتخرجة ومما يثير الانتباه على وجه الاخص بالنسبة لحالة الهند انه يوجد بها الان بطالة كبيرة الحجم ومتزايدة في انواع من التخصص التي بها نقص ويحتاج اليها سوق العمل كالهندسة مثلا و

وفي بورما اوضحت احدى الدراسات ان هناك فائضا من خريجى الجامعة في عامى ١٩٦٢ ، ١٩٦٣ وان اعدادا كبيرة من الخريجين الجدد لسم يستطيعوا الحصول على الوظيفة او العمل المناسب لهم = وقد بلغت النسبة اكثر من ٤٠٪ في بعض فروع الهندسة الميكانيكية والكهربائية = وبالمثل وجد فائض من خريجى المعاهد الفنية وصلت نسبته الى حوالى ٣٠٪ ، كما وجد ايضا فائض من خريجى المدارس التجارية (٣) .

وفي معظم دول امريكا اللاتينية ، ولعدة سنوات ، توجد البطال...ة والعمالة الجزئية Underemployment بصورة كبيرة بين خريجي الجامعات والمدارس الثانوية وتظهر البطالة في افريقية بصورة شريدة ومتراكمة بين اللين تركوا المدرسة الابتدائية ولم يواصلوا تعليمهم ، وهؤلاء كانت تتوافر لهم في الماضي بسهولة فرص الحصول على وظائف كتابية . . وقد انزعجت السلطات في نيجيريا بسبب هذه المشكلة لعدد من السنوات وهي تنزعج الان على مستقبل الفائض من خريجي جامعتها الذي اوشك ان يحدث ، فانتاج التعليم من الخريجين يرداد حجمه زيادة كبيرة ، وعلى

⁽١) أنظر الملحق رقم ٢٩ .

India, Report of the Education Commission (1964-66) op. cit. (7)

ما يبدو فان الطلب عليهم قد نقص عن ذى قبل وعلى الاخص بعد أن شغلت المراكز الحكومية .

(ب) في الدول الصناعية المتقدمة:

وأما عن صورة المشكلة في الدول الصناعية المتقدمة ، فأنه يبدو انها سدوف تظهر بوضوح في معظم هذه الدول في السنوات المقبلدة وأن كان الشكل الدقيق الذي يمكن أن تأخله غير واضح الان بالمرة وأن الدول الاوربية تخرج الان من فترة «ما بعد الحرب» التي ظهر فيها النقص في القوى العاملة ، في الوقت الذي توفر فيه الكفاية الصداعية والزراعية فرصا متزايدة للعمل أكثر من المعروض من القوى العاملة ، ولكن هناك في نفس الوقت زيادة هائلة في مواليد هذه الفترة تصل قمتها في النمو وهذه تضيف مند ذلك الحين فصاعدا زيادات كبيرة الى قوة العمل وكل هذا يشير الى تحول في القوى العاملة المدربة من حالة نقص الى فائض فيها كما يشير الى أن مشكلة العطالة بين المتعلمين الجدد يمكن أن تظهر واضحة في وقت قريب و

ونطرح بعد ذلك تساؤلات عن اسباب التناقض في الدول النامية من حيث حاجتها الواضحة الى مزيد من القوى العاملة المتعلمة ، وعـــدم قدرتها على استخدامها عندما تتوفر لها هذه القوى ، هل يعزى ذلك الى خطأ معين في التعليم ؟ وهل يرجع ذلك الى حدوث توسع في التعليم كبير للغاية !! أم أن الخطأ يقع في مكان اخر غير التعليم ! وهل يحتمل أن يكون هذا الخطأ في سياساتها وخططها للتنمية الاقتصادية ؟ واين نجد الحلول الهـده الشكلة ، وهل هناك حلول فعلا !! .

لعل تاريخ الامم الصناعية يلقى ضوءا على بعض المشكلات والاتجاهات المستقبلية للدول النامية في وقتنا الحاضر ، وهذا لا يعنى بطبيعة الحال أن على هذه الدول الاخيرة ان تتبع تماما نفس الطريق الذى سلكته الدول الصناعية أو انها سوف تستفرق في قطعة نفس الوقت الذى قطعته فيه الدول الصناعية ولكن هناك بعض المراحل والعمليات الحتمية التى لابد لدوان تمر بها الدول النامية في حركتها وانتقالها من تنمية اقتصادية منخفضة الى حالة اقتصاد صناعى اكثر توازنا ، وذلك مهما اختلف شكل هدة الدول وفلسفتها .

واحدى هذه العمليات هي التغيير التدريجي في تركيب قوتها العاملة

اذ تتكون القوى العاملة عادة في البداية في هذه الدول النامية من جزء كبير من العمالة غير المتعلمة وغير المدربة ، وجزء صغير من العمالة المدربة ذات المستوى العالى في التأهيل والتدريب = وتتغير صورة القوى العاملة المدربة واعدادا تدريجيا كلما اصبحت تضم اعدادا اكبر من القوى العاملة المدربة واعدادا اقل فأقل من القوى العاملة غير المدربة = وفي عبارة اخرى فان الاقتصاد في هذه الدول سووف يتحررك تدريجيا من اقتصاد مرتفع الانتاجية والاجور labor intensive الى اقتصاد افضل عن طريق توقير والاجور apital intensive وتحقيق اقتصاد افضل عن طريق توقير قوى عاملة مدربة على نحو افضل ، وفي احسن الحالات فان عملية التحول هذه سوف تستغرق وقتا طويلا =

ولاشك أن للتعليم وعمليات التدريب دورا هاما في اسراع هذا التقدم والتحول ، عن طريق اعداد قوى عاملة متعلمة ومدربة لها انتاجية اعلما من قوة العمل غير المتعلمة وغير المدربة وكلما استمرت عملية التحول هذه كلما تحرك التعليم من كونه سلعة او شيء نادر لا يحصل عليه الا القليل من الناس الى كونه حاجة اساسية لكل فرد يريد ان يبتعد عن قطاع العملل للقوى العاملة غير المدربة الاخذة في الانكماش -

وفي المراحل الاولى للتحول يظهر التركيب القومى للدخل عادة تفاوتا كبيرا بين المستويات العليا والدنيا ، ويشبه ذلك على وجه التقريب المرحلة التي مرت بها منذ مائة عام دول اوربا وامريكا الشمالية ، ويعكس هلذ التفاوت الكبير امورا عديدة من بينها ندرة عالية لقيمة التعليم ، وللخمي يمضي الوقت وحدوث توسعات في كل من الاقتصاد والتعليم ارتفع دخل الافراد في المستويات العليا ويحتمل الافراد في المستويات العليا ويحتمل للدخل في هذه الطبقة الاخيرة ان ينخفض نتيجة ضرائب الارث واللخل المتصادة .

وعلى سبيل المثال ، فإن مدى تفاوت الدخل في بعض الدول الافريقية في وقتنا الحاضر بين ما يحصل عليه العامل العادى وما يحصل عليه موظف مدنى في قمة الكادر الوظيفى ، او ما يحصل عليه رجل الاعمال يتراوح في حدود نسبة ١: ١٠ أو اكثر ، ولم يحدث ابدا أن كان التفاوت في الدخل في الولايات المتحدة الامريكية على نفس هذه الصورة التى تحدث في افريقية وقد وصلت المسافة بين دخل العامل العادى في المصنع ودخل موظف ادارى كبير الى ما يقرب من نسبة ١: ٥ . ويتحرك مدى الدخل في دول اوربا

ونلخص صلة كل ما سبق ذكره عن العمالة والبطالة كالآتى : كلما اصمح عدد المتعلمين اكبر فأكبر ، كلما اصبحت الوظائف والمراكز العالية في العمل أقل بالنسبة لعدد المتعلمين الذين يسعون الى الحصول على مثل هــــذه الوظائف . ويحدث بعد ذلك أن يتكيف الافراد المتعلمون لمثل هذا الموقف بالنزول خطوة بعد خطوة على مقياس تفضيل العمل Jop preference حتى بحدوا وظيفة يمكنهم فعلا الحصول عليها ، وهي تقل بطبيعة الحال عن اختيارهم وتفضيلاتهم الاولى . ولا تتم مثل هذه العملية من جانب الافراد بسماحة أو عن طيب خاطر دائما عندما يضطرون لتفيير اختيارهم فمشلا اذا ما شغلت الوظائف المدنية المفضلة للافراد جميعها ، فيمكن لهم ان بتحهوا مثلا الى التدريس ، وبالتالي يبدأ التعليم في الحصول على نوعية افضل من القوى العاملة ، وكما حدث أخيرا في اليابان على سبيل الشال ، نجد أن خريجي المدرسة الثانوية اضطروا الى الاشتفال باعمال يدوية والعمل في المصانع وتفليوا بذلك على احجامهم ونفورهم السابق من الاشتغال بالاعمال اليدوية . ومن ناحية اخرى فقد اصبحوا بفضل تعليمهم عمالا أكثر انتاجية في المصانع ، وكما زاد الانتــاج كلما ارتفعت اجورهم وهكذا تتحرك فئات الدخل المنخفض من اسفل الشكل الهرمي للدخل تجاه مستوبات اعسلا

ولعل العامل الاساسي في عملية التكيف والملاءمة للاعمال التى يقومون بها ، هى ان هذه الاعمال قد طرا عليها تطور ، وقد تسمى بنفس اسمائها السابقة ولكنها لم تعد هى نفس الاعمال ، لانها تشغل الان بافراد افضل تعليما ويمكنهم ان يطوروا هذه الاعمال وان يحققوا دخلا منها يكفل لمهم حياة افضل ، ونذكر في هذا الصدد ان عملية التفيير هذه في الدول الصناعية الان ، لم تكن بالعمل الهين المهد الخالى من الصعاب والاضرار ، فقد كان هناك على طول الطريق ضربات قاسية ومقدار ليس بالقليل من التعاسة الانسانية واننا لنامل ان تكون رحلة التغيير بالنسبة للدول النامية اليوم اكثر تمهيدا وسرعة ، ولكن من السناجة الا نتوقع المتاعب والمشكلات ، ولعل من اسوئها مشكلة البطالة سواء بين المتعلمين او غير المتعلمين .

وينبغى ان يكون واضحا أن مشكلة البطالة ليست وليدة برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية في العالم ، كما انها ليست نتيجة للتوسع السريع

في التعليم ، ذلك لان كل ما فعلته برامج التنمية الاجتماعية والتوسيع في التعليم هي أن جعلت صورة هذه المشكلة القديمة أعلى صوتا وأكثر دويا ، أن البطالة الكبيرة غير المنظورة والعمالة الجزئية على وجه الاخص كانت دائما خلال التاريخ هي العلامات المميزة للمجتمعات الجامدة التقليدية وهذه المشكلة اللعينة أصبحت اليوم في مراكز اهتمامنا الشعوري ، فلقد أصبحت مشكلة البطالة من الامور التي تهم الرأى العام واصبح من الممكن توفيي احضائيات أفضل رغم أنها لا تزال غير دقيقة تماما ، وأصبح لهسسله الاحصائيات أهميتها في قيام الحكومات وعدم استقرارها في الحكم ، وعلى الاخص أذا ما تجمع عدد كبير من المتعطلين المتعلمين في المدن ، لان هولاء عادة لا يعانون الاثار المترتبة على البطالة في صمت وهدوء ، أو مختبئين عن عادة لا يعانون الاثار المترتبة على البطالة في صمت وهدوء ، أو مختبئين عن الرؤية ، والى هذا الحد من مناقشتنا لهذا الوضوع يمكن القول بأن التعليم قد أسهم في رفع مستوى بروز المشكلة ولم يؤثر في مسستواها الكمي =

ورغم ذلك فان هذه المشكلة قد اصبحت اكثر سوءا ويرجع ذلك الى الحقائق الهامة الثلاث الاتية :

ا ـ واولى هذه الحقائق تجبرنا على ان نعدل ما سبق ذكره من ان برامج التنمية الاقتصادية لا ينشأ بسببها مشكلة البطالة لانها موجودة قبل هذه البرامج . ورغم ما قد يبدو من تناقص فان الحقيقة هى أن عصرية المجتمعات تتجه الى ايجاد البطالة اكثر من ايجادها فرصا للعمل و ويرجع ذلك بالمعنى الاقتصادى الى ان العصرية تعنى زيادة انتاجية الانسان وتحقيق عمل اكبر وانتاج اكثر في ساعات عمل اقل وبجهد اقل واذا ما ترجمنا ذلك الى عبارات عملية فانه يعنى ان اية زيادة معينة ولتكن مثلا ١٠ إفي الانتاج القومى يمكن ان تحقق نقصا في الزيادة في العمالة اذا جاءت الزيادة في الانتاج القومى الكلى . G.N.P من قطاع الصناعة الذى ترتفع فيسه أناتاج القومى الكلى بي المناعة الذى ترتفع فيسه المراحل الاولى للتنمية ، بينما ينخفض عدد العاملين الذين يؤجرون المراحل الاولى للتنمية ، بينما ينخفض عدد العاملين الذين يؤجرون تنزانيا وكينيا في السنوات الحديثة ، ونأمل ان تكون الدولتان الان قسد تخطيتا هذه المواقف الصعبة وتخطيتا هذه المواقف الصعبة .

٢ ـ والحقيقة الثانية هي ان مشكلة البطالة سوف تزداد في حجمها اذا ما وقعت دولة معينة في قبضة مشكلة الزيادة السريعة غير العاديـة في

سكانها في نفس الوقت الذى تقوم فيه بالتعديلات والاجسراءات الاولية المضنية لعملية التحول الى العصرية ، ويرجع السبب في ذلك الى ان القوة العاملة فيها تنمو بدرجة اسرع عن قدرة اقتصادها على استيعاب عمال وموظفين جدد .

واذا أضفنا الى قمة هذه المسكلات الزيادة الكبيرة من المتعلمين الذين يدفع بها التعليم كل عام الى سوق العمل . فسوف نجد اعدادا كبيرة منهم لا تجد لنفسها فرص العمل . وقد يبدو لنا الموقف حينتذ ولو من ناحية الشكل على الاقل ، كما لو ان الدولة قد توسعت في التعليم اكثر من اللازم ويتضح لنا مدى سخف وعدم صحة مثل هذه النتيجة اذا ما اخذنا في الاعتبار احتمال ان اعدادا كبيرة من السكان ما زالت تعانى من الامية ، وان غالبية الاطفال في سن التعليم الابتدائى مازالوا خارج المدرسة .

" واما الحقيقة الشالتة فتشير مباشرة الى عامل رئيسي يمكن ان نجده في كل مكان وراء مشاكل العمالة والقوى العاملة ولاسباب تاريخية متعددة وغير سارة نجد ان بناء وهيكل العمل في كثير من الدول النامية ، «وميكانيزمات » سوق العمل فيها ، وكوادر الاجور والمرتبات ، وتوزيع القوى العاملة المتعلمة كلها تظهر تناقصا خطيرا مع احتياجات الـــدولة الضرورية لتحقيق اقصي نمو اقتصادى . ويوجد في معظم الدول النامية على وجه الاخص عدم ملاءمة بدرجة كبيرة جدا بين القوى العاملة التـى يحتاج اليها فعلا النمو الاقتصادى وبين القوى العاملة المطلوبة في السـوق كذلك فهناك ايضا عدم ملاءمة كبيرة بين الكيفية التى ينبغى ان يستخدم بها الاقتصاد ما يتو فر له من القوى العاملة المتعلمة ، وبين واقع استخدامه لهـــا

ويرجع هذا التفاوت الخطير والمكلف الى اسباب رئيسنية تشمل :

(1) الاجور والمرتبات غير الملائمة الذي يدفع القوى العاملة القليلة والنادرة في الاتجاهات الخاطئة و(ب) علاقات جامدة وغير ملائمة بين انواع معينة من الوظائف وبين المؤهلات التعليمية اللازمة لها (جـ) التحيرات والمفاهيم التقليدية المرتبطة بالمكانة الاجتماعية وعلى الاخص منها ما يتصل بمعارضة الاشتغال بالعمل اليدوى ، والتي تصد الشباب عن الاشتغال في اعمال تحتاج اليها التنمية للغاية ، وتدفعهم الى اعمال اقل نسبيا في انتاجياتها . (د) الاخد بمفهوم تقليدي للحكومة كمراقب او حارس بدلا من الاخذ بمفهوم التنشيط العلمي من الاخذ بمفهوم التقليدي يؤدي الى تضخم في منشات التنمية ودفع عجلتها وهذا المفهوم التقليدي يؤدي الى تضخم في منشات

ومؤسسات الخدمة المدنية ، ويقيد ويجمد كفايات من الافراد في الاعمال الكتابية في الوقت الذي ينبغى فك قيدهم من هذه الاعمال للقيام باعمال لها دورها الايجابي في التنمية ،

واذا كانت العبارات السابقة مناسبة ومقبولة ، فما هى نتائجها بالنسبة للتعليم ؟ ان احدى هذه النتائج على سبيل المثال ، ان البطالة بين المهندسين ليست بالضرورة دلالة على ان نظام التعليم قد انتج منهم عددا اكبر من الحاجة ، فمن المحتمل ان تكون مثل هذه الظاهرة بالنسبة لعدد من الدول مؤشرا على ان الاقتصاد والحكومة لا يتوفر لديهما الخبرة الكافية لكيفية استخدام المهندسين او غيرهم من المتخصصين في مجالات الزراعة وهندسة البناء والتنفيذ ، وفي مجال الصحة العامة على افضل نحو في التنمية القومية والاحتمالات هى ان كثيرا من هؤلاء المتخصصين الذين قد أحسن اعداداهم وتدريبهم الفنى يجلسون الى مكاتب ويقومون باعمال ادارية ، بدلا من تشييد الطرق وبناء المدارس وانتاج الطعام بوفرة ، وتحسيب بلالا من تشييد الطرق وبناء المدارس وانتاج الطعام بوفرة ، وتحسيب الصحة العامة في المجتمع و كذلك نجد ان الرواتب المخصصة للوظائف الادارية اكبر كثيرا اذا ما قورنت بالرواتب المنخفضة المخصصة للاشيفال العملية و

والسؤال اذن هو هل يعمل مخططو التعليم ازاء مثل هذه الظروف على تقليل حجم الطلاب الذين يدرسون الهندسة ألا أم انهم يخططون لبرنامج اعداد المهندسين وفق الحاجات الحقيقية للدولة من هذا التخصص ويعملون على توفير عدد اكبر منهم ألا توجد في الحقيقة اجابة سهلة على مثل هذه الاسئلة . فقد تكون تقديرات الاحتياجات من القوى العاملة خاطئية بالنسبة لسوق العمل ، وفي بعض الحالات قد تعكس احتياجاته ومع ذلك فان تقليل المخرج التعليمي اى تقليل عدد الخريجيين لمجرد ان الاقتصاد ونظام الادارة العامة في المجتمع لا يتلاءمان ويتناغمان مع التنمية القومية ، وفي النهابة نقول ان الاجابة على مثل هذه الاسئلة ينبغي ان تترك لهؤلاء الذين يقفون وسط مسرح الاحداث وهم اكثر قدرة على الحكم السليم في ضوء كافة الظروف والعوامل ولكن ثمة امر يجب ان نوضحه ، وهو ان المسئولين من رجال التربية والتعليم يهمهم للغاية ان يروا ان المسائل غير التربوية المعوقة للتنمية قد حظيت بالاهتمام الكافي ، رغم أن مثل هذه المسائل تقع خارج لطاق اختصاصاتهم التربوية والتعليمية .

ومع ذلك فان كل ما سبق لا يعفى النظام التعليمي من مسئولية ارتباطه بالاقتصاد وبرامج التنمية حتى واو كانت غير جيدة تماما ، وان أى نظام

للتعليم يعزل نفسه عن بيئته الاجتماعية والاقتصادية ومطالب التنمية فيها ويدور حول نفسه وينتج اى « خليط » من المتعلمين كيفما اتفق ودون تخطيط هادف ، لا شك انه نظام غير قادر على تحمل مسئولية دوره في التنمية ومحكوم عليه بالفشل . وقد يستطيع نظام تعليمي معين أن ينتج أعدادا كبيرة من المهندسين ، واعدادا كبيرة من المتخصصين في مجالات مختلفة وذلك بتكلفة مرتفعة للغاية بالنسبة لكل متعلم ، وفي مثل هذه الحالة سوف يكون ذلك على حساب أشكال أخرى من التعليم وانزال الضرر بالتنمية القومية .

ولا توجد حلول عامة لمشكلة التعليم والبطالة في الدول النامية ، وهذه الحلول يمكن التوصل اليها في ضوء الظروف الخاصة بكل دولة . وفي أحسن الحالات ، فان المشكلة سوف تظل مزعجة للفاية لعدة سنوات مقبلة وهذه احدى الصعوبات التي لا مغر منها للدول التي تأخذ طريقها نحو العصرية ، غير أن المشكلة يمكن أن تقل حدة عما هي عليه الآن اذا ما تفهمنا جيدا طبيعتها . واذا ما تجنب المسئولون عن تخطيط التعليم والمشاركين في هذا العمل اتخاذ قرار بتضييق التعليم نتيجة الذعر لوجود بطالة بين عدد من المتعلمين الذين أنتجهم التعليم ، فمثل هذا القرار سرعان ما يتبين عدد من المتعلمين الذين أنتجهم التعليم المشكلة فيما بعد .

واذا كنا قد أوجزنا في تناول هذه المشكلة في الدول الصناعية المتقدمة فليس ذلك لانها لا تواجه مشكلة البطالة بين المتعلمين ، وانما لانه يتوافر لديها من الوسائل ما يمكنها من التغلب عليها على نحو أفضل . فالاقتصاد في هذه الدول أكبر وأكثر تنوعا وأكثر مرونة وهي أيضا أقل انزعاجا ـ نسبيا ـ حول الملاءمة بين احتياجاتها والقوى العاملة. ويعزى ذلك جزئما الى أن أسواق العمل فيها تعكس الى حد كبير هذه الاحتياجات ، بل وأكثر من ذلك فهناك مرونة وقابلية أكبر للانتقال والتحويل في قوتها العاملة . كذلك فان النظم التعليمية في هذه الدول تعمل على تطوير ذاتها ورفع كفاءتها ، وهي الآن أكثر انتباها وتيقظا عن ذي قبل في ملاحظة التفرات والتطورات التي تنشأ في نمط العمل وانواع العمل الجديدة التي تدعو الى تأهيل واعداد تربوى يختلف تماما عما تقوم به حاليا ، وفي مقدمة ما تقوم به هذه النظم التعليمية وتهتم به لتقليل مشكلة الملاءمة بين التعليم وحاجات العمل ، التركيز على اعداد أفراد يتوافر لديهم كفاية التعمليم والتدريب والقدرة على الملاءمة المستمرة ، والدافعية العالية لاستمرار التعلم والنمو وهذا يوصلنا الى مناقشة اخرى حول موضوع الاتجاهات والتغير الاجتماعي وسوف نتناوله فيما يلي قبل أن نتحدث عن النظام التعليمي من داخله .

الاتجاهات والتغير الاجتماعي

الاتجاهات وتأثيرها على تفضيل انواع معينة من التعليم والمهن

تعتبر الاتجاهات من الامور المحيرة التى تؤثر بصورة غير واضحة تحت سطح الكثير من النقاط التى نتناولها في هذا الكتاب • وهى في بعض الاحيان تشق طريقها وتظهر بوضوح على السطح • ورغم ان هناك عوامل واسباب كثيرة ينبغى ان تختبر في سياق العلاقة بين التعليم والتقميسة القومية ، فان المرء ليجد ان الاتجاهات ، وتأثيرها العاجل او الاجل ، سبب رئيسي وراء الاسباب الاخرى ، بل ووراء ما يمكن ان يحدث وما لا يحدث • وهذا يدعو الى أن نبحث في شيء من التفصيل موضوع الاتجاهات •

ونين اذ نتناول هذا الموضوع ندرك التحذير القديم القائل بأن الشيء ينبغى الا إنفرض عليه درجة من الدقة اكبر مما تسمح به طبيعته . فقسد تتحرف او تتشو صورة معينة من الواقع عندما نتناول اشياء غير دقيقة بطبيعتها كما لو كانت اشياء قد قيست وتم تقديرها بدقة ولما كان عذا التحدير ينطبق تماما على موضوع الاتجاهات الانسانية فان ما نذكره فيما يلى عن هذا الموضوع ينبغى ان ينظر اليه اساسا على انه فرض او حل ممكن وان صحته تحتاج الى دليل واثبات ، الا اذا كان هناك فعلا من الادلة ما يمكن ذكره لتأييد ما يقال من ادعاءات .

واول سؤال نطرحه هنا هو، كيف يختار التلميذ حقا نوع التعليم الذى يرغب في متابعته اذا توافرت له حرية الاختيار ¶ والفرض الذى نضعه هنا هو أن التلميذ يتأثر للغاية اثناء عملية الاختيار بالاشياء التى يسرى أن لها أعظم الاثن بالنسنية لمستقبله الاقتصادى والاجتماعى . وينظر التلميذ في شمول الى هذا المستقبل في ضوء ما يتوافر من الحقائق ، وما يجرى على السنة الناس ، وانواع تحاملهم أو تحيزهم ، وما يقدمونه له من نصح . وهو يقدر على مقياس التغضيل المهنى سواء كان هذا التقدير صحيحا أم خاطئا سانواع الفرص المتوافرة له للحصول على نوع من العمل يقابسل أم خاطئا سانوا على نوع من العمل يقابسل تفضيله الاول و والتلميذ يجعل من هذه التفضيلات بعد ذلك الاساس الذى يختار وفقا له نوع تعليمه وبرنامجه و

واذا كان هذا الغرض صحيحا فثمة سؤال آخر نطرحه وهو: مسا

وتفضيلاته ويجعلها اكثر ملاءمة مع حقيقة ما يطمح اليه من عمل ، ومع حاجات التنمية القومية في نفس الوقت ؟

وهناك قدر كبير وفعال من الادلة المتصلة بهذا السؤال واجابته يمكن أن نحصل عليها من مصادر ومناطق مختلفة ولكن الدليل الاكثر ثباتا هو ما نستخلصه من الاختبارات المهنية التي يبديها فعلا التلاميذ انفسهم .

ويبدو ان عددا كبيرا من الطلبة من ذوى القدرات العالية في الدول الاوربية يفضلون انواع المهن التى يؤهل لها النوع العام من التعليم الثانوى والتعليم العالى في مجالات الدراسات الانسانية ، بينما يعزفون عن اختيان المهن التى تتطلب دراسات في مجالات العلوم والرياضيات . وهذا القول لا يقلل من اهمية عاملين عادة ما نففلهما ولا نعطى لهما الاهتمام الكافي ، واول هذين العاملين ان اتجاهات التلاميذ نحو الدراسات التى تعتمد على العلوم والرياضيات يمكن ان تتحكم فيها استعداداتهم الطبيعية ، ذلك لان الموهبة الملائمة لنوع معين من التعبير الانساني لا تلائم كلي انواع التعبير ، واما العامل الثاني فهو ان التلاميذ الذين يمكن ان يتوافر لديهم الاستعدادات الطبيعية للدراسات التي تعتمد على العلوم والرياضيات قد يكون من سوء حظهم المدراسات التي تعتمد على العلوم والرياضيات قد يكون من سوء حظهم من مثل هؤلاء المعلمين ترغيبا وتشجيعا لاختيار مثل هذه الدراسات في مراحل تعليمهم التالية .

وحتى اذا ما أخذنا في الاعتبار هذين العاملين ، فانه يتبقى لدينا السباب سوف نذكرها بعد ذلك عادة ما يجيئون من قطاعات المجتمع ظاهرة محيرة تستحق البحث ، وهى أن التلاميذ الممتازين اكاديميا وهم المتعلمة والموسرة _ يبدو اليوم كمجموعة تحيزا ضد الدراسات العلمية والرياضية . ولا يعنى ذلك بطبيعة الحال ولو بطريقة غير مباشرة أن مجال دراسة العلوم والرياضيات بأكمله مصيره نتيجة لمثل هذا الاتجاه السي تلاميذ من مستويات اقتصادية واجتماعية اقل . فلا شك أن القصدة العقلية بصرف النظر عن المستوى الاقتصادي _ الاجتماعي لها اهميتها ، فهي تتداخل مع عوامل اخرى ، ويمكن تشبيه هذا التداخل بأشعة الضوء المتقاطعة والمتداخلة التي تظهر في صورة فوتوغرافية اخذت اثناء الليل لحركة السيارات في المدينة . ومع ذلك تبقى ملاحظاتنا قائمة وهي أن أغلبية كبيرة من التلاميذ من قطاعات المجتمع القادرة اقتصاديا أو ماديا ، ومستوى القدرات العقلية التي تؤهلهم للدراسة والتعلم ، يختارون على وجه

العموم في تعليمهم الثانوى والعالى نوعا او آخر من الدراسات الانسانية ، ويحتمل ان يكون هذا الاختيار مرتبطا بانواع الوظائف التى يفضلونها وهذا لا يوضح في شمول الصعوبات التى تصادفها سلطات التعليم في اوربا عندما توجه نسبة كبيرة من التلاميذ نحو مجالات الدراسات العلمية والتكنولوجية لكى تحقق توازنا افضل بين انواع التعليم ولكن يبدو ان مثل هذا الاختيار يوضح على الاقل جزءا من الصعوبات التى تواجههم و

ولقد سبق ذكر الصعوبات التى يواجهها التعليم في كل من فرنسا وانجلترا في محاولته تغذية وزيادة اعداد التلاميد في مجالات العلسوم والتكنولوجيا ويمكن أن نضيف اليها صعوبات مماثلة قابلتها ولا تزال تقابلها السويد في عملية توجيه اعداد اكبر من التلاميد من ذوى الاسنعدادات العلمية والرياضية الى دراسات في مجالات العلوم والرياضيات ، بسدلا من اختيارهم للفروع النظرية التى تقوم على الدراسات الإنسانية الى حد كبير ويقول التقرير السويدى:

من الاتجاهات التى تلفت النظرزيادة عدد التلاميد الراغبين في الالتحاق بالفروع النظرية للصف التاسيع (9f, 9h, 9t, 9m, and 9s) تؤدي هذه الفروع النظرية للصف التاسيع (15 به 9h, 9t, 9m, and 9s) تؤدي هذه الفروع التحمس الى التعليم الثانوي النظري في « الجمنازيوم » Fackskola و تدل الاحصائيات على ان اكثر من ٥٧٪ من مجموع التلاميذ يختارون هذه الفروع النظرية . وقد وصلت نسبتهم في عام ١٩٦٤ الى ٧٤٪ و في عام ١٩٦٥ الى ٧٨٪ و ذلك مقابل ٤٥٪ في عام ١٩٦٠ الى ١٩٦٠ ويحتمل لمثل هذا الاتجاه ان يستمر في التزايد مستقبلا (1)

وهناك شواهد اخرى « امبريقية » في حالة الدول النامية تبين تحيزا قويا لدى التلاميد نحو تفضيل الاعمال المكتبية والاعمال داخل المصالح والمؤسسات التى تحتاج الى اشخاص من ذوى « الياقات البيضاء » ويرجع ذلك الى وجود اتجاه تقليدى قد نشأ في هذه الدول يربط بين العمل اليدوى سواء في الحقل او في المصنع وبين المكانة الاجتماعية المنخفضة و فضلا عن ذلك فان هناك بعض الادلة التى تبين ان المدارس والمعلمين بدلا من محاولتهم تغيير هذه الاتجاهات يميلون الى تعزيزها وقد كشفت الدراسة الى ان المداسي قام بها « مارشال ولف » عن نتيجة مماثلة وانتهى من دراسته الى ان

OECD, Educational Policy and Planning, Sweden, op. cit., (1) p. 101.

النمو السريع في التعليم الثانوى في امريكا اللاتينية في الخمسينات كان غير مخطط له بالمرة ، ويفتقر الى نظرة تهدف الى تحقيق حاجات النمو لهذه المنطقة . وانه لم يفعل الا القليل لتوفير الفرص المتكافئة في التعليم وهو يقول : ان الطبقة المتوسطة الحضرية ضغطت بنجاح للحصول على نوع من التعليم الثانوى الذى يؤدى بهم الى الالتحاق بالجامعة والى الصعود في السلم الاجتماعى ، أو على الاقل للحصول على شهادة تيسر لهم الحصول على وظائف في الحكومة أو في المؤسسات الخاصة التى يعمل بها ذوو الياقات البيضاء (1)

ويوضح هذا الموقف توضيحا جيدا احد المدرسين في مدارس القرى الهندية عندما إقال لتلاميله أن التعليم هو وحده الذي يجعل منا رجالا ، ولا يمكن الجمع بين التعليم وفلاحة الارض وزراعتها ، وينبغى أن يظلل منفصلين من أذ كيف يستطيع صبى يذهب إلى المدرسة أن يقوم بالعملل الشاق الذي تتطلبه الفلاحة والزراعة (٢) .

وحتى في بعض الحالات التى تحاول فيها السلطات اعادة توجيه نظمها التعليمية نحو تحقيق اهداف التنمية القومية ، فان جهودها يمكن ان تعطل نتيجة انتشان الاتجاهات والقيم المعارضة في مجتمعاتها والمثال على ذلك من بورما فقد اورد « ناش » Nash ملاحظات في هذا الشأن في كتابه الطريق الذهبى الى العصرية وحياة الريف في بورما المعاصرة ونلخصها كما يلى:

يؤكد رجال التخطيط التعليمى في بورما ان التعليم هو احد الوسائل التى بواسطتها يتحول المجتمع في بورما من مجتمع منتج للمواد الخام الى مجتمع صناعى متعدد الاقتصاد الى حد ما ، وبواسطته ايضا تتحول بورما الى دولة عصرية اشتراكية ديمقراطية قوامها المواطن المتعلم القادر على حمل المسئولية .

ولكن اهل القرى في بورما ينظرون الى هذه المسألة بطريقة مختلفة `

Marshall Wolfe, «Social and Political Problems of Educa- (1) tional Planning in Latin Americas,» Problems and Strategies of Educational Planning: Lessons from Latin America (Paris: Unesco/IIEP, 1965, p. 22.

K. Nair and G. Mydral, Blossoms in the Dust: The Human (7)
Element in Indian Development (London: Duckworth, 1961).

فهم يرون ان التعليم ينبغى ان يؤدى الى نجاح اقتصادى ، فالصبى القروى الذى يصل في تعليمه الى ما بعد المستوى الرابع يريد ان يكون اما كاتبا أو معلما أو موظفا في الخدمة المدنية وينبغى أيضا على التعليم أن يهدب الثقافة العامة وينميها لانها وسيلة الانسان في تحقيق الفضيلة والاحترام ، كما ينبغى ان يكون للتعليم قيمة روحية (1) .

ويشعر المرء بطبيعته بالتعاطف مع هؤلاء الذين يعيشون في الدول. النامية وينظرون الى التعليم كطريقة للخلاص من المكانة الاجتماعية المنخفضة للعمل اليدوى . ولكن لسوء الحظ هناك جانب آخر لهذه المسألة ، ذلك -لان الطريق الوحيد لنمو الامم وتقدمها انما هو العمل الشاق الذي ينطلب في معظم الحالات أن يعمل الأفراد وأن تتسخ أيديهم وهم يمارســـون. أنُّواع الْعَمَلُ فِي الحَقُولُ والمَصانِعِ . وتضم هذه الفُّنَّة العاملة ، الكثير مــن المتعلمين تعليما عاليا ، كما هو الحال بالنسبة للمهندسين المعماريين. والزراعيين وغيرهم . وبطبيعة الحال تحتاج المجتمعات في نفس الوقت الى . أشخاص يجلسون الى مكاتبهم وتتوفر لهم كفاية الخبرة والقدرة عسلى القيام بادوار ادارية لازمة ولا يمكن الاستغناء عنها ولكن المشكلة الهامة هي كالاتي م اذا كان التعليم ونظامه يعمل ببساطة على ابعاد الفئات الممنازة عقليا عن المجالات التي تتطلب العمل اليدوى ويضعهم خلف مكاتبهم في اعداد. كبيرة داخل المصالح والمؤسسات . واذا كان هذا النوع من العمالة هــو هدف اغلبية كبيرة ممن اتموا تعليمهم الثانوي والجامعي ، فكيف يمكن اذن. للتعليم أن بعجل من النمو الاقتصادي وأن يحقق عائدا أو مردودا عاليا وفعالا لما استثمر فيه من امكانات بشرية ومادية .

ان الاجهزة الحكومية في كثير من الدول النامية تكتظ باعداد كبيرة من الاخصائيين الذين تحتاج اليهم هذه الدول في دفع حركة نموها الاقتصادى. وبينما تقرر دراسات القوى العاملة وتحدر من وجود نقص في مجالاتهم التخصصية ، نجد ان هؤلاء الاخصائيين يقومون باعمال ادارية الى حد كبير ويوضح هذه الحقيقة المؤثرة اللاحظة التالية :

من بين ٢٦٠٠ عالم زراعي في الهند ، نجد ٩٠٪ منهم يعملون في القطاع.

M. Nash, The Golden Road to Modernity: Village Life (1) in Contemporary Burma (New York: John Wiley and Sons, 1965).

الحكومى العام وعلى الاخص في مكاتب وزارة الزراعة ، بينما يكاد يترك الانتاج الزراعى في الدولة كلية في ايدى القطاع الخاص من الزراع ان نسبة من هؤلاء العلماء تكاد تصل الى ١٪ هى التى تعمل في الزراعة وادارة المزارع ونسبة اقل من ٣٪ تعمل في مجالات يمكن ان تطبق فيها المعرفة العلميسة الزراعية تطبيقا مباشرا (١) .

وهناك بعض الدراسات التى تعطى لهذه الخبرة الهندية المحدودة بعدا اشمل واكثر اتساعا ، ومن هذه الدراسات تلك التى قام بها « فيليب فوستر » F. Foster في كل من غانا وساحل العاج عن المطامح والتفضيلات المهنية للتلاميذ ، ودراسة رسمية في الفيلبين عن اتجاهات التلاميذ نحو العمل اليدوى وتميل جميع هذه الدراسات الى تأكيد الاتجاهات الشائعة التى تنظر الى التعليم كطريق يسلكه هؤلاء والافراد الذين يرغبون في النهاية في الحصول على وظائف الياقات البيضاء . White-Collar Jobs

ولا يعنى ابراز هذه الاتجاهات التقليل من اهميتها او الاستهزاء بها وذلك لانه من المهم للفاية ان تتفهمها النظم التعليمية جيدا حتى تستطيع أن تواجهها على نحو اكثر فعالية والسؤال الذى نظرحه هنا هو : ما الذى يمكن ان يقوم به التعليم فعلا لمواجهة مثل هذه الاتجاهات ؟ تجمله النظم التعليمية صعوبة بالغة . حتى في ظل افضل الظروف المواتية ، في ان تغرس في تلاميذها مجموعة الاتجاهات والدوافع والتفضيلات التسى تساعد على تحقيق النمو القومي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية ويرجع السبب في ذلك الى ان مثل هذا الاجراء يتعارض مع قوى مؤثرة اخرى كثيرة في محيط الاسرة والبيئة الاجتماعية ، وهي قوى كثيرا ما تدفع الافراد في اتجاهات تتعارض مع الاهداف والحاجات القومية ، وتزداد همدنه الصعوبة في حالات الدول النامية اذ لا يستطيع التعليم فيها في فترة وجيزة ان يعكس ويعدل الاتجاهات المعوجة التي شكلتها قرون عديدة من التقاليد ويصدق هذا على وجه الاخص في المدارس التي يعمل فيها معلمون مازالت اتجاهاتهم متأثرة بهذه التقاليد القديمة .

Unesco Research Center on Social and Economic Develop- (1) ment in Southern Asia, Sociological Considerations in Educational Planning for Economic Development (New Delhi, 1965), (mimeographed).

واذا كان من الصعب ان نتوقع من المدارس ان تقوم بالقضاء عـالى الاتجاهات التى لا تساعد على التنمية القومية ، فاننا نتوقع منها على الاول الا تقويها وتعمقها في نفوس تلاميذها . ولو اخذنا ذلك كنقطة بداية ، ورغم الها بداية سلبية ، فقد تستطيع المدارس بمرور الوقت ان تأخذ خطوات اكثر ايجابية . ويمكن للمدارس فعلا ان تعدل اتجاهات الاجيال الناشئة وان توجهها نحو العصرية والتقدم وذلك من خلال عوامل متعددة مساعدة . وهذه العوامل تشمل برامج أفضل لاعداد المعلمين ، ونظما اكثر فعالية للتوجيه المهنى واستراتيجية لتعليم البنات باعتبارهن امهات الجيل القادم اللاتي سوف يشرفن على تربية افراده ، كما تشمل ايضا زيادة فرص العمل وتنويعه . ولكن المدارس وحدها لا يمكن ان تقوم بالعمل كله ، وعي الحماح ولا شك اليجهود قوية موازية لجهودها منجانب الافراد والمؤسسان الاخرى في المجتمع .

ان التلاميد لا يولدون مزودين بتفضيلات لانواع معينة من التعليم او العمل ، كما أن التلاميد من ذوى الاسمستعدادات العقلية العالية لا يستطيعون مفالبة التحيزات التقليدية التى تؤدى بهم الى اختيار نوع معين من التعليم او العمل . وعلى العكس من ذلك ، كلما ازداد ذكاء التلاميد كلما استطاعوا ان يدركوا على نحو اسرع أين يضع المجتمع اثابته افتصلديا واجتماعيا واين يمنعها ، فاذا وزع المجتمع هذه الاثابة على نحو غير مناسب في ضوء ما هو افضل للتنمية القومية ، واذا ما ابقى على الانماط القديمة للحوافز والعمل والشهرة او المكانة ، في الوقت الذي يتطلب فيه الموقف الجديد تغيير هذه الانماط القديمة ، عندئد لا يمكن لنا ان نتوقع من الشباب المحتاروا ويتبعوا ما يراه واضعو الخطط على الورق أو ما ينصح بسه بعض المدرسين المثاليين ، وذلك لان ما يفضله سوق العمل يكون اكثر اقناءا بهؤلاء الشباب وتأثيرا فيهم .

ولا يستطيع نظام تعليمى في مجتمع معين يمر بمرحلة انتقال ان يوجه تيار التلاميذ نحو مجالات دراسية ومجالات عمل اساسية للتنمية الفومية بالسرعة التى يرغب فيها مخططو القوى العاملة ، وبما يتفق مع منطلبات المصلحة القومية ، ما لم يقم المجتمع ذاته ومعه قبل كل شيء حكومته بتديم هذا التحول بواسطة الحوافز الاقتصادية والاجتماعية وما لم يتحقق ذلك اللاعم فان المدارس سوف لا تستطيع ان تتقصيم كثيرا على الاتجاهات السائدة بين الجماهير في هذه المسألة ، بل ولا تستطيع ان تشجع تلاميدها

عن وعى لكى يتقدموا على ما هو سائد من اتجاهات بين الناس تقدما كبيرا حسدا .

وان الدليل على ذلك نجده في عدد من الدول النامية كما في الهنه مثلا ، حيث بذلت هذه الدول جهودا حقيقية لاضفاء شهرة جديدة على مهن عملية وفنية ، وحيث كان لهذه الجهود انعكاس واضح على نظام الاجور ، وفي مثل هذه الحالات لم تجد هذه الدول صعوبات كبيرة في اجتذاب أفضل التلاميذ لمثل هذه المهن وفي هذه الناء بة بالذات ، قد تكون بعض الدول النامية أكثر تقدما على بعض الدول الصناعية وبينما يحدث ذلك على مستوى الاخصائيين فاننا نجد ولسوء الحظ انه في بعض هذه الدول النامية لم تتخذ خطوات علاجية مماثلة في نظام الاجور والمكافآت والمكانة بالنسبة للأشخاص الذين يعملون في المهن الفنية المساعدة وهي ولا شك اساسية لزيادة انتاجية عمل من يساعدونهم من الاخصائيين والفنيين والفنيين والفنيين والفنيين المهندسين والفنيين المهندسين والفنيين المساعدين التي اشرنا اليها.

وان المرء ليشك في أن الشباب في معظم هذه المجتمعات التغليدية - ان لم يكن فيها جميعها - سوف ينخلى بسرعة عن اتجاهات عدم الاهتمام بالعمل اليدوى بمجرد أن يجعل المجتمع لهذا العمل أهميته ومكانته وقد يؤدى عكس العلاقة بين أجور العمل اليدوى الماهر وأدنى مسنوى عمل مكتبى من أعمال ذوى الياقات البيضاء الى أحداث نتائج ونحسينات ملحوظة ، ويسر هذا عمل التعليم في تغيير الاتجاهات نحو العمل اليدوى تيسيرا بالغا .

وعلى اية حال فانه يبدو ان التعليم والمجتمع سوف يستمران في حالة من الاخد والرد بصدد مسألة الاتجاهات وتفييرها وذلك لفنرة طويلة قادمة وانه لمن المأمول فيه أن يتمخض عن هذا التفاعل وعلى نحصو تدريجي انواع التفيرات الاجتماعية والتنمية الاقتصادية التي تتطلبها الاهداف الحاضرة ولكن هناك شيء واحد لا يمكن اغفاله وهو أن أي نظام تعليمي وتلاميذه لا يمكن أن يطلب منهم القيام بعمل معين لتدعيم أهداف معلنة ولم يتهيأ المجتمع بعد لهذا العمل ، ولم تدعمه بعد الحكومة بانواع متدرجة من الحوافز والمكانة ومن ناحية أخرى ، يمكن أن نطلب من نظام التعليم كحد أدنى ، أن يكف عن تقوية أو تدعيم الاتجاهات والتفضيلات الهنية المعاكسة أو المضادة المتنمية وعلى نظام التعليم بالاضافة الى ذلك

ان يتقدم المجتمع خطوة واحدة في هذا المجال ، وذلك كمحاولة للتعجيل بسير التغير الاجتماعى والنمو الاقتصادى في الاتجاهات المرغوبة . ولكننا نكرر هنا ان التعليم بذاته لا يمكن أن يأخذ على عاتقه كل عملية اصلاح المجتمع واتجاهاته ونظم الاثابة فيه ذلك لان التعليم الى حد كبير من صنع المجتمع ، وهو بدرجة كبيرة تعبير عنه ، ولذلك فهو لا يستطيع أن يعمل بميدا عن هذا الاطار .

ورغم ذلك فان النظام التعليمى يعتبر أيضا ، وفي حدود معبنة ، من صنع نفسه وتعبيرا عما يعتقد فيه ويميل اليه ، وسوف يتضح لنا هــلا عندما نتكلم عن شئونه الداخلية ، وهذا ما سوف نتناوله في الفصــل التالى ،

الفصيل الراسي

النظام التعليمي من الداخل

اتساع الاهداف التعليمية:

اما وقد تعرضنا للنظام التعليمي من الخارج أولا من وجهة نظر الطلب الشعبي على التعليم والمدخلات الاساسية فيه ، ثم وبعد ذلك من وجهة النظر المقابلة لها أي المخرجات التعليمية وتأثيرها على المجتمع " فاننا نصل الآن المي نقطة تتطلب الدراسة الناقدة ، لما يوجد بين الجانبين السابقين " أي دراسة الحياة الماخلية للنظام التعليمي "

وتشكل الحياة الداخلية للنظام التعليمي بدرجة كبيرة على أساس منطقه الداخلي ودينامياته وعاداته وهو يتأثر ايضا بدرجة كبير الله بالضفوط التي يتعرض لها وبما تفرضه من قيود وتحديات واذا كان الامر على هذا النحو فان هناك ملاحظة معينة عن الموقف البيئي ينبغي ان نوضحها قبل أن نلج الباب الى داخل النظام التعليمي و

ان النظام التعليمي كما بينا في بداية هذه الصفحات ليس شيئا جامدا، ذلك أن لديه امكانية داخلية قوامها المرونة ، ولديه قوة داخلية تمكنه من اختيار استجابة من بين عدة استجابات يواجه بها الضغوط الخارجية أو القوى الداخلية الخلاقة ويبدو أن التغيرات التي حدثت في القرن الماضي داخل كثير من النظم التعليمية في العالم قد تمت نتيجة لتأثير القوى الخارجية أكثر من كونها نتيجة للمبادرة من داخله وهده الحقيقة في حد ذاتها لا تستوجب أن تكون السبب الوحيد للاهتمام بالتعليم ، فأى نظام تعليمي يمكن أن يخدم على نحو أفضل ، عن طريق الجدل الدائر بين عناصيره الداخلية وعملائه من الخارج والمشرفين عليه والراغبين في تحسينه والذين يتمنون له الخير ، بل وعن طريق النقاد الذين يتصدون له بالنقا والتحليل أيضا ، وعندما يحدث سوء توازن بين القوى الداخلية في أي نظام والقوى الخارجية التي يتعرض لها وتؤثر فيه ، تظهر عليه علامات المرض ، وحينما الخارجية التي يتعرض لها وتؤثر فيه ، تظهر عليه علامات المرض ، وحينما تعدو القوى الداخلية ضعيفة جدا بحيث تعجز عن احداث تغيرات بذاتها عبدو القوى الداخلية ضعيفة جدا بحيث تعجز عن احداث تغيرات بذاتها

ستخدة موقف المبادرة ، تدفع القوى الخارجية النظام التعليمي بعنف على غير ارادته وتتعالى صرخاته ، وتعنف حركاته ، وهذا ما يحدث الآن في القرن العشرين .

ولما كان العاملون داخل النظام التعليمي يجعلون منه كائنه حبسا معقدا ، تغلب عليه النواحي الانسانية ! بل وتشكيله كثير من الايدى ، فانه يحسن ان ننظر اولا الى الاهداف التي وضعتها الانظمة التعليمية لنفسها ، أو التي وضعتها المجنمعات لتلك النظم . وفي، نفس السوقت دعنا نحاول أن نعيد بناء الطريقة التي انبثقت بها الاهداف وتطورت وسط ضجبح السنوات الاخبرة وصخبها .

ومند خمسينات هذا القرن ، السبعت اهداف التربية والتعليل السباعا ثوريا شأنها شأن الجوانب الاخرى من الصورة التعليمية عالم من الناس كان في الماضي جامدا غير متحرك ، ثم امسك بزمام فكرة محررة هي : ان المعرفة مفتاح لمجموعة كاملة من القوى السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، وأن احتكار المعرفة في عدد قلبل من الايدى معناه حكم الاقلية لحيوات الاغلبية ، وأن أى أناس يرغبون في أن يكتبوا تاريخهم وأن يتطوروا وينموا بطريقتهم ، ينبغى عليهم أن يحطموا الاحتكار الموجود للمعرفة ، كما ينبغى عليهم أن يجعلوا حق الوصول الى التعليم ملكية عامة لكل فرد . وأذا عممنا هذا فأنه ينبغى أن تمتد الديمقراطية في التعليم فتتيح لكل فرد حق الوصول الى مستويات أعلى من التعليم .

وهذه الفكرة بطبيعة الحال ليست جديدة . فقد شاعت وانتشرت في المجتمع الامريكي مثلا خلال الثورة الامريكية عندما كان توماس جيفرسون حاكما لولاية فرجينيا خلال الحرب الامريكية = اذ احتوت عليها الخطية التي قدمها لمشرعي الولاية لنششر التعليم = وظهرت بعد ذلك بفتيرة في المجتمع الولاية لنششر التعليم = وظهرت بعد ذلك بفتين عني المجتمع الهندي ، حيث شارك لينين وغاندي عني الترتيب جيفرسون في فكرته ، ولو انهما اختلفا عنه في مثلهم العليا وفي كيفية تحقيقها = وتتلخص هذه الفكرة في أن نشر المعرفة على نطاق واسع جرء الساسي من أي خطة لتحريك أي مجتمع الي مستويات عليا جديدة =

غير أنه بعد الحرب العالمية الثانية ، بدأت الامبراطوريات التجارية القديمة التى قامت من حيث النشأة على دويلات أوربية متحضرة في التفكك ، ونتج عن ذلك أن الاهداف التعليمية ذات الشمكل الديمقراطى بدأت تستولى على وعى ما يسمى حديثا بالدول النامية وتستحوذ على

اهتمامها _ وبتزايد عدد الدول حديثة النشأة ونموها " ومع تزايد حاجاتها النامية من حيث الوضوح استجابت منظمة اليونسكو الى هــذا الموقف الجديد على نحو شبيه جدا برامى السهام الماهر الذى يصوب سهمه فوق الهدف الذى يريد اصابته بقليل مراعيا تأثير الجاذبية على السهم حتى يصيب الهدف باحكام وينبغى أن نشيد بفضل منظمة اليونسكو التى حثت الدول النامية على زيادة نشاطها وتوجيه انظارها لتسعى لتحقيق الاهداف الديمقراطية في التعليم . وترتب على ذلك ما يوجد الآن من اتفاق عام حول هذه المسألة ، اتفاق تدعمه كل الدول تقريبا على اختلاف مراحل نموها وتباين أنظمتها السياسية والاجتماعية ، ومع تنوع خلفياتها الثقافية . فالجميع يوافقون على ما ينبغى أن تكون عليه أهداف التعليم من ديمقراطية شاملة تتمثل في : تعليم ابتدائى عام ، ومحو أمية شامل ، وتكافؤ الفرص التعليمية للمرأة ، وزيادة المشاركة في التعليم الجامعي وتعليم شـــامل الكبار .

ولكن الاهداف الشاملة المصاغة لا تنفذ نفسها بنفسها " لقد كانت هناك دائما فجوة كبيرة بين التمنى والعمل على تنفيذه ، وليس من شك في أن هذه الفجوة سوف تستمر " واذا ما اردنا أن نتوصل الى الاهداف الحقيقية لنظام تعليمي معين ، فينبغى أن نتغلغل فيه لنصل الى ممارساته وانواع العمل داخله ، والا نقف عند حد قوانينه واهدافه الظاهرة " ولا تتطابق هاتان الناحيتان في حالات كثيرة " وليس معنى هذا أن الاهداف المعلنة كانت ضربا من الخداع ، وانما هى دليل على ما نحتاجه من وقيت طويل لتغيير سير نظام تعليمي معين ، واعادة توزيع طاقاته في اتجاهات جديدة ، وتعبئة طاقات جديدة أخرى لتقوم بأعمال جديدة ، وتؤدى الاعمال القديمة على نحو افضل .

ومن بين ما تتطلبه مجموعة الاهداف التعليمية التى صيغة حديثا كادر من المعلمين قادر على بدل الجهد لتحقيق مثل هذه الاهداف الجديدة وراغب في هذا العمل ومع ذلك ، فقد يتوافر لكثير من المعلمين في نظام تعليمي معين التوجيه والتدريب اللازمين لتحقيق هذا المأرب ، أو قد تتجمد الصياغة الرسمية للاهداف التى صاغتها السلطات المسئولة عن التعاليم والتى نتجت عن ضغوط اجتماعية مستقلة . ولقد حدث أكثر من مسرة أن حدد قادة التعليم طريقا جديدا لاتباعه ، غير أن التلاميذ والآباء اختاروا السير في اتجاه مختلف تماما . وهاتان النقطتان تكمنان وراء صعصوبة تحقيق الاهداف التعليمية وهناك صعوبات أخرى ، منها أن القائمين على تحقيق الاهداف التعليمية وهناك صعوبات أخرى ، منها أن القائمين على

ادارة النظام التعليمي قد يتحمسون في تعهدهم تحمسا زائدا ، ومع ذلك فان النظام قد يتمزق من داخله نتيجة للجدل حول العديد من الموضوعات النوعية ، وحيث نجد ان اجابة عن سؤال أو عدد من الاسئلة أو مجموعة من الاجابات المعينة يمكن أن تؤثر في امكانية تحقيق أهداف تعليمية متفق عليها وقد يثور الجدل حول الاولويات والتخطيط والتكاليف والموارد والبناء التعليمي والمنهج والكيف وطرق التدريس والمباني والادوات المدرسية ، وهيئات التدريس والبحث والابتكار ، وأسلوب معاملة التلاميذ ودورهم ويثار جدل داخلي حقيقي في معظم الحالات حول الوسائل اكثر مما يثار حول الاهداف والغايات ، وخلال عملية الجدل هذه وأثناء النقاش يحدث الخلط بين الوسائل والاهداف على نحو خاطيء وضار و

ان ما انتهينا اليه الآن يصنف الظروف الفعلية التى تسود داخـــل النظم التعليمية في كل مكان . وفضلا عن ذلك ففى كل مكان تقريبا تنقسم النظم التعليمية من الداخل نتيجة لاحياء جدل قديم في سياق جديد فيما يتصل بحسم المسائل المختلف عليها ، ومن يكون صاحب القول الفصل في ترتيب سير النظام التعليمي ومضي حركته نحو اهدافه . أينبغي أن يترك القول الفصل للمربين على ثقة بهم ، ام ينبغي أن يكون من شائن المجتمع الواذا ترك للمربين فأيهم يكون الفيصل والحكم الواذا ترك للمجتمع فلاكم من اعضائه ؟ وما الدور الذي ينبغي أن يكون للتلاميذ انفسهم في هذا الامر . وكيف ينبغي أن يمارسوا مثل هذا الحق أو الامتياز ؟

وينبغى على كل أمة تجد بنفسها ما يلائمها من اجابات عن هـــده التساؤلات عير أن الجدل حول ما ينبغى أن تكون عليه الاجابات الــدى دار في بعض الامم ، كشف عن تصدعات عميقة في داخل المجتمع أو فى داخل الاسرة التعليمية و فاذا حكمت نخبة ممتازة قليلة العدد مجنمعا طبقيا جامدا ، فانها قد تبجل الاهداف الديمقراطية للتعليم باللســـان فقط ، ولكنها قد تضيق في منح حق التعليم للجماهير العريضة في مجــال الممارسة والتطبيق بشكل ملحوظ و وذلك عن خوف من أن هــدا المنع سوف يؤدى بمضي الزمن الى تقليل سلطتها ونفوذها في المجتمع أو الى ضياعها ، وعلى العكس من ذلك ، فقد تمضي نخبة ممتازة حاكمة حريصة على التفيير والنمو الاجتماعي بشجاعة متزعمة تيار توسيع الخـــدمات على التفيير والنمو الاجتماعي بشجاعة متزعمة تيار توسيع الخــدمات التعليمية ونشرها بين جماهير الشعب ، ومع ذلك فقد ينقسم خبــراء التعليمية ونشرها بين جماهير الشعب ، ومع ذلك فقد ينقسم خبــراء لجدل يدور حول الفترة الزمنية اللازمة لتحقيق هذه الاهداف التعليمية ،

او حول افضل طریقة لبناء نظام تعلیمی جماهیری یثبت جدارته وسلامته اذا ما اختیرت کفاءته وجودته .

ويمكن أن يتضح الامر أذا ركزنا على مسألة أشرنا أليها من قبل ، ونعنى بها ما حدث منذ أن فتح التعليم الثانوى أبوابه لقطاع أكبر وأشمل من الشباب عن ذى قبل ويمثل هذا القطاع تفاوتا عريضا من الخلفيسات الاسرية والقدرات الفطرية ، والدوافع ، والمطامح المهنية ، ولقد حدث هذا في وقت مبكر نسبيا في أمريكا الشمالية وفي الاتحاد السوفيتى ، وفى كلا المكانين نتج عن ذلك بالضرورة تنويع في طبيعة التعليم الثانوى ، ولسو أن هذه العملية ما تزال في دور الاتقان ، غير أن فتح أبواب التعليم الثانوى بنظمه المختلفة لقطاع عريض من الشباب يعتبر ظاهرة يمتد تاريخها الى بنظمه المختلفة لقطاع عريض من الشباب يعتبر ظاهرة يمتد تاريخها الى أوربا الفربية ، والنتيجة المترتبة على ذلك هي ما نراه الآن من نصادم. أوربا الغربية ، والنتيجة المترتبة على ذلك هي ما نراه الآن من نصادم. بين الحاجات الجديدة وأهداف التعليم الثانوى القائمة من قبل ، والتي فرضت وجودها ودورها في معظم الاقطار الى درجة استبعاد أى شيء

وقد كان دور التعليم الثانوى كما لاحظنا من قبل " وما زال اعداد التلاميد للالتحاق بالجامعة ، وذلك عن طريق المنهج الكلاسيكى " ويبدو هذا الدور ملائما طالما أن التلاميذ انفسهم يمثلون اقلية محظية من جموع الشباب في سن هذا التعليم . ولكن هذا الوضع قد تغير بعد أن أصبح التعليم الثانوى ديمقراطيا ، وبعد أن ظهر أصرار جديد على أن ابنساء العمال والفلاحين وصغار التجار ينبغى أن تتاح لهم فرص متساوبة للالتحاق بهذا الطريق الاكاديمي الذي يؤدى الى الجامعة ، والذي يحقق المكانة الاجتماعية المرموقة " غير أنه لما كانت نسبة معينة فقط من الشباب في سن هذا التعليم هي التي تستطيع حقيقة أن تلتحق بالجامعة ، فقد أصبح من الضروري أن نو فر لاغلبية الطلاب _ الذين يعتبر التعليم الثانوي بالنسبة لهم نهاية التعليم الرسمي في الفالب _ برامج ترتبط أيضا بالمكانة الطيبة .

وهذه الحقيقة تثير جدلا ما زال يشتد ، حول انواع الخبرات التعليمية التي ينبغى أن يزود بها التلاميذ الذين لا يواصلون التعليمية الجامعى = اينبغى أن يكون الهدف هو تزويدهم بمهارة تناسب السوق يضاف اليها قدر أكبر من التعليم العام ؟ أم أن من الواجب أن يستمر

التعليم العام بحيث يكون هو الموضوع الأساسي ، ويضاف اليه تنميسة المهارات اللازمة ليتعلم المهارة بنفسه على نحو مستقل الوفي نفس الوقت يعتمد على خبرات التشغيل في المستقبل والتدريب أثناء الخدمة بحيث يكونا مصدرين لاكتساب المهارات المتخصصة . واذا كان الهدف الاخير هو الذي سيسود وينتشر ، فما نوع التعليم الثانوي الذي ينبغي أن يزود به التلاميل المنابق على الالتحاق بالجامعة ، والذي يعد جمهرة كبيرة من التلامبل السابق على الالتحاق بالجامعة ، والذي يعد جمهرة كبيرة من التعليم العام ؟ ومهما يكن المحتوى التعليمي ، فكيف يتأتي لنظام تعليمي أصلح العام ؟ ومهما يكن المحتوى التعليمي ، فكيف يتأتي لنظام تعليمي أصلح ان ينشر الاحترام والجودة والشهرة على نحو عال بين فروعه المختلف ان يخيث ينقسم التلاميذ الذين يتعلمون فيه على نحو حاسم الى مواطنين من الدرجة الاولى وآخرين من الدرجة الثانية ؟

وحتى في ظل ظروف ستاتيكية جامدة ، سوف يكون هناك انقسام قاطع في الراى بين المربين ، عن كيفية التعبير تعبيرا محسوسا عيانيا عن عن الاهداف التعليمية عندما يكون الهدف المطلوب تحقيقه هـو تدريب التلاميذ واعدادهم لاعمال معينة ذات طبيعة عملية . وسوف يكون هناك انقسام حاسم ايضا فيما يتصل بطرق انشاء نظام لتوجيه التسلاميذ وارشادهم بحيث يساعدهم على التعرف على مواهبهم الطبيعية وعلى استخدامها بما يتلاءم مع فرص العمل الواقعية . غير أن القضية الحالية قد أصبحت أكثر تعقيدا بسبب تزايد أهمية الدور المسيطر للتعليم واالتكنولوجيا في حياة الافراد ومجتمعاتهم . فهل يستطيع أى نوع من التدريب تقدر المدرسة على توفيره للتلاميذ أن يعدهم اعدادا مباشرا لانواع العمل بحيث يلاحق عالما يتغير بسرعة وبدون توقف نتبجة لناثير الظروف والتطورات الثورية والجدرية في العلم والتكنولوجيا ؟

وهذا السؤال لا يقلق المربين المهتمين بالتعليم المهنى والفنى في المرحلة الثانوية فحسب ، بل انه يتعدى ذلك فيجبرهم على اعادة النظر في الأهداف التعليمية بغية التوصل الى اهداف تعليمية جديدة ومنسسقة بالنسبة للتعليم العام . و تذلك فيما يتصل بالدور الهام للرياضيات والعلم لو كل مستوى من مستويات التعليم بما في ذلك مستوى تعليم الكبار .

ان الموضوع المطروح هنا ليس مجرد انتاج علماء وفنيين ، بل انتاج قوى بشرية متعلمة تعليما علميا وتقنيا تستطبع أن تعيش بأمان عيشــة سليمة في عالم من نوع جديد . والحق أن أعظم انجازات الانسان في العلم

قد اضافت بعدا جديدا الى الجدل الدائر بين المربين عن اهداف التعليم - فمعسكر العصريين يدعو الى مراجعة شاملة للمفاهيم المسكلاسيكية عن الانسانيات والثقافة ، ودعاته يلاحظون ان الانسان مع الانجازات الانسانية العظيمة في الماضي في مجالات الادب والفن ، يعبر الآن عن نفسه بقوة مذهلة ومناسبة في مجال الخلق والابتكار الذي ميز وما زال يميز ننميته للعلم وتطويره للتكنولوجيا . وبناء على ذلك ينبغى ان توضع هذه العلوم والتكنولوجيا في مكانها الصحيح وان تلقى ما تستحقه من اهتمام في أى منهج انسانى . ومن ناحية اخرى نجد معسكر التقليديين يقاوم هذا الجدل ، ويصير دعاته على المحافظة على المفاهيم القديمة ، وصور دوح الإنسانيات . ولقد تجمدت هاتان الناحيتان في محتوى المنهج وفي تكوين هيئة التدريس التي سبقت بأجيال كثيرة وعديدة الشهيدورة العلمية والتكنولوجية الحديثة .

ان الاتجاهات المتضاربة ازاء الاهداف التعليمية يمكن توضيحها على افضل نحو بتأكيد كثير من الامم تأكيدا متزايدا لتدريس اللغات الاجنبية الحديثة وقد نشأ هذا التأكيد والاهتمام لأن هذه الأمم تلتقى وتحتك على نحو متزايد في المجال العالمي عند نقاط كثيرة ومختلفة ، اقتصادية وسياسية وعسكرية وعلمية وتكنولوجية وتشعر المجتمعات الصليناعية المتقدمة شعورا حادا بالحاجة الجديدة لتفاهم متبادل ودقيق ، غير أن من المحتمل أن تشعر الدول النامية هذا الشعور بدرجة أشد لانها في حاجة الى التفاهم بلغات المجتمعات المتى يرون الى التفاهم بلغات المجتمعات المتى يرون فيها حكما وفيصلا بالنسبة لمصيرها . وبناء على ذلك ينشأ صلام بين التقليديين الذي يرون الاستمرار في دراسة اللغة القديمة ودراسية اللغة الحديثة معا كمفتاح لفهم ثقافتهم وثقافات اخرى ، ولتقدير آدابها الرفيعة والبراجماسيين الذين يرون دراسة اللغة الأجنبية أولا وقبل كل شيء لفائدتها العملية و

وهناك قضية هامة ينبغى أن نثيرها من أجل معظم الأعمال الجديدة المتخصصة ، وأن لم يكن من أجلها جميعا ، تلك هى الأعمال التى تتلاءم مع أطار أكثر شنمولا للأهداف التعليمية ولكن هل في الأمكان أن نحققها جميعا ؟ وهل في الأمكان أن نسعى الى تحقيق أهداف تعليمية متعلدة ومتنوعة ، وأن نوسع في نفس الوقت الفرص التعليمية لتشمل قطاعا أكبر من المجتمع الكلى ؟ وكيف نحقق هذا دون أن نعانى نقصا في الكيف ،: ذلك من المجتمع الكلى ؟ وكيف نحقق هذا دون أن نعانى نقصا في الكيف ،: ذلك النقص الذي يضر بجميع الإهداف ؟ اليس هناك مخاطرة كبيرة مؤداها ، أن النظام التعليمي في محاولته لتكييف أهدافه القديمة وأولوياته بحيث

تتلاءم مع أهداف جديدة ، وحرصه على أن يسعد كل فرد ، قد يجهد نفسه رسط خليط من الأهداف مربك ومحير ، وبدون أولوويات على الاطلاق ، ويضطر الى التشكل على أنحاء مختلفة لاخفاء ما يتعرى من نقاط ضعف فيه ؟ ولا نستطيع أن نتظاهر بأن لدينا اجابات عن مثل ههده الاسئلة ، ولكننا بأمل أن ما نقدمه بعد ذلك سوف يلقى بعض الضوء عليها .

وليس معنى هذا أننا نقلل من قدر هذه النظم التعليمية ونلعنها وانما نشفق عليها بسبب ما تتعرض له من مخاطر 6 ومن أعظم الصعوبات التى تواجه نظاما تعليميا معينا والبيئة التى يخدمها هذا النظام هى عملية تحديد أمدافه ووضع أولوياته في عبارات اجرائية واضحة وذات معنى . والصعوبة الثانية والتى لا تقل شأنا عن الصعوبة الأولى نجدها في تحديد مدى الكفاءة الفعلية للنظام عندما توزن وتقدر مخرجاته الفعلية في ضوء أهدافه المقررة والمعلنة .

ويتعرض النظام التعليمى دوما لاغراء قوى كى يدفن صحيعوباته المحقيقية المتصلة بالأهداف ولكى يوفق بين وجهات النظر المتنافسة . وهو توفيق يبدو في ظاهره عملا ممتازا من أعمال الدبلوماسية الجماعية ، ولكنه فعلا ليس الا تملصا من العمل الاساسي والجاد في الوصول الى قرارات حاسمة وواضحة عن الأولويات وجانب آخر من هذا الاغراء أن نفترض أن جميع الموضوعات التعليمية ذات أهمية متساوية ، وأنه لا ينبغى بالتالى أن نضع أى موضوع في مرتبة ثانوية بالنسبة لأى موضوع آخر ، اذ أنها جميعا مكونات لا غنى عنبا للنظام التعليمى . وكذلك أن نفترض أن النظام قادر على مواصلة تنمية الموضوعات الجديدة دون بتر للقديم ، وأنه ينبغى أن تمنح جميعا وقتا متساويا وموارد متساوية .

وعندما يجبر الجراحون على الاختيار ، فانهم في مجال الممارسات الطبية يضحون بأحد الاطراف بفية انقاذ حياة صاحبها ومع هذا فنى حالة النظم التعليمية نجد مفهوم الأولويات الافقية شائعا عبث يخصص وقت متساو وموارد متساوية لجميع اهداف التعليم ، وهذا يقلب نظام القيم الشائع في الطب ومن الممكن أن نجد نظما تعليمية تضحى بحياتها في سبيل انقاذ طرف من اطرافها . ولا يتفق المنطق العادى مع هذا الاختيار المعكوس ومع ذلك فهناك علامات مقلقة وهي أن كثيرا من النظم التعليمية يبدو أنها تفعل هذا في عملها اليومي وذلك سعيا لتحقيد في المحليمية التعليمية

المحتــوى والكيف

اختلاف وجهات النظر حول التفيرات الحديثة في مناهج التعليم:

اذا حكمنا على النظام التعليمي على اساس حجم التلاميذ الملتحقين به فحسب ، فان السؤال الخاص بازمة التعليم من حيث المحتوى والجودة لن يكون له مكان هنا لانه لن يشار . غير اننسا اذا وافقنا ، ومن الواضح أنه ينبغي علينا أن نوافق ، بأن النظم التعليمية توجد بغية تعليم التلاميذ وليس لعمل احصائيات عن حجم التلاميذ فيها . ومعنى هذا أننا عندما نقيم محتوى هذه النظم ومدى جودتها ينبغي أن نطرح الاسئلة الآتية : ما الخبرات التي يتعلمها التلاميذ فعلا ؟ وما مقدار ما تعلموه ؟ وما مدى هذا التعلم ، وما مدى سرعته ؟ وهل هناك فارق له مغزاه بين ما يتعلمه التلاميذ في الحاضر ومدى اجادتهم له ، وبين ما كان يتعلمه التلاميذ منذ عشرين سنة ! .

وتعتبر هذه الاسئلة من أكثر الاسئلة صعوبة التي تثار في مجال « البيداجوجيا » . وفي محاولة الاجابة عليها فانه يحتمل أن نشطط بعيدا عن الاحابة الصحيحة اذا ما حاولنا زيادة التبسيط أو التعميم أو رد الفعل المرتبط بها ، أو أذا ما بحثنا فقط عن الأشياء التي نريدها ونحاول العثور عليها . وافضل سبيل للوصول الى الاجابة الصحيحة هو أن نسلم تسليما مناشرا بأن الحقيقة يحتميل أن توجد في اتحاد القضيتين المتناقضتين الم تبطتين بالاسئلة التي طرحناها في البداية . واحدى هاتين القضيتين يمكن ان تصاغ على النحو الآتى : لقد تغير في كثير من النظم التعليمية في العقد الأخير بناء المنهج من حيث اهدافه ومحتواه واساليبه على نحو أكثر شمولا عما كان يحدث في السنوات السابقة . ولقد طورت مناهج التعليم لكي تواكب العصر ومطالب ولكي تكون أكثر كفاءة وفاعليت مما يجعلها أكثر ملاءمة لكل من التلاميذ والبيئة . وكنتيجة لهذا التطوير سوف يتعلم عدد كبير من التلامية على نحو أكثر وأفضل مما ما يتعلمه التلميذ بالضرورة كيفا أقل . هذا وينبغي أن نقابل الاتهامات التي توجه الى انخفاض الكيف ببعض الشك ذلك لان قدرا كبيرا مما يقال عن هذا الانخفاض يصدر عن مجموعة محدودة من الأفراد لها مصالحها في الحرب الجدلية الدائرة ضد تحقيق العصرية والديمقراطية في اى جانب من جوانب التعليم .

والقضية الثانية التى تناقض القضية الأولى على نحو مباشر تصدر عن أفراد فيخط المواجهة محنكين في الحروب التعليمية وهؤلاء يستحقون أن نستمع اليهم على الأقل استماعا صادرا عن احترام وتقدير لما أصابهم في معركتهم التعليمية وان نقدهم الذى شمل كافة النظم التعليمية يفوق في قوته وصداه أى نقد سمعناه من قبل . ويقوم جدلهم أساسا على أن كثيرا من محتوى مناهج التعليم في وقتنا الحاضر قد أصبح غير ملائم لطبيعة العصر وغير ذى أهمية ، ولا يخدم أهداف التلاميد الذين سوف يعيشون في القرن الحادى والعشرين وينبغى أن نوضح هنا أن هؤلاء النقاد لا يقولون أن تعلم مقادير أكبر من المعرفة تؤدى بالضرورة الى انخفاض في الكيف أو النوعية ، وأنما يقررون بأن الاندفاع نحو زيادة الكم في التعلم سواء في الدول الصناعية أو النامية أدى الى أحوال أكثر سوءا بسبب الخلط الشديد في المعايير التى استخدمتها النظم التعليمية في محاولاتها تطوير المناهج وتحقيق مقدار أكبر من التعليم.

ما المقصود بالكيف والمعايم آ

ونستطيع الآن أن نقترب قليلا من الأرض المشتركة التي تلتقى عندها وجهتا النظر المتناقضتان اللتان عرضنا لهما في ايجاز ، وذلك أذا ما حاولنا أن نوضح معنى مصطلحين يكثر استخدامهما _ ولكن على نحو غير سليم _ وهما الكيف أو النوعية Quality والمعابير Standards

ولقد أسند المعهد الدولى للتخطيط التعليمي مهمة توضيح هذه المصطلحات الى حلقة تدرس وتناقش الجوانب الكيفية للتخطيط التعليمي (١) . وقد وجد الخبراء المشاركون في هذه الحلقة أنه من المفيد أن نميز بين طريقتين مختلفتين للنظر الى مسألة الكيف في التعليم وأولى هاتين الطريقتين النظرة الى الكيف من داخل النظام التعليمي في ضدوء معاييره الداخلية . ويمكن كمثال لذلك أن نأخذ « بروفيل » الاداء للتمبذ على اساس امتحانات قياسية Standard مثل امتحان كمبردج ٤ .

IIEP, Qualitative Aspects of Educational Planning, op. cit. (1)

او امتحان الشهادة المدرسية في دول غرب افريقية ، او متحان «باك» Bac الفرنسي او امتحان «حال «كالعربكية والمرابعة الطريقة الثانية فهى ان ننظر الى الاداء الكيفى لنظام تعليمى معين بواسطة بعض المعايير الخارجية كمدى ملاءمته واتصاله بحاجات بيئته وقد سبق ان أوضحناها في مناقشتنا للمخرجات التعليمية .

وهاتان الطريقتان المختلفتان لرؤية النظام التعليمى في المدرسية وتقويمه يمكن أن يؤديا الى نتائج مختلفة تماما . فقد يكون مستوى الكيف والكفاءة في مدرسة معينة مرتفعا وفق لمعاييرها الداخلية ، بينما اذا ما حكمنا على مدى جودة وكيفية تعليمها على أساس المعايير الخارجية فقد نجد تعليمها غير ملائم ومتخلف بالنسبة لعصرها وبيئتها ، وبالتالى فاننا نعتبر مستوى تعليمها من حيث الكيف والكفاءة ضعيفا .

ثم انتقل المربون ورجال العلوم الاجتماعية الذين اشتركوا في هذه الحلقة الى مناقشة عدد من الاسئلة المرتبطة بمسألة الكيف والمعايير ، مثل : هل المعايير التعليمية لعام ١٩٠٠ تلائم وقتنا الحاضر ؟ وهل المعايير للدول الصناعية ملائمة لكى تصدر وأن تتبنى من قبل دولة نامية ؟ وهل ينبغى أن تكون المعايير عامة ؟ أم ينبغى أن تتلاءم مع الظروف الخاصية بدولة معينة أو منطقة معينة وفي وقت معين ؟ ولقد أجمع المساركون في مناقشة هذه الاسئلة على أن المعايير التعليمية أذا ما أردنا أن يكون مناقشة هذه الاسئلة على أن المعايير التعليمية أذا ما أردنا أن يكون لها معنى وأن تعام أهدافا مفيدة فينبغى أن تكون ملائمة لهدف ومكان وزمان التلاميد ، وأن أى أساس آخر للحكم على المعايير والكيف لنظام تعليمي معين يكون عديم المعنى والفائدة .

ونحن على اقتناع بصحة وجهة النظر التى سادت هذه الحلقة ، كما اننا أيضا على اقتناع بما احدثته من رد فعل مباشر في تطوير التعليم - فقد أكدت للقائمين على ادارة النظم التعليمية أن يضعوا نصب أعينهم وأن يهتموا بمشكلة ملاءمة المناهج التعليمية ومعاييرها الى واقع وحقائق الموقف الذى يوابهونه ، وفي قيامهم بهذا العمل ينبغى أن يعملوا على تناسق وتناغم المايير الداخلية والخارجية للكيف التعليمي . ولا يعنى هذا استبدال أهداف ومناهج تعليمية من « درجة ثانية » بأهداف ومناهج تعليمية من « درجة ثانية » بأهداف ومناهج تعليمية أن تتخذ أشكالا متعددة في الدول المختلفة ، غير أن الميار المشترك لجودة التعليم والمعايير التعليمية من دولة أخرى - مع أنها قد أصبحت غير ملائمة ،

التعليم فيها جميعا ، هو مدى ملاءمة التعليم الذى يحصل عليه الأفراد للحاجات والقيم السائدة حاليا والستقبلية لمجتمع معين .

والسؤال الذي نطرحه هنا هو: هل هناك بديل لهذه النظرة السابقة؟ أن النديل لهذه النظرة هو أن نتمسك في جمود بمعايير الأمس وأن ننظر اليها على انها مسائل وأمور مطلقة في حين انها في الحقيقة نسبية ومشروطة بظروفها والبديل الآخر الاسوأ هو أن تستعير دولة معينة لنفسها مناهج التعليم والمعايير التعليمية من دولة أخرى مع أنها قد أصبحت هناك غير ملائمة بل والأكثر من هذا سوءا أنها غير ملائمة لظروف الدولة الستعيرة لها .. ان فكرة المهابير الدولية أو العالمية ضرورية وتخدم كموجهات سليمة للتعليم في بمض الحالات الخاصة حيث توجد فعلا معايير عالمية 6 كما هـو الحال مثلا في برامج :تعليم المتخصصين في طبيعة الجوامد أو طيــاري الطائرات التحارية النفاثة . وبالنسبة للحالة الأولى فان أي فعل يبعد عن المستوى الأفضل سوف يؤدى الى فاقد كبير للغاية ، وبالنسبة للحالة الثانية فان أى فعل دون الستوى المطلوب والمحدد يمكن أن يؤدى الى كارثة طيران . وإذا ما تركنا هذه الحالات الخاصة جانبا ، فأن تساؤلنا بمكن أن يكرن على النحو الآتى: ما هي النتيجة القاسية التي تترتب على تشكيل دولة معينة لناهج التعليم في مدارسها الابتدائية والثانوية أو غيرها من المناهج على نسبق المناهج المقابلة لها في دولة أخرى ، سواء كان ذلك باسم التقدم وتطوير المناهج ، أو لضمان أن جزءا معينا من تلاميذها يستعليعون الالتحاق بجامعات الدولة التي استعيرت مناهجها ؟ أن النتيجة القاسية الخطيرة هي انفصال نظام التعليم في الدولة المقلدة لنظم غيرها من الدول ، عن الحاجات والظروف والآمال الحقيقية للمجتمع . ومعنى ذلك أيضا هذا النظا مالتعليمي يتبع شيئا مجردا عن واقعه ويبعده عن الأحد باستر اتيجية تعليمية تساعد المجتمع على تحقيق اهدافه في التنميـــة الاجتمـاعية والاقتصادية ، وفضلا عن ذلك فان مثل هذا النظام يتسبب عنه فاقد كبير للموارد التي توفر بصعوبة لكي تستشمر في التعليم ويصبح النظام التعليمي على هذه الصورة تخريبا مستترا او غير منظور للتنمية القومية .

خطورة الاقتباس الآلي عن نظم تعليمية أخرى:

ولعل ما أشرنا اليه عن نقل اقتباس مناهج التعليم من دول أخرى هو ما حدث وما يحدث في كثير من الدول النامية وعلى الأخص حديثة الاستقلال منها . ومثل هذه الدول لم تتبع الطريق الصحيح لكى تشمكل

عملها التربوى والتعليمى في ضوء واقعها وموقفها الحاضر والاتجاه او المستوى الذى ترغب في تحقيقه والوصول اليه - وبدلا من ايجاد سياسة ونظام تعليمى يرتبط بواقعها واهدافها وآمالها ، نجدها ترضي لنفسها بالنظريات والمبادىء التربوية والمحتوى والاشكال التنظيمية والممارسات ومؤشرات الكيف والمعاير المستوردة من دول أخرى -

ان الدول الثامية في افريقية وآسيا التى اقتبست تعليمها عن النظم الاوربية تشترك معها الآن في مواجهة التحديات المتصلة بمسائل المحتوى والكم والكيف التعليمى . وان التحدى الذى لمسناه من قبل ، ينبثق من الحهود الجارية في جميع النظم التعليمية التى تفتح أبواب التعليم على نحو اوسع عن ذى قبل ، لكى تعلم اعدادا أكبر من الشباب من ابناء الاسر ذات المكانة الأقل تعليميا واقتصاديا واجتماعيا عن أى وقت مضي .

وكما لاحظنا من قبل ، فان عمل المدارس والجامعات يسهل نسبيا عندما يكون التلاميد والطلاب في هذه المؤسسات التعليمية من ذوى خلفية تعليمية واجتماعية متجانسة ، وعندما يتم اختيارهم من خلال عمليات غربلة وانتقاء دقيقة ومتتابعة لكى تبقى في النهاية على أفضل العنساصر اداء وقدرة .

ولا شك أن مشكلات معقدة هائلة سوف تنشأ عندما يطلب الى نظام تعليمى انتقائى مرتفع الجودة ، وظيفته الاساسية اعداد نخبة ممتازة من المتعلمين ، أن يتوسع لكى يستوعب جماهير كبيرة من التلاميد متنوعلة ومتباينة في كل جانب تقريبا ، ويمكن أن نشبه مثل هذا الموقف بمحل متخصص لبيع التحف والهدايا الثمينة يطلب اليه أن يتحول الى محلل شعبى يبيع أصنافا متعددة ومتنوعة من السلع للمستهلكين من كل لون ،

وان يضم أيضا قسما لبيع بعض السلع الرخيصة لمن يعانون من ظروف معيشية صعبة «

الاتجاهات الديمقراطية في التعليم ومطالبها:

ان مثل هذا النظام الانتقائي المحدود الذي يهدف الى تخريج قلة ممتازة ، والذي وجد نفسه مضطرا أن يصبح ديمقراطيا وأن يتسبع لاعداد كم ة متبائنة من التلاميذ ١ لا يمكن أن يتمسك بأهدافه ومناهجه ومعايره القديمة التي كان يعمل وفقا لها . وما لم تتغير هذه الاشياء تغيرا حادا بحيث تلائم المطالب الجديدة فسوف يسوء الاداء التعليمي في هذا النظام بينما يتزايد اعداد المقيدين فيه من التلاميذ تزايدا كبيرا وسريعا ، وسوف تزداد مشكلات التسرب والرسوب الى درجة غير معقولة ، ويزداد مــــا يتعرض له التلاميذ من احباط . وبطبيعة الحال سوف يتعرض النظام التعليمي بأكمله لنيران ثقيلة من جانب الناقدين والمؤيدين له والمنادين باصلاحه على حد سواء بما في ذلك التلاميذ والطلاب انفسهم ، والواقع أن جميع هذا يحدث الآن في كثير من النظم التعليمية في دول اوربا الغرببة وفي الدول النامية التي اقتبست نظمها التعليمية من النظم الاوربية -وهذه النظم جميعها لم تقم بالتعديلات الجذرية القوية كي تتلاءم مــــع الحاجات الجديدة لمجتمعاتها في عصيرها الجديد . وهذه النظم في الوفت اللى تهدف فيه الى التوسع لتصبح اكثر ديمقراطية وتوفر الفرصية التعليمية لاعداد كبيرة للغاية من التلاميد سواء الغنى منهم او الفقير ، فانتا للاحظ أن هذه النظم ما زالت تربط نفسها بالانماط والمعايير التعليمية لاهداف ماضية ، اهداف عصر مضى بعيدا عن عصرها اللي تعيش فيه -

كيف يتم التطوير:

وكيف اذن تحدث هذه النظم التغييرات التعليمية اللازمة ؟ وما هي الاشكال التي ينبغي ان تكون عليها هذه التغييرات ؟ . ان هذه اسه الله سوف تستمر في ازعاج الدول الصناعية لسنوات مقبلة . وينبغي ان وكد هنا ان المعرفة البيداجوجية ونتائج البحث التربوى لا تلقى الا قدرا قليلا من الضوء لما ينبغي ان تكون عليه الاجابات الصحيحة لمثل هذه الاسئلة . غير أن مستقبل التعليم واحتمالاته في الدول الصناعية في هذا المجال ببدو اكثر يسر اذا قورن بحالة الدو لالنامية . . ان النظم التعليمية في الدول النامية وهي تتحمل مسئولية دفع مجتمعاتها القديمة التقليدية كي نلحق باقصي سرعة لتدخل الثلث الاخير من القرن العشرين ، لا يتوافر لها مبزة باقصي سرعة لتدخل الثلث الاخير من القرن العشرين ، لا يتوافر لها مبزة

التدعيم البيئى الوفير للتعليم مثل الذى تتمتع به الدول الصناعية وعلى سبيل المثال ، ينقص الدول النامية قاعدة بشرية كبيرة من المتعلمين ، أو انظمة جيدة لوسائل اعلام وتثقيف جماهيرية ، او المناخ المشبع بأمثلة حية للثقافة العالية والعلم الحديث ، وفي المناطق الريفية على وجه الاخص يطلب من المدارس في الدول النامية ان تعد اطفال بيئاتها التقليدية الجامدة الفقيرة لعالم حديث يراق بكل ما فيه من افكار واتجاهات ومعارف وادرات عسرية . ولكن في نفس الوقت تحدر هده المدارس الا تبعد تلاميدها عن تراثهم الثقافي وعن الحاجات العملية لبيئتهم المحلية . وكيف اذن تستطع عده المدارسان تحقق هذه التوقعات المتباينة والمتضاربة في معظم الحالات؟ لكى تحقق المدارس هذا يلزمها ادوات وتجهيزات كافية وجيدة . كمليا يلزمها ايضا عدد كاف من افضل العلمين وهذا مالا تجده في مدارس البيئات الريفية في الدول النامية .

ومع أن الصعوبات السابق وصفها تكفى وحدها لخلق أزمة في التعليم من حيث المحتوى والكيف ، الا أن هناك صعوبة أخرى يمكن أن نضيفها ، وهذه الصعوبة يمكن التعبير عنها مباشرة على النحو التالى : كيف نطور النشاط التعليمي ومحتواه في حجرات الدراسة بما يلائم ويلاحق التطورات الحديثة والسريعة في مجالات المعرفة الانسانية ؟ .

يمكن القول من الناحية النظرية ، ان حجرات الدراسة في اى مكان واى نظام تعليمى في العالم ، ينبغى ان تصلها في سهولة المعرفة الانسانية الهائلة والمتزايدة باستمرار ، ولكن من الناحية العملية ، هناك ما يحول بين حجرات الدراسة والمعرفة المتطورة . ذلك لان ما يتسرب اليها يتم عادة ببطء ، وذلك من خلال مصدرين للمعرفة أو موصلين لهـــا هما الكتب المدرسية والمعلمين = والتلاميذ انفسهم بطبيعة الحال موصل ثالث للمعرفة غير ان المعرفة التى يجلبونها الى داخل حجرة الدراسة لا تتفق غالبا مسع مقدار المعرفة الانسانية كل عقد من الزمان ، يصبح الكتاب المدرسي والمعلم مقدار المعرفة الانسانية كل عقد من الزمان ، يصبح الكتاب المدرسي والمعلم ومذا التعلف لا يخلد نفسه خلال محتوى المقررات الدراسية فحسب ، وانما أيضا من خلال طرق واساليب توصيل المعرفة - بل ويخلد نفسه وانما أيضا من خلال طرق واساليب توصيل المعرفة - بل ويخلد نفسه ايضا في هندسة بناء المدرسة التي لا تلائم مطالب التجديد العصرية ، ومسع ايضا في هندسة بناء المدرسة التي لا تلائم مطالب التجديد العصرية ، ومسع ايضا في هندسة بناء المدرسة خارج المدرسة تتحرك فيه كل الاشياء بخطوات

سريعة ، وتعدث فيه تطورات في اللهرفة وتطورات علمية تكنولوجية . . وتغييرات في متطلبات العمل ، وتغيرات في التركيب السكاني .

ان الاستنتاج الواضح الذي يمكن ان نصل اليه في ضوء النغيرات والتطورات المعاصرة قد اشرنا اليه في موضع سابق - ولكنه يستحنى ان للخصه هنا مرة اخرى . ان النظم التعليمية ينبغى ان تغير من استراتيجيتها التعليمية . فالاهتمام والتأكيد الجديد في ضوء هذه الاستراتيجية لا ينبغى ان ينصرف الى اعداد شخص تم تزويده بقدر معين من التعليم فحسب ، بل الى اعداد شخص لديه القابلية والقدرة على أن يتعلم باستمرار ويكيف نفسه بكفاءة خلال حياته كلها لبيئته التي تتغير دون توقف ، ان أي نظام تعليمي لا يستطيع ان يتلاءم هو ذاته مع ظروف البيئة المتغيرة - كيف اذن لتوقع منه ان يعمل على اعداد افراد قادرين على تحقيق هذه الملاءمية الدينامية المستمرة -

ان هذا السؤال يجبرنا على ان نعيد النظر في موضوع المعلم كمدخل له اهميته في النظم المدرسية ، وله تأثيه الواضح في مسالة المحتوى والكيف التعليمي ، ان التعليم يجتلب عددا لا بأس بهمن الافراد ذوى القدرة الخلاقة العالية ، والقدرة على تحقيق الملاءة ، وممن يتوفر لديهم الاستعداد لتكريس جهودهم لهذه المهنة ، غير ان الصورة العامة ، على أية حال ، نين ان معظم النظم التعليمية تبجتذب قوة عمل تعليمية افضل ما توصف نه أنها ذات كفاية في حدود المستوى المتوسط للكفاية الكلية العامة لمخرجات المهادة النظم ومن الصعب أن نتوقع من هؤلاء المعلمين ان يكونوا مبتكرين ومجددين ولا سيما عندما لا يسمح لهم نصاب عملهم المثقل الا ما نسدر بوقت التعليمية وخبراتهم ولتجريب ولتقويم نتائج جهودهم التعليمية . وكذلك فاننا لا نتوقع من النظم المدرسية ان تحقق انجازات مجيدة في رفع كفايتها التعليمية ما لم تعمل على تطوير ذاتها في النجوانب المؤثرة في جودة عملها .

وفضلا عن ذلك فان الاعتبارات الاجتماعية وانماط المكانة المرتبطة بها تحول دون تحقيق نوعية جيدة في الفروع الفنية والمهنية الجديدة للتعليم التى تنظم في اطار المدرسة الثانوية الشاملة . فمازال المنهج الكلاسيكى الذي يعد للجامعة له سلطانه الذي يجذب الى عرشه أفضل المحلمين وتذلك أفضل التلاميد حتى ولو كانت اختيارتهم الحقيقية في غير هذا المجال .

ان الخبرات غير السارة في مجال الجهود المبذولة حاليا لاصلاح التعليم

وتطويره ٤٥ وعلى الاخص منها يتصلل بتنويع التعليم الثانوى وتشعيبه تؤكد لنا امرا غاية في الاهمية وهذا الامر هو ان الحاجة لمعالجة مشكلات المحتوى والكيف التعليمي التي املتها الظروف المتغيرة في البيئة ٤ لا يمكن تحقيقها بمجرد اعادة بناء النظم التعليمية على نحو شكلى . بمعنى انها لا تتحقق بمجرد العمل على ايجاد شعب اجديدة ومسالك وبرامج جديدة في التعليم ١ أذ ينبغي أن يتوفر أيضا تغيير وتطوير في المعلمين وفي طرق واساليب ووسائل التعليم . وينبغي أيضا أن نبذل كل جهد ممكن المتخلص من النظام القديم للمكانة Status الذي تظهر آلية الاصرار على أن كل شيء جديد في التعليم هو من مرتبة ثانية Second class وكذلك ينبغي أن يتوفر للتلاميذ توجيها كافيا وفعالا يساعدهم على اختيار الشعب وأنواع التعليم المناسبة لمطالبهم الشخصية الى جانب تحقيقها الشعب وأنواع التعليم المناسبة لمطالبهم الشخصية الى جانب تحقيقها الموضوعات التكنولوجيا التعليمية والبحث والتجديد التربوي .

التكمنولوجيا

والبحث والتجديد في التعليم

وجهات النظر متعارضة حول استخدام التكنولوجيا في التعليم :`

ان الاشارة الى التكنولوجيا في مجال الحديث عن التعليم كثيرا ما تؤدى الى احد امرين عند الافراد المهتمين بالموضوع: اما نظرة متحمسة لاستخدام التكنولوجيا ولكنها غير عملية « يوتوبيا » او نظرة سساخطة ومعارضة لاستخدامها ، ومن وجهة النظر الاولى تعنى التكنولوجيا آلات ذات قوى سحرية ، وتعنى انه ببساطة يمكن ان نحرك مفتاحا في الآلة التى نستخدمها في تعليم التلميذ وعندئذ سرعان ما تذوب وتختفى صعوبات البيداجوجيا القديمة ، وسرعان ما يتعلم التلميذ معرفة كافية من حيث الميداجوجيا القديمة ، وسرعان ما يتعلم التلميذ ونموه ، بسل الكم والكيف ، معرفة لها افضل النتائج بالنسبة للتلميذ ونموه ، بسل والافضل من هذا أن تكون تكاليف الآلة بالنسبة للتلميذ الواحد قليلة جدا وانه يمكن أن يتعلم بواسطتها أعداد كبيرة من التلاميذ وهذا يجعل هي الامكان خفض التكاليف التعليمية الى حد كبير عن طريق استخدام مثل هذه الآلات .

واما من وجهة النظر الاخرى المعارضة ، فان التكنولوجيا تعنى أيضا الات ولكنها تسبب اضرارا عندما نستخدمها في التعليم ، لان طبيعة تشغيلها الآلى يؤدى الى قتل القدرة على الحكم الحدسي عند التلاميد . كما انها تقضي على وثبات خيالهم وعلى استفساراتهم واسئلتهم الملحة ، ورغم انها تملأ عقول التلاميد بكثير من الحقائق والمعلومات الا انها لا تسمح لهم بالمناقشة ، وهي تفوت عليهم اهدافا تعليمية تمينة ولها قيمتها في نموهم مثل تنمية اتجاهات عقلية واساليب سليمة في التفكير ، وعمق في التذوق والتقدير ، ومثل هذه النواتج السلوكية لا يمكن للتلامية تحقيقها الا عن طريق التفاعل المباشر والمستمر بينهم وبين معلميهم ، بل والاسوا من كل ذلك ان استخدام الآلات ذاتية التشغيل في التعليم سوف تؤدى الى ايجاد بطالة فنية بين المعلمين وتجعلهم بغير عمل .

 الآلات والاجهزة التكنولوجية على نحو متسرع وغير اقتصادى بل وضاد في بعض الحالات . وهناك ايضا علاقة بين النظرة الثانية المعارضة وبين مواقف واقعية تتمثل في المقاومة القوية لاية صيحة أو اقتراح يدعو الى اعادة النظر والمراجعة الفاحصة الناقدة للطرق التقليدية المستخدمة في التعليم وللجهود الهادفة الى ايجاد طرق جديدة واختبار فعاليتها التعليمية بقصد تحسين الكفاءة التعليمية والاقتصادية للنظام التعليمي القائم .

وينبغى ان يتضح لنا من هذا الوصف السابق ان الجدل الدائر حول التكنولوجيا التعليمية ، وهل تستخدم الآلات الحديثة في التعليم ام لا نستخدمها انما يطرح في الواقع سؤالا خاطئا . ذلك لان المسالة في حقيقتها وكما نراها ليست الاختيار بين استخدام التكنولوجيا الحديثة في التعليم او عدم استخدامها . وانما المسالة هي ما اذا كانت جميع الطرق والوسائل التعليمية التي انحدرت الينا من الماضي لا تزال ملائمة لحاجات التعليم وكافية لتحقيق اهدافه العصرية ، وما اذا كان حذف معين لبعضها او اضافة جديدة اليها سوف تساعد على تحسين المرقف ، وباختصار فان المسألة يمكن تلخيصها في التساؤلات الآتية :هل من الضروري او من فان المسألة يمكن تلخيصها في التساؤلات الآتية :هل من الضروري او من المرغوب فيه ان نعيد النظر في تكنولوجيا التعليم على اساس شامل بحيث نربط بين الجديد وافضل ما في القديم على نسق يؤدي الى ايجاد نظام نربط بين الجديد وافضل ما في القديم على نسق يؤدي الى ايجاد نظام

جديد متكامل للتدريس والتعيلم • تتوافر له الكفاية والقدرة على تحقيق نتائج افضل • وهل يمكن تحقيق مثل هذا التجديد • .

ونستطيع ان نعالج هذ المسألة بحماس اكبر اذا ادركنا ان اساس التكنولوحيا التعليمية لا يمكن حسمه على اساس عقيدة جامدة عمياء 6 اذ لابد وان نحتكم الى العقل ، ان التكنولوجيا التعليمية في وقتنا الحاضر هي في اساسها نتاج لتيار تاريخي عظيم مليء بالمحاولة والخطأ ، وبومضات عقلية من جانب عظماء المفكرين والعباقرة ، وبالممارسات الطويلة والتقليد والعادات التي انحدرت الينا عبر العصور . ولنأخذ كمثال لذلك النسبة بين التلاميذ والمعلم . أن وجود نسبة معقولة بين عدد التلاميذ في الفصل والمعالم الواحد فكرة معقولة الآن ويسلم بالاخذ بها رغم نتائج البحوث التي اوضحت عدم وجود علاقة ثابتة بين حجم الفصل الدراسي وبين مفدار التعلم الناتج . وبطبيعة الحال فهناك متغيرات اخرى لها اثرها في كم وكيف ما يتملمه التلميذ ، وهذه تشمل نوعية المعلمين ، والآباء والوسائل والادوات . المجسمية وكفاية تفذيتهم . ولكن من اين اذن انبثقت الفكرة بان النسبة المشالية هي معللم واحد لكل خمسة وعشرين أو ثلاثين تلميذا . أن هذه الفكرة تتضمنها التعاليم القديمة لا وبعضها ينص على أن يخصص لكل خمسة وعشرين تلميذا معلم واحد فاذا كانوا خمسينا فيخصض لهسبم معلمان ، وان نقصوا الى اربعين مثلا فينبغى أن نوفر للمعلم احد المساعدين

وقد جاءت هذه التماليم القديمة عن تقاليد غير مكتوبة ارسيت قبل ان يسمع الانسان عن طباعه الكتب المدرسية وصنع السبورة والراديو والتلفزيون وغيرها من الوسائل التكنولوجية الحديثة التي تستخدم الآن في التعليم ، ومع ذلك فقد ظلت مستمرة حتى وقتنا الحاضر .

ومع هذا فان بقاء هذه النسبة واستمرارها لا يشير الدهشة عندما نتذكر ان كل اداة تكنولوجية جديدة اقترح استخدامها كوسيلة للتعليم قد لقيت دائما معارضة ، وحتى الكلمة المكتوبة عندما استخدمت في التعليم الشفوى القديم عن طريق الحوار لقيت معارضة شديدة ، وحدر سقراط نفسه من مخاطر المعرفة المكتوبة وقال : « ان اختراعك هذا سوف يؤدى الى النسيان في عقول اولئك الذين يتعلمونه ، وسسوف يجعلهم يهملون ذاكراتهم ، ونتيجة لثقتهم فيما يكتبون فسوف يتذكرون ويسترجعون ما تعلموه بمساعدة رموز خارجية غريبة وليس بالاستخدام الداخلي

للكاتهم العقلية الذاتية ولقد اعترض سقراط أيضا على الاعمال المكتوبة على اساس آخر حين قال ما معناه: قد تتخيل عندما تسميم اليهم يتحدثون كما لو انهم قد ملكوا ناحية العقل والفهم السليم ولكن اذا رغبت في فهم شيء مما يتحدثون وسألتهم ان يوضحوه فسوف يكررون نفس الكلام ونفس القصة باستمرار وللمستمرار والفس القصة باستمرار والفس القصة باستمرار والفس القصة باستمرار والفس القصة باستمرار والفس القسة باستمرار والفس الفسة باستمرار والفس الفسة باستمرار والفس الفسة باستمرار والفس الفسة باستمرار والفسة باستمرار والفس الفسة باستمرار والفس الفسة باستمرار والفسة باستمرار والف

واذا سلمنا بان التقاليد المالوفة تقاوم التغيير والتجديد ، فان ما يدعو الى الدهشة ان تحدث ثورات هائلة في تكنولوجيات الصناعة والزراعة والمواصلات والاتصال والاسلحة خلال الخمسين سنة الاخيرة ولا تحدث مثل هذه الثورات في التعليم . ومن ناحية اخرى ، فان هناك اشملياء جديدة قد اضيفت حقا الى التعليم واخرى قديمة تحسنت وتطورت ، غير ان هذا في معظم الحالات قد فرض على الطرق والاساليب القديمة السائدة لاجيال عديدة تماما مثلما تتكون الطبقات الجيولوجية في قطعة الصحخر ولم يشهد مجال طرق التدريس تعديلات اساسية واعصادة تنظيم للتكنولوجيات التعليمية المتوافرة لتخليق طرق واساليب تعليمية جديدة .

وحتى اذا ظهرت علامة واحدة على ضرورة التغيير في مسالة معينة فان نظرة عن كثب للاسلوب المتبع في التعبير تكشف ان التفيير يتم على اسس مسلمة هى الا يحدث تغيير في المسائل الاخرى • وهذه هى النظرة الجزئية الضيقة في التغيير والتطوير • وهذا هو الاسلوب المستخدم عادة عندما يراد ادخال الأفلام ، والدروس التعليمية عن طريق التليفزيون ومعامل اللغات واضافتها الى ما هو قائم ومستخدم في العملية التعليمية ، ويسنمر العمل به مع تغيرات ضئيلة ، او دون اية تغيرات على الاطلاق •

وفى مجال التكنولوجيا التعليمية قد يكون مناسبا ان نشير الى موضوع المبانى المدرسية ولقد كانت هناك وما تزال جهود ناشطة عن افضال السبل لاقامة ابنية مدرسية تفى بالإغراض التعليمية المعاصرة وبنفقات اقل، وذلك باستخدام الطرق الصناعية الحديثة في تجهيز مواد بناء وادوات ذات ابعاد ومواصفات مقننة ، واستخدام تصميمات توفر بعض المرونة في ادخال تعديلات مناسبة في مبانى المدرسة و ورغم ذلك فان كثيرا من التجديدات في هندسة المبانى والانشاءات المدرسية قد افترضت ان طبيعة طرق التدريس وحجرات الدراسة داخل المدرسة سوف تبقى في المستقبل على ما هى عليه دون تغيير كبير وان ما نحتاجه في الحقيقة ليس مجرد الحصول على ابنية اقل في التكلفة ، وانما تحتاج إيضا الى ابنية تتوافر مجرد الحصول على ابنية اقل في التكلفة ، وانما تحتاج إيضا الى ابنية تتوافر

فيها كفاية المرونة وتسمح باستخدام اساليب جديدة فى التدريس والتعليم بداخلها بدلا من الابنية المدرسية التى تحول دون استخدام هذه الطرق والاساليب الجديدة .

وهناك عبارة حكمية تقول ، نحن نشكل اولا ابنيتنا ثم تشكلنا هم بعد ذلك ، وهذه هي قصة التعليم كاملة ، وهناك تحول في البناء المدرسي يجعله يختلف عن الاشكال القديمة ، ولكن ما زالت حجرة الدراسلة التقليدية تحتوى تلاميذها وادواتها داخل اربعة جدران جامدة . ومنل هذه الحجرة المكتفية بداتها Self containid كانت ولا زالت طوال احيال متعاقبة بمثابة « صومعة الناسك » في العملية التعليمية .

لقد صممت حجرة الدراسة في الماضي وما زالت تصمم حتى في احداث المدارس لكى تناسب معلما واحدا يجلس على مكتبه او منضدته السي جانبالسبورة، ويواجه المعلم عددا محددا من التلاميذ يجلسون على مقاعدهم في ترتيب هندسي . وفي أفضل الحالات تخصص مساحة من جدران الفصل لبعض الملصقات والنشرات والمعروضات ، كما يوجد دولاب صغير تحفظ فيه بعض الكتب والوسائل التعليمية الاخرى ، وعندما يدق جرس المدرسة معلنا بداية المدرس تمتلىء مقاعد حجرات الدراسة التي تفصلها بعضها عن البعض الآخر مسافات متساوية بالتلاميذ ثم تبدأ عملية التعليم والتعلم ، وعندما يسمع صوت الجرس مرة اخرى معلنا انتهاء المدرس تلفظ هادها الحجرات تلاميذها فيندفعون في ممرات وردهات المدرسة الى المدرجات المامل او الى حجرات أخرى •

هندسة البناء المدرسي:

وتكلف ممرات المدرسة وردهاتها قدرا كبيرا من مصاريف البناء المدرسي ، ونفس الشيء بالنسبة لمسرح المدرسة والمطعم ، ومع ذلك فهى لا تستخدم الا في جزء بسيط من الوقت الدراسي .

ومتى شيد البناء المدرسي ليناسب التكنولوجيا التقليدية في التعليم فسوف يبقى على الاقل لمدة جيلين او ثلاثة معطلا اية تغييرات جيادة في التوزيع التقليدى الخاطىء للمكان والوقت والتلاميد. وهذه الحقيقة تعزز بالحاح الجهود المبذولة الآن في مجال ادخال التجديدات على البناء المدرسي، وخاصة في الولايات المتحدة الامريكية بتشجيع من مؤسسة فورد وخاصة في الولايات المتحدة الامريكية بتشجيع من مؤسسة فورد (Ford Foundation Backeel Educational Facilities Laboratory)

كما تدعم الجهود التجديدية عن طريق البرنامج الاستشارى لليونسكو الخاص بالبناء المدرسي و وتهدف هذه الجهود الى التغلب على عوائق مواد البناء وتطويعها للتكنولوجيات التعليمية الجديدة ، وذلك بتصميم ابنية تساعد وتشجع على التجديدات بدلا من ان تعوقها وتقيدها (۱).

غير ان تحسين هندسة البناء المدرسي الذي يحتوى العملية التعليمية لا يمكن بذاته ان يحقق التغييرات والتطويرات المطلوبة في العملية التعليمية نفسها - فهناك مثلث غير مترابط الاضلاع ، واحد هذه الاضلاع يمثل التكنولوجيا التعليمية ، والضلع الثاني يمثل الطوفان الطلابي المتدفق على التعليم ، والضلع الثالث يمثل النقص في المعلمين الذي يحتاج اليهم التوسيع في التعليم وتطويره . وهذا المثلث المفكك الاضلاع يمثل واقعا تعليميا مفلقا جدا . ولم يلاحظ قادة التربية المفكرين هذا الانفصال فحسب ، وانما انتقدوه في اعنف العبارات -

وفي مؤتمر للمربين عقد بالهند ، تحدث دكتور مالكولم نائب المدير العام لمنظمة اليونسكو عن طريق التدريس وعلاقتها بالنسيان فقال : اننا اذا نظرنا الى المدرسة او الكلية كمشروع عمل اقتصادى فسوف لا تسرنا الصورة ، اذ نجد في التعليم تكنولوجيا قديمة وبالية للفاية لا يمكن ان تعيش لحظة واحدة في اى قطاع اقتصادى آخر . فطرق التدريس واساليب التعليم قد أصابها الصدأ ، واصبحت غير مأمونة العبواقب ، بل لقد ولى زمانها ومضي . كما اكد دكتور مالكولم العلاقة بين تكنولوجيا الجمود التعليمي، والمستوى المنخفض للتعليم ومناهجه ، الذى نجده على وجه الاخص في كثير من الدول النامية فقال : ان اساليب التعليم التقليدية بقيت في المدارس كما هى طريقة الحفظ الآلى وأسلوب حشو الاذهان ، ومتى مضى تهديد الامتحان تنسي كل هذه الاشياء غير النافعة . ان نظام الامتحان ليس سليما لتقويم شخصية التلميذ واستعداداته الذهنية وقدراته على التفكير المستقبل والتأمل والاستدلال ، ان الامتحان يحد لسعة الحيلة في الخداع واظهار والتأمل والاستدلال ، ان الامتحان يحد لسعة الحيلة في الخداع واظهار

Malcolm Adiseshiah, «Education and National Development, (vin Unesco Chronicle, XIII, No. 2 (Paris: Unesco, February 1967).

البحوث التربوية:

ان الحل الذي ينبغي أن يتبنى لمواجهة مثل هذه الظروف هو الاكثار من البحوث التربوية . ومما يدعو الى الأسيف أن تغيب الروح القوية للتجديد في النظم التعليمية يرجع جزئيا الى الطبيعة التقليدية للبحث التربوى . لقد عانت البحوث التربوية من قلة الموارد والاعتمادات المالية وقلة الوهبة والكفايات البشرية . كما أنها ولسنوات طويلة جنحت الى الركود في مياه خلفية ذهنية هادئة ، منفصلة عن التيار الاساسي للبحث العلمي والتطوير . ولقد كانت الطبيعة المسيطرة على البحث التربوي في أوروبا لزمن طويل فلسفية أكثر من كونها تجريبية ، وانسانية أكثر من كونها في مجالات علمية ، ونظرية أكثر من كونها تعتمد على الخبرة العملية . وفي امريكا الشمالية حاول جيل جديد من الباحثين التربويين الذين تخرجوا في مدارس الدراسات العليا للتربية أن يتحرروا من سيطرة الاتجاهات القديمة وأن ينافسوا العلوم الاجتماعية وعلى الأخص في القياس الكمي للأشياء . والحقيقة على أية حال أن هؤلاء الباحثين تعرضوا لتجاهل الى حد كبير وعزلة من جانب العلماء المبرزين في العلوم الاجتماعية ، كما أن بحوثهم أيضا كانت الى درجة ملحوظة منعزلة عن المشكلات العلمية وبيئة المدارس العادية ذاتها .

وهكذا نجد أن كثيرا من البحوث التربوية وحتى وقت قريب ، على الرغم من اتخاذها العلاقات الظاهرية أو السطحية للبحث العلمي ، كانت في اساسها فلسفية أو في طبيعتها نظرية . كما أنها لم تكن متمشبية مع التقاليد الملمية الحديثة التي تتميز بالتحليل الدقيق ا والبحوث التجريبية والتطويرية التي اظهرت نتائج ملموسة في أماكن أخرى . وفضلا عن ذلك فان البحوث التربوية في معظمها لم تكن الا تجميعا لشذرات ومعالجات غير فعالة ،وخاصة البحوث التي يقوم بها طلبة الدراسات العليا للحصول على درجة الدكتوراه ، سواء من حيث المشكلات التي تناولتها والتي تتطلب بطبيعتها معالجة على نطاق واسم وعلى نحو مستمر ، أو من حيث أنها مشكلات غير ذات اهمية ولكن موضوعاتها والبنحث فيها ممكن وسهل ٠٠ ولا عجب اذن انه لسنوات طويلة للم تلق البحوث التربوية تقديرا عاليا حتى من قبل المربين انفسهم ، ولا عجب أيضًا ، والى حد ما ، حين نجد أن البحث التربوي يواجه صموبة في جذب الموهبة والموارد المالية الكافية ، وان آثاره على المارسات والتطبيق ومجريات الامور في النظم التعليمية محدودة للفاية ، وأن كان هناك بعض الاستثناءات لهذه التعميمات السابقة . وان ما يدعو الى السخرية والتهكم أن النظام التعليمي الذي كان ولا يزال الى درجة كبيرة هو المصدر والأم للطريقة العلمية الحديثة ، لا يفيد من هذه الطريقة الا النذر اليسير في معالجة أموره الخاصة وهذه النقطة ابرزتها احدى الدراسات المسحية التى قامت بها DESCO و وبين جدول (٧) مقدار الانفاق على البحث ككل في عدد من الدول الاعضاء ، والعلاقة بين هذا الانفاق والانتاج القومي الكلى ، ونسبة البحوث التى اجريت داخل المؤسسات التعليمية (على الرغم من أن هذه البحوث الاخيرة لها علاقة ضئيلة بالتعليم ، أو ليس لها بالتعليم علاقة على الاطلاق)

جبول (۷) جملة الإنفاق على البحث وتنميته

نسبة البحوث التي أجريت في المؤسسات التعليمية إلى البحوث كسكل	النسبة المثوية إلى الانتاج القومي الكل	بالمليون دو لار	الدو لـــة
77.° 17,¢ 7°,°	• ,\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\	77,7 1799,1 1877,7 1877,0	النمسا (۱۹۹۹) فرنسا (۱۹۹۶) ألمانيا الغربية (۱۹۹۶) الميابان (۱۹۹۳)
\ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \	7 ,1 * ,7 * ,7 * ,7	7177° 718,6 77,8 7109,9	هولنده (۱۹۲۱) أسهانيا (۱۹۹۶) المملكة المتحدة (۱۹۸۶) الولايات المتحدة الأمريكية (۱۹۹۳)

ويبدو الهيكل العام للصورة بجلاء اذا نظرنا الى الولايات المتحدة الامريكية حاليا ، فهى تتقدم الدول الاخرى من حيث تخصيص أموال متزايدة للبحث في السنوات الاخرة . ويرجع الفضل في ذلك اساسا الى

Source: OCED, International Statistical Year on Research and Development, Statistical Tables and Notes, II (Paris, 1968).

الاهتمام الزائد من سبل المؤسسات الخاصة فيها ، ومشاركة الحكومة الفيدرالية في مجال التربية على نطاق واسع . وتقدر النفقات الكلية للبحث التربوى في الولايات المتحدة الامريكية بأنها قد تضاعفت ثلاث مرات في الفترة من ١٩٦٠ الى ١٩٦٥ ، اذ زادت قيمتها من أقل من ٣٣ مليون دولار الى أكثر من ٩٨ مليون دولار خلال تلك الفترة (١) . ومع ذلك يعتبر هذا المبلغ قليلا اذا ما قورن بالاموال الطائلة التي تصرف على التعليم وبالحاجة الواضحة الى البحث . ومن المقترحات القائمة الآن أنه ينبغي تدعيم البحث التربوي وتنميته بمقدار ١٪ على الاقل من جملة مايخصص للتعليم من أموال . ورغم ذلك فان هذه النسبة في الولايات المتحدة نفسها كانت في عام ١٩٦٠ فقط ١١ر٠٪ وارتفعت في عام ١٩٦٥ الى ٢٣٠٠٪ . واذا قارنا هذه النسب بالصناعات الكبيرة الاكثر دينامية فيها ، فانتا نحد أن هذه الصناعات تصرف من عائدها ما يصل ألى ١٠ ٪ على البحوث والتنمية من أجل تحسين منتجاتها وتحسين عمليات الانتاج فيها . وقد انفقت احدى المؤسسات الكيمائية الكبيرة وحدها ١١٠ مليون دولار في السنة على بحوثها ، وهو مبلغ يزيد عما أنفق في الولايات المتحدة كلها على السحث التربوي = (٢)

وكلما تحرك التعليم ومشكلاته حركة متزايدة ليأخذ مكانا ومركزا متقدما من الميزانية العامة والمناقشات الجماهيية ، فاننا نأمل أن تنفذ الضغوط التي يولدها الاهتمام الجماهيري الى العالم الداخلي للتعليم ذاته ، وتجعله أكثر تقبلا للحاجة الى التغيير و وبالنسبة للضغوط المخارجية من قبل الآباء والرأى العام التي كثيرا ما تكف وتمنع التغيرات التعليمية المراد احداثها فاننا نأمل أيضا أن تقل حدتها و تبدو المؤشرات في وقتنا الحاضر بالنسبة لهاتين الناحيتين مشجعة ، في بعض الأمم على الاقل ، حيث نجدها أكثر استعدادا للتطوير والتجديد و

وفي مثل هذه الدول ، كان الدافع الى حركتها في اتحاهات جديدة هو عجز مناهجها التقليدية عن مواجهة مشكلات التعليم المتزايدة وتوفير حلول بشأنها . ولقد شمل التطوير عددا من المواد الدراسية الاساسية منها على سبيل المثال الرياضيات والعلوم واللغات الاجنبية وأصبح لها الجاهات وادوات ووسائل تعليمية اكثر فاعلية . ومثل هذه المبادأة في

Time, New York, 30 June, 1967.

Estimated figures from United States, Digest of Educational Statistics, op. cit., 1966.

ألتحديد والتطوير آخذة في الانتشار لتشمل الدراسات الاجتماعية ، بل واخيرا شملت الانسانيات التي يعتبرها كثير من المربين آخر معقل لقاومة التحديد . وبالاضافة الى ذلك ، بذلت محاولات وما زالت تبذل في كثير من الدول لتجربة وسائل التعليم الحديثة كالأفلام والاذاعة والتليفزيون والتعليم البرنامجي . وحديثا فحص المعهد الدولي للتخطيط التعليمي عددا من هذه المحاولات التي تمت لبيان مدى فاعليتها والامكانية العملية لاستخدامها سواء من الناحية الادارية او الاقتصادية وخاصة في الدول النامية (١) . وقد تبين أن معظم التجارب التي أجريت في هذا المجال صفيرة في حجمها وان معظمها قد فرض من الخارج على النمط السائد في النظم التعليمية المستخدمة لها وذلك بدلا من أن تتكامل مع النظم التعليمية على نحو جديد واكثر فاعلية ، وقد افتقرت هذه المحاولات والتجارب في معظم الحالات الى التخطيط العلمي والتقويم السليم وكذلك الى كتابة نتائج البحوث بطريقة علمية . ورغم كل هذه الانتقادات فان الدروس المستفادة من هذه المحاولات المبدئية لها اهميتها ، اذ تشير الأدلة المتراكمة بوضوح الى ان وسائل الاتصال الجديدة والتكنولوجيات التعليمية الجديدة عندما تستخدم على نحو سليم يمكن أن يكون لها تأثير مفيد وهائل في مجال تحسين وتطوير الكم والكيف وخفض التكلفة التعليمية .

ومن الملاحظ ان مشكلات التعليم المعقدة والمتحدية للفكر والجهد الإنساني اصبحت تجتذب وتستحوذ على طاقات متزايدة من العاملين في مجالات تتصل بالتعليم وتثير حب استطلاعهم ويتضح هذا في مجالات الاقتصاد وعلم النفس وعلم الاحتماع والانثروبولوجي والادارة العامة . وفي اطار المكانة والأهمية في الجامعة ، اصبحت التربية أخيرا ميدانا محترما المبحث من جانب الباحثين في مجالات علمية متعددة . ونتيجة لذلك نجد عزلة البحث التربوي آخذة في الاختفاء . ولقد ظهر حوار مشمر جديد لا يزال جاريا بين العلوم ذات الصلة بالتربية والتعليم ، وعولجت مشكلات تعليمية جديدة مع كثير من المشكلات القديمة في نفس الوقت من جوانب . جديدة . وكل هذا ادى الى ظهور استبصارات وموجهات جديدة . الها في رسم وتطوير السياسة التعليمية .

وينبغى أن نؤكد هنا على أية حال أن هـذه الاتجاهات الجديدة في

W. Schramm, et al., New Media: Memo to Educa- (1) tional Planners (Paris: Unesco, IIEP, 1967).

البحث التربوى قد أقامت فعلا رأس جسر للتجديد على شواطىء التربية والتعليم . ولا تزال التقاليد القديمة للبحث الوصفى قوية تقاوم التغيير . ويكفى للتدليل على ذلك أن يقوم المرء بتحليل سريع لمحتويات المجلات الاساسية التى تنشر البحوث التربوية . ومما يشجع بطبيعة الحال أن نجد مقالات وبحوث جديدة أكثر من أى وقت مخي ، تعالج المسكلات اللحة التى تواجه رجال الادارة التعليمية وكذلك المشكلات الحادة للتخطيط والتنمية التعليمية . غير أن هذه المقالات والبحوث مازالت قليلة ومازالت المتمامات البحث التربوى للجيل الماضي هي السائدة في كثير من المجلات العلمية ، وتبدو وكأنها تكرار لطبعات من بحوث سابقة لا لزوم لها .

واذا ما حدث ، ويبدو هذا محتملا الساع وزيادة في المخصصات والاعتمادات المالية للبحث التربوى ، فان عدة أمور ينبغى أن تترتب على ذلك المسوف يكون من الضرورى ايجاد استراتيجية فعالة ، وتوجيله جديد في التعليم ، ونظام واضح للأولويات التعليمية يربط على نحو مثمر البحث التربوى بالمسلكلات الاساسية والعملية التى تكمن وراء الازمة التعليمية وقبل كل شيء ، واذا أردنا أن نستثمر على أفضل نحو ، هذه المخصصات المالية للبحث، فينبغى أن نهيىء الاساس القوى في مدارسنا المجراء البحوث اللازمة ، وأن نحرك على نحو أفضل المواهب والقلدرات الكافية لهذا الفرض وأن نؤمن ونضمن أن نتائج البحوث العلمية تصل سريعا الى المدارس وتوضع موضع التطبيق العملى التعليم التعلي

وفي نفس الوقت هناك شواهد مشجعة تبين لنا أن استخدام المحتوى الجديد والتطبيقات والممارسات التعليمية الجديدة في تزايد . وقد أوضحت نتائج بحث أجراه منذ عشرة سنوات بول مورت Paul Mort بلاستاذ في جامعة كولومبيا أنه عندما تكتشف ممارسة جديدة ومفيدة في مجال التعليم ، فأن وقتا طويلا يمضي ويصل الى خمسة عشر سنة لكى تتبنى فكرتها وتستخدم في ٣٪ من المدارس الامريكية ، ولكى تصل الى حالة الانتشار التام وتعميم الاستخدام في جميع المدارس فأنها تحتاج الى حالة الانتشار التام وتعميم السنوات تكافيء جيلين كاملين من الطلاب الدين يعدون ويتخرجون في كليات أعداد المعلمين ، أو تكافيء ١١ ـ ١٥ دفعة من هؤلاء الطلاب الذين يتراوح برنامج أعدادهم من ٢ ـ ٤ سنوات . وقد أظهرت نتائج دراسة مسحية حديثة أن معدل التغيير قد ازدادت سرعته ، رغم أنه لا يزال بطيئا ، وقد تناولت الدراسة المستحدثات سرعته ، رغم أنه لا يزال بطيئا ، وقد تناولت الدراسة المستحدثات التعليمية المختلفة المتسوفرة خلال العشر سينوات الماضية والتي يمكن

استخدامها من قبل المدارس وقد بلغ عدد هده المستحدثات ٢٧ تجديدا ، وأوضحت نتائج الدراسة أن ستة فقط منها هي التي استخدمت في المدارس الامريكية العادية ، بينما العدد الباقي منها ما زال ينتظر دوره في الاستخدام مع أنه مضي على ظهورها عشر سنوات أو أكثر و

ونظرا لان البيانات السابقة جزئية وغير كاملة ، فانه لا يحق لنا أن نخاطر بتعميم الحكم على المزايا والفوائد التى تحققتها المستحدثات الجديدة وقابليتها للتطبيق العام في ضوء الظروف المحلية الخاصة . ولكنها من ناحية أخرى توضح أن المستحدثات والاساليب الجديدة في التعليم محدودة ومتأخرة وبطيئة في انتشارها . وذلك أذا ما نظرنا اليها في ضوء الحاجات الملحة للتغيير والتطوير على طول الجمهة التعليمية (1) ...

ولو استرجعنا الدروس التي يمكن أن نستفيد منها في مجال التعليم والتي سبق أن أشرنا اليها في مجال حديثنا عن الثورة التكنولوجية الحديثة في الزراعة ، فأنه يمكن أن ننهى مناقشتنا لموضوع التكنولوجيا والبحث والتجديد في التعليم بالفرض الآتى : ينبغى أن يتوفر لدينا قبل العمل على أيجاد المستحدثات والتكنولوجيات الجديدة في التعليم واستخدامها في المدارس ما يأتى : (1) تحويل شامل للاتجاه نحو التغيير والتجديد في التعليم من قبل الجمهور والرأى العام والمربين على السواء . (٢) انشاء مؤسسات مديدة نوفر لها الكفايات اللازمة ليكون هدفها الأول والأساسي البحث عن التحسين والتجديد . (٣) أن تعمل كليات التربية ودور اعداد المعلمين على تنمية الاتجاهات المواتية التي تساعد المعلمين على التقبل الايجابي على تنمية الاتجاهات المواتية التي تساعد المعلمين على التقبل الايجابي للتجديدات في التعليم من الانفماس في عملية نشطة ومستمرة لتجديد ذاته وتحقيق تطويره وتقدمه .

P.H. Coombs, «The Technical Frontiers of Education» (1) 27th Annual Sir John Adams Lecture at the University of California, Los Angeles, 15 March, 1960.

إدارة النظام التعليمي

الادارة جانب هام من الازمة التعليمية:

ان اى نظام انتاجى مهما كانت اهدافه وتكنولوجيته يتطلب ادارة ، وينبغى ان تتوافر له قيادة واتجاه ، واشراف وتنسبق ، وتقويم مستمر ، وتكييف للتعديلات وكما أشرنا من قبل أنه عندما نقابل ببن ما يحدث في حالة نظام تعليمى وما يحدث في الزراعة نجد أن مشكلات الادارة بالفة الصعوبة ، وذلك لان الحجم الكلى مقسم الى أجزاء صغيرة وكثيرة ومبعثرة.

وهناك منظمات كثيرة وأناس كثيرون يشاركون في ادارة بعض أجزاء على الاقل من النظام التعليمي ، وهذه المنظمات تشتمل على الهيئات الحكومية في جميع المستويات ، والرئسسات الدينية ، وبعض المؤسسات الخاصة الاخرى ، ورجال السياسة ، ورجال الخدمة المدنية ، والقائمين على ادارة الجامعات والمدارس المحلية وأساتدة الجامعات ، والمدرسون والطلاب والآباء ، وعدد لا حصر له من النقاد من كل لون • وهنا على أية حال نحن نهتم بأولئك الاشخاص اهتماما أقل من اهتمامنا بالمناخ الادارى اللين يعملون به ، والمسألة بالنسبة لنا ليست القدرة الفردية والقيمة الخلقية للقائمين على الادارة التعليمية واخلاصهم للواجب ، واستعدادهم للعمل بجذ ، فهذه كثيرا ماتكون متوافرة بمستوى عال - وانما المسألة هي هل الترتيبات الاساسية للأنظمة التعليمية مناسبة وملائمة للاعمال التي عليها أن تقوم بها ؟ وهل حسن توجيهها للقيام بتلك الاعمال ؟ وهل يتوافر لدى أولئك المسئولين اتخاذ القرارات الهامة وتوجيه النظام التعلميي نحو الانواع السليمة من العون المتخصص ومن المعرفة والمعلومات ؟ وهل لديهم المفاهيم التحليلية المناسبة والادوات التي تمكنهم من معرفة ما يجرى داخل النظام وتقويم أدائه داخليا وفي ضوء علاقاته مع البيئة ، ولتقدير أولوياته وتخطيط مستقبله وتوجيه تنفيذ تلك الخطط ؟. هل العملية الادارية للنظام تعتمد على كل الموارد المتوافرة داخل النظام نفسه وخارجه لكى تحقق الحد الاقصى للقوة والفاعلية ؟ وهل تلائم الترتيبات المعمول بها لتجنيد مختلف انواع العساملين بالادارة وتنميتهم مهنيا ، الاحتياجات ملاءمة طيبة ؟ وهل هناك وسائل سليمة للتعرف على المواضيع

التي تحتاج الى تغيير في النظام والتي تمكننا من تحديد افضل أنواع هذه التغيرات . ثم نتبناها ونأخذ بها ؟.

ان كل هذه الاسئلة تتضمن نوعا من الاجابة عن ذاتها . أن الترتيبات الادارية النمطية للأنظمة التعليمية غير ملائمة الى درجة كبيرة لمالجة التحديات الحديثة المعقدة التي تشكل بذاتها جزءا اساسيا من الازمة التعليمية . وقد ظهرت الملامح الاساسية لهذه الترتيبات خلال فترة مبكرة عندما كان التعليم والعالم اللى يحيط به يتحركان حركة بطيئة بالنسبة لسرعة خطانا اليوم ، وعندما كان حجم الاعمال التعليمية وتنوعها أقل بكثير عما هو عليه الآن . فلم تصمم هذه الترتيبات بحيث تناسب التخطيط التعليمي بالمعنى المتوافر الآن ، أو لتنفيذه أو لتقويم أداء النظام التعليمي تقويما ناقدا . أو للدفع القوى للابتكار والتجديد . فلم يتوافر لتلك الانظمة الروح ولا الادوات ولا العاملون الذين يلائمون تلك الاهداف ، بل ولم يتوافر لهم الوسائل الضرورية للاستشارة ، والاتصال والتنسيق . ويصدق هذا على كل من الدول الصناعية والدول النامية على السواء > لان الاخيرة قد استعارت الممارسات الادارية من الاولى ، وهكذا ما تزال كثير من الدول المستقلة حديثا متعلقة بالادارة المدرسية التي ميزت فترة الاستعمار والتي صممت اساسا لتخدم دورا اشرافيا وتنظيميا ـ في الوقت اللى تحتاج هذه الدول الى نوع من الأدارة اكثر فاعلية يستهدف التنمية ويأخذ في حسبانه المباداة ويفك عقال الابتكار والتجديد داخل النظام كله ، و يحقق النمو والتغير الملائم للعصر .

وان النتيجة التى تترتب على ذلك اذا اردنا ان نقتبس مثالا واحدا لها تتمثل في تقرير هندى رسمى حديث يتهم الادارة التعليمية في قوله : القد اساءت العمليات الادارية المجردة من الابتكار والتخيل والتى عفا عليها الزمان اساءة كبيرة الى خطط تدريس العلوم في المدارس الثانوية الخالتسيق غير الدقيق بين اهداف المدارس الفنية الاعدادية وحاجات المستوى الادنى من القوة العاملة الفنية جعلت من هذا المشروع خطة باهظة التكاليف وغير اقتصادية ، بل وادى عدم توافر الاجراءات المناسسة في المستويات المختلفة الى اضعاف برامج اعداد المعلم التى كان ينبغى أن تكون لها اولوية كبير في خطط رفع كفاية هذا النوع من التعليم وجودته (۱) .

Asian Institute of Educational Planning and Adminis- (1) tration Educational Planning and Administration, A working paper for the National Seminar, Srinagar, 12-25, June 1967, New Delhi.

وان مضمون كل ما سبق واضح وهو انه ينبغى ان تبدا الثورة التى المتاجها في التعليمية بالادارة التعليمية . وكثير من القائمين على الادارة التعليمية يدركون ادراكا حادا هذه الحاجة . ولو أنه أتيحت لهم نصف فرصة لوجدتهم على استعداد لان يقودوا ثورة تعليمية يعرفون تماما أن الموقف يحتاجها ، ولكن القائمين على الادارة أنفسهم منشفلون تماما ويبدلون جهودا كبيرة حتى تحقق الإجهزة القديمة أهدافا جديدة ، كى تتحمل اعباء من العمل لم تصمم لها هذه الإجهزة ، ويكاد لا يكون لديهم وقت للاحظة فكرة جديدة ، وبالتالى لادخالها في النظام التعليمي ، ان الطبيعة المحافظة للنظام التعليمي تتحرك بقوة دفع كتلتها الذاتية التي تطحن كل مجدد ادارى شجاع حتى ينشفل بهذه الكتلة المحافظة ويعكس.

ولقد اظهرت دراسة حديثة للاطار القانونى للتخطيط التعليمى في دول شرق افريقيا ودراسة أخرى في نيجيريا كيف استمرت الوسائل الادارية التى تلائم مرحلة سابقة وكيف استخدمت مع مجموعة مختلفة تماما من الاهداف والظروف ، وفي معظم الحالات أدت الى نتائج ضعيفة . (١)

ومع ذلك فان القضية لا تقتصر على الدول النامية وحدها ، فما تزال الساليب ادارة المدرسة ، التي اصبحت الآن غير سليمة بل والتي عفي عليها الزمان في كثير من النواحي ، منفرسة الجدور وبعمق في كثير من الدول الصناعية ...

واكثر من هذا فان الجامعات في كثير من الدول في حالة ادارية اسوأ من المدارس ، بل اقترب بعضها من أن يكون محروما من جهاز ادارى يستطيع بواسطته أن يخطط وأن يتخذ القرارات وأن يقوم بتنفيذها ، ففي أمريكا اللاتينية مثلا أدى انشهال معظم الجامعات انشهالا مزعجا بحماية استقلالها، _ كما لو أن هذا الاستقلال غاية في ذاته _ الى أهمال

J.R. Carter, The Legal Framework of Educational (1) Planning and Administration in East Africa: Kenya, Tanzania, Uganda, African Research Monographs No. 7, (Paris: Unesco, IIEP, 1966), and A.C.R. Wheeler, The Organization of Educational Planning in Nigeria, African Research Monographs No. 13, (Paris: Unesco, IIEP, 1968).

دورها في قيادة النظام التعليمى كله والتزامها تجاه المجتمع واهداف نموه . وتعطينا فرنسا من ناحية اخرى مثالا لجامعات تقاسي وتعانى من شروخ في ادارتها الداخلية بسبب الضفوط التى لا حصر لها والقيود التى تترتب على نحو آلى من نظام ادارى خارجى شديد المركزية ولم تسلم نتائج هذا الوضع من النقد الحاد لها في مؤتمر عقد حديثا للقائمين على ادارة الجامعة الفرنسية واساتلاتها في مدينة «كان» فقد وردت الفقرة التالية في نقرير المؤتمر :

« اذا . . . اراد استاذ أن يعمل فترة قصيرة من الوقت مع زميل له في مدينة بروكسل أو لندن ، فينبغى عليه وفقا لحرفية القانون أن يطلب أجازة للتفيب على المستوى الوزارى قبل سفره بستة أسابيع ، ومشل هذه القاعدة لا يمكن في معظم الحالات الالتزام بها في ضوء مقتضيات البحث العلمى والتأخيرات الادارية .

والحقيقة كما أورد التقرير هي أن الادارة المركزية ذاتها غارقة نحت وطأة البيانات والمعلومات التفصيلية التي لا تستطيع أن تتناولها ، كما أن طاقاتها موزعة ومبددة في تفاصيل تافهة لم تصمم لمواجهتها ، وذلك لانها نظام كسيح يقيد التأخير في الاتصال حركته وكثيرا ما يؤدى الى مواقف هزلية (1) .

وتتمثل احد جدور هذه المسكلة في عدم وجود تسهيلات قوية داخل المؤسسات في النظم التعليمية لتقوم بالبحث الخلاق لمسكلات الادارة التعليمية والتنمية المستمرة للعاملين الذين يقومون بالوظائف الادارية المختلفة في النظام .

وهناك مصدر آخر وثيق الصلة بالمصدر السابق لهذا الصعوبة وهو أن معظم تلك النظم لديها عملية الاحتكار المهنى لانتقاء العاملين بالادارة التعليمية . ففى التعليم الابتدائى والثانوى نجد أن المدير العام للتعليم قد كافح طويلا لكى يصل الى مركزه هذا مبتدئا من عمله كمدرس ومعنى هذا أن تدريبه المهنى الاصلى كان تدريبا للتدريس ، ويترتب على ذلك اغلاق النظام التعليمي اغلاقا نسبيا دون الافكار الجديدة والممارسات

A. Lichnerowicz, «Structures des Universités», Gene- (١) ral report submitted to the Caen Conference, 1966.

العصرية للادارة واذا انتقلنا الى مستوى الجامعة فاننا نجد أن مدير الجامعة في معظم الدول اسناذ تنتخبه هيئة التدريس لكى يخدم في هذه الوظيفة لمدة معينة ثم يعود مرة أخرى الى التدريس وان آخر شيء يتوقع أن يقوم به الاستاذ هو ادارة الجامعة ، واذا حاول أن يقوم بذلك فانه قد يترتب علىذلك حدوث كارثة وان عملية الاحتكار المهنى بين أفراد النظام وحدهم في أى مستوى تقطع النظام التعليمي وتفصله عن المسادر المكنة للقيادة الخلاقة والموهبة التنفيلة وعن المجددين والاخصائيين من ذوى القدرة الذين لم يقرروا في مرحلة مبكرة من حياتهم أن يصبحوا مدرسين ولكنهم مع ذلك قد يظهرون استعدادا جيدا للمساعدة على ادارة الانظمة المدرسية والمساعدة على ادارة الانظمة المدرسية والمساعدة على ادارة الانظمة المدرسية والمساعدة والمدرسية و

ومن الجدير بالذكر هنا أن المستشفيات في كثير من الدول تعودت أن تعمل وتدار على أساس نظرية مماثلة ، فقد افترض فيما مضي أن الطبيب المدرب ، كفء في ادارة المستشفى . غير أن ما حدث فعلا في عالم الواقع لم يشبه في قريب أو بعيد هذا الافتراض النظرى . كما افتقدت المستشفيات ما يقدمه هؤلاء الاطباء من خدمات مهنية في مجال تخصصم عندما تحولوا إلى الوظائف الادارية .

ولعل كل ما حصلت عليه المستشفيات في معظم الحالات مقابل ذلك هو الادارة السيئة . وفي بعض الدول عندما غرقت مستشفيات كثيرة في وحل المشكلات المالية غيرت من هذا النظام مبتدئة بتغيير المسلمة التقليدية التى تستند اليها هذه المسألة برمتها . وظهر نتيجة هذا التغيير جيل جديد من مديرى المستشفيات الذين دربوا تدريبا خاصا وأصبح هذاالجيل مسئولا عن هذه المؤسسات وبدأ في ادخال تحسينات وتطويرات ذات دلالة بعد ذلك .

ونحن لا نحاول هنا بطريقة غير مباشرة تدعيم القول بأن المدرسين الأكفاء ليسوا مصدرا مرضيا لرجال أكفاء في الإدارة فكثيرا ما يكونون كذلك . وليس القصد من هذا الجدل أن نقرر طالما أن شخصيا يستطيع ادارة مشروع معين خارج مجال التربية والتعليم فانه يستطيع دون اعداد لاحق أن ينتقل ويتحول الى مجال التربية والتعليم وأن يدير فيه بنفس القدرة تماما . ومن الواضح أنه لا غنى عن معرفة راسخة الاساس شاملة لما يحدث في التعليم لكى تتحقق الادارة الفعالة . وهذا يدعونا بالضرورة الى أن نعرض العبء الاساسي لمناقشتنا وجدلنا على النحو التالى :

اولا: بما أن الأنظمة التعليمية قد نمت وأصبحت معقدة جدا فأنها تحتاج الى عاملين اداريين عصريين من أنواع مختلفة ، ثم اختيارهم بعناية وتدريبهم بكفاءة ...

ثانيا: لما كان هناك عجز في هذا النوع من الاشخاص في جميع انحاء العالم فان أى نظام تعليمى سيلحق بنفسه ضررا يقاسي منه اذا انكر على نفسه امكانية الحصول على موهبة ادارية من خارج اطاره.

ثالثا: ولا تحتاج النظم التعليمية الى مديرين بالمعنى الضبق فحسب ، بل الى فريق ادارى متنوع الامكانيات وذلك لانها تواجه اعمال معقدة الآن وهذا الفريق ينبغى أن يشتمل على أشخاص ذوى قدرات ممتازة في التحليل وادارة البحوث ، وعلى كفاءات اخرى ليس بالضرورى أن تكون هى أفضل ما تنتجه أقسام الدراسات العليا في كليات التربية وكليات المصلمين وليس من الضرورى كذلك أن تقتصر هذه الكفاءات على خريجى هذه الأقسام والكليات .

وبناء على ذلك فان أى نظام تعليمى ينبغى أن يعتمد على تشكيلة شعاملة من الكفاءات لكى ينتج أنواع المهارات والمعرفة والادوات الادارية اللازمة لأداء وظيفته على نحو فعسال ولقد اعتمد مديرو برامج الفضاء على معرفة مستمدة من جميع العلوم القيزيائية والبيولوجية وعلى مهارات مستمدة من جميع العلوم التكنولوجية ونسقوا بينها لكى يرسلوا بانسان الى القمر و

ويحملنا هذا على التساؤل الآتى:

ما مقدار ما ينبغى على التربية والتعليم ان تحصل عليه من جميع المصادر لكى تجهز نفسها بادوات ورجال قادرين على ادارة الانظمة التعليمية التى تستطيع ان تهيىء لملايين الشباب مكانا تحت الشمس المتعليمية التى تستطيع ان تهيىء لملايين الشباب مكانا تحت الشمس

وعلينا أن نضيف كلمة اخرى تتصل بالاختيار وتجنيد الكفاءات وهى تعيد الى الأذهان مناقشتنا السابقة عن عجز التعليم عندما يتنافس مع غيره من المؤسسات في سوق المواهب.

لقد أصبح التعليم اليوم عملا اقتصاديا ضخما ، وكثيرا ما يكون مدير المنطقة التعليمية أكبر رجل أعمال في المدينة يشرف على ميزانية كبرة

وعلى عدد كبير من الموظفين وعلى نظام النقل المدرسي والتغذية بالمدارس ، هذا اذا لم نذكر أنه يشرف على مصائر أغلى ثروات البيئة المحلية ونعنى بذلك اطفالها . وهذه المسئوليات تتطلب منطقيا أن تستخدم أفضل المواهب التنفيذية المتوافرة في أي مكان فحسب بل وأن نمنحهم مكافآت تتناسب مع هذه المسئوليات = ومع ذلك فان مرتبات معظم القائمين على الادارة التعليمية _ حتى في أغنى الدول _ تتناسب مع دخل تاجر محلى متوسط أكثر مما تتناسب مع دخل رجال الادارة المنفذين في قطاعات اقتصادية أخرى .

والعجيب أن النظم المدرسية والجامعية تحصل على كثير من الاداريين الممتازين بالرغم من هذه الأوضاع ولكن هذه النظم قد لا تستمر في الحصول على هذا النوع خاصة وأن عمل المدير المدرسي تتزايد مسئولياته .

وبعض المسائل تلمع لمعانا أشد اذا وضعت على خلفية معتمة ، وبناء على ذلك فان المرء ليسر للعلامات المليئة بالآمل التي يمكن أن ترى على هذه الأرضية المعتمة للصورة والتى نستمدها من الحالة العامة لفنون الادارة التعليمية . ففي الولايات المتحدة مثلا هناك نقاط مضيئة تمثل عده الآمال اذ تقوم معاهد الدراسات العليا في تناسق مع مجلس الادارة التعليمية باجراء تجارب على الممارسات الجديدة في تدريب مديري المدارس بقصد التجديد ، والقيام ببحوث عن مشكلات الادارة واساليبها الجديدة ، وتشكيل ادوات جديدة بقصد تحسين الادارة المدرسية . ومما له مفزى ودلالة انها ترتاد عربستكشف لأول مرة الدروس الادارية الممكنة التي يمكن للتعليم أن يفهد منها بفحصه للمجالات الاخرى التي تقدمت فيها الممارسات الادارية تقدمها كميالي وقد اصبح هناك قنوات جانبية تمكن دخول رجال من خارج النظم المتعليمية لادارتها . بل وهناك ايضا عدة جامعات وضعت وطورت فروعا جديدة للمعلومات ، و « ميكانيزم » لادارة البحوث وانظمة للتحليل بقصد تحسين اتخاذ القرارات والكفاءة والاداء العام . ولقد وضعت كليات عديدة وجامعات بمساعدة مؤسسات خاصة خططا شاملة طويلة المدى للتنمية المستقبلية ونفذتها . وهذه التجديدات ليسب قاصرة على الولايات المتحدة فهناك حركات مماثلة وفي اتجاهات رائدة نراها في كل من الاتحاد السوفيتي وكندا وفرنسا وانجلترا والدول الاسكندنافية .

ومع ذلك تبقى الحقيقة ، إنه بينما تملأنا بالأمل هذه العلامات الدالة على حاجتنا الهائلة للثورة الادارية في التعليم الاانها مع ذلك تمثل الاستثناء

وليس القاعدة . فلو اخذنا المسائل على الصعيد العالى فاننا نجد ان الجانب الادارى من النظم التعليمية تقيده وتحيط به شبكة من الاتجاهات والطرق الادارية انحدرت من الماضي الهادىء البسيط الى حاضر ثائر معقد حيث تظهر مطالب جديدة تتاجج وتلمع في كل جانب . وعلى الأغلبية الساحقة من الدول ان تنشيء برامجها الأولى للتنمية المهنية للعاملين بالادار وللبحوث بقصد تحسين الممارسات الادارية في التعليم . وينبغى على أغلبية الجامعات في العالم أن تنشيء نظاما جديدا للادارة الداخلية حيث يقوم المديرون وأعضاء هيئة التدريس والطلاب بأدوار مناسسة في الادارة . وعلى معظم الدول في العالم أن تأخد المسألة بجدية تكفى لأن تعامل القائمين على الادارة التعليمية في أعلا مستوياتها على قدم المساواة وعلى نحو منصف كما هو الحال بالنسبة لغيرهم من المنفذين ذوى المواهب المتازة في المحالات الأخرى ...

تكاليف التعليم وكفايته

معنى الكفاية التعليمية والانتاجية:

لقد اظهرت مناقشتنا المبكرة لموضوعات المعلم والمدخلات المالية في النظام وملاءمة المخرجات للبيئة أنه لا غنى للأنظمة التعليمية عن أن تحسن كفايتها الداخلية وانتاجيتها الخارجية وباختصار أن تكبر حجما وأن تتحسن وأن تؤدى الى نتائج أكثر افادة باستخدام مواردها المتاحة ومما يساعدنا في مناقشتنا التالية أن نتوقف برهة وجيزة لكى نحد هذه المصلحات الهامة بدقة أكبر والمسلحات الهامة بدقة أكبر والمسلحات الهامة بدقة أكبر والمسلحات الهامة بدقة الكبر والمسلحات الهامة بدقة المسلحات المسلحات الهامة بدقة المسلحات المسلحا

فمالاشارة الى الشكل (١) والشكل (٢) الذي يعطى فكرة عن تخطيط التمليم باعتباره نظاما يمكن أن تعرف الكفاية الداخلية للنظام على أنها العلاقة بين مخرجاته ومدخلاته ، وتتزايد الكفاية عندما ندخل أي تغيير في العملية التعليمية بحيث تحقق تحسينا في هذه النسبة ، وحتى اذا أستحال التوصل كما أوردنا ذلك من قبل _ الى مقياس كامل ودقيق للمخرج الكلى للنظام التعليمي ١ فان هذا الأسلوب من أساليب النظر الى المسالة يمكن أن يؤدي إلى استبصارات جديدة والى بيان كيفية تحسين اداء النظام وعمله . ومن السهل وفي مجال الممارسة أن نقوم كفاية أنظمة فرعبة معينة ، أهدافها أكثر تحديدا وقابلية للتعريف ، ونتائجها أكثر قابلية للتقويم . وقد تشـــتمل هذه الأنظمة الفرعية تعلم الحساب وتعلم لغة اجنبية ، والتهجي والقراءة والعلوم في مستوى مدرسي معين أو آخر . او تشتمل على نظام فرعى لتعليم الهندسة الميكانيكية بالجامعة . فمثلا اذا ادخلنا طريقة جديدة أو بعض المواد التعليمية المحسنة فأدت الى تعلم أكبر دون زيادة نسبية في التكاليف فانه في هذه الحالة نكون قد غيرنا نظاما فرعما وتكون كفائته قد ازدادت . وفي هذا السياق ينبغي أن للاحظ أن تكاليف الوحدة اصبحت مؤشرا هاما دالا على الكفاية -

ويمكن تعريف الانتاجية الخارجية في نفس الوقت على انها الفوائد النهائية القصوى التى يحصل عليها التلاميذ والمجتمع من الاستثمارات التعليمية المبكرة (ونعنى بها المدخلات) ، وهذه الفوائد بطبيعة الحال اقل

من حيث امكانية قابليتها للقياس الدقيق عن المخرجات التعليمية المباشرة التى يتخرج بها التسلاميد من النظام يوم تركهم له ومع ذلك فان هذا المفهوم ذاته مفيد لانه يمكننا من البحث المعقول عن طرق لتحسين الانتاجية الخارجية . ان تغير منهج دراسي مشلا بحيث يستبدل اشياء لها سلة واهمية في حياة التلميد والمجتمع باشياء غير ذات اهمية _ او بحيث يحل محتوى حديث من المادة مكان محتوى قديم عفى عليه الزمان _ يجعل لهذا المنهج احتمالات عالية في زيادة الانتاجية الخارجية . وينبغى ان نلاحظ انه في مثل هذه الحالة ، وعلى الرغم من ان الاجراء المتخد كان داخليا بالنسبة للنظام الا ان الاثر النهائي له كان خارجبا . وفي مجال الممارسة والتطبيق يمكن ان تؤدى التغيرات الحادثة داخل النظام التعليمي _ بشرط ان تكون تغيرات صائبة _ الى افادة كل من الكفاية الداخلية والانتاجية الخارجية .

وان ما قلناه الآن بنطبق على انتاجية النظام عندما ينظر اليه من الخارج ، ولكن هناك معنى آخر لمفهوم الانتاجية ينصر ف الى الطريقة التى نستخدم بها أى نمط معين من المدخلات في النظام _ كالمعلمين العاملين فيه أو الابنية المدرسية . وهذا يماثل معنى مصطلح « عامل الانتاجية » عند عالم الاقتصاد . (مشيرا الى العوامل المختلفة للانتاج) عندما يتحدث عن انتاجية العمل أو انتاجية رأس المال . وبهذا المعنى يمكن أن نعرف انتاجية أى مدخل تعليمي معين على أنه المخرج الكلى للنظام بالنسبة لمقدار ما استخدم من هذا العامل المعين . وواضح أن انتاجية العوامل المختلفة تحدد كفاية النظام كما عرفناه الآن (۱) .

ولكى نبعد هذا كله عما يبدو عليه من التجريد والتنظير دعنا نبين كيف ينطبق على انتاجية المعلم ، اذا زود المعلمون بأدوات افضل يعملون بها – مثلا كتبا مدرسية افضل واكثر ومواد تعليمية اضافية – ومعامل لغويات ، ومساعدين لهم للقيام بالأعمال الكتابية وغيرها ، أو زودناهم ببرامج تعليمية اذاعية وتايةزيونية جيدة – فانهم قد يقدرون على تعليم

Economists will recognize, we hope sympathetically (1) that in the interests of conveying the essential concepts of effeciency and productivity to non-economists, we have simplified the matter by avoiding questions such as marginal productivity. We have also tried to define these concepts in ways which educators will see as relevant to their own enterprise.

تلاميذ أكثر عددا ، وقد ينجح هؤلاء التلاميذ في تحقيق قدر أكبر من التعلم في الدرس الواحد أو في العام الدراسي بأكمله وعلى نحو أفضل وذلك أكبر مما كانوا يحققونه في ظل مجموعة الظروف السابقة على مثل هذا التجديد وقد لا يعمل المعلم نفسه بمشقة أكبر غير أنه على أية حال قد يستمتع يعمله بدرجة أكبر عن ذى قبل وتستفل قدراته المهنية على نحو أكبر عندما تتوافر أدوات تعليمية أحسن بل ويحقق عندئذ نتائج أفضل كما وكيفا وفي هذه الحالة تزداد انتاجية المعلم والمحالة الحالة العالم والحالة المعلم والمحالة المحالة المعلم والمحالة المعلم والمحالة المعلم والمحالة المحالة المحالة المحالة المحالة المحالة والمحالة المحالة ال

وبهذه الطريقة نفسها تزايدت انتاجية العاملين واصحاب المهن في الميادين المختلفة عبر السنوات واستطاعوا زيادة انتاجيتهم في الساعة وتحقيق أمور أفضل ولننظر مثلا لعدد المرضي الذي يمكن للطبيب في الوقت الحاضر أن يعالجهم اذا حرمناه من سيارة تحمله اليهم وما الذي كان يستطيع تحقيقه بالنسبة لصحتهم اذا وجد فجأة أنه بغير أدوات حديثة وبغير خدمات معملية ودوائية للاشك أنه كان سيحقق أقل بكثير مما نجاه الآن واذا نظرنا إلى الفلاحين في مزارعهم والعمال في مصانعهم والمهندسين ورجال الاعمال في مواقع عملهم فاننا نجدهم جميعا قد زادوا من انتاجيتهم وبالتالي زادوا من دخولهم في الجيلين الأخيرين وذلك لاستعدامهم أدوات وطرقا جديدة ويتقسيمهم الأعمال بين أنفسهم وبين من يساعدونهم في العمل وفق تخصصاتهم .

ولم تخط عملية التحول الى الهصرية الا خطوات قليلة في مجال التعليم ، ولا يشك انسان للحظة واحدة اذا لاحظ العملية التعليمية كما تحدث ملاحظة موضوعية ، او اذا شارك فيها بنفسه ، ان بكل نظام تعليمى للحدث ملاحظة موضوعية ، مجال كبير لتحسين كفايته وانتاجيته وانه ليسنهل علينا بطبيعة الحال ان نتكلم عن التحسين اكثر مما نعمل على تحقيقه .

وكما لاحظنا فيما يتصل بالادارة التعليمية ، هناك نقص في الأنظمة التعليمية يكمن في قصور الوسائل التنظيمية والادوات التحليلية التى تمكن من التعرف على التحسينات الممكنة من هذا النوع ، ثم الاستفادة منها و فضلا عن ذلك كثيرا ما تتطلب هذه التحسينات تغيير الروتين المالوف وتبنى اساليب جديدة وتقسيمات جديدة للعمل ، ومثل هذه التغيرات التى تؤثر في كثير من المشاركين في النظام يسهل أن تثير المقاومة بين كثير من الناس اللاين يرون في التجديد المقترح وسيلة تتطلب منهم بين كثير من الناس اللاين يرون في التجديد المقترح وسيلة تتطلب منهم

القيام بأعمال أكثر وبنفس الاجر ، أو وسيلة تجعل ماكانوا يقومون به من أعمال متخلفا وغير مطلوب .

نقص الحوافز المسجعة:

وهذا يشعر الى الأهمية الكبرى للحدوافز اللازمة للتغيير . وهى تبرز فرقا عميقا آخر بين التعليم والصناعات الاخرى . فتلكالصناعات في العادة تبيع منتجاتها في السوق للله الفلاح مثلا يبيع خضرواته والصانع احذيته ، وعلى هذا النحو فانه يتوافر للفلاح أو الصانع وسيلة بسيطة للتعرف على كفايته : فهو يستطيع أن يقدر مكاسبه على أساس الفرق بين التكاليف الداخلة في الانتاج والعائد من المبيعات ، ولما كان هدفه مضاعفة مكاسبه فان لديه حافزا قويا لادخال كل تغير في العملية أو الانتاج يرجى من ورائه أن يحسن النسبة بين المخرج والمدخل في العملية التي يعمل فيها .

ولسوء الحظ فانه لا يتيسر للتعليم مثل هذا المقياس للكفاية . بل ولا يوجد فيه نظام طبيعي للحوافز يدفع دائما الى التغيير . ومثل هذه الحوافل غير الباشرة التي يمكن للفرد أن يتصورها بالنسبة لنظام تعليمي معين والتي يمكن لها أن تدخل التحسين على كفايته وانتاجيته تبدو آثارها وتضيع نتيجة لجمود العملية التعليمية وقصورها الذاتى بل ولما تشتمل عليه من مشبطات . ولقد اشرنا من قبل الى مثال جيد لهذه النقطة وان كان قد ذكر في سياق مختلف . لقد كانت هناك محاولات عديدة للأخذ بنظام تحديد أجور المعلمين على أساس الجدارة وترقيتهم بناء على كفاءتهم ، واستهدف هذا النظام توفير حوافز فردية أكبر ، وعلى الرغم من وجود صعوبات عملية في مواجهة خطة مثل هذه _ وبينما رحبت هيئات للمعلمين في أماكن قليلة بنظام دفع الاجور والترقية على أساس الجدارة كما حدث في يوغوسلافيا الا أن نقابات المعلمين على وجه العموم قد عارضت هـ ده الأنظمة معارضة قوية . ويذهب أعضاؤها الى القول بعدم وجود طريقة موضوعية للحكم على جدارة المعلم أو الى القول بأن الخطة المعينة التي يقوم على اساسها المعلم قد يساء استخدامها من قبل القائمين على الادارة والأشراف . فهي على اية حال غير ديمقراطية .

ومهما تكن مزايا وعيوب نظام الاجور القائم على اساس الجدارة والكفاءة فان نقابات المعلمين وهيئاتهم تستطيع في كل مكان أن تخدم مهنتها

وتلاميدها خدمة كبيرة اذا بحثت عن طريق لخلق حوافز قوية تؤدى الى تحسين الكفاية التعليمية وتدفع عليه وتحمى الأهداف الشرعية الاخرى لمهنة التعليم ، في نفس الوقت . واقتراحنا هذا فيما نعتقد ليس مغرقا في الخيال " ففى سياق يختلف عن التعليم تماما اعنى في صناعة استخراج القحم في الولايات المتحدة الامريكية دعم اتحاد عمال المناجم مثل هذه الخطة . وقد ساعد ذلك على اعادة الصحة لهذه الصناعة المريضة وذلك بالتعاون مع أصحاب المناجم في ادخال تجديدات لزيادة الكفاية والانتاجية فيها " وينبغى عند الاحتداء بهذا المشال في التعليم الا نخرج عن حدوده الطبيعية " ومع ذلك فاذا أدت التجديدات الى رفع انتاجية المعلم ودخله بدرجة كبيرة كما حدث بالنسبة لعمال المناجم ، فان ازمة التعليم تكون غي طريقها الى الحل " غير أن انتاج تلاميد من نوعية جيدة بطبيعة الحال عمل بالغ التعقيد اذاقورن باستخراج الفحم من مناجمه "

وفي قولنا هذا نعيد تلخيص الأسباب الرئيسية التى تجعل التعليم يواجه الآن أكبر ازماته أعنى أزمة الكفاية والانتاجية ،كما يتمثل ذلك في ارتفاع تكاليف التعليم مما يهدد بضياع أعز الآمال عند المربين ونحن لا نتزيد في القول ، فما نقرأه في هذه الأسباب ليس أكثر مما تعبر عنه الكلمات وليس أقل من ذلك ، فنحن لا نقرر مثلا أن زيادة حجم الفصول علاج لجميع العلل ولا نقرر أن الاسباب التى تؤدى لرفع التكاليف خيرة أو شريرة في ذاتها اننا نقرر ببساطة الحقائق الموضوعية التالية :

ان التعليم صناعة تستخدم أعدادا كبيرة من القدى البشرية ذات المستوى العالى والتكاليف المرتفعة ، وهو في تنافسه مع صناعات أقل من حيث الكثافة العمالية وصناعات تتزايد كفايتها وانتاجيتها باستمران سيخسر السباق وسيستمر في التهقهر ويمنى بالهزيمة ما لم تبذل المواهب الإنسانية جهودا أكبر لتحسين كفايته وانتاجيته ...

وبناء على ما سبق اذا أريد للتعليم أن يحافظ على وضعه التنافسي في سوق القوى العاملة فان الاجور التعليمية ينبغى أن تستمر في الارتفاع حتى ولو لم ترتفع كفاية التعليم وانتاجيته وعندما يحقق التعليم لاسباب مالية في أن يحافظ على وضعه التنافسي هذا فسوف يحصل على مدرسين ضعافا بدلا من أن يوفر لنفسه مدرسين اكفاء وفي هذه الحالة فان قانون جريشهام التعليمي يتحقق « أي أن العملة الزائفة تطرد العملة الجيدة من السوق » ويفرق النظام في وهدة التدهور والضعف •

ان الحاجة الى تحسين اعداد المسلمين وتدريبهم بالاضافة الى التسرب الملحوظ للمعلمين المدريين الى خارج النظام يضع عبنًا كبيرا على تكلفة كل معلم يعمل بالتدريس ويبقى فيه .

ان تزايد المرتبات بطريقة آلية والمزايا التى يحصل عليها المعلم من التقاعد ولها مايبررها يمكن مع ذلك أن تؤدى الى تزايد مستمر في التكاليف كلما ازداد متوسط عمر المعلمين . وهذا هو مايحدث عندما يتزايد حجم جماعات المعلمين ببطء .

وان التشتت الهائل بين جداول المرتبات من المستوى الأدنى الى الاعلى في الجهاز التعليمى . ذلك الذى يستند الى المؤهلات الرسمية والتدرج في الترقية يؤدى الى تزايد كبير في تكاليف الوحدة بالنسبة لكل تلميذ كلما ترقت هيئات التدريس غير المؤهلة تأهيلا كافيا الى مستويات اعلا ، أو كلما حل محلهم معلمون من ذوى المؤهلات الافضل . وتتزاليد التكاليف بالنسبة لكل تلميذ عندما تنقص اعداد التلاميذ بالفصول المزدحمة ونرجعها الى الحجم العادى .

وكلما اتسع التعليم في المستويين الشانوى والعالى وهما مستويان اكثر تكلفة بالنسبة لقاعدة الهرم التعليمى الذى يشمل التعليم الابتدائى كلما ازدادت تكلفة التلميذ .

كما أن تزايد الاهتمام بالدراسات العلمية والفنية في المستويات الثانوية والعالية التى ترتفع تكلفة الوحدة فيها بالضرورة ، يؤدى أيضا الى تزايد أكبر في المتوسط العام للتكاليف بالنسبة لكل تلميذ في النظام .

جدول رقم (٨)

تأثير ارتفاع التكاليف على ميزانية المدرسة الإبتدائية في دولة نامية افتراضية خلال عشر سنوات .

دولة نامية عدد سكانها (٥) ملايين نسمة • ودخلها القومى (٣٠٠) مليون دولار (أي أن متوسط دخل الفرد ٤٠ دولارا) .

بعد عشر سنوات		سئة ال.اء	
حالة ب	الة أ		
۰۰۰ و ۳۳ در ۱	۰۰۰, ۳۳۰ر ۱	17,	۱ – الأطفال في سن المدرسة الإبتدائية
*/. • •	% * *	% ٣ ٣	٢ - نسبة المقدين
۰۰۰ و ۷۹۸	017,	4 * * , * * *	
١ ١ ٤٠	١ : ٤٠	۱: ۵۰	٤ – النسبة العامة بين التلا ميذ
			و المدرس
۲۹۰ و ۱۹	۰۰۸، ۲۲	۰۰۰ و ۸	ه - عدد المدرسين المؤهلين
	(VY \) FO3 Y		
	4188 (% 8%)		
£ A • • (% Y •)	77·· (% 7°)	14.11	٦ – المرتبات السنوية ١
			بالدولار
74.5	14	٨٠٠	المؤهلون
977	٧٢٠	٧٢٠	نصف المؤهلين
47.5	٣٠٠	4	غير المؤهلين
۰۰۰ ه ۱۷۸ (دولار)	110	4	٧ الانفاق الجاري الكل
			التعليم الإبتدائي
171	7 1 1	1	۸ – دليل 'الإنفاق (Index)
			(IIIuGA)

ان حصيلة تأثير عدد قليل من العوامل على تزايد التكلفة واضح في النموذج المعروض في جدول (٨) وان لم تتضح جميع العوامل . وبالرغم من أن هذا النموذج غير واقمى الا أنه يقوم على بيانات مدعمة بالاسانيد

ومستمدة من عدة دول افريقية ، وهو يقترح طريقة ونظام الازدياد الذى يمكن أن يحدث في تكاليف المدرسة الابتدائية وحدها في مثل هذه المواقف في العشر سنوات التالية اذا قبلنا المسلمات التالية:

في الحالة (1):

ا ـ أن يبقى معدل مشاركة التلاميذ قوميا ثابتا عند النسبة ٣٣٪ بينما ينمو عدد الأطفال في سن التعليم في المجتمع الأصلى بمعدل ٢٪ كل سنة .

٢ ــ أن يتحسن بروفيل المؤهلات اللازمــة للمعلمين تحســنا

٣ ـ أن تبقى مستويات الأجور الأساسية للمعلمين بفير تغيير .

إن تتحسن النسبة بين التلميذ والمعلم من ٥٠ ١ ١ الى ١٤ ١ ١

الحالة (ب) : نفس المسلمات تبقى كما هي ماعدا :

١ ــ أن معدل مشاركة الأطفال يتزايد ليصبح ٥٠٪

٢. - أن مستوى مرتبات المعلمين يزداد بمتوسط ٢ ٢ ٪ في السينة بما يتفق مع الدخول في بقية المجالات الاقتصادية في المجتمع .

وهذه السلمات مسلمات محافظة ، ومع ذلك فان النتيجة المترتبة عليها في العشر سنوات التالية هى رفع التكلفة الكلية للمدرسة الابتدائية في الحالة (1) من ٦ ملايين الى ٥ر١٤ مليون ، وفي الحالة ب من ٦ ملايين الى حوالى ١٨مليونا ، ومع ذلك فان نصف الأطفسال في المجتمع أو اكثر مايزالون خارج المدرسة الابتدائية وهذه القوى الكامنة في البناء التعليمي التى تؤدى الى زيادة النفقات تشبه القنبلة الرمنية التى تهدد ميزانيات التعليم بالانفجار ، ويجدر أن يقدم النصح لترشييد أى نظام مدرسي بحيث يضع نموذجا مناسبا للانفاق يناسب وضعه .

وهناك نقطتان أخسريان ينبغى أن أسوقهما عن مشكلة تكلفة التعليم ...

النقطة الاولى تتمثل في حقيقة بسيطة كثيرا مانففلها وهي أن أي بناء

جديد يلزم النظام التعليمي بالاستمرار في الانفاق عليه في المستقبل على نحو معين مما يزيد كثيرا عما يتكلفه البناء الجديد نفسه .

ونحن في حاجة الى بحوث اكثر عن طبيعة هذه النسبة (تكاليف الاستثمار المبدئي الى التكاليف السنوية الجارية التي تجيء بعد ذلك) في ظل ظروف مختلفة . غير أنه في فرنسا مثلا يبدو أنها تقترب من ٢: ١ في المستويات الابتدائية والثانوية وحوالي ٥٠٧: ١ في المستوى الجامعي وبعبارة أخرى متى ماشيدنا مدرسة جديدة فان تكاليف ادارتها في كل سنة بعد ذلك تساوى على الأقل سدس قيمة التكاليف الاصلية ويمكن أن نسوق مثالا من ساحل العاج يقترح نسبة ٨٥٥: ١ في المستوى الابتدائي(١) وفي أوغندا نجد نسبة مماثلة تنطبق على المدارس الثانوية العامة و وقد تتفاوت النسب في أماكن أخرى تفاوتا كبيرا عن هاتين النسبتين ولكن النقطة الاساسية ، مازالت صادقة وهي أن استثمار رأس مال جديد في التعليم سواء أكان التعليم بالمجان أو بمصروفات المثقل على دخل النظام النعليمية هذه النقطة خشية أن تتحول الأبنية المدرسية الجديدة التي تقدم الرعاية هذه النقطة خشية أن تتحول الأبنية المدرسية الجديدة التي تقدم الها بشروط سهلة وبافضل النوايا الى فيه البيض يلتهم كل مايوجه في البيت من طعام كما تقول الاسطورة الخرافية .

والنقطة الثانية تتصل بما يفرضه تسرب التلاميد ورسوبهم ، او انهائهم تعليمهم مع عدم استخدامهم لما تدربوا عليه تدريبا كبيرا للفاية . . بما يفرضه كل هذا على التعليم من تكلفة باهظة وأن متوسطة تكلفةالتلميد الذي نتوصل اليه بقسمة التكاليف الكلية على جميع الملتحقين بالتعليم قد تقلل كثيرا من التكلفة الفعلية لتخريج تلميذ واحد في النظام بعد الانتهاء منه ينجاح ، وينطبق هذا بدرجة أكبر على تكلفة أولئك الذين يتمون دراساتهم ويستخدمون ماتدربوا عليه استخداما حسنا بعد تخرجهم فيهه .

J. Hallak and R. Poignant, Les Aspects Financiers de l'édication en Côte d'Ivoire, Monographies Africaines, No. 8 (Paris/IIEP, 1966.)

المرحلة يستفرق اكثر من نصفهم سنوات اكثر من المعتادلاتمام هذه المرحلة، ففي كل من جابون وساحل العالج ومالى مثلا ، نجد أن أكثر قليلا من ثلث التلاميذ الذين أتموا الصفالسادس الابتدائي استطاعوا الانتهاء من هذه المرحلة في السنوات الست المرسومة لها بينما استغرق ٤٠٪ منهم سبع سنوات الباقون الى ثمان أو تسنع سنوات (۱) .

وتظهر التكلفة الفعلية الكلية بالنسبة لكل متخرج عندما تضاف التكاليف الكلية للمتسربين والراسبين الى الناتج النهائى كما في الجدول (٩) وفيه مقارنة للتكلفة الاسمية لكل تلميذ اذا استطاع التلاميد جميعا الذين يدخلون النظام الانتهاء منه فعلا في الوقت المحدد له ، وسوف يقارن هذا بالتكلفة الفعلية لكل متخرج عندما يدخل في الاعتبار التكاليف الفعلية لاعادة القيد بالصفوف الدراسية وللذين لايتمون الدراسة .

جدول (٩) تكلفة الوحدة في كل مستوى تعليمى في احدى دول أمريكا الوسطى في العام الدراسي ١٩٦٤//١٩٦٣ (بالدولار)

المتوسط الفعل التكلفة بالنسبة لكل متخرج	التكلفة النظرية في المرحلة	المدة الأسمية المرحلة	التكلفة الأسمية لكل تلميذ في السنة	المستوى التمليمي
۸۰۰	4.4	٦	٥١	الاپتدائی الفانوی
794.	۰۲۰	٥	1 • \$	أكاديمي
٥٨٢٥	1.40	٥	717	= پي
1771	1400	•	441	الجامعي

Source: unpublished data,

تحسين الكفاية التعليمية:

وان دليلا من هذا النوع يوجب كما هو واضح على القائمين على الادارة التعليمية في كل مكان أن يقوموا بحملات كبيرة تستهدف رفع الكفاية التعليمية وانتاجية التعليم ، غير أن السؤال هو كيف يمكن لهم أن يقوموا

J. Proust, «Les Deperditions scolaires au Gabon; and I. Deblé «Rendements scolaires dans les pays d'Afrique d'expression française», in Etude «Tiers-Monde», Problèmes de planification de l'éducation (Paris, IEDES, 1964).

بهذا العمل على افضل نحو ؟ ما هى النقاط الاساسية داخل نظامهم التعليمي التى ينبغى أن يوجهوا جهودهم نحوها ويكرسوا لها هجومهم ، وماهى الاختيارات الاخرى المتوافرة لهم ؟ .

ان اجابة ذات شقين تفرض نفسها علينا ، والشق الاول يتطلب منهم ان يخططوا حملتهم على أساس تحليل الانظمة وعلى أساس عدد من المبادىء الاساسية ، والشق الثانى يتطلب حسن الاستفادة من الدروس العملية القائمة على الخبرة والمتوافرة من قبل . وسوف ننظر في ايجاز الى كل من هذين الشقين .

الحاجة الى استخدام اسلوب تحليل النظم:

فاذا نظرنا الى الشق الاول فان نفس النوع من تحليل الانظمة الذى استخدمناه فيهذا الكتاب على نحو شامل يمكن أن يطبق على نحو مثمر على الجوانب الخاصة بأى نظام تعليمي معين ، والحق أن الاساليب التي تمكن من القيام بهذا مازالت تتطلب مزيدا من التنقيح ، غير أن هذا ينبغي الا يؤجل المسألة ويؤخرها لأن المنطق الاساسي واساليب منهج التحليل المقترح متوافرة لدينا " غير أنه من الضروري أن نطبقها في ضوء افضل الحقائق المتوافرة في أي موقف معين ، وبالرغم من أن البحث سيستمر جريا وراء حقائق افضل ، واساليب اكثر حذقا ومهارة .

وعندما نطبق تحليل النظم ليساعدنا على تشكيل استراتيجية للعمل والتنفيد سيكون من المفيد الا تغرب المبادىء السبعة التالية عن ذهننا وبعضها مألوف الأى طالب في السنة الأولى من دراسة علوم الاقتصاد لانهاكانت ومازالت بمثابة القلب من جميع أنواع التقدم العصرى في انتاجية الإنسان ، وبعضها الأخر مألوف لطلاب علم النفس الحديث والتربية المعاصرة ولكنها لم توضع بعد موضع الاستخدام التام و واذا وحدنا وربطنا بين هذه المبادىء فانها تصبح أدوات عمل قوية لاعادة تشكيل أى نظام تعليمى وتحسينه بطرق منوعة ولا حصر لها تقريبا .

مراعاة المبادىء الآتية:

ا ــ مبدأ الفروق الفردية Individual differences يقرر ان التلاميذ بختلفون ويتفاوتون تفاوتا هائلا في استعداداتهم الفردية ومعدلات

تعلمهم ، وطرق التعلم ، ومعنى هذا أن كل تلميذ سوف يتعلم على أفضل نحو عندما تتشكل وسائل التعلم وظروفه على نحو مرن بما يتناسب مسع سرعة تعلمه وأسلوبه وعلى العكس من ذلك أذا وجدنا أن نظام التدريس والتعلم يهمل هذه الفروق الفردية الكبيرة فأن الكفاية التعليمية في كل هذا الموقف لابد وأن تنحدر إلى مادون المستوى المرغوب فيه .

٧ ــ مبدأ التعليم الذاتى Self-instruction يقرر أن كل تلميذ مهما كانت استعداداته لديه حب استطلاع فطرى وقدرة على تعلم قدن كبير من الاشنياء معتمدا على نفسه شريطة أن تستثار دوافعه على نحسو سليم وأن يوجه التوجيه السديد وأن توفر له مواد التعلم في صورة جذابة وقابلة لهضمها وعلى العكس من ذلك أذا تعرض التلميذ لفترات طويلة. لظروف تجعله يربط التعلم بالخوف والملل والفشل وعدم الاهمية فان ذلك يقمع جب الاستطلاع الطبيعي عنده ويئد رغبته في التعلم و

٣ مبدا الربط بين الطساقة الانسسانية والموارد الفيزيقية Human energy and Physical resources يقرر ببساطة بالغة أنه يمكن زيادة العمل الذي ينجزه الانسسان (مدرسسا أو تلميذا) زياد كبيرة أذا ماوضعنا في متناول يديه أدوات وتكنولوجيات أكثر وأفضل ، وأذا علمناه كيفية استخدامها للافادة منها على أفضل نحو ...

إلى مبدأ المدى الاقتصادى Economics of Scale ويذكر المنه اذا كان الموقف التعليمي يتطلب تسهيلات تعليمية غالية التكلفة وادوات واجهزة فان تكلفتها بالنسبة لكل تلميذ يمكن خفضها حون أن يؤثر ذلك في الجودة أو الفاعلية وذلك عندما ننتجها ونستخدمها على نطاق اكبر حتى تصل الى النقطة التى عندها يصبح استخدامها اقتصاديا للغاية .

ان مايعتبر مرتفع التكلفة على نطاق ضيق بحيث يمنع من الاستخدام قد يكون ميسرا اقتصاديا عندما يستخدم على نحو واسع وعندئذ يعتبر بحق اقل الاساليب تكلفة .

■ _ مبدأ تقسيم العمل 'Division of Labor يقرر أنه أذا قسم الناس أصحاب الكفايات المتخصصة المختلفة بل والمتفاوتون في مستوى الكفاية ، أذا قسموا عملا مركبا إلى أجزائه المكونة • ثم عالج كل شخص

عندئد الاجزاء التى تتفق على أفضل نحو ، مع كفايته فان كل فرد يؤدى الممل بأعلى انتاجية يقدر عليها ، وسستكون النتيجة النهائية لذلك اعظم .

٣ - مبدأ التركيز والقدار الحرج: Concentration and Critical Mass يقرر أنه ليس من الاقتصاد أن تركز على أهداف تعليمية معينة ما لم نصل الى نقطة يكون عندها مقدار الناتج وكفايته متناسبا مع الجهود المبدولة وما لم نصل الى هذه النقطة ونتعداها فان العائد سوف يكون قليلا أن لم يكن معدوم القيمة تماما .

٧ ـ مبدا افضل استخدام واستفادة: Optimizing يقرر انه عندما تتحد عدة مكونات مختلفة في نظام انتاجي فانه من غير الممكن على الاطلاق بالنسبة لكل مكون أن يستخدم بالحد الاقصي النظرى المرسوم لانتاجيته ولكن الحد الاقصي للنتائج الكلية أو الشاملة ستتحقق عندما نعمل على تركيب المكونات بنسب تتيح استخدام اندر المكونات وأغلاها أكبر استخدام ، وتستخدم المكونات الارخص والاكثر وفرة استخداما أقل وان الاستفادة من نظام تعليمي على أفضل نحو أو من نظام فرعي يستلزم عملية اقتصادية التعلم من ناحية وبتكلفة اقتصادية معقولة من ناحية أخرى ، وأن الجيدة للتعلم من ناحية وبتكلفة اقتصادية معقولة من ناحية أخرى ، وأن أفضل ترتيب أو تنظيم من وجهة النظر الاقتصادية البحتة من النادر أن انتطبيق ينبغي أن نبحث عن أفضل توفيق بين وجهتي النظر التعليمية ، وعلى ذلك فغي مجال التطبيق ينبغي أن نبحث عن أفضل توفيق بين وجهتي النظر .

أمثلة توضح تيفية تطبيق الباديء السابقة:

وهذه المبادىء قد تبدو عقيمة جديا . عندما تصاغ صياغة مجردة غير اننا نستطيع ان نبعث فيها الحياة وأن نعطيها معنى عمليا عندما ننتقل الى الحانب الثانى من السؤال الذى طرحناه من قبل " ولقد بدلت أنظمة تعليمية عديدة في الحقيقة جهودا ذات أهمية في العشر سنوات الماضية لزيادة كفايتها و فاعليتها ، وأن خبرات تلك النظم لتبرر أن نفحصها فحصا اعمق وعن قرب وأن يتاح لها انتشار أوسع ، ونورد هنا على سبيل المثال بعض الممارسات التي جربتها هذه الانظمة والتي يمكن لانظمة أخسرى أن تحصل منها على اشارات وتوجيهات مفيدة .

انقاص تكاليف بناء المدرسة وذلك عن طريق استخدام اساليب التخطيط، والهندسة وطرق الانتاج الحديث كتلك التى نعرفها معرفة جيدة من خبرات البريطانيين والمكسيكيين أوتلك الطرق التى يشجعها الآن مراكز اليونسكو للابنية المدرسية في المناطق النامية (۱) أ

ان اعادة تخطيط وتقسيم المساحات المتوافرة واستخدامها الى اقصى الحدود مثل الجداول الأكاديمية خلال العام كله التى تتبناها جامعات معينة في الولايات ، ونظام الفترتين في المدارس الابتدائية بالدول النامية كما في تونس وعدة دول في امريكا اللاتينية (٢) - والحل الاخسير لايعتبر تربويا ومرغوبا فيه في المدى البعيد ، ومع ذلك فهو كمرحلة انتقال مناسب

Educational Facilities Laboratoires, Inc., The Cost of (i)
School-house (New York, 1960); Interstate School Building Service, Economies in School Construction (Nash ville, Tenn., George Peabody College for Teachers, 1962); Mexico, Regional School Building Centre for Latin America, CONESCAL, (Mexico, 1965 to date); United Kingdom Department of Education and Science, Bulletin (London, 1955 to date); and Unesco, Various Publications of the Regional School building centres for Africa and Asia, Khartoum and Colombo.

American Association of School Administrators, Year-(1) round School (Washington, D.C., 1960); G. Oddie, School Building Resources and Their Effective Use. Some Available Techniques and Their Policy Implications (Paris, OECD, 1966); W.H. Stickler, and M.W. Carothers, The Year-round Calendar in Operation (Atlanta: Southern Regional Education Board, 1963); D.J. Vickery, A Comparative Study of Multi-purpose Rooms in Educational Buildings (Bangkok: Unesco Regional Office for Education in Asia, 1964); D.C. Webb, Year-round operation of Universities and Colleges, (Montereal: Canadian Foundation for Educational Development, 1963); J.T. Shaplin, and H.F. Olds, Team Teaching (New York, Evanston, and London, Parper & Row, 1964); and J.L. Trump, Images of the Future: A New Approach to Secondary School. (Urbana, Illinois: Commission or the Experimental Study of the Utilization of the Staff in the Secondary School, 1959).

ومايزال يستخدم استخداما كبيرا من قبل الاتحاد السوفيتى وفي بعض الحالات في الولايات المتحدة الامريكية ، ولقد أتاح لعدد أكبر من الاطفال الحصول على التعليم دون أن يلحق ضررا كبيرا بكيف التعليم .

اطالة الساعات المدرسية لاتاحة وقت اكبر للتدريس والتعلم (في بعض الدول النامية) حيث تقل الساعات الدراسيية وتقصر السينة الدراسية قصرا كبيرا وذلك بقصد ضمان نتائج مرضية "

اشتراك معهدين متجاورين في التجهيزات المدرسية الفالية التكاليف وفي هيئات التدريس المتخصصة (المعامل ــ الملاعب ــ المطاعم ــ المسرح المدرسي ــ الخدمات الدراسية) وذلك عندما يكون ذلك ممكنا دون زيادة كبيرة في تكاليف النقل أو التركيب ...

اشتراك الولايات المتجاورة أو الدول في البرامج الجامعية المتخصصة المفالية التكاليف وبهذه الطريقة يمكن أن تحقق معا ما لا تستطيع كل على حدة تحقيقه (مثلا جامعة شرق أفريقيا) أمريكا الوسطى . مكتب التعليم للمناطق الجنوبية في الولايات المتحدة ومجموعات من الكليات العديدة المتعاونة في الولايات المتحدة) وجامعتي داكار وأبديجان (٢) ...

استخدام مساعدين للمدرسين في حجسرة الدراسسة وذلك للقيام بالأعمال الكتابية وما يماثلها . . وعلى هذا النحو يمكن أن نساعد المعلمين

W. Schramn, et al., op. cit. (in particular, the summing (1) up to Chapter 4, «What do the new media cost?»

Consejo Superior Universitario Centroamericano, Plan (7 para la integración regional de la educatión Superior Centroamericano (Costa Rica, 1963); and Unesco, The Development of Higher Education in Africa (Paris, 1963), pp. 219-338.

على القيام بتدريس مباشر اكثر (كما في مدارس حكومية كثيرة في الولايات المتحدة) (1) ...

التأهيل والاهتمام الاكبر بالتعليم الذاتى الحسن التخطيط مشلا باستخدام مواد التعليم المبرمج ، الآلات التعليمية • ومعامل اللغات ، والكتب الجيدة ، وكل هذه تمكن التلاميذ من أن يتحركوا وفقا لسرعتهم كما تمكن المدرسين من أن يخدموا اعدادا أكبر من التلاميذ (وهناك أمثلة كما تمكن المدرسين من أن يخدموا أعدادا أكبر من التلاميذ (وهناك أمثلة كثيرة في أمريكا الشمالية وفي أوربا ، وأمثلة قليلة في المناطق النامية) (٢) •

تزايد الانفاق على الكتبالمدرسية والوسائل التعليمية الاخرى وذلك لتمكين التلاميد من تعلم مقادير أكبر • معتمدين على انفسهم ولزيادة انتاجية المدرس ولحماية التلاميد من المدرسين غير المؤهلين الضعفاء • (ولسوء الحظ ثمة اتجاه مضاد في كثير من الدول النامية حيث أدى ضغط تكلفة المدرس المتزايدة الى تأثير مضاد هو تقليل مخصصات المواد التعليمية والمكتبات المدرسية) •

استخدام الممارسات الادارية الحديثة في مجال الخدمات المدرسية كان تستخدم بالنسبة لتكاليف خدمات الانتقال ا وفي الكافتيريا ا وفي تدبير الكتب المدرسية وغيرها من المواد ، وتخزينها وفي صيانة المبانى . . . النح ولقد أدت عمليات التحليل البسيطة في عدد من الانظمة المدرسية والجامعات الى اظهار أن ثمة مجالا كبيرا لتحسين مثل هدده الخدمات وانقاص تكلفتها الله المناسبة المناسبة وانقاص تكلفتها المناسبة المناسبة المناسبة وانقاص تكلفتها المناسبة المناسبة المناسبة وانقاص المناسبة المناسبة المناسبة وانقاص المناسبة المناسبة وفي المناسبة المناسبة وفي المناسبة وفي المناسبة المناسبة وفي المناسبة المناسبة وفي المناسبة وفي المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة وفي المناسبة المناسبة

M. Blair, and R.G. Woodward, Team Teaching in Action (Boston: Hougton Miffiln Company, 1964); Central Michigan College, A Co-operative Study for the Better Utilization of Teacher Competencies (Mount Pleasant, Mich., 1955); K. Lovell, Team Teaching (Leeds: University of Leeds Institute of Education, 1961); and J.L. Trump, Images of the Future, op. cit.

P.K. Komoski, and E.J. Green, Programmed Instruc- (7) tion in West Africa and the Arab States, a report on two training workshops (Paris, Unesco, 1964); A.A. Lumsdaine, and R. Glaser, Teaching Machines and Programmed Learning, I, 1965, II; and Fund for the Advancement of Education. Four Cases of Programmed Learning, (New York, 1964).

ضم المؤسسات التعليمية الصغيرة الحجم ودمجها في وحدات أكبر واكثر كفاءة وأحسن جودة ، وينطبق هذا على وجه الخصوص على المدارس الثانوية وعلى المعاهد الصغيرة لاعداد المعلمين (غير أن دولا عديدة في أمريكا اللاتينية قد سارت في الاتجاه العكسي بأن أنشأت عسددا كبيرا جدا من الجامعات الصغيرة لايمكن أن نأمل في بقائها حية من الناحيسة التعليمية والاقتصادية) (1) •

دراسة واختيار موقع المدارس وحجمها بحيث تخدم على أفضل نحو مجتمعا من التلاميذ مبعثرا وذلك بأقل تكلفة (فالبحوث العلمية في هولانده طبقت نظرية الموقع على التعليم وتوفير تسهيلات لتدريس مهنى (للمرحلة الثانوية) بين المدن اللبنانية المختلفة على أساس دراسة التكاليف النسبية للانماط المختلفة من هذه الدراسة .

وهذه القائمة المختصرة المنتقاة توضح أن هناك فرصا كثيرة لتحقيق تحسينات في الكفاية التعليمية ، ذلك أنها تبين بجلاء أنه لايوجد دواء وحيد لكل داء ، كما تبين وجوب الاقتراب من هذا العمل من زوايا كثيرة وفي نقاط شتى ، وبتصميم وعزم هائلين .

ولاتستلزم معظم انماط العمل السابقة خروجا كبيرا وملفتا للنظر على الممارسة التقليدية . وسوف تؤدى هذه الممارسات بغير شك عندما تطبق بقوة وعلى نحو خلاق الى تحقيق مكاسب هائلة . ولكن السسؤال يبقى : هل يكفى استخدام الوسائل التقليدية لحل المشكلة ؟ ان تخميننا هو اننا في حاجة الى شيء ابعد واكثر ، فنحن نحتاج الى استراتيجية جديدة في الاساس تحطم قيود التقاليد وتجرؤ على أن تفكر في تجديدات من النوع المقبول في المجالات الحياتية الاخرى ، ولقد أدى نقص في الشجاعة والخيال الى العجز حتى عن أن نحلم باستخدامها في مجال بالغ الأهمية والحيونة وهو تعلم الانسان ونموه =

ومن الغريب أن التجديد في التربية النظامية أصعب كثيرا عن عمل ما ليس تقليديا في الجانب الآخر من التربية ونعنى به التربية غير النظامية أو غير المدرسية وهذا هو الوضوع الذي نتناوله الآن .

Interstate School Building Service, School Construc- (1) tion, op. cit.; and Unesco, Provisional Report of the Meeting of Experts on Higher Education and Development in Latin America, University of Costa Rika, San José, 15-24 March 1966 in Higher Education and Development in Latin America (Paris: Unesco, 1966), pt. 11, p. 8.

الفصهل الخامس

التربية غير المدرسية

أشرنا حتى هذه النقطة اشارة عارضة الى ذلك التنسيق المحير والمربك للأنشطة التعليمية غير المدرسية ، وللتدريب الذى يشكل _ أو ينبغى أن يشكل _ تكملة هامة للتعليم المدرسي في أى مجهود شامل على المستوى النوعى للتعليم . ويطلق على هذه النشاطات تسميات مختلفة _ تعليم الكبار والتعليم المستمر _ التدريب اثناء الخدمة _ التدريب المعجل ، تدريب الفلاح أو العامل _ أنواع من التعليم الاضافي - وهذه النشاطات تمس حياة كثير من الناس وحين يحسن توجيهها قان لها امكانية النشاطات تمس حياة كثير من الناس وحين يحسن توجيهها قان لها امكانية عالية للاسهام بسرعة وعلى نحو جوهسرى في تنمية الفرد وفي التنمية القومية - ويمكن أيضا أن تسهم في الاثراء الثقافي ، وفي تحقيق الفرد للالتها.

وهناك اذن اتفاق عام شامل على أن هذا النسق التعليمي غير الواضح الملامج هام ، ويستحق عناية واهتماما أكبر . غير أن المرء يجد في ضوء الشواهد السطحية أن الكلمات الجريئة والشجاعة عن هذا الموضوع يندر أن ترتبط بأفعال جريئة وشجاعة بنفس المقدار . وهناك سبب واضح لهذا وهو أن النشاطات التعليمية غير المدرسية اذا قورنت بالنظام والتنسيق والتماسك النسبي لموجود في النظام التعليمي المدرسي تبدو غير منظمة وتتحدى الوصف البسيط لها بأنها ذات خطة منظمة ولا يمكن أن تشخص على هذا النحو وهناك عدد قليل من الدول التي يتوافر لديها بيانات واحصائيات جيدة عن نشاطاتها الحالية في هذا المجال ، وبالتالي فان كثيرا من الدول ليس لديها تقويم وتقدير لحاجاتها المستقبلة وكيفية مواجهتها على أفضل نحو . ولقد حاول معهد التخطيط التعليمي الدولي أن يوفر مثل هذه البيانات والاحصائيات في تنزانيا والسنغال . (1)

See J. King, Planning Non-formal Education in Tan-(1) zania, African research monographs No. 16 (Paris, Unesco/HEP, 1967); and P. Fougeyrollas, F. Sow, and F. Vallandon, L'Education des Adults au Sénégal, Monographies Africaines, No. 11 (Paris, Unesco, HEP, 1967).

وكثيرا ما تكون أهداف النشاطات غامضة وغير واضحة ، كما أن المستفيدين منها غير واضحى التحديد ، ومسئولية ادارتها وتمويلها مبعثرة بين عشرات من المؤسسات العامة والخاصة . وهذه الأنظمة تنشأ المقائيا وتجيء وتذهب ، تنجح في بعض الأوقات نجاحا باهرا ، وتموت في حالات أخرى كثيرة ، دون أن يلتفت اليها أحد أو يحيزن عليها . وليس هناك اشخاص مسئولون على وجه التحديد عن الاشراف عليها ، أو المحافظة على تطوير نمطها على نحو شامل ، والتعرف على الثفرات التي تحتاج الي الله ، وتصور متطلباتها في المستقبل ، أو اقتراح أولويات بالنسبة الها ، وطرقي افضل للتنسيق بينها ورفع كفايتها وفاعليتها .

وتزداد المسألة غموضا ، وتحيط بها الغيوم اذا أخفق المرء في التمييز بوضوح بين حاجات التعاليم غير المدرسي في الدول الصناعية المتقدمة وحاجات الدول التي تقل عنها من حيث التقدم .

حالة الدول الصناعية:

ازداد ادراك الدول الصناعية في اوربا وأمريكا الشمالية ووعيها بوجرب متابعة التعليم المدرسي _ مهما كان مستواه _ من خلال اشكال ملائمة من (التعليم المستمر) خلال حياة كل شخص (۱) . واستمراد التعايم خلال الحياة اساسي في مجتمع سريع التغير والتقدم لأسباب اساسية ثلاثة:

ا _ لضمان قدرة الأفراد على التحرك المهنى ولاتاحة فرص عمل لن ترك العمل في الماضي .

٢ _ أن يزود الاشتخاص ذوى التدريب الجيد بالمعرفة الجديدة والتكنولوجيات الاساسية للمحافظة على انتاجيتهم العالية كل في مكان عمله .

٣ _ تحسين رضا الفرد عن حياته ، وتحسين نوعيتها من خلال الاثراء الثقافي اوقت فراغهم المتزايد .

ومن هذا المنظور يصبح للتعليم والتدريب المستمر للمعلمين في جميع

 المستويات دلالة استراتيجية خاصة واذا اخفقوا في ملاحقة آخر تطورات المعرفة فانهم سوف ينقلون الى مواطنى الغد ، تعليم الأمس ..

ولقد حدث تطوير سريع جدا في معظم الدول الصناعية في شبكة براميج التعليم المستمر ، وذاك استجابة لهذه المتطلبات العديدة و ومن الممكن تماما أن يبلغ ما يستفل في بعض الدول (الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتى) من مجموع الموارد الاقتصادية والطاقات الانسانية المستفلة في هذه البرامج ما يقرب من مجموع ما يستفل منها في التعليم المدرسي بجدوله الزمني الكامل "

وحقيقة هذه المسالة برمتها غير معروفة ، لكن المجهبود الذى قام به هارولد كلارك بجامعة كولومبيا ، والذى درس الموقف في الولايات المتحدة كشف عن بعض النتائج المذهلة . لقد وجد انه بالاضافة الى النظام التعليمي المدرسي هناك على الأقل ثلاثة انظمة تعليمية غير مدرسية خفية عن العيان الى حد كبير ، ولكنها منشغلة بتعليم متعمق لكثير من الأشياء التي يتناولها التعليم النظامي المدرسي و واول هذه الآيظمة التعليمية ما نجده لدى مؤسسات الاعمال الخاصة والثاني ما نجده لدى الؤسسة المسكرية ، أما الثالث فيشتمل على انواع كثيرة من النشاط التعليمي تشرف عليه هيئات ومنظمات خاصة تتطوع للقيام بهذا العمل (۱) وبعض الشركات الصناعية العملاقة ، كما استطاع الاستاذ كلارك أن يقدر ويحسب (ولو أن سجلات حساب هذه الشركات ليسب واضحة فيما يتصل بهذه المسائل) ، تنفق على التدريب ذى المستوى العالى اوظفيها وعملائها ميزانيات تعليمية تبلغ من الضخامة ما نجده في بعض الجامعات الكبيرة ، وكثيرا ما يكون هذا الانفاق على نفس الموضوعات التي تهتم بها الكبيرة ، وكثيرا ما يكون هذا الانفاق على نفس الموضوعات التي تهتم بها هذه الجامعات ، ولقد وجد ايضا أن المساحة المخصصة للنشاط في مدارس ولمده الجامعات ، ولقد وجد ايضا أن المساحة المخصصة للنشاط في مدارس ولو المناعية ويقد وجد ايضا أن المساحة المخصصة للنشاط في مدارس ولو المناعية ويقد وجد ايضا أن المساحة المخصصة للنشاط في مدارس ولو المداحة ويقد وجد ايضا أن المساحة المخصصة للنشاط في مدارس ولو المناعة المخصوصة للنشاط في مدارس ولو المناء المناء المداحة المخصوصة للنشاط في مدارس ولو المناعة المناء المناعة المناه المناعة المناء ولقد وجد المناء المساحة المناء والمناء ولقد وجد المناء والمناء وال

See H.F. Clark, and H.S. Sloan, Classrooms in the (1) Factories (Institute of Rosearch, Farleigh Dickinson University, Rutherford, New Jersey, 1958); H.F. Clark, H.S. Sloan, and C.A. Herbert, Classrooms in the Stores (Sweet springs, Mo: Roxburry Press, Inc., for the Institute for Institutional Improvement, Inc., 1962); and H.F. Clark and H.S. Sloan, Classrooms in the Military (New York: Bureau of Publications, Teachers College, Columbia University, for the Institute for Institutional Improvement, Inc., 1964).

الأحد في بعض الكنائس في بيئات محلية معينة تساوى مساحات الفصول في المدارس العامة المحلية ومن الكشوف العابرة التى توصل لها ان ان بعض اندية البحوث الخاصة كانت تدرس نفس المقررات الدراسية في الملاحة كتلك التى تقدمها الاكاديمية البحرية في « أنا بوليس المحتماة Academy at Annapolis) بل ان طلاب هذه الاندية الخاصة كثيرا ما تفوقوا على طلاب الاكاديمية البحرية في نفس الامتحانات . ومن ناحية اخرى فان الخدمات العسكرية كانت تزود العسكريين بتدريب فنى مدنى حيد ادى الى أن كثيرا منهم ترك العمل العسكري ليلتحق بالإعمال المدنبة .

حدثت نفس الظاهرة الى حد كبير في أوربا الفربية ، ولو أن ذلك لم يحدث بنفس المقدار الذى نجدة في الولايات المتحدة الأمريكية (١) . ومما يستحق التنويه انجازات الدول الاسكندنافية في مجال تعليم الكبار . كما أن الحكومة الفرنسية اهتمت أخيرا اهتماما متزايدا بالتلديب الخاص وببرامج أعادة تدريب الكبار (٢) .. كما بدأ تعليم الكبار في جمهورية المانيا الفيدرالية ، وفي المملكة المتحدة حياة جديدة منذ ١٩٤٥ وذلك الى حد كبير من خلال رعاية المؤسسات الخاصة . وتزيد الشركات الصناعية في انحاء أوربا كلها من عنايتها بالتدريب أثناء الخدمة ومن رعايتها لبرامج التنمية المهنية ، على الرغم من أن هذا يحدث ببطء شديد فيما يبدو بحيث البرامج في الآلات الحاسبة الحديثة ، وبتدريب الفنيين في الالكترونيات البرامج في الآلات الحاسبة الحديثة ، وبتدريب الفنيين في الالكترونيات وما شايه ذلك ، وهؤلاء يلتحقون في النهاية بأعمال مدنية .

ولقد أضفى الاتحاد السوفيتى والدول الاشتراكية الاخرى في أوربا على التربية المستمرة أهمية كبيرة ، وخطت هذه الدول خطوات فعالة في تحقيق هذا النوع من التربية ويبدو أنها ذهبت الى أبعد مما استطاعت الدول الفربية أن تصل اليه في تحطيم العوائق المصطنعة التى أبقت على الانفصال غير المدرسي والتعليم غير المدرسي لفترة

See A.A. Liveright, «Observations on Developments in () the Field of Higher Adult Education in 1965», Limited Circulation Statement at the Center for the Study of Liberal Education for Adults, Boston, February, 1965.

See «La Formation Professionnelle des Adults», in (1) notes et études documentaires, No. 3104, 9 Juillet 1964, Paris, Secrétariat du Gouvernement, Direction de la Documentation.

طويلة ولقد ترتب على ذلك وجود حوار مستمر في الدول الاشتراكية بين الجامعات والمدارس الفنية والصناعات التى تخدمها والرواد في البحوث الصناعية وثمة سؤالان اساسيان بالنسبة لهذا الحوار وهما: (۱) ما مدى صلاحية البرامج التعليمية الموجودة حاليا وكيف يمكن تحسينها ؟ (٢) ما هى الأنماط الجديدة من القوى العاملة التى سوف نحتاج لها لخدمة الأنواع الجديدة من التكنولوجيات التى لا تزال في الأفق ومن ثم ما هى التجديدات التى نحتاج اليها الآن في البرامج التعليمية لكى نواجه هذه الحاجات الجديدة ؟.

وفوق هذا فان الأنظمة التعليمية في هذه الدول قد اوجدت وابتدعت علاقة وثيقة جدا بين العمل والدراسة . وهكذا نجد أن حوالي نصف الطلاب المتحقين بالبرامج الهندسية في الجامعة في الاتحاد السوفيتي يدرسون بعض الوقت ، بينما يقومون بأعمالهم بانتظام خارج الجامعة . فهم يقومون بقدر كبير جدا من التعلم بالمراسلة ، وحديثا جدا عن طريق التليف زيون ، وذلك مع قضاء فترات دراسية بين الحين والآخر في الجامعة (١) - وهناك فرص كثيرة وعديدة متاحة للعامل القادر الطموح في الاتحاد السوفيتي لكي يتقدم تعليميا عن طريق العدودة الى المدرسة ، وذلك بغير تضحية شخصية كبيرة . واساتلة الجامعة بدورهم مضطرون بل ويسمح لهم بأن يتركوا التدريس بالجامعة بعض الوقت لكي يتابعوا التطورات الجديدة المتصلة بميادين تخصصهم مثل برمجة الآلات الحاسبة وذلك لكى يحافظوا على قدراتهم في البحث العلمي ، وحتى يتجنبوا التخلف في هذا المجال . وبعض أصحاب المهن كالأطباء مضطرون لمتابعة المعرفة الجديدة والأساليب الفنية الجديدة في ميادين تخصصهم ، ويتمكنوا من تحقيق ذلك . وسوف يستمر نمو هذه البرامج التعليمية غير النظامية وانتشارها على نحو سريع في الدول الصناعية . وليس من شك في أن الحاجة اليها واضحة ، والدوافع لاستمرارها قوية ، ويمكن توفير الموارد اللازمة لها . هذا فضلا عن أن هـــــــ البرامج تســــاعد الأشخاص على أن المدرسي ، تعوض عيوبها وتعالج نقائصها ، تلك العيوب التي تنبثق من فشل هذا التعليم فشلا سريعا ازاء الحاجات المتغمة .

وكل هذا يبرز أهمية بلورة وتطوير وجهة نظر أكثر تماسكا عن

Nozhka, et al., op. cit.

النظام التعليمي غير المدرسي تيسر التنسيق بين اجزائه بعضها والبعض الآخر تنسيقا أكثر فاعلية ، وكذلك بينه وبين النظام التعليمي .

ان نفس الظروف التى خلقت الحاجة الى التعليم المستمر في هذه الاقطار = قد جعلت أيضا اعادة تعريف وتحديد دور التعليم النظامى على نحو جوهرى وأساسي أمرا ضروريا = وينبغى أن يكون الدور الاول للتعليم النظامى في السمياق الجديد للتغير السريع - كما أكدنا ذلك مرارا - هو أن يعلم التلاميذ ليتعلموا بانفسهم وبحيث يستطيعوا فيما بعد أن يستوعبوا المعرفة الجديدة والمهارات بكفاءة معتمدين على أنفسهم و ولا تستطيع حتى أعظم الجامعات أن تأمل في تخريج أشخاص متعلمين ، بمعنى أنهم قد أتموا تعليمهم ، أن هدفها وأملها في الواقع ينبغى أن يكون تخريج أشخاص قادرين على التعلم ، أي لديهم استعدادات حسنة ليعيشوا حياة أشخاص قادرين على التعلم ، أي لديهم استعدادات حسنة ليعيشوا حياة من التعلم المستمر = وهذه مسائة مختلفة تماما عن تخريج أشخاص العلمهم =

حالة الدول النامية:

تقف الدول النامية في الوقت الحالى في موقف مختلف تماما بالنسبة للتعلم غير المدرسي . وبما انه لا يتوافر لديها نفس الاساس الاقتصادى العريض الذى يوجد في الدول الصناعية ، أو نفس الاساس الشامل من التعليم العيام ، بحيث تبنى فوقه ، فانها تواجه مجموعة مختلفة من الحاجات الملحة والاولويات . وعندما نغفل هذه الحقيقة كما يحدث عندما تستخدم تلك الدول جهود الاخصائيين في تعليم الكبار في الدول الصناعية وهى جهود تبذل بكل النوايا والمعانى الخيرة وتحاول تطبيق النظريات ومراعاة الاولويات واستخدام الطرق الملائمة للدول الصناعية في الدول النامية . وسوف تكون هذه الجهود عديمة الجدوى بل وقد تحدث ما هو اسوا من ذلك فتجلب الضرر .

ان الدول الفقيرة تواجه الآن أولوية خاصة بالتعليم غير المدرسي ، وهي أولوية واجهتها الدول الصناعية الحالية في وقت مضي وأن عليها أن تستعد للأعداد الكبيرة من التلاميذ والعمال وذوى المساريع الصغيرة اللابن لم يسبق لهم دخول حجرة الدراسة ويحتمل ألا يدخلوها ، فتعد لهم مجموعة من المهارات المعينة والمعارف التي يستطيعون استخدامها لتنمية أنفسهم ولتنمية أمتهم (١) .

⁽١) أنظر الملحق رقم ٣٢ .

وهناك أولوية أخرى وهى رفع مستوى كفاية الأشخاص ذوى الكفاءة الحرئية _ كالمدرسين مثلا _ اللين يقومون بأعمال في النظام الخاص او العام بحيث يكونوا أكثر فاعلية في أداء أعمالهم = والحق أن نوع التدريب اثناء الخدمة يمكن أن يكون مفتاح تحسين نوعية وكفاية الانظمة التعليمية والادارة الحكومية والمشروعات الصفيرة ، وفضلا عن ذلك ، فهناك عمل ضخم أكده «جاى هنتر» في دراسة عن تنزانيا (۱) . وهو انقاذ الاستثمارات التعليمية الممثلة في آلاف التلاميل الذين يتركون المدرسة الابتدائية ، والذين يتحرجون في المدرسة الشانوية = والذين يتسربون من التعليم والمدرس لم يتوفر لهم بعد فرص للعمل ، ومع ذلك يمكن تهيئتهم واعدادهم والذوع من العمل يتلام مع أشكال خاصة من التدريب (مثل الآعمال التدريبية التي يدرب عليها التلاميل في الولايات المتحدة الامريكية في ظل التدريبية التي يدرب عليها التلاميل في الولايات المتحدة الامريكية في ظل السمى برنامج الفرصة الاقتصادية والعاملين فيه

(The Economic opportunity program and its Job Corps).

وفي ضوء ضيق الرقعة الزمنية والندرة البالغة للموارد المتاحة لهذه الدول فانها لا تستطيع أن تتحمل سسوء توزيعها على نظام خاطىء من الآولويات. فمثلا لا تستطيع هذه الدول أن تتحمل توزيع هذه الموارد على حملات لمحو الأمية دون تمييز وقد لا يكون لها الا اثر ضئيل على أهداف التنمية ، أو على رامج اضافية لتعليم الكبار تقوم بها الجامعة لاشباع الحماس الشخصي لآشخاص سبق تعليمهم وذلك بقصد الاستهلاك التعليمي . وهذه أمور مرغوب فيها ، ولكن ينبغي أن تكون الأولوية في هذه المرحلة للاستثمار التعليمي ، ولآناس يستطيعون أن يجعلوا المتعليم عائدا يحقق أقصي خير للجميع ، وقد أدرك اليونسكو هذه الحاجة والضرورة وحث الدول من أعضائه في أفريقيا وآسيا على توجيه المشاريع الرائدة لمحووحث الدول من أعضائه في أفريقيا وآسيا على توجيه المشاريع الرائدة لمحووث الأمية نحو تعلم يرتبط بالعمل ، ونحو جماعات حسن انتقاؤها داخل جوهرى ، وذلك عن طريق برامج لمحو الآمية حسن تصميمها لتلائم هذا الهدف وتحققه (٢) ، وعلى هذا النحو اتسع مفهوم محو الأمية من حيث

G. Hunter, Manpower, Employment and Education (1) in the Rural Economy of Tanzania, African research monographs, No. 9 (Paris: Unesco, HEP, 1966).

See Unesco, Literacy: Three Pilot Projects, reprints from the Unesco Chronicle, XI, No. 12 (Paris, December 1965); XII, No. 3 (March 1966), and Mary Burnet ABC of Literary (Paris: Unesco, 1965).

الهدف ليشتمل على تمكين الفلاحين والعمال من تعلم الآساليب الحديثة المعقدة التي يمكن لهم استخدامها في مجال العمل بدرجة أكبر =

وهناك نقص في الفذاء منتشر في جميع انحاء العالم يتفاقم وينذر بالسوء ، كما أن هناك نموا اقتصاديا معاقا في كثير من الدول النامية ، ومع هذا كله فان الجهود الرامية الى تجديد القطاعات الزراعية والريفية لتواكب العصر الحديث غير كافية وناقصة . ومن الواضح أنه ينبغى أن يكون تدريب الفلاحين وتو فير الخدمات التعليمية والتدريب عليها وتدريب القادة الريفيين (المجددين واصحاب المشاريع المختلفة) ، هدفا اساسيا للتعليم غير المدرسي في السنوات القليلة المقبلة ولحسن الحظ فقد اتضعم من قبل كما حدث في كينيا على سبيل المثال ، أن برنامج التدريب المختصر الذي يحسن اعداده لتدريب الفلاحين وزوجاتهم (حتى ولو كن لايستطعن القراءة) يمكن أن يكون له نتيجة سريعة وطيبة ، متى تبع ذلك توفير خدمات توجيهية فعالة ومتى دعم ذلك بالعناصر الضرورية المتمثلة في حملة زراعية متكاملة للتنمية .

وينبغى أن نذكر هنا مجموعة خاصة من الصعوبات " يبدو أن مشكلة تدريب الفلاحين والقادة الريفيين لا تتركز في معرفة الاحتياجات ، بقدر ما تتمثل في تحقيق التنظيم السليم وتوفير الهيئة العاملة لتنفيذه وتحقيقه. وفي هذا المجال ، فأن نقص الموارد الاقتصادية يمثل عقبة أقل بكثير من المتاهة المعقدة من الجهود الاشرافية غير المتناسقة للأجهزة العديدة التي لها يد في المسائل الزراعية والريفية " ويسدو أنه من الضرورى جدا أن نميد توزيع وتوجيه المواهب والطاقات الانسانية لتترك الأشكال الادارية الروتينية الآقل انتاجية الى أشكال التسدريب الزراعي والريفي الأكثر انتاجية الى أشكال التسدريب الزراعي والريفي الأكثر انتاجية .

وهناك عقبة رئيسية أخرى تواجه الدول الفقيرة والدول الفنية على السواء ، وهى نقص الوسائل التنظيمية لوضع الأشكال الهامة من التعليم غير المدرسي في مجال التخطيط التعليمي عن وعى وادراك . طالما أن هلا التخطيط اقتصر على التعليم المدرسي بل وفي بعض الآحيان لم يستوعبه كله . وفي غيبة تخطيط شامل فأنه لا يوجد أساس منطقى معقول لوضع الأولويات ولتوزيع الموارد القليلة ولاختيار التوازن السليم وتقسيم العمل بين الآنماط المختلفة من التعليم المدرسي وغير المدرسي اللذين يستهدفان اهدافا متصلة ويخدمانها . وأن المرء ليخرج بانطباع واضح من الشواهد

القليلة المتوافرة أمامه أن ماخصص للتعليم غير المدرسي في معظم الدون النامية من الموارد المتاحة للتعليم قدر قليل ضئيل (١) . وفضلا عن ذلك فأن هذا القدر كثيرا ما يضيع بسبب نقص في وضوح الاستراتيجية ، وقصور في التخطيط ، وفي تحديد أولاويات محكمة ، وتنظيمات ادارية فعالة .

وعلى الرغم من الفروق الكبيرة الملاحظة بين الدول الصناعية والدول النامية الا أنها مع ذلك تشترك في حاجات معينة هامة بالنسبة للتعليم غير المدرسي . أولا : ينبغى أن تحصل هذه الدول على صورة أوضح لما تقوم به الآن ، ومدى اجادتها لعمله _ وهذا هو الآساس الذى يمكنها من تشكيل أساليب ما تقوم به من عمل على نحو أفضل وتطويرها ، ولملء الثغرات والفجوات الهامة وللتخلص من أنواع النشاط الأقل أهمية لخدمة الآكثر أهمية - ثانيا : أن هذه الدول في حاجة الى توفير علاقة أكثر فاعلية بين التعليم المدرسي وغير المدرسي . وذلك لتحطيم الحائط الفاصل بينهما ، ولتحقيق تقسيم عمل أكثر فاعلية بينهما ، وثالثا : ولكى تحقق هذه ولتحقيق تقسيم عمل أكثر فاعلية بينهما ، وثالثا : ولكى تحقق هذه الدول هذين الآمرين فانها في حاجة الى تطبيق واستخدام أشكال فعالة من البحث في هذا القطاع الهام من التعليم الذى لم يبحث بالقدر الكافى بعد .

وتستطيع جميع الدول في سبيل تحقيق هذه المحاولات والنجاح فيها أن تتعلم بعضها من بعض بدرجة كبيرة ويمكن أن يساعد بعضها بعضا . وهذا هو الموضوع العريض الذي سنتناوله في الفصل التالى ..

See for example, Hnuter's conclusions on Tanzania.

الفضّ السّارسُ التعاون الدولى فى مجال التعليم

مفتاح مواجهـة الازمة السوق الدولية المسـتركة للتعليم

ان رجال الدولة ومستشاريهم يكافحون بجد واجتهاد هذه الآيام لخلق اسواق مشتركة محلية يمكن من خلالها للبضائع الاقتصادية ان تتدفق بوفرة اكبر ، والنظم التعليمية على أية حال لديها الآن بل وقد كان لديها سوقها المشترك منذ وقت طويل جدا ، وهو سسوق يوجد في جميع أنحاء العالم ، ولقد ازداد مقدار التجارة فيه خلال العشرين سنة الماضية في الحجم والتنوع والمجال الجفرافي ، ومع هالما فان فوائده المكنة لم تتحقق الانادرا .

وهل في الامكان تنظيم توزيع التبادل العالمى للسلع التعليمية والثقافية على نحو يساعد على حل ازمة التعليم التى يشارك فيها جميع أعضاء السوق التعليمى المشترك ؟ ان هذا السؤال يقرر ويجدد اهتمامنا الرئيسي هنا وقبل أن ننتقل اليه على نحو مباشر على أية حال ، ينبغى أن نهتم بعدد من الاسئلة الآساسية في هذا الموضوع - كيف أثر هذا التبادل العالمي المتزايد في السنوات الحديثة على الازمة التى يواجهها التعليم الآن ؟ هل ساعدت طرق معينة على التعجيل بحدوث هذه الآزمة وتفاقمها ، أم أن هذا التبادل كان في أساسه قوة محايدة ، أم أنها حالت دون أن تصبح الازمة أكثر حدة ؟

الفوائد الشنتركة للتجارة التعليمية بين الدول:

ان النظرة الى بعض الملامح الهامة لنظام التبادل هذا يمكن أن تزيد هذه الآسئلة وضوحا . وربما يحقق هذا أيضا الرجوع الى شكل (٣) أى الفصل الأول الذي يحدد العلاقة بين نظام تعليمي لدولة معينة والأنظمة التعليمية في دول أخرى -

ووراء هذا الرسم التوضيحى تكمن عدة حقائق ذات اهمية رئيسية واولها أن كل نظام قومى للتعليم يشكل في الحقيقة جزءا متكالملا مع النظام التعليمى في العالم باكمله ، ويمكن أن يقال نفس الشيء على البيئة المحلية الدهنية لكل أمة حيث يعمل بعض أفرادها خارج حدود نظامها التعليمى ومع ذلك فهم يشكلون وصلة هامة فيه ، ولا يصدق هذا الكلام كنظرية بل أنه يمثل واقعا عمليا ووظيفيا ، والحق أن أى نظام تعليمى يحاول أن يغلق على نفسه الآبواب بعيدا عن الانفتاح على البيئة العالمية مقضي عليه يالمعاناة والتعرض للآلام ، وههذا بالتأكيد ما يتعرض له أحد اطراف بالمعاناة والتعرض للالام ، وههذا بالتأكيد ما يتعرض له أحد اطراف ما النظام التعليمي لابد وأن يعاني منه المجتمع القائم فيه هذا النظام .

وهناك حقيقة ثانية توضح لماذا تكون هذه القضية على هذا الوضع . أن التجارة التعليمية بين الدول تقريب وفي كل مكان ذات فائدة ونفع متبادل ومشترك . ويمكن أن نجد أحد الأدلة على هذه النقطة في الخبرات الحديثة نسبيا في الدول الشرقية والغربية على السواء ، ففي أسوا أيام التوتر السياسي بينهما توقفت التجارة الاقتصادية ، ومع ذلك فان هذه الدول بما فيها الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي وجدوا ان من مصلحتهم المشتركة أن يحافظوا على التبادل التعليمي والثقافي بينهم . ومنافع هذا التبادل الآن لا يرقى اليها الشك ، كما أن هده العملية مستمرة ، وربما ساعد هذا التبادل على تنمية اقتصاد كل منها على نحو أسرع . غير أن معظم الملاحظين يتفقون على أن للابقاء على طرق الاتصال المقلية والثقافية مفتوحة فائدة اكثر أهمية وأبعد أثرا ـ حتى ولو توقفت جميع أنواع طرق الاتصال والحوار الآخرى . ومن الآثار الهامة لذلك أنه يساعد على تحطيم الاوهام السيئة والصور الزائفة التي يضمرها كل فريق - وأن التبادل يساعد على توسيع وتعميق التفاهم المشترك الآصيل وذلك عن طريق المشاهدة المباشرة والحوار المتبادل وجها لوجه . كما ان هذا التبادل يثير ويشرى كلا من الأنظمة التعليمية الداخلة في هذه العملية وهي تحقق نفس الآثر على أساس فردى بالنسبة لكثير من العلماء المبتكرين والكتاب والفنانين الذين يلتقون في مؤتمر عالمي يشعرون جميعا خلاله انهم في موضعهم الصحيح .

وثمة دليل آخر على الفوائد المشـــتركة للتبادل الفكرى على الصعيد العالمي تجده في مجال العلم والتكنولوجيا . وهنا تكون كل أمة قد تعلمت أن التجارة الحرة في المعرفة والعلماء ضرورة ملحة لتقدم كل منها . ومع

ذلك فما تزال بعض العوائق قائمة وتحول دون هذا التبادل العلمى . غير اته ليس هناك من ينكر ان العلماء في السنوات الاخيرة ـ بمساعدة اليونسكو والمنظمات العالمية الآخرى والجمعيات المهنيسة المتطوعة كانوا وما يزالون نماذج للتعاون العقلى جدير بأن يحتذيه على افضل نحو حملة الاشكال الآخرى من المعرفة الانسانية . ولقد كتب ملفل Melville عن الشخصيات النابغة التي تقود مثل هذا التبادل الفكرى فقال « أن العبقرى في جميسع أنحاء العالم عندما يتعاون مع غيره من العباقرة ويقف معهم يدا بيد ، فان انتفاضة قوية واحدة قوامها الاعتراف بجهودهم تكفل للحوار الفكرى بينهم أن يتصل ويؤتى ثماره بالنسبة للعالم كله » (۱) .

أهمية الأفراد والمؤسسات:

وينقلنا هذا الى الحقيقة الثالثة الهامة وراء هذا الشكل التوضيحى وهى حقيقة في بعض الآحيان لا تظهرها في وضوح المؤسسات التى تسهل هذا التبادل الفكرى وتشجعه . وهذه الحقيقة هى أن الأفراد هم في الحقيقة الذين يدفعون بعجلات هذا العمل في السوق العامة للتبادل الفكرى الحر . وبطبيعة الحال فان هذه المؤسسات ضرورية وهامة ، ويصدق هذا العر كل شيء على الجامعات في كل مكان ، ان الجامعات هى الوينبغى أن تكون ، الدعامة الآساسية للبناء الفكرى بأكمله . وفي التحليل النهائي على أية حال نجد أن الأفراد من العلماء والمعلمين والطلاب هم أساس التبادل بين هذه المؤسسات بما يعطى لهذا العمل المشترك حيويته وقوته ونجاحه بين هذه المؤسسات بما يعطى لهذا العمل المشترك حيويته وقوته ونجاحه أو ضعفه و فشيله . ولقد لخص جيمس بيركنز J. Perkins هذه النقطة كما يلى :

« من الجامعة يخرج رجل الفكر الذي يعمل مع زملاء له في بلاد أخرى ، والى الجامعة ينبغى أن يعود مرة ثانية ليراجع أفكار ويختبرها ويعدل فيها قبل أن يرسلها الى العالم مرة أخرى . »

Quoted in James A. Perkins, «The International Dimen-() sion of the University,»» an address delivered by the Cornell University President before the Women's Planning Committee of the Japan International Christian University Foundation New York, October, 1966.

ويو كد بيركنز مجموعة من القواعد الآساسية لهذا التبادل العالمي ، وهي تفرض على الأعضاء المشاركين فيه مطالب والتزامات خاصة . وهذه تشمل :

« التزام قاطع بالبحث عن الحقيقة ، وتكريس الجهد للأخذ بالموضوعية ، ورفض التعصب القائم على عدم تقبل واستساغة الأفكار والآراء المخالفة ، وادراك واع بأن البحث العلمي لا نهاية له ، ورغبة في دراسة ومراجعة الأمور التي تبدو ثابتة ومقررة . (١) »

طبيعة مكونات التجارة التعليمية :

وثمة حقيقة رابعة ينبغى علينا ملاحظتها وهى أن التجارة التى تتم بين الآنظمة التعليمية ليست من نوع السلع التى تنظم وتعبأ في صناديق عليها بياناتها الواضحة ، وذلك لأنها متداخلة ومتعددة الأشكال والانواع . ورغم ذلك ، ولكى نيسر التحليل والمناقشة يمكن تصنيف معظم مكوناتها في الآنواع الثلائة الآتية :

(١) المعرفة والأفكار التي تنتقل عن طريق الكلمة المطبوعة ، والآفلام ، ووسائل الاتصال الالكترونية الأخرى ، أو عن طريق عقول الناس .

(ب) الأفراد من معلمين وطلاب وباحثين وخبراء وغيرهم ..

(ج), الآدوات والاجهزة والمعدات التي ترسل من دولة الى اخرى ويستفاد منها في تكنولوجية العملية التعليمية .

وكثيرا ما يلزم لكى نيسر التبادل في هذه الانواع الشلائة عنصرا جوهريا آخر وهو المال . فالمال ضرورى لتمويل مختلف انواع المنح الدراسية ، وبرامج الاعارة للخبراء والمعلمين ، ولشراء الآجهزة والادوات والوسائل ، وكذلك لانشاء المبانى التى يحتاج اليها التعليم .

وهذا يوصلنا الى الحقيقة النهائية الهامة وراء هذا الشكل التوضيحي

Ibid. (1)

وهى مبدأ المنفعة المتبادلة والقواعد الأساسية في اقامة وتشفيل هذا النظام واهميته و هذه كلها تنطبق بنفس القوة وتستخدم في التبادل التعليمي بين الدول الصناعية والنامية على حد سواء ويتم الكثير من هذا التبادل هذه الآيام تحت اسم المساعدة الخارجية أو العون الأجنبي وهناك فكرة عامة شائعة عن أن هذه العلاقة والفائدة منها تسير في اتجاه واحد والحقيقة على أية حال أن الفوائد تحدث دائما في الاتجاهين ولقد عبر الأستاذ ريكاردو مدير أحد الآقسام باليونسكو عن هذا الموضوع تعبيرا موجزا ودقيقا فقال: « لا يمكن أن تستمر النظرة الى المساعدة الفنية على أنها تسسير في اتجاه واحد ، ذلك أن جميع الدول تحتاج الى بعض القوى العاملة المتخصصة من دول أخرى ، وذلك على نفس النسق التي تحتاج فيه الى تبادل السلع والمنتجات المادية فيما بينها . . . وأن الساعدة الفنية بين الدول يمكن في المستقبل أن نبدلها بمفهوم التعاون الفني » (١) .

وان أى شخص شارك في هذا المجال وسافر خارج بلده لمعاونة نظام تعليمى في بلد آخر ، سواء كان معلما أو استاذا بالجامعة أو مستشارا أو خبيرا أو عالما فانه يؤكد عادة أنه عاد إلى بلده بخبرة أكثر خصوبة وثراء .

واذا كان لآى من هؤلاء الزائرين عينا ترى وأذنا تسمع وعقلا يتفهم ويتعلم ما تقدمه اليه ثقافة البلد الآخر فانه لا يستطيع أن يتجنب العودة الى بلده بمحصول كاف من الخبرة . ولا شك أن استبصاراته ومعرفت الجديدة سوف تزداد عمقا اذ ما حرص على ايجاد اتصال وثيق بزملائه في الدول الآخرى ، فهؤلاء من المحتمل جدا أن يروا العالم ، ونفس الموضوع الآكاديمي والعملية التعليمية ذاتها في ضوء مختلف تماما . ولا يستفيد من ذلك الأفراد المعارون فحسب ، وانما تستفيد منها أيضا مؤسساتهم التعليمية ودولهم عندما تعير بعض مصادرها البشرية للعمل في دول أخرى . اذ عندما يعود معلموها وعلماؤها من الدول التي كانوا يعملون فيها في الخارج ، فان خبرتهم سوف ينعكس اثرها على تلاميذهم وزملائهم ،

Ricardo Diez-Honchleitner, «Technical Assistance to (1) Developing Countries in the Field of Education,» a Working paper of the Working group on Education at the Ninth World Conference of the Society for International Development. Milan, 7-11 June, 1967.

الزائرون من نظم تعليمية خارجية . وان الشيء الوحيد الذي يضحون به هو التفكير المحدود ضيق الأفق .

ويكفى هذا عن الخصائص الاساسية للسوق التعليمية المشتركة ، لكى نناقش بعد ذلك في شيء من التفصيل موضوع المساعدة الخارجية أو المعونة الاجنبية ملتزمين في هذا بهدف اساسي هو توضيح علاقة هذا الموضوع بأزمة التعليم في العالم ، وما يمكن أن تقدمه هذه المساعدة للتغلب عليها .

المعونة الخارجية والازمة

الآبماد الكمية للمعونة الخارجية:

ربما لاننا نسمع كثيرا عن « المعونة الخار-بية » بين الدول الصناعية المتقدمة وبين الدول النامية ، فقد نظن انها تكون الاساس الكلى للتجارة العالمية في التعليم في حين انها لا تمثل في الواقع الا جزءا صغيرا منه ، رغم انه جزء استراتيجي وهام ، ويتم الجبزء الآكبر من التفاعل والتبادل التعليمي في العالم بين الدول الصناعية . ويحدث جزء محدود للفاية من هذا التبادل عن طريق البرامج الرسمية " مثل برامج الفولبرايت للالتنادل عن طريق البرامج الرسمية " مثل برامج الفولبرايت ومع ذلك فليس هناك شك في ان التبادل الرسمي قد حث وشجع على ومع ذلك فليس هناك شي الرسمي بين الدول الصناعية منذ الحرب قيام أشكال من التبادل غير الرسمي بين الدول الصناعية منذ الحرب العالمية الثانية ، وأضاف رمزا جديدا للتفاهم والمنافع المتبادلة بين هذه الدول .

وحتى في حالة التبادل التعليمي الكبير والمتزايد بين الدول الصناعية والدول النامية ، فان ما يدعو للدهشة أن جزءا كبيرا منه يحدث بعيدا عن اطار البرامج الرسمية الحكومية ، بل وبعيدا أيضا عن اطار البرامج المنظمة الخاصة في هذا المجال والتي تدعمها مؤسسات خاصة . وعلى سبيل المثال ، يبدو أن أكثر من نصف عدد الطلاب من الدول النامية في حامعات أوربا الفربية وأمريكا الشمالية يدرسون على أساس شخصي ، دون عون رسمي أو منح خاصة منظمة لهم (۱) = وبينما يتوافر من الادلة

OECD, Technical Assistance to Developing Countries, problems of requirements and supply (Paris: Development Assistance Committee, Working Party of Assistance requirements, 1968.

ما يشير الى أن أغلبية مثل هؤلاء الطلاب الآجانب سوف يبقون للعمل بالدول الأجنبية التى يدرسون فيها ، مما يؤدى الى استنزاف العقول وهجرتها من الدول النامية brain drain انجد من ناحية أخرى أن برامج التبادل التى تكفلها الحكومات والمؤسسات الخاصة الرئيسية في الخارج لها سجل حسن نسبيا في أعادة المشتركين فيها الى أوطانهم .

وتختلف الصورة تماما بالنسبة للمعلمين وأساتلة الجامعات والعلماء ، والخبراء التربويين ، وكلاك بالنسبة للاعتمادات المالية للأدوات والإجهزة والتسهيلات التعليمية التى تنتقل من اللاول الصناعية الى اللاول التامية . اذ نجد هنا أن برامج المهونة الخارجية من الهيئات اللاولية والحكومات والؤسسات الرئيسية تكون جزءا كبيرا من الحركة الكلية للتبادل التعليمي . فاليونسكو مثلا عن طريق ميزانيته الخاصة وكلاك بالاشتراك مع برنامج التنمية للأمم المتحدة ، والبنك اللاولى ، والهيئة اللولية لرعاية الطفولة Unicef) قد أصبح قوة ايجابية أساسية في الحياة التعليمية لكثير من اللاول الأعضاء فيه من دول أفريقية وآسيا وأمريكا اللاتينية . وبالمثل ، فان البرامج الرئيسية الثنائية لها تأثيرها الهام على التعليم في عدد كبير من اللاول النامية .

ولا يتوافر لسوء الحظ بيانات كاملة وكافية لنعتمد عليها في رسمورة توضيحية عامة عن حجم وشكل ومصادر المعونة التعليمية وتوزيعها الجغرافي في الدول النامية ولكن التقديرات التقريبية التى سوف نذكرها فيما يلى يمكن أن توضح لنا حجم وشكل هذه الأشياء (۱) . أن الدول النامية ككل تصرف سنويا على التعليم حوالي عشرة بليونات من الدولارات ، ويمثل هذا على وجه التقريب ٤٪ من اجمالي انتاجها القومي الكلي الذي تبلغ قيمته حوالي ٥٠٠ بليون من الدولارات ، ويبدو أن حوالي بليونا من الدولارات ، أي حوالي عشر التكاليف الكلية للتعليم في هذه الدول تأتي من مصادر خارجية وحوالي ١٠٪ الى ٢٠٪ من هذه المعونة الخارجية التعليم تأتي من الأمم المتحدة وهيئات أخرى متعددة ، بينما باقي النسبة وهي من ٨٠٪ س ١٠٪ باينا باقي النسبة وهي من ٨٠٪ س ١٠٪ وتبلغ قيمة ما تقدمه هذه الهيئات والمؤسسات الخاصة و وتبلغ قيمة ما تقدمه هذه الهيئات والمؤسسات الخاصة و وتبلغ قيمة ما تقدمه هذه الهيئات والمؤسسات

(١) انظر الملحق رقم ٣٤

الخاصة حوالى ١٠٪ الى ٢٠٪ من جملة المعونة الخارجية بينما الباقى تموله الحكومات سواء بطرق مباشرة أو غير مباشرة ...

واما عن كيفية توزيع هذه المعونة المالية الخارجية على الأهداف والاشكال المختلفة للتعليم فيمكن أن نذكر الأرقام الآتية:

يخصص من ١٠٪ الى ٢٠٪ للمنح الأساسية ومنح الزمالة وهى في اغلب الآحيان للدراسة في الخارج ، ويخصص حوالى ٢٠٪ ٣٠٠٪ للمبانى والأدوات ، ويخصص حوالى ٢٠٪ ١٠٠٪ للعاملين ، ونسبة كبيرة منها للمعلمين والخبراء والمستشارين الأجانب الذين يرسلون الى الدول النامية لمحاونتها في أمورها التعليمية وقد وصل عدد المساعدات الفنية الأجنبية الدول النامية في عام ١٩٦٥ الى ما يزيد عن ٢٠٠٠٠٠ معلما بالاضافة الى ٢٠٠٠ آخرين من المعلمين المتطوعين للعمل فيها (١) .

وأما عن صورة التوزيع الجغرافي للمعونة التعليمية فهي غير متساوية وتختلف اختلاف كبيرا باختلاف المناطق والدول الواقعة في هذه المناطق ويصل المتوسط العام لهذه المعونة في الدول النامية الى ١٠٪ من اجمالي نفقات التعليم فيها و وتنخفض هذه النسبة في بعض الدول لتصل الى ١٪ فقط بينما ترتفع في دول اخرى الى ٣٠٪ أو أكثر ، وتتراوح هذه النسبة في دول آسيا وأمريكا اللاتينية بين ١٪ الى ١٥٪ ، وفي دول أفريقيا الناطقة بالانجليزية من ١٢٪ الى ١٥٪ ، بينما ترتفع في عدد من دول أفريقيا الناطقة باللغة الفرنسية وتصل الى ٣٠٪ (٢) .

وهناك ثلاث نقاط هامة تبرز عند النظر الى الآبعاد الكمية للمعونة الخارجية للتعليم و النقطة الأولى هى أن مقدار المعونة التعليمية صفير نسبيا ، فهو يقرب من العشر بالنسبة لمجموع معونات التنمية المختلفة بما فيها القروض و لكنها تشكل نسبة أكبر الى حد ما من المعونة الفنية الكلية و بالسبت فناء بعض الحالات كما هو بالنسبة لفرنسا ومنظمة اليونسكو فاننا نلاحظ قلة الدول والهيئات الدولية التى تعطى أولوية في

⁽١) انظر الملحق رقم ٤٣.

⁽ ٢) انظر الملحق رفم ٣٤ .

برامج معونتها للتنمية التعليمية الوذلك على الرغم من أن بعض هذه الدول القليلة تعطى اهتماما أكبر لهذه الناحية عما كانت عليه الحال منذ عشر سنوات "

والنقطة الثانية هي أن المعونة التعليمية مثلها مثل معونة التنمية على وجه العموم قد توقفت عن التزايد في السنوات الأخيرة ولو ادخلنا في الاعتبار عوامل التضخم فمن المحتمل أن نجدها تناقصت منذ عام ١٩٦١ وعلى أية حال فان الدول النامية تدعم بنفسها الجزء الأعظم من العبء الكلى للتنمية التعليمية معتمدة على مواردها الذاتية والنقطة الآخيرة هي أن معظم الدول النامية تركز نصف مجهودها التعليمي أو أكثر على التعليم الابتدائي حيث تكون المساعدة الخارجية محدودة للغاية واذ تظهر الحاجة الى المعونة الخارجية أكثر ما يكون بالنسبة للتعليم الشانوي والجامعي وفي مجال اعداد المعلمين وتدريبهم ويخصص لهده النواحي أعظم الجهود لانشاء مؤسسات جديدة وبرامج جديدة وكانشاء معاهد فنية متوسطة وعالية وكذلك في مجالات تدريس العلوم والإنماط الجديدة من المدارس الثانوية وتدريب المعلم والجهود الموجهة للتغلب على مشكلة الأمية

الأبعاد النوعية للمعونة الخارجية :

غير أن الأبعاد النوعية للمعونة الخارجية اكثر اهمية من أبعادها الكمية ، وليس من شك في أن هناك نوعا من الارتباط بين حجم الجهد المبدول في المعونة و فاعليتها على أن الجهود الخاصة المحدودة يمكن أن يكون لها في بعض الآحيان تأثير مفيد لا يتناسب مع تكلفتها على الاطلاق ، اذا وضع الرجل المناسب في المكان المناسب والوقت المناسب وقام بالعمل المناسب ، فمثلا ، يسهم المستشار التعليمي القادر والمبتكر في التخطيط اسهاما له أهمية غير محدودة اذا نجح في مساعدة الدولة المضيفة على مواردها على نحو أكثر انتاجية ويصدق هذا الكلام أيضا على الخبير مواردها على نحو أكثر انتاجية ويصدق هذا الكلام أيضا على الخبير تعليمية أكثر ملاءمة وفاعلية لهذا المنهج ، أو الذي يساعدها على تصميم تعليمية أكثر ملاءمة وفاعلية لهذا المنهج ، أو الذي يساعدها على تصميم مبان مدرسية أفضل وبتكلفة أقل أو الذي يضع برنامجا فعالا للقضاء على مشكلة الأمية ، أو يضع برنامجا لتدريب الفلاحين ويصدق هذا الكلام مرة أخرى على الأستاذ الزائر الذي يمكث بالبلد فترة تكفى لتدريب

عشرين فردا من الطراز الآول من القائمين بالادارة المدرسية أو تدريب خمسين من المدرسين المتازين ، ان أى نوع من هذه الأنواع المختلفة من الخبرات قد يساعد الدولة النامية على القيام بتحول تعليمي تاريخي هام عن طريق استثمار متواضع من المعونة الخارجية .

تقويم نتائج المونة الخارجية:

وليس هدفنا من هذا الكلام أن نقول أن المعونة الخارجية صفقة للمساومة فهى في الحق ليست كذلك . وأنما هدفنا أن نقول أن نوعية المعونة الخارجية أكثر أهمية من كمها وأن كلا من البعدين الكمى والنوعى مطلوب .

وقد لا يحقق كل خبير اجنبى او معلم ما هو معقود عليه من أمل في هذا المضمار .ويرجع ذلك الى عوامل كثيرة منها عدم التوفيق حتى في اختياره وعدم كفاية تدريبه لعمل يعتبر من أكثر الأعمال حساسية وتحديا في عملية التبادل بين الدول و لذلك قد يكتشف بعد ذلك ضعفهم وضالة اسهامهم . ونفس الشيء أيضا بالنسبة للبرامج والمؤسسات الجديدة التي تساعد الخبرات الاجنبية والآموال الاجنبية على تخطيطها وتمويله وتنفيذها ، اذ أنها لا تحقق نجاحا دوما ، بل وفي بعض الحالات الصارخة لا تستطيع أن تقفعلي قدميها وتفشل ، وكثيرا ما تغشل أيضا في تحقيق الملاءمة مع الاحتياجات المحلية للدول المضيفة ، وقد تخلق هي ذاتها مشكلة بالنسبة لهذه الدول .

ولكن ما هو حكمنا على مدى فاعلية المعونة التعليمية اذا أخذناها ككل ؟ اننا لو اردنا أن نبرهن على ما نصل اليه من قرارات بشأن هدا السؤال بما يتوافر من حقائق علمية لجاءت الاجابة عن هذا السؤال محدودة للغاية . اذ لا يتوافر لدينا ، لسوء الحظ وبعد سنوات طويلة من الخبرة وبعد انفاق عدة ملايين من الدولارات على المعونة الخارجية الا القليل من الادلة المنظمة التي يعتمد عليها في تقييمنا لمدى فاعلية المشروعات الفردية ، واقل من هذا القليل لكى نحكم على مدى الفوائلة الخالصة للجهود الكلية في هذا المجال .

وليس هذا بمستغرب بالنسبة لأى شخص يتابع دوافع وتطبيقات هذه الجهود الملولة ، أن كل فرد يشارك في هذه الجهود ينشغل انشغالا

هائلا في العمل بحيث لا يجد وقتا للتأمل فيما تم انجازه وفضلا عن ذلك فان هناك تناوبا زائدا في الاشخاص وفيما يشغلون من مناصب . والحق ان كثيرا من الخبراء الذين يتحركون من متصب الى آخر ومن دولة الى اخرى يجمعون قدرا عاليا من الخبرة والحكمة المتصلة بهذه العملية ولكن الهيئات التابعين لها لم تستفد من هذه الحقيقة استفادة تامة واخفقت في التعلم من دروس الخبرة . حيث كررت غالبا الاخطاء القديمة . وليست هذه حالة عامة على أية حال ولكنها ظاهرة شائعة بالقدر الكافي مما يبرر الاشارة اليها .

وتظهر عادة الدعاوى المتكررة المتصلة بالحاجة الى تقويم المشروعات والبرامج وسط معارك الميزانية أو بعد فشلها مباشرة = غير أنه من النادر أن يتبع هذا تخصيص الاعتمادات المالية والمواهب اللازمة لمثل هذا التقويم = وحتى اذا تم توفير تلك النواحى فان عمليات التقويم هذه سوف تكون في أحسن الاحوال بالغة الصعوبة = وسوف تكون نتائجها هزيلة ويجب أن يكون المشروع المراد تقييمه ناجحا نجاحا بارزا أو قريبا من الكارثة وتتوفر له كفاية من الادلة قبل أن يتخذ منه أى شخص واع موقفا صلبا ، لانه يعرف أن تقديره غير القائم على أدلة كافية يمكن التدليل على قصوره وعدم نضجه - وهناك بعض التأثيرات الجانبية وغير المقصودة وغير المتوقعة التي قد تظهر بمرور الوقت ما هو أكثر أهمية من النجاح أو الفشل في تحقيق الهدف الأصلى =

ومع ذلك وفي مواجهة جميع جذور الشك ينبغى أن نضع ملاحظة ايجابية هنا وهى أن أى انسان له خبرة كافية في أمور التنمية سوف يضطر أن يصل في النهاية إلى نتيجة عامة مؤداها أنه رغم الكثير من هذه الاخفاقات الا أن سنوات المعونة الخارجية في مجال التنمية التعليمية قد تركت تأثيرا كبيرا ومفيدا في الدول التى تلقتها .

ولقد درس جون هليارد J. Hillard من مؤسسة فورد الأمريكية ، وهو من المحنكين في مجال التنمية في الخارج الدعاوى المؤيدة والمعارضة التى أحاطت بكل المجال العام لمعونات التنمية ، وتنطبق النتائج التى استخلصها على ميدان التعليم وقد وجد أن كلا النوعين من الدعاوى معيب مما جعله يرجح أن التقدير الأكثر صدقا يكمن في الحقيقة هي أن كثيرا من الدول النامية قد حققت تقدما حقيقيا ومرئيا ، وأن تغيرا لا ينكر في جو التنمية وارتباطها بالمستقبل أصبح واضحا ، وأن هناك أفراد دربوا على نحو افضل وتعليم هادف وأساس فيزيقي افضل عما كانت

عليه الحال ومنذ عشر سنوات . ومع ذلك ، فما تزال هناك مشكلات هائلة باقية في جميع هذه المجالات ، فضلا عن المشكلات المتزايدة في الوضوح ، الخاصة بنمو السكان والتحضر والنضج السياسي ونظم الاتصال اللازم توفيرها على المستوى القومي ومستوى التعاون العالمي (1) .

وعلى الرغم من الفوائد الواضحة للمعونة الخارجية ، فمن المحتملُ أنها قد أسهمت في أزمة التعليم بطريقين أساسيين :

وأول هذين الطريقين انها قد ساعدت على زيادة المطلب على التعليم وانها اثارت آمالا من قبل القيادة المحليين أعرض وأكبر من الامكانات الواقعية والحق أن الذين يأتون المساعدة من الخارج يشاركون بحماس في التعليم ويقدمون عونا كبيرا ، ويحتمل أن هذا قد شجع الكثير من أهل البلد على المبالغة في آمالهم ووعودهم التعليمية بما يتعدى حدود الامكانيات المتاحة وحتى لو سلمنا بأن هذا يحدث فان أحدا لا يستطيع البرهنة على صحته أو خطئه برهنة مطلقة ، أذ من الصعب أن ننظر الى الخطأ الناتج على أنه قد تم عن قصدوارادة وان الخطأ الأساسي هو أن يبقى القادة في الدول النامية غير ملتزمين تجاه التعليم بأنه دعامة ورافعة من الروافع الهامة لتنمية أنفسهم ودولتهم و

واما الطريق الثانى فقد اشرنا اليه من قبل ، وهو اننا نستطبع أن نقد بمنطق افضل الآثار التى يحدثها هؤلاء المساعدون من دول أخرى ومثلا كثيرا ما تشجعت الدول النامية واغريت على محاكاة الدول المائحة في نماذجها ومماراساتها التعليمية ، حتى عندما تكون غير ملائمة بوضوح لحاجات وظروف الدول المقلدة وأخطار مثل هذا التقليد ونتائجه معروفة معرفة جيدة وهي غنية عن التوضيح ، وربما يكفى أن يؤكد نقطة واحدة وهي انه بقدر ما تكونالازمة التعليمية منبثقة عن عدم ملاءمة هذه النظم وهي انه بقدر ما تكونالازمة التعليمية منبثقة عن عدم ملاءمة هذه النظم لظروفها واحتياجاتها فان مشكلة عدم الملاءمة لا تكون كلية من صنع هذه النظم ذاتها وانما يشاركها في ذلك الخبرة المساعدة من الخارج ،

الدروس المستفادة:

ان السوال الملح والمباشر هنا على أية حال ، ليس هو ما حققته أو

John F. Hilliard, «A Perspective on International Develop- (1) ment» (Washington, D.C., American Council on Education, 1967, a Ford Foundation reprint.

ما لم تحققه هذه المعونة التعليمية حتى الآن ، وانما هو عن مدى ما تعلمناه من الخبرات الماضية بحيث يمكن وضعه الآن موضع الاستخدام المفيد لتشكيل مستقبل تعليمى أفضل . والذى لا شك فيه اننا قد تعلمنا قدرا هائلا ، وان قدرا كبيرا من التحسينات قد تم ، وأن هناك وعيا أكبر بكثير من المشكلات العملية التى ما زالت تحتاج الى معالجة وحلول وساعد من المشكلات العملية التى ما زالت تحتاج الى معالجة وخلول وهناك مناقشات عديدة مخلصة ومفيدة من الأطراف المهتمة بهذا الوضوع بالاضافة الى كثير من الاستقصاءات الجادة والتقارير والمقالات والمطبوعات الكثيرة عن هذا الموضوع ، لذا فلسنا في حاجة الى التمعن في التفاصيل النوعية للاجراءات التى تصحح من الاخطاء (۱) ، ولكن نظرا لاهميتها في رسم الخطوط العريضة للاستراتيجية التعليمية مستقبلا فانه يجدر بنا أن نضع هنا ملاحظتين عامتين و

اولاهما: انه ينبغى أن يكون هناك استراتيجية توصل اليها جميع الأطراف وشاركوا فيها ، وتستند الى نظرة طويلة المدى ، وينبغى أن يكون هدفها تحقيق اقصي نتيجة وفائدة من المعونة الخارجية ، وذلك باعطائها اهمية وتركيرا على أكثر الحاجات الحاحا ـ كما تبدو في سياق

Unesco, Appraisal of Unesco's Programmes for the (1) Economic and Social Council (Paris: Unesco, 1960); John W. Gardner, AID and the Universities: A Report to the Administrator of the Agency for International Development (Washington, D.C., AID, 1964); Ministère d'Etat chargé de la réforme Administrative, «La politique de co-opération avec les pays en voie de dévelopement; Paris, Report of the study commission set up on 12 March 1963 submitted to the Government, 18 July, 1963;

W.L. Throp, «Development Assistance Efforts and Policies,» 1966 Review (Paris: OECD 1966);

P.H. Coombs, «Ways to Improve United States Foreign Educational Aid,» in Education and Foreign Aid (Cambridge, Harvard University Press, 1965;

L. Cerych, Problems of Aid to Education in Developing Countries (New York: Praeger Special Studies in International Economics and Development, 1965); and Aid to Education, An Anglo-American Appraisal (London: Overseas Development Institute, 1965).

خطط التنمية التعليمية التى وضعت على أسس عقلانية _ وهى خطط يقل احتمال قدرة الدول المتلقية على مواجهتها معتمدة على مواردها اللااتية . وقد يبدو ذلك بالنسبة لبعض الناس تحصيل حاصل أو تقرير ما هو واضح ، بينما يبدو لآخرين نصيحة ودعوة للاتقان ، والحقيقة أنه لا يقصد بها أى منهما = فهى تعكس قضية قديمة تحتاج الى تطبيق أكثر شمولا في الممارسة الفعلية . وعندما يكون هناك قصور شامل في بعض النظم التعليمية للدول النامية ، فانه ليس من الحكمة في شيء أن نشيجه السخدام المحاولات العشوائية التى قد تصيب أو تخطىء . وينبغى أن نوفر الوقت اللازم لقيام حوار حول تحديد الأولويات . وليس هناك شك بطبيعة الحال في وجوب وجود أولويات للعمل = وكما نعرف فان مستت غير هادف للبندقية يضمن نتائج أفضيل من استخدامها على نحو مشتت غير هادف = وهناك بطبيعة الحال صعوبات في تشغيل مثل هذه الاستراتيجية ، ولكن لا ينبغى لهذه الصعوبات على أية حال أن تقلل من استخدمها في عملنا هذا على نحو أفضل .

واما اللاحظة الثانية فتتصل بكم المعونة الخارجية وبملتها = واذا كان ثمة شيء واضح حتى الآن فان ذلك الشيء هو أن من الافضل اللدول والنظم التعليمية في العالم أن تخطط تخطيطا أفضل كى يساعد كل منها الآخر على نحو أساسي ولزمن طويل مقبل . وينبغى أن تصبح برامج المساعدة الخارجية مهما اتخذت من تسميات في المستقبل حقيقة مقبولة من حقائق الحياة على الاقل حتى نهاية هذا القرن ، وأنها ينبغى أن تكسب أبعادا أكبر في الحجم والكيف ، والابتكار والتعمق أكثر مما حققته حتى الآن . ولا يعنى هذا بأية حال أن نحط من قدر الجهود الشجاعة التى بذلت حتى الآن على العكس أننا نستهدف أمتداحها ، ثم نقرر بصراحة ما يتطلبه المستقبل بالحاح في هذا المجال =

ولقد لاحظنا أن الجهود المبذولة حتى الآن قد ساعدت كثيرا من الدول النامية بغير شك على أن نبدأ بداية طيبة نحو تنمية النظم التعليمية الحديثة التي ينبغي أن تتوافر لديها أذا ما أرادت لنفسها أن تصبح دولا قوية وعصرية - غير أن العمل على ايجاد نظم تعليمية جديدة لا يشبه ايجاد صناعات جديدة في الأسمدة والحديد والصلب مثلا ، أذ لا يمكن أن نوجدها في سنوات قليلة -

ولقد احتــاج أى نظام تعليمي من النظم القــاقدة في العالم الى عدة

أجيال ليصل الى ما هو عليه الآن . غير أنّه لا يتوافر اليوم لدى الدول النامية ذلك الوقت الفسيح ، ومع ذلك فأنها لا يمكن أن تقوم بمعجزة في تسلما بقها مع جبروت الزمن ذاته حتى ولو توفرت بها أشجع القلوب وافضل الارادات ...

وفي وقتنا هذا نجه أن الدول النامية متخلفة في هذا السباق ، وتتزايد الفجوة الاقتصادية والتعليمية تزايدا هائلا ، ليس ببساطة بينها وبين دول العالم الصناعى ، بل وربما كان الاسبوا من ذلك بين المناطق الريفية والحضرية في الدول النامية وبين القطاعات الحديثة والتقليدية ، وبين النخبة المتازة وجماهيرها ، وان الازمة التعليمية التى تمسك بتلابيب هذه الدول النامية ليست قاصرة عليها وحدها ، وأنما هى أزمة جميع الدول التى تعيش معا ويحتمل أنها تفضل الاستمرار في العيش معا على كوكبنا الذي ساعدت وسائل الاتصال الحديثة على انكماشنه ،

دور لجامعات

الدور الفريد للجامعات:

ثمة فرص كثيرة لتقوية التفاعلُ التربوي بين الأمم وذلك في اطار برامج المعونة الخارجية وعلى أساس يمتد الى أبعد من ذلك . ومن خلال هذا التفاعل بمكن تخفيف الأزمة التعليمية بالنسبة لن يعانون منها . والمساعدة على جعل العالم مكانا أفضل يعيش فيه الجميع . ولكن السؤال هو: على من تقع المسئولية لانتهاز هذه الفرص والاستفادة منها ١ وواضح أنه ليس هناك اجابة واحدة عن هذا السؤال . ولقد انتشر وتوزع دور (السمسرة) في التجارة التعليمية العالمية بين عدة هيئات : اليونسكو ، المنظمات الاقليمية والحكومات القومية ، والجمعيات العلمية ، والمؤسسات وغيرها من المنظمات الخاصة وكثير من الأفراد . وتعتمل جدوى جهود هذه الهيئات والى درجة كبيرة على الدور القيادي المباشر الذي تلعبه الهيئة التعليمية القائدة _ الجامعة _ في كل دولة ، في المسائل التعليمية العالمية . وفي هذه الناحية يعتبر سحل جامعات العالم حتى وقتنا هذا مبعثرا وغير منتظم . غير أن هناك بعض الأمثلة البارزة المشجعة والتي تشذ عن هذه القاعدة بدرجة ضئيلة ، ويبدو أن هناك مجالا متسعا للتحسين . ولكون الجامعات على قمة النظام التعليمي فانه يتوقع منهسا في ضوء التقاليد والاتفاق العام أن تقوم بقيادة النظام التعليمي ، وفضلا عن ذلك فانه يراد منها أن تكون حارسة الحقيقة والساحثة عن الحقائق الجديدة والمتمردة على المعتقدات القديمة الجامدة والمحافظة على تراث المجتمع , والمشكلة لشبايه ، والباحثة عن سبل مستقبله ، ولحمل هذه الأعباء الثقال وتحقيقها يتاح للجامعة أفضل العطاء والجزاء بروهي تقف بعيدة عن التزامات المجتمع اليومية ومنازعاته وأهوائه المتقلبة من يوم الى يوم وما يحدث خلال ذلك من هرج ومرج ، ولذلك فهي في موقف أفضلًا لرؤية هذه الأحداث بوضوح أكبر .

غير أنه على أية حال قد ظهر أخيرا عدد من النقاد الأكفاء ـ وهم في الأساس أعضاء في البيئة الجامعية ـ تساءلوا بقدر كبير من الاصرار عما اذا كانت الجامعات تقوم بدورها كما يجب في الحياة الاجتماعية ، وبعض هؤلاء النقاد يضعون نصب أعينهم الجامعات القديمة والأكثر تقليدية في أوربا وأمريكا اللاتينية ولذلك فانهم يحملون حملة شعواء عليها ، وهم يتهمون هذه الجامعات بأنها ضلت السبيل وخذلت ثقة المجتمع فيها ،

وبدلا من البحث عن الحقائق الجديدة شغلت نفسها ببناء حصون اكاديمية لحماية المعتقدات القديمة ، وبدلا من أن تبتعبد بمقدار ذراع عن الخلط وعدم الانتظام في المجتمع ابعدت نفسيها بمسافات فلكية عن مشبكلات المجتمع الملحة حيث تشتد حاجته لمساعدتها . وبدلا من المحافظة على استقلالها باعتباره ضرورة للجهد العقبلي الأمين والمنتج فانها قد دافعت بوحشية عن الاستقلال باعتباره امتيازا وغاية في حد ذاته . وبدلا من قيامها بتشكيل شباب اليوم ليصبحوا قادرين على حل مشكلات المجتمع في الغد ، دربتهم وشجعتهم على الهرب من نفس هذه المشكلات .

وواضح أن هذه الانتقادات مبالغ في صياغتها " وهى لا تنطبق بالتأكيد بنفس القوة على جميع الجامعات والدول " ومع ذلك فهناك قدر كاف من الحقيقة يبرر الاهتمام الأمين بها .

الجامعات القديمة ومواجهة التحديات الحاضرة:

والحقيقة أن الجامعات وخاصة القديمة منها ، لم تصمم على الاطلاق لتلائم نوع العالم الذي تعيش فيه الآن ، ولقد وجدت أن تكييف نفسها لظروف بيئاتها المتغيرة تفيرا هائلا اصعب عليها من المستويات التعليمية الأولى . ويبدو أن القضية التالية صادقة . ففي بلد بعد آخر يحدث أن تتخلى الجامعة عن دورها القيادي للنظام التعليمي ككل عند النقطة التي يبدا فيها هذا النظام في الانتقال من نظام يخدم الصفوة الممتازة في المجتمع الى نظام يحاول خدمة الجماهير وعلى ذلك فعند هذه النقطة على وجه الدقة تحتاج المدارس الابتدائية والثانوية ومعاهد اعداد المعلمين ومدراء التربية والتعليم أعظم احتياج لمساعدة زملائهم في الجامعات ، وذلك لما يواجهونه من مشكلات غامرة غير مألوفة ومتداخلة ومؤلمة ، وفي بعض الأماكن كما هو الحال في أمريكا الشمالية وفي الاتحاد السوفيتي بدأت هذه النوع غير انها قد استفرقت في ذلك وقتا طويلا ا ولقد استمرت الجامعات في أماكن أخرى لا في الاستجابة بعدم الاكتراث لنداء المساعدة فحسب > بل في الشميكوى بمرارة من أن المدارس لا تعد المدخلات الانسمانية الى الحامعات اعدادا سليما ..

وهذه الاستجابة البطيئة نفسها للحاجة للتكيف يمكن أن ترى في علاقتها بالدور العالمي للجامعات مرة أخرى مع وجود فروق ملحوظة بين

الدول وبين المعاهد والجامعات في الدولة الواحدة داخلها ، لقد استمرت الجامعات في كل مكان تقريبا ملتزمة بتقاليدها الشريفة القديمة في ترحيبها بالطلاب الأجانب والأساتذة بأعداد متزايدة دوما . فاذا أخفقت في اى جانب هنا فانها تكون قد أخفقت فيما قدمته لتعليم هؤلاء الدارسين الوافدين اليها من بلدان اخرى . وفي كثير من الحالات فان هذه الجامعات تدرس ما يناسب بلادها وما لا يناسب حاجات هؤلاء الدارسين الزائرين وحاجات التنمية في بلادهم ، ويؤدى ها بالزائر الى الانخراط ضمن المستنزف من العقول Brain drain في هذه البلدان .

تقويم دور الجامعات في الدول المتقدمة في النمو: في النمو:

غير أن الجامعات قد أخفقت اخفاقا بالغ الفرابة _ وذلك في ضوء ما حدث فعلا _ في القيام بدور المباداة في مد ذراعيها فيما وراء البحار كمعهد لساعدة المعاهد المماثلة لها والناشئة والمكافحة ، والانظمة التعليمية والمحتمعات لكى تصبح ذات جدور راسخة ، ولكى تنمو في أفضل اتجاهات لها من حيث ظروفها ومطامحها (وتعتبر الجامعات الأمريكية على وجه العموم استثناء ملحوظا في هذا المجال) . ولقد لاحظنا تيارا لا يتوقف من الساتذة الجامعات والمستشارين والعلماء عبروا المحيطات لكى يمدوا بد العون لأناس في بلدان أخرى ، غير أنهم في معظم الحيالات ذهبوا كهاربين العون لأناس في بلدان أخرى ، غير أنهم في معظم الحيالات ذهبوا كهاربين العون لاناس في بلدان ودون دعم أو أشراف من جامعاتهم _ بل وفي كثير من الحالات على حساب قدر من المخاطرة بحياتهم الأكاديمية في بلدهم _ من الحالات على حساب قدر من المخاطرة بحياتهم الأكاديمية في بلدهم _

وبنفس الطريقة فان الجامعات في الدول الصاعية باعتبارها مؤسسات حية وليست مجرد أماكن لايواء مجموعة من الدارسين مقسمين ومصنفين ، كانت وما زالت بطيئة في المباداة بانشاء جسور راسخة تربطها بالبيئات الأكاديمية في الأقطار الصاعية الأخرى والحقيقة أن هاد الجسور موجودة غير أنها مبنية من البوص وضعيفة البنيان ، وقد استخدمت استخداما كبيرا في اسفار من قبل أفراد عديدين من الاساتذة والطلاب ولكن هذه الجسور ليست من السعة وليست من الرسوخ بالمدرجة المطلوبة الآن ، ولتحقيق ذلك ينبغى على الجامعات باعتبارها مؤسسات خلاقة أن تدخل بثقل أكبر في أقامة مثل هذه الجسور .

ان السبب في بط هذه الجامعات في هذا العمل مفهوم بالقدن الكافي ،

وهو إلى الأساس مخالف ومضاد لطبيعتها . لقد رأت جامعة العصور الوسطى وفروعها نفسها باعتبارها بيوتا لطلاب العلم المتنقلين والمرتحلين اليها ، وليس باعتبارها هى نفسها متنقلة - وقد صممت الجامعات الأوربية نمطية الطراز باعتبارها تنظيما لتلعب دورا سليا لا لتقوم بالمبادأة ، والحق أن معظم هذه الجامعات بما فيها أخواتها في أمريكا اللاتينية كما لاحظنا من قبل ينقصها حقيقة ، الوسائل التنظيمية ووجود نظام يمكنها من اتخاذ القرارات المعهدية ، ووضع السياسات والقيام بالالتزامات ووضع الخطط ، وفي الأزمنة المبكرة لم يشكل هذا مشكلة ، ذلك لأن المؤسسة وقتئذ كانت تلائم الظروف القائمة يشكل هذا مشكلة ، ذلك لأن المؤسسة وقتئذ كانت تلائم الظروف القائمة على المؤسسة ذاتها أن تتغير اذا أربد لها أن تشرف وتحترم تعاقدها مع المجتمع .

وهذه التغيرات الداخلية في الجامعات التى قد تكون ضرورية لبقائها نفسها ، والتى قد تكون جوهرية بالتأكيد لاستمران دورها الاجتماعي العظيم وتأثيرها لن تتحقق بسبهولة ، ولقد حدثت مثل هذه التغيرات بسرعة اكبر وبمعاناة اقل في امريكا الشسمالية لأن الجامعات هناك بدات متأخرة في التاريخ . وفي مجتمعات تتيح المجال لنشاط الرواد والمستكشفين متأخرة في التاريخ . وفي مجتمعات التيح المجال الشاط الرواد والمستكشفين العامة والتوافق مع حاجات المجتمع ، وفي العشرين سنة الأخيرة امتدت حدود الحرم الجامعي لكثير منها الى اركان بعيدة من الأرض ، وبما أنه قد توافرت لديها الأجهزة التنظيمية التي تساعدها على اتخاذ القرارات والقيام وتقوية المؤسسات بالمساعدة في انشتاء وتقوية المؤسسات التعليمية الجديدة في الدول النامية ، وناختصار لقد المساحت مثل هذه الجامعات هيئات للتنمية التعليمية .

وخشية أن تبدو الصورة وردية للغاية ينبغى أن نلاحظ أن الجامعات الأمريكية الشيمالية قد أخفقت في تحقيق نقلة سهلة إلى بيئة عالمية ، وحتى الانتقال الحادث الآن ليس الا انتقالا جزئيا = وفي العشر سينوات الأخيرة تكاثرت وتراكمت كتابات وافرة من النقد والتشخيص والتوصيات حولاً موضوع دور الجامعة في الشئون العالمية = وأحد النتائج المترتبة على هذا هو أن المؤسسات الخاصة في الولايات المتحدة الامريكية انضمت معا عام ١٩٦٣ لخلق مؤسسة جديدة مستقلة _ قدعى مؤسسة التربية والتعليم والشئون العالمية _ لساعدة الجامعات في تخطيط طريقها وتيسير عملها

في المجال العالمي . ولقد منح التعليم الامريكي تشسجيعا أكبر للجامعات والمدارس على السواء للارتباط بالعالم وذلك بالموافقة على قانون التعليم العالمي لسنة ١٩٦٦ الذي يعتبر عملا تشريعيا ممتازا أو بعيد النظر ، غير أن الهيئة التشريعية لسوء الحظ قد تأخرت في الموافقة على تخصيص الاعتمادات التي تكفل تنفيذه . (١)

ثمان وظائف خاصة للجامعات:

ويسهل تحقيق الاصلاحات الداخلية في بناء الجامعة وسلوكها عندما يكون هناك تحد معين يواجهها ، وعمل معين تقوم به ، واتفاق شامل داخل الجامعة على وجوب القيام به ودون أن يغرب ذلك عن البال ينبغى ان نشير الى أمثلة لأنواع الأعمال المطلوبة بالحاح والتى تلائم الجامعات وعليها أن تقوم بها ، وبعبارة أخرى محددة تستطيع الجامعات أن تقوم بما يأتى :

ا _ تساعد على أن ترسخ نمو المعاهد التعليمية العالية في البلدان النامية وأن تستحث ذلك النمو وفق خطوط تلائم احتياجاتها وظروفها وبحيث لا تكون صورة طبق الأصل من الجامعات التي تساعدها .

٢ ـ تساعد على تصميم وتنمية تخطيط (وتنفيذ) النظم التعليمية في الأقطار النامية بما يشتمل عليه ذلك من تسهيلات لخدمة الاشخاص خارج المدارس النظامية وخلق طرق تعليمية جديدة ■ ومحتوى للدراسة ، ونظم تلائم حاجات كل مجتمع معين وموارده .

٣ _ تساعد على تنمية قدرات البحث في المناطق النامية _ احيانا على

R.A. Humphery (ed.), Universities and Development Assistance Abroad (Washington, D.C.; American Council on Education, 1966); «The Role of Universities in Development Assistance, Report of the Meeting held at Maarn, the Netherland, September 1964,» The Hague, Netherlands Universities Foundation for International Co-operation (NUFFIC), 1965; The University looks Abroad; Approaches to World Affairs at six American Universities, New York, Report from EWA, 1965; The University and World Affairs, 1960; and «Education and World Affairs,» Report on the 1963-64 Program, New York, 1965.

أساس اقليمى ـ خاصة في مجالات وحول مشكلات لها الأولوية من حيث الاهتمام ومن حيث ارتباطها بنواحى التنمية المطلوبة ، وحيث يتوافر باحثون من دول صناعية راغبون في التعاون مع باحثين من نفس المنطقة ، وذلك بفضل تؤافر الفرص الفريدة المتاحة والمتوافرة للسحث ..

- على تقوية الحوار بين الجامعات في المناطق النامية وبينها وبين الجامعات في الدول الصناعية ، بحيث تتداول المعرفة والخبرة وافكار التقدم التعليمي على نحو أكمل وأسرع في العالم كله .
- _ تقوم بدور قيادى في التجديد التعليمى في جميع المستويات بهدف حل المشكلات الملحة التى تتحدى الحلول بالطرق التقليدية ، والمساعدة على التداول السريع وتبادل التقويم الموثوق به ونتائج البحوث المتصلة بالتجريب التعليمي كلما توافر ذلك .
- ٢ ـ مساعدة الدول الصغيرة المتجاورة في المناطق النامية وتشجيعها للمشاركة والتعاون معا في ايجاد تسهيلات تعليمية فائقة وادارتها بنجاح وتوفير تدريب متخصص وبحوث بدرجة ميسورة اقتصاديا ومتفقة مع أعلى معاير الامتياز .
- ٧ _ أن تقوم بأعمال تدخل في نطاق قدرتها لتقلل من هجرة المواهب من البلاد النامية . ومن أمثلة هذه الأعمال تكييف برامج تدريبها لتلائم حاجات الطلاب الأجانب القادرين والوافدين من أقطار ومناطق نامية معينة ، وعدم تشجيعهم على اطالة مدة اقامتهم في البلد المضيف ، واتباع سياسات توظيف بالنسبة للمواهب الأجنبية تعطى وزنا يستند الى ضمير حى لحاجات الدول النامية الملحة من القوى العاملة المدربة تدريبا ممتازا .
- ٨ ـ اقامة ترتيبات وعلاقات بين الجامعات Institutional تيسر، التعاون بين العلماء في البلدان الصناعية المختلفة وتشجع عليه ، مهما اختلف شكل تنظيمها السياسي والاجتماعي بحيث تشارك على نحو أكثر دقة في معالجة بعض المشكلات الهامة المشتركة التي تثير مجتمعاتها وتقلقها . ومن امشلة هذه المشكلات تجديد المناطق الحضرية Urban renewal والمحافظة على الوارد الطبيعية بما في

ذلك الهواء النقى والماء ، ومساعدة المعوقين ثقافيا ومن ليس لهم خق الانتخاب ، وتوجيه الشاباب في عالم محير ، وتكيف النظم التعليمية للظروف المتغيرة .

ان الجامعات في العالم لها اعمالها التي انشئت من أجلها ، ولا يمكن لاى انسان آخر أن يحقق هذه الأعمال بنغس الجودة التي تستطيع أن تحققها الجامعات ، وهذا يتطلب منها أن تنظم نفسها لكي تقوم بمسئولياتها الجديدة واذا ما قبلت الجامعات هذه المسئوليات وحاولت أن تنهض لواجهتها فأن البحث المثمر عن الحقيقة والمعرفة والنمو الانساني والتقدم نحو السلام ذاته سوف يمضي بغير شك قدما في المستقبل بمعدل لا يمكن حتى أن نحلم به الآن ، وأما أذا رفضت القيام بهذه المسئوليات فأنها ستكون هي الخاسرة ، وستتعرض الحضارة برمتها لهذه الخسارة .

الفصل لسكابع

نحو استراتيجية جديدة

ان الهدف الرئيسي لهذا الكتاب كان ولا يزال هدفا تشخيصيا وليس وصفيا أو ايعانيا . ومع ذلك ، فانه بعد استكشافنا للسمات البارزة لازمة التعليم في العالم ولاسبابها ، يصعب علينا أن نتجنب السوال الاجرائي التالى : ما الذي يمكن عمله ازاء هذه الازمة !

لقد اتضحت من خلال عملية تشخيص هذا السؤال بعض التوجيهات المنطقية التى تقع الحلول في سياقها = وفي نفس الوقت اتضحت لامنطقية وصفات مألوفة معينة كالقول مثلا : ان كل ما تحتاجه المشكلة توافر مال اكثر أو ان حل المشكلة يكمن بسساطة في اختيار رئيس جديد للعمل ، اوحث المدرسين والتلاميذ على العمل بحد أكبر = ونحن مقتنعون بأن هذه الحلول البسيطة لا وجود لها ، ومع ذلك فنحن مقتنعون أيضا بأن هناك حلولا متعددة ، وهي حلول صعبة تحتاج الى وقت اذا استخدمت وطبقت قبل أن تظهر آثارها الكامنة .

والأمل الأسساسي لمعالجة هذه الأزمة يكمن كما نعتقد في صسياغة وتشكيل استراتيجيات قومية وعالمية متوازنة تعد بعناية لتلائم الكونات الاساسية للأزمة . وفضلا عن ذلك فانه ينبغى أن تستحث بمثابرة وبقوة خلال فترة زمنية تمتد من الحاجات التكتيكية المباشرة الى الشكل المأمول للأشياء بعد خمس سنوات بل وبعد عشر أو عشرين سنة من الآن . والبديل لهذه الاستراتيجيات أو الخطط هو التعشر في مستقبل تعليمى والبديل لهذه الاستراتيجيات أو الخطط هو التعشر في مستقبل تعليمى خطورته وأضحة والسير بغير خريطة من أى نوع تهدينا الطريق الصحيح ، بعيث نستيقظ كل صباح لنميل مع الربح حيث تتجه ، وربما أدى هذا بنا الى الدورات في دائرة لننتهى من حيث بدأنا ، أو الى عدم مسارحتنا لكاننا على الاطلاق .

طبيعة الاستراتيجة التعليمية:

ان استراتيجية التنمية معناها كما نستخدمها هنا وضبع اطان لسياسات تعليمية معينة نستهدف المحافظة عليها في توازن معقول وتكامل السياسات المعافظة عليها في المحافظة عليها في المحاف

وتوقيت ملائمين حسب وزنها وتوجيهها الوجهة الصحيحة وينبغى ان يكون الاطار الاستراتيجى مرنا شأنه في ذلك شأن السياسات نفسها اى انه ينبغى أن يوضع موضع المراجعة المستمرة والتعديل في ضوء التقدم والمفاجأة والمعرفة والاستبصارات الجديدة ومع ذلك فانها لا يمكن أن نبلغ من المرونة حدا يتيح تفكيكها واعادة تجميعها بسهولة في صورة مختلفة تماما في كل مرة يجىء فيها وزير جديد ، أو يتولى الحكم حزب جديد فغير استمرارية معقولة ، وبدون قوة دافعة متجمعة لا تأتى عادة الا من الاستمرارية والاتساق ، لا تكون اذن الاستراتيجية أكثر من اعداد للمسرح وواجهة كبيرة لا ظهر لها ، ولو أننا ضغطنا عليها بشدة لتهاوت في سهولة و

ان الاستراتيجية الحقيقية ينبغى أن تقوم على أسس عريضة راسخة تحتضن الميول المتنوعة السياسية والاجتماعية والتعليمية وتتمتع بالحماس الأصيل المستمر على وجه الخصوص ، واخلاص عدد كبير من القادة في هده المجالات المتنوعة . ومن المؤلم أن بعض الأمم قد لا تكون بعد معدة ومهيأة لمثل هذه الاستراتيجية ، فربما أنها لم تتوصل بعد الى توفير الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية والادارية اللازمة لوضيع السيتراتيجية للتنمية التعليمية ومتابعتها ، أو للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بصفة عامة . وعلى الرغم من ذلك فانه ينبغى أن يبلل الجهد لوضع استراتيجية حتى في مثل هذه الحالات • لأن شيئا لا يمكن تحقيقه على الاطلاق بالامتناع عن العمل ، كما أن هذا الجهد نفسه قد يساعد على خلق الشروط الضرورية للنجاح التى لم تكن موجودة •

ان استراتيجية التنمية التعليمية ليست شيئا يوجد في فراغ ، أو يمكن أن يشكل في غرفة خلفية في الوزارة بواسطة خبير واخصائي وآلة حاسبة . وانما ينبغي أن تشكل وتوضع على أساس أهداف يشارك في وضعها عدد كبير من المتخصصين ، وأن تتكون على أساس ادراك عقلاني وارادة قوية منبعثة مباشرة من البيئة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي سحوف تسهم الاستراتيجية في تنميتها . وبهذا المعني يكون للاستراتيجية شكلا واضحا محسوسا كما أنها توجد في عدة مستويات للاستراتيجية وأخرى ومصاغ لتلائم الظروف الخاصة بكل مستوى وبكل مكان ومسئولياته . وأخرى ومن المكن أن يكون هناك استراتيجيات عالمية واقليمية وقومية ، وأخرى على مستوى الولاية أو المديرية أو على المستويات البيئية المحلية شكلتها في كل حالة أيدى سديدة . غير أنه اذا أريد للاستراتيجيات في المستويات في المنافئ المتباينة أن يعزز بعضها البعض الآخر فانه ينبغي أن

نتقدم وفق خطوط أساسية ذات اتجاه وأولويات متفق عليها بصفة عامة ، وينبغى أن نجد تدعيما وتعزيزا من اتجاهات عديدة .

ولقد وصلنا في تشخيصنا الى نتائج عامة معينة تتصل بطبيعة الازمة التعليمية في العالم ، وكيف نشأت ، واين تقف الآن ، والى اين تتجه فيما يبدو لنا . وهذه النتائج اؤثر في تشكيل ووضع الاستراتيجية ولذلك فان علينا أن نلخصها في صدورة موجزة متعرضيين لمخاطرة لا راد لها وهى مخاطرة المبالغة في التبسيط .

ملخص نتائج الكتاب:

لقد نشأت الأزمة بوضوح وذلك اذا نظرنا من خلال عدسة عريضة المجال تتيح لنا الرؤية على مدى متسع ، اعنى باستخدام «تحليل النظم» ، من تشابك تاريخى لخمسة عوامل نجد جدور كل عامل منها في قوى التغير الثائرة التى اكتسبحت الحضارة كلها في وقتنا الحاضر و ويمكن أن نسمى هذه القوى الخمس الفيضان الطلابي ، الندرة الحادة في الموارد ، زيادة التكلفة التعليمية ، عدم ملاءمة المخرج التعليمي ، القصور الداتي وعدم الكناية .

The student flood : : الفيضان الطلابي : 1

ثمة طلب طاغ لا يرحم للحصول على مزيد من التعليم من كل نوع وفي كل مستوى ، ويشمل كل قرية وكل نجع ولقد جاء هذا الفيضان من الطلاب الطامحين للتعليم في المقام الأول نتيجة التوسع الهائل والانفجار في التوقعات الانسلانية من التعليم ، وضاعف هذا التضخم الانفجار السكاني وهذا الفيضان الطلابي قد غمر كل نظام تعليمي ولقد انشلل اداريو هذه النظم انشفالا تاما بمشكلات ثقال تتصل بانقاذ النظام وامداده بما يلزمه من مواد بحيث أنه لم يتح لهم الا وقت ضئيل للتفكير في مسائل أخرى مشل نوعية العملية كلها وكفاءتها . ولن ينحسر طوفان الأعداد المتزايدة من الطلاب في المستقبل بل سيحدث العكس ، وتشير الدلائل في أماكن كثيرة الى أن هذا الطوفان سيواصل الزيادة والارتفاع لفترة طويلة مقبلة بمعدلات اسرزع واكبر مما هي عليه في الوقت الحاضر و

ولواجهة فيضان التلاميذ المتدفق تضاعفت الموارد المكرسة للتعليم بطريقة لم يسبق لها مثيل منذ أوائل خمسينات هذا القرن . ومع ذلك فان العرض القائم من المدرسين والمبانى والمعدات والكتب المدرسية والنح الدراسية والزمالات والأموال المطلوبة ككل قد تخلف تخلفا كبيرا عن الطلب التعليمي المتزايد وبالتالى فقد أدى هذا الى فرض قيود قاسية على التعليمي المتزايد وبالتالى فقد أدى هذا الى فرض قيود قاسية على دلائل المستقبل واحتمالاته بالنسبة لهذا الموضوع مشابهة للنقطة السابقة المتصلة بالفيضان الطلابي ومعنى ذلك أن نقص الموارد بالنسبة للحاجة اليها سوف يستمر بالتأكيد بل يحتمل أن يزداد سوءا . كما أن احتمالات المستقبل أيضا مقلقة ومؤلة بالنسبة لعدد كبير من الدول النامية التي تجهد مواردها المالية الحالية الى درجة تقترب من الخطر ودون أن يلوح في الأفق بشائر لانفراج هذه الأزمة و

Rising costs : يادة التكلفة التعليمية - حيادة التكلفة التعليمية

ان تزايد النقص وحدته في الموارد سوف يضيف عبنًا أثقال على ما تعانى منه النظم التعليمية من كآبة وغمة بسبب الاتجاه المتصاعد في التكلفة الحقيقية للتلميد وهو اتجاه لا يرحم ولا يلين ، وبعيدا عن الدمار المالوف الذي يلعبه التضخم المالي بالنسبة لميزانية التعليم ودخل المعلم فان هذا الاتجاه المتزايد في تكلفة الوحدة يتركز أساسا في أن التعليم سوف يبقى صاناعة تتطلب عمالة كثيفة والحق أن التعليم يحتاج مما يجعله قريبا من مرحلة الصنعة اليدوية والحق أن التعليم يحتاج الى مزيد من القوى العاملة مع كل جهد يبذل لرفع نوعيته بوسائله التقليدية والتقليدية والتقليدية .

Unsuitability of output : عدم ملاءمة المخرج التعليدي

وفي ظل هذه الظروف الصعبة التى تواجهها النظم التعليمية ، فان هناك ما يدل على أن ما تعلمه لتلاميذها وما تخرجه من ناتجها البشرى على اختلاف أنواعه أصبح غير ملائم للوقت الحاضر والظروف والمطالب الحديدة . ومن الواضح أن عدم ملاءمة مخرجات هذه النظم التعليمية ترتبط بحاجات النمو القدومي المتغيرة تغيرا سريعا ، وكذلك بالحاجات

المتفيرة للأفراد في مجتمعات سمتها البارزة الآن التغير . ومن ناحية أخرى فان الاتجاهات والتفضيلات المهنية وأنماط المكانة Status Patterns الني تسهم البيئة في تكوينها لدى تلاميدها ، تعرقل الاستخدام السليم لنظام تعليمي عصرى معين وتعمل في اتجاه مضاد لاسراع عملية أصيلة للتنمية من أجل أحداث تغييرات اجتماعية واقتصادية عصرية . وينتج عن ذلك أحباط ذو أبعاد ثلاثة هي : الاتجاهات وترتيبات العمل القديمة وارتباطها بالمطامح الجديدة للأفراد ، والحاجات الحقيقية للتنمية ، والتعليم ذاته . ومن الأمور الرئيسية التي تتبع ذلك عجز اقتصاديات الدول النامية في استيعاب وتشخيل مخرجات نظمها التعليمية مما يؤدى الى ظهور مشكلة بطالة المتعلمين المؤلة .

o - القصور الذاتي وعدم الكفاية : Inertia and inefficiency

اما وقد وقعت النظم التعليمية تحت هذه الضغوط الداعية للياس فقد استجابت في الأساس بطرق « دع الأمور تجرى في اعنتها » ولكن هذه الطرق لم تفلح ، فالتنظيمات القديمة التى افلحت في خدمة هذه الطرق والتى تشمل نظام الادارة ، والقررات الدراسية وطرق التدريس والمناهج عموما وحجرة الدراسة المزودة بأدوات تجعلها مكتفية بداتها ، ووسائل اعداد المعلم واختياره . . . هذه كلها وغيرها من الأشياء الأخرى التى ميزت العمليات التعليمية التقليدية لم تعد الآن صالحة لمواجهة الموقف الجديد وما بدا أنه يتواكب مع الطرق التقليدية المألوفة أصبح أسوا من هذا المألوف ، كما نستدل على ذلك من كثرة الشكاوى والاعتراضات التى قدد صداها حول تدهور نوعية التعليم ه:

واصبحت الطرق المألوفة في التعليم تسمية اخرى للقصدور الذاتى للنظم التعليمية تمنعها من العمل على تكييف شئونها الداخلية بسرعة تكفى لمواجهة مجموعة من الظروف سريعة التغيير ولذلك ولهذه الأسباب مجتمعة وجدت جميع النظم التعليمية في العالم في وقتنا هذا نفسها في ازمة ، وهذه الأزمة بالتأكيد تختلف من حيث توقيتها وحدتها من مكان الى آخر ، وتظهر أقسي مظاهرها في الدول الأكثر فقرا و فهذه الدول تعانى من مشكلة عميقة في وقت لم تكد تبدأ فيه في بناء نظم تعليمية متوازنة حسنة التكامل وتخدم حاجات الجماهير وفضلا عن ذلك وبعيدا تماما عن ندرة مواردها فان عليها أن تواجه تحديا بيداجوجيا أكثر صعوبة والتصاقا بها و اذ ينبغى عليها أن تنقل معظم ما يشكل جيلا بأكمله من عالم مثقل بتقاليد الأمية وترفعه الى عالم متحرك عصرى علمى ومثقل بتقاليد الأمية وترفعه الى عالم متحرك عصرى علمى ومثقل بتقاليد الأمية وترفعه الى عالم متحرك عصرى علمى والتحديل بتقاليد الأمية وترفعه الى عالم متحرك عصرى علمى والتحديل بتقاليد الأمية وترفعه الى عالم متحرك عصرى علمى والتحديل بتقاليد الأمية وترفعه الى عالم متحرك عصرى علمى والتحديل بتقاليد الأمية وترفعه الى عالم متحرك عصرى علمى والتحديل بتقاليد الأمية وترفعه الى عالم متحرك عصرى علمى والتحديل بيدا وتحديل بالمناه على والتحديل بتقاليد الأمية وترفعه الى عالم متحرك عصرى علمى والتحديل بيدا وتحديل بالمناه على والتحديل بتقاليد الأمية وترفعه الى عالم متحرك عصرى علمى والتحديل بيدا وتعديل بالمناه على والتحديل بالمناه المناه على والتحديل بالمناه عالم متحديل بالمناه على والتحديل بالمناه والمناه والمناه المناه على والتحديل بالمناه والمناه وال

غير أن الأزمة في الدول الصناعية لا ينبغى أن تؤخذ باستهانة لأنها أقل بروزا نسبيا . وذلك لأن النظم التقليدية الأكثر تقدما تتعرض بسهولة أكبر لمرض تصلب الشرابين الأكاديمى الذى يصعب علاجه وشفاؤه . وقد تكون مدخلات هذه النظم أكثر خصوبة وغنى غير أن فاعليتها وكفايتها الداخلية يمكن أن تبلغ من الانخفاض مثلما نجده في أفقر الدول ويمكن أن تجىء مخرجاتها التعليمية غير متلائمة تماما مع الحاجات الحقيقية لمجتمعاتها .

ومن وجهة نظر معينة ، يمكن النظر الى هذا النمط من القوى باحدى طريقتين أولاهما أن ننظر اليه باعتباره نوعا من المواجهة النهائية المفرقة بين قدرة العلم على خلق تكنولوجيات ثورية وعجز الانسان عن تمثلها وإتقانها على خلق تكنولوجيات ثورية الثانية أن ننظر اليها باعتبارها لحظة من تلك اللحظات العظيمة حيث تقفز هذه القوى النابتة الى الحياة متحدية عبقرية الانسان ، ومستصرخة استجابته المحركة التي تجعل الحضارة ثقفز قدما وينبغي أن يلتزم أولئك اللين يضعون استراتيجيات التنمية التعليمية بالضرورة بوجهة النظر الاخرة .

عناصر مقترحة لاستراتيجية تعليمية ايجابية

ولكن ما الذى يمكن أن تكون عليه الاستراتيجية ؟ دون أن نحاول أن نجيب عن السؤال أجابة تامة ينبغى أن نقترح مباشرة أن هناك خاصتين لا غنى عنهما ينبغى أن تتوفرا في الاستراتيجية أولاهما وجوب تركيزها على العلاقات بين الاشياء ـ أذ ينبغى أن تسعى ألى تحسين سلسلة كاملة من العلاقات _ وتشتمل هذه السلسلة على العلاقات الداخلة في النظام التعليمي وتلك ألتي توجد بين مستوياته المختلفة ومكوناته الداخلية العاملة وبين النظام التعليمي ككل وبيئته في كل من جانبي المدخل والمخرج _ وهذه العلاقات في الوقت الحاضر غير منتظمة بالمرة في صلتها الواحدة بالأخرى _ وينبغي على نحو ما أن تعاد إلى توازن أفضل وأن تتوافق معدلات حركتها وينبغي على نحو ما أن تعاد الى توازن أفضل وأن تتوافق معدلات حركتها بعضها مع البعض الآخر توافقا متبادلا . ولا شك أن الحاجة للتركيز على هده العلاقات والنظرة الشاملة للموضوع هو بالضبط الذي يجعل اتباع هده العلاقات والنظرة الشاملة للموضوع هو بالضبط الذي يجعل اتباع أسلوب « النظم » أمرا ضروريا في وضع الاستراتيجية التعليمية .

وأما الخاصية الثانية للاستراتيجية فينبغى أن تكون تأكيدا قويا للتجديد ؛ تجديد جوهرى شامل لكل جانب من جوانب النظام التعليمي ،

وليس مجرد تفيير من اجل التغيير ذاته ، وانما تغيرات قدرت بعناية لتحقيق التحسينات واحداث التوافقات التي يحتاج اليها النظام فعلا . فالمجتمع والاقتصاد فيه لن يتوافقا مع النظام التعليمي من جانب واحد ، فاذا اريد التوفيق والتكييف للنظام التعليمي فينبغي أن يأخد المباداة اولا نحو التوافق لا بأن يحافظ على طبيعته القديمة ، بل بأن يبلل مجهودا اقوى واكبر ليتوافق مع الظروف الجديدة . وهكذا فان جوهر المسألة هو كيف ندفع النظم التعليمية الخاملة والبطيئة الحركة لكي تقوم بهذه المباداة وتعمل على تفيير نفسها بسرعة اكبر وفي الاتجاه السليم =

ومهما يكن من شيء فان التجديدات والمستحدثات التعليمية لن تظهر من تلقاء ذاتها ، وحتى او حدث ذلك فانها لن تسستوعب بسرعة . فاذا ادخلت التجديدات والمستحدثات المقترحة في النظم التعليمية من مصادر خارجية فقد تسستقبل بأدب ثم توضع على الرف في هدوء ، واذا أريد للاستراتيجية أن تنجح فانه ينبغى أن يصبح التجديد شيئا لم يكن عليه من قبل ، أي ينبغى أن يصبح طريقا للحياة بالنسبة للتعليم .

ويتطلب هذا بوضوح امرين اساسيين ؛ اولهما أن يقتنع الناس المنغمسون انغماسا مباشرا في التعليم بأن التجديد هو الطريق الوحيد للخروج من الأزمة ، أى أن طريق التجديد بالضرورة يمكن أن يحقق أثارة حديدة واحساسا بالاقدام والجرأة في التعليم . وينبغى أن يتوافر بعبارة أخرى تجاه جديد نحو التغيير داخل الجماعة القائمة بالعملية التعليمية وكذلك من جانب عملائها ذوى الصلة الوثيقة بها ، أى من جانب الآباء والتلاميذ . وفي مجال العلوم ينال العلماء جوائز نوبل لتحديهم الحقائق القديمة وأثبات عدم صحتها واكتشاف حقائق جديدة ، ومثل هذا التحدى للحقائق القديمة وتنمية الاتجاهات العلمية السلمية ينبغى بطريقة أو بأخرى أن نهتم بها في مجال التعليم الذي يفترض فيه أنه يربى وينشيء الفائزين بجائزة نوبل . وهذا في حد ذاته عمل تعليمي هام وليس ثمة وقت نضيعه في سبيل البدء به .

واما الأمر الآخر اللازم لانتشار التجديد فهو أن النظم التعليمية ينبغى أن تجهز نفسها بوسائل التجديد ، فنحن منذ البداية نلاحظ أن الزراعة لم تحقق أعظم نقلة لها من حالتها التقليدية الى حالتها العصرية حتى توافرت للزراع الآلات العصرية ومنهج البحث العملى والتنمية العلمية . ومن هنا فان عملية التجديد متى أصبحت جزءا لا يتجزأ من

النظام الزراعى فانها تصبح عادة عند الزراع وهكذا ولدت الزراعة الحديثة ولم تعد الأمور فيها كما كانت عليه من قبل ، ومع هذا فمن الذى كان يستطيع أن يتصور قبل ذلك بنصف قرن أن مثل هذه العصرية في الزراعة يمكن أن تحدث الآان التعليم لا يحتاج الى محطة تجريبية زراعية ولكنه يحتاج الى ما يعادلها ، أى الى جهود فعالة تسايره وتلازمه تنشر نتائج البحث والتجريب المفيدة انتشارا عريضا ويعيدا على نحو سريع .

واذا أمكن بلل جهد كبير نحو التجديد التعليمي فانه ينبغي أيضا أن يتوافر معه نظام الأولويات ، ذلك لأنه من غير المستطاع أن يتم انجاز كل شيء مرة واحدة . فهناك بعض الأمور ينبغي أن تحدث ويتم انجازها قبل امكان القيام بأشياء أخرى ، وأن تحليلنا للأزمة التعليمية يقودنا الى اقتراح الأولويات الآتية في الأهداف وترجيح بعضها على بعض .

عصرنة الادارة التعليمية:

Modernization of educational management

وما الم ترود النظم التعليمية بالاداريين العصريين اللين دربوا تدريبا ملائما ، والذين حسن اعدادهم وتوافرت لديهم معرفة جديدة متطورة ومستمرة وأدوات حديثة للتحليل والبحث والتقويم ، والذين يجدون الدعم والمساعدة من أكثر من فريق من الاخصائيين ممن تتوفر لديهم أيضا كفاية التدريب أفانه لن يحدث انتقال وتحول في التعليم من تعليم تقليدى قديم الى تعليم عصرى ، والبديل عن هذا كله هو أن نترك الازمة التعليمية تزداد سوءا وتتفاقم باضطراد ويمكن للتعليم عند البحث عن ادخال العصرية على نظام الادارة أن يجد كثيرا من الموجهات المفيدة في ممارسات القطاعات الاخسرى في المجتمع التى حققت فعلا خطوات عظيمة في هذا الاتجاه بما في ذلك مفاهيم ومناهج بحث تحليل خلاطة والتخطيط المتكامل على المدى الطويل والتخطيط المتكامل على المدى الطويل والمعدد المعدد المناهج المتكامل على المدى الطويل والمعدد المعدد المناهج المتكامل على المدى الطويل والمعدد المعدد المعدد المعدد المعدد المناهج المتكامل على المدى الطويل والمعدد المعدد المعد

عصرنة اعداد العلمين: Modernization of teachers

لا يتاح للمعلم في الوقت الحاضر الفرصة لكى يكون عصريا ، اى ليرفع من انتاجيته وليتابع المعرفة الجديدة ويلاحق اساليب التدريس والجديدة وهــذا مـا لـم يحققــه مـن قبـل . والاغلـب انــه درب للقيام بالتدريس في عالم الأمس وليس في عالم الغد . واذا حــدث

بالصدفة أن درب من أجل الغد فأن الحقائق ومقتضيات الإعمال التي يكلف بها عند أول تعيين له سرعان ماتقيد جهوده وسوف يكون نموه المهنى من هذه النقطة وفي أحسن الأحوال مشكلاً وخاصة أذا تعرض للعرالة والانفصال في مدرسة معينة في قرية نائية والحقيقة أن متابعة نموه المهنى الناء العمل ليس من عمل فرد معين واذا حسن حظ المعلم فأنه سوف يحصل أحيانا من الموجه الفنى الزائر على مساعدة لرفع كفاية تدريسه مذا أذا توفر هذا النوع من الموجهين وسوف يحقق المعلم هذا التحسن من خلال التفاعل والاحتكاك المحدود مع أفكار زملائه الآخرين المنولين ايضا الذين يحضرون برامج التدريب أو الدراسات التجديدية أثناء الخدمة ، وهذا كل مايمكن أن يحدث في مجال نمو المعلم مهنيا و وتيجة لذلك يحتمل أن يتعرض المعلم لليأس ويتراجع ليعيش في أمان مستخدما في تدريسه الطريقة التي يألفها والتي سبق أن تعلم بها .

وواضح أن النظم التعليمية لن تواكب العصر حتى يعاد جذريا وفي شمول تطوير نظام اعداد المعلم وتدريبه وحتى تتم استثارته واسترشاده بالبحث التعليمي «البيداجوجي» ، وحتى تصبح أخصب فكريا وأكثر تحديا ، وحتى يتسبع ويمتد الى أبعد من التدريب قبل الالتحاق بالخدمة ليصبح نظاما للتحسديد المهنى المستمر ولتنمية الحياة ألمهنية للمعلمين جميعا .

وأن اصلاحا وفقا لهذه الخطوط يحمل معه امكانيات مثيرة لاجتذاب أفضل المواهب في المجتمع الى النظام التعليمي ، أو لتنمية تقسيمات جديدة للعمل تفسيح الفرص لتظهر مثل هذه المواهب وتستخدمها بفاعلية أكبر في التدريس ، وحينما يجيىء هذا اليوم فان المعلمين وتنظيماتهم يستطيعون في سعادة أن يودعوا نظام الأجور القديم الموحد الذي خنق موهبة التدريس الجيدة لفترات طهويلة أو دفعها بعيدا عن مجال التعليم والتدريس .

عصرتة عملية التعليم: Modernization of learning process

غير أن التلاميذ وحدهم وليس المعلمون هم الضحايا الأول للترتيبات التعليمية البالية ، وعندما يدخل معظم التلاميذ المدرسة في اليوم الاول فان حب الاستطلاع الفطرى لمعرفة كل مايحرك الامور ويسيرها يستفرقهم ويمكن للاسئلة التي يريدون طرحها أن تفوق أوثق معرفة تتوافر لدى افضل المعلمين وأن تتقدم على معرفة أفضل الآباء

المتعلمين او حتى تفوق حكمة سقراط وسرعان مايكتشف الطفل على اية حال ان المدرسة ليسبت المكان الذى يحصل فيه على اجابته فان اسئلته واستفساراته ، واذا كان ثمة مكان يحصل منه على اجابته فان ذلك سوف يكون في اللعب واثناء الفسحة او خارج المدرسة اثناء تفاعله مع مدرسه الحقيقى ، وهو زميله الذى يكبره حتى ولو بعام واحد ويكتشف التلميذ أن المدرسة لها اسئلتها الخاصة بها وأن عليه أن يجيب عنها الإجابات الصحيحة اذ أراد أن يكون تلميذا مجدا ، واذا تعلم هذه الإجابات على نحو اسرع من زملائه على وجه العموم فانه سرعان مايتعرض للملل والسآمة واذا تعلمها ببطء أكبر فانه سرعان مايشعر بالفشل وينبغى أن تكون هناك طرق أفضل لاستثمار حب الاستطلاع الطبيعى والفروق الغردية وقدرة كل طفل مهما كان مستواه أو نمط ذكائه لكى يتعلم الأشياء بنفسه ، والحق أنه من الصعب أن ندرك أو نتصور مجموعة من الترتيبات أقل في استثمارها للسحمات الانسانية الملهمة والداعية للتقدير والاحترام من تلك الذائعة الصيت المنتشرة في المدارس التقليدية والتقليدية والتقليدية والتقليدية والتقليدية والتعليدية والتعليد والتعليدية والتعليد والتع

ومن المشكوك فيه الى اقصي حد على اية حال ان نعشر على طريق واحد أو اسلوب فريد أو اداة واحدة يمكن بداتها وبمفردها أن تحقق نتائج أفضل من النتائج غير المرضية عامة لعملية التعليم والتعلم التقليدية وينبغى أن نتوصل الى مركب أو «توليفه» من الاشياء والطرق والأساليب الجديدة للتدريس والتعلم تقوم بعمل أفضيل مما يؤدى الآن وبفارق كبير له مغزاه ، ودون تكلفة باهظة ، فالقرى الافريقية لاتستطيع أن توفر آلات تعليمية تعمل بالحاسب الالكتروني في مدارسها بغض النظر عن مدى فائدتها ولنفس السبب فان المدارس الامريكية لاستطيع ذلك الا بغرض عمل تجربة ولفترة قصيرة . أن سيدادات الرجاجات القديمة والازرار وقطع الخيط قد أثبتت في بعض الاحيان أنها معينات تعلم فعالة في السياق الصحيح لاستخدامها وبالتأكيد فان النظام التعليمي ليس في حاجة لأن ينعم في بحبوحة وفيض من الخير في يرفع ويحسن كفاية عملية التعلم به في الناحية البيداجوجية والاقتصادية ، وهو ليس في حاجة لكي يحقق ذلك الى أن يحصل على أفضل المعلمين في العالم .

وفي بعض الاحيان نجد أن توجيه استثمار أكبر وبدرجة متواضعة يوجه الى نحو استخدام الوسيلة التعليمية الاصلية _ الكتاب المدرسي_

يمكن أن تحقق فرقا هائلا غير أنه لايجب ولايمكن أن نتوقف عند هــذا الحد . وبالاضافة الى أنشاء أنواع جديدة من المراكز لتدريب المــلم وتنمية حياته المهنية يمكن أن نحقق أيضا أفضل الثمار أذا وفرنا أماكن تعمل على أيجاد أساليب ونظم جــديدة للتعليم وابتكار مــواد وأدوات جديدة للتعلم لازمة لاخراج هذه الاساليب والنظم الجديدة للتعليم الى حيز التنفيذ والتحقيق (1) =

دعم اليزانية التليمية:

وليس من شك أن كل ماقدمناه من مقترحات يحتاج ألى انفاق أموال ، غير أنه من المأمول أن يكون هذا الانفاق أكثر انتاجية عما هيو عليه في الوقت الحاضر ومع هذا فانتا لانستطيع أن نتجنب حقيقة أن النظم التعليمية مهما تبلغ من كفاية وفاعلية سوف تحتاج ألى قدر من المال أكبر كثيرا مما يحتمل أن نحصل عليه حتى أذا سارت الامور فيها كما هي عليه الآن ومن ناحية أخرى يمكن لتعليم مرتفع التكلفة أن يكون رديئا ، غير أن التعليم الجيد لايمكن بأى حال أن يكون رخيصا على الاطلاق ولاشك أن العالم يحتاج ألى قدر أكبر من التعليم الجيد .

والحق أن النظم التعليمية التي تصطدم بعقبات مالية صعبة يرداد عددها كل يوم ، ولايعني ذلك أنها لاتستطيع أن تؤدي عملها على نحو أفضل . فهناك علاقة بين مشكلاتها وبين طرقها الحاضرة ، ومصادر تمويلها ومثلما، يقال عن تعدد الطرق التعليمية ومرونتها هناك عادة مدى متسعا ومرنا من الاختيارات للحصول على مزيد من الأموال المخصصة من الدخل القومي ، كتوفير اعتمادات أكبر لتعليم أكثر وافضل وهناك عنصر آخر من عناصر الاستراتيجية ينبغي أن نرجحه وهو أن يتوافر مجهود متفق عليه لبحث المصادر البديلة والاضافية

For a discussion of what is meant by «New Systems of (1) Learning,» See Schramm et al., op. cit., on Proposed Centers for Creating new Learning Systems, See also Wibur Schramm, «The Newer Educational Media in the United States,» a paper prepared for the Meeting of Experts on the Development and Use of New Methods and Techniques of Education, Paris, Unesco, March, 1962.

للتمويل التعليمى . ويفضل البدء في هذا العمل بفحص الممارسات المالية الموجودة والمتنوعة والأساليب الفعالة التى اكتشفتها بعض النظم التعليمية والتى لم تسمع بها نظم أخرى =

ومن الأمور التى لايمكن تجنبها بطبيعة الحال أنه لكى يتحقق الحصول على المصادر المالية التكميلية المأمولة فان علينا أن نلقى جانبا بأشياء معينة لها قداستها وتشتمل على بعض الممارسات المستحسنة اجتماعيا على أن هذا قد يكون الثمن الذى ينبغى دفعه على الأقل في الوقت الحاضر لانقاذ التعليم من الاختناق الناتج من تشابك وتعقد مادىء رفيعة .

اهتمام اكبر بالتعليم غير الشكلى:

Greater emphasis on nonformal education

لقد بدا لنا دائما غرابة القرول بأن الشخص الذي يتردد على المدرسة شخص مثقف ومتعلم ، وأن الذي لا يذهب اليها ليس كذلك، غير أن الحقائق تكذب هلذا التمييز ، ومما يتفق من حيث الغرابة ويتساوى مع هذا القول أن نتقبل الافتراض أنه أذا استطاعت أملة أن تضع نصف اطفالها في مدارس صغيرة فان النصف الآخر ينبغى أن يحكم عليه بحياة قوامها الأمية والحرمان من فرصة التعليم ،

فاذا اراد فرد حقيقة أن يتعلم فهل الطريقة الوحيدة التحقيق ذلك هي في حجرة الدراسة التقليدية وأمام مدرس وسيورة ؟. أن التفكير السليم وخبراتنا تدلنا على أن هذه قضية سخيفة ، ومع ذلك فأنها القضية التي تستند اليها فيما يبدو السياسة والممارسات التعليمية في كل مكان تقريبا .

ونحن نقترح اعادة النظر بجدية في موضوع تقسيم التعليم الى تعليم شكلى وتعليم غير شكلى وذلك كجزء من استراتيجية فعالة للتغلب على الازمة التعليمية وواضح أنه سوف يكون من المقيد في كثير من الدول أن توزع الموارد بكثافة أشد على الانماط المألوفة المختلفة لتعليم الكبار ، أى على تلك الانماط المرتبطة بنمو الأفراد والوثيقة الصلة بنمو الاقتصاد في نفس الوقت وغير أننا نتساءل عن مدى كفاية هذا الاجراء وهل من المتوقع أن نستخدم وسائل ومستحدثات تعليمية اساسية

يمكن لها في حدود انواع النقص في الموارد المتاحة أن تكيل لكمات أشجع وأسرع ضد الجهل والأمية .

ان التعلم يستفرق وقتا ويتطلب دافعية ويتوافر هنا بكثرة لدى ملايين الصفار والكبار ممن لا يستطيعون الذهاب الى المدرسة . غير انهم في حاجة الى ماهو أبعد من ذلك على أية حال • وهو أن تكون مادة التعليم ميسورة بالنسبة لهم وأن تصبح معجزات الاتصال الحديثة متوافرة وانتاج الوثائق التعليمية متاحا . وهذه الوسائل تمكن من أيجاد بعض الانظمة التى تستطيع أن تشجع شهية بعض الافراد الجائمين للتعلم ، ولن تجد لدى كل فرد ميلا الى هذا التعلم وشوقا اليه ، ويحتمل أن يتوافر لاقلية حشد الدوافع والطاقة اللازمة التى تساعد على التعلم الذاتي الفعال . غير أنه في الماضي استطاع عدد من القادة وعظماء الرجال ، وقبل أن يجيء فجر وسائل الاتصال الحديثة • أن يحقق تنمية ذاتية مذهلة عن طريق الدراسة الفردية على ضوء الشنموع .

وتفقد الدول النامية قادة للمستقبل من بين صبية اليوم الأذكياء الطموحين الذين حرموا من فرص للتعلم الثمر نتيجة لظروف عارضة تتمثل في ميلادهم ومكان ذلك الميلاد . ويبدو عند هذه النقطة أن هناك فرصة متاحة للتجديد التعليمي يتحدى امكانياتنا ويحتمل أن يكون بعيد المدى من حيث نتائجه أكثر من أي شيء آخر تم تحقيقه في المدارس الشكلية الرسمية .

لقد لسنا في خفة في الصفحات القليلة السابقة عسدة موضوعات وأهداف أساسية في رأينا ينبغى أن تحتضنها الاستراتيجية التعليمية اذا اريد لها أن تتلاءم مع الأزمة التى نقصد الى حلها . ويستطيع آخرون بالتأكيد أن يضيفوا الى هذه الافكار وأن يدخلوا عليها تعديلات مفيدة ، وأن يبينوا الاسباب اذا كانت بعض هذه القترحات غير عملية . وسوف نكون أول الموافقين على أن هذا العمل صعب وشاق ولكنه غير مستحيل ، وذلك لائنا اذا سلمنا باستحالته فأين الملاذ اذن والى أين نتجه المستحالة فأين الملاذ اذن والى أين نتجه المستحالة فأين الملاذ النه والى أين نتجه المستحالة فأين الملاذ المستحالة والمستحالة فأين المنا والمستحالة و

التعاون الدولي:

 التعليمى بنفسها مهما كان فقرها ، على أن يكون ذلك في ضوء الأسس التى سبق أن أوضحناها و ونحن نؤكد أنه لايمكن لاية أمة أن تمضي في النجاح وحدها _ اذا توافرت لديها ظروف الأزمة التى تؤثر في جميع الامم و

ان التعاون التعليمي الدولي على أوسع نطاق ينبغى أن يكون أحد الملامح الرئيسية لاستراتيجيتنا التعليمية بالنسبة للدول الغنية والفقيرة على السواء -

وهذا يتضمن شيئًا أبعد من مجرد نشر الارادة الطيبة والفهم المتبادل بين المربين في العالم خلل جلسات دورية في باريس وجنيف ونيودلهى وسانت يجو ، حيث يستقبل الاصدقاء القدامي اصدقاء جددا ويتبادلون معهم خبرات مفيدة . ونحن لانقلل من قيمة هذه التفاعلات والتبادل الفكري غير أن التعاون ينبغي أن يمضي الى أبعد من الكلام على المنصة والموافقة على مجموعة من القرارات .

ولايغيب عن ذهننا النواحى العملية المحسوسة التي تضع المربين في كثير من الدول وأولئك اللدين يتعاونون معهم في تفاعل مباشر مشمر محاولين التوصل معا الى حلول لمشكلات مشتركة ونتائج يمكن أن تعود بالنفع على الجميع .

ونحن نقصد أيضا الى تقوية الميكانيزمات العملية التوجيه التنميات الحديدة أينما تحدث ، ولنشر أخبارها على نطاق واسع وعلى نحو وثيق وسريع ، وهو عمل تقدر عليه الهيئات العالمية بكفاءة على وجه الخصوص . ونحن نعنى في النهاية نوعا جديدا من المشاركة بين الدول الفقيرة والفنية . ومثل هذه المشاركة ينبغى أن تقوم على ادراك سليم لشلاث قضايا أساسية .

(أ) ينبغى أن تعطى الدول الصناعية في الوقت الحاضر ولفترة طويلة مقبلة مساعدة اكبر للدول النامية عما فعلت وتفعل حتى الآن =

(ب) ان هذا الدعم لاينبغى أن يكون نقلا للأشكال التعليمية التقليدية من الدول المانحة الى الدول المتقبلة ، بل يكون عملا مشتركا من الدراسة والاستكشاف للتوصل الى أنماط من التعليم تلائم حاجات الدول النامية وامكانياتها المالية .

(ج) وعلى الرغم من أن المنطق الاقتصادى ـ يتطلب أن يمضي الدعم للتنمية التعليمية في اتجاه واحد ، فأن هذا لايترتب عليه أن الدول النامية لاتستطيع أن تسهم بقدر مساو في تقدم الدول الصناعية التى نمت والحق أنها تستطيع أن تفعل ذلك لأنها تكتب على أوح تعليمي أنظف نسبياه: ولأن مشاكلها ونصيبها من الازمة التعليمية أكثر حدة وأكثر وضوحا من حيث الرؤية وهي في وسعها أن تخرج بدروس مستفادة وبالتالي مفيدة لغيرها من الدول .

ولهذه الأسباب نفسها فانه من المحتمل بالنسبة لقادة التعليم وللمعلمين أن يدركوا بسرعة أكبر وعلى نحو أوضح الحاجة للتخلص من ممارسات تقليدية ومن عقبات تعوق جهودهم نحو تحقيق اتجاهات تعليمية حديدة . وقد لايكون بعيدا ذلك اليوم الذى تصدر فيه تدفقات المساعدة الاساسية الفنية في العالم كله المتصلة بالتجديدات التعليمية من الدول الأفقر وتتجه الى الدول الأغنى .

في هذا التمادل التعليمى الموسع والمفيد بين الدول ستتاح مجالات عديدة للعمل وللمستوليات بالنسبة لكل أنواع التنظيمات العامة والخاصة والعالمية ، والاقليمية والقومية والمسكلة أذن هى كيف نوائم وننسق بينها ونستخدم القدرات الفريدة لكل منها وهنا أيضا نجد أن هناك قدرا كبيرا من الممكن لم يستغل ، لا من حيث مجرد زيادة مقدار المعونة الخارجية والاشكال الاخرى من التبادل بل أيضا لتحقيق زيادة أكبر في نوعيتها وفاعليتها و

ونختتم هذا الفصل بالقيام باستدارة كاملة لنعود من حيث بدانا هذا التحليل وذلك بتأكيد الطبيعة العالمية الفريدة للأزمة التعليمية وبالنسبة للشخص الذي يقبل هذه الفكرة كما تنطبق على بلدان أخرى ، ولكنه ينكر أنها تنطبق أيضا على بلده ، فاننا نقول له انك قد تكون عن حق ، ولكننا نستحثك بالرغم من هذا أن تنظر الى موقفك التعليمي في بلدك نظرة جديدة وناقدة اذ قد يواجه نظامك التعليمي الأزمة في وقت أسرع مما تتوقع . وفي النهاية نقول للجميع انه اذا كانت النظم التعليمية الأخرى التي ينبغي أن تخدم الأغلبية الساحقة من مواطني كوكبنا الذي نعيش عليه واقعة في أزمة حادة ، فانه لايمكن لأى دولة مهما كان نظامها التعليمي ومهما كانت غنية أن تناى عن نتائج هذه الأزمة ، ولذلك فان الأزمة التعليمية في كل مكان هي مهمة كل انسان ومسئوليته و

الفصّ لَّ الشَّامِن خاتمة كيف ينظر قادة التعليم في العالم إلى الأزمة

كيف يفكر قادة التعليم في العالم الذين يتطلعون الى مستقبل تعليمى أفضل في الأزمة التى عرضناها في الصفحات السابقة ؟ هل يجمعون على وحود أزمة في التعليم ؟ وأذا كان الأمر كذلك فما هى اقتراحاتهم بصددها، وما الذي نبغى عمله أزاء هذه الأزمة ؟

يمكن الاجابة عادة عن مثل هذه الأسئلة بطريق التخمين والتأمل وحدهما ، ولكن لحسن الحظ ثمة دليل ملموس يمكن أن نعول عليه في هذه الحالة . وهو يتمثل في رأى قادة التعليم في العالم . ولايمكن لأى انسان بطبيعة الحال أن يتحدث عن هؤلاء القادة جميعا ، غير أن قطاعا عريضا وكبيرا وبارزا من هؤلاء القادة قد فحص في الواقع جزءا معقولا من هسلا الكتاب ، وناقش محتواه في مؤتمر التعليم الذى عقد في مدينة وليامزبرج في ولاية فريجينا والذى استمر عدة أيام وتوصل الى نتائج معينة ، واذا حكمنا على التقرير الملخص الذى قدمه رئيس المؤتمر الدكتور جيمس بركنز ، في ضوء ما لقيه من تقدير في اليوم الأخير من المؤتمر ، فاننا نستطيع القول بأنه نجح في اظهار الاجماع بين المؤتمرين ، وفي التعبير عن اتفاق قوى بينهم .

التقرير التلخيمي لرئيس المؤتمر ٩ اكتوبر ١٩٦٧

اشترك في المؤتمر العالمي لبحث ازمة التعليم في العالم مائة وخمسون رائدا من رواد التربية وقادة التعليم في ٥٢ دولة الوقد عقد المؤتمر في مدينة وليامزبرج بولاية فريجينا في اكتوبر ١٩٦٧ . وقد رأى هؤلاء القادة أن العصر المحاضر يتطلب اعادة تقدير امكانيات التعليم بحيث تستطيع مواجهة مطامح الشعوب المتزايدة والمتصاعدة في كل مكان نحو حياة افضل وحرية اكثر .

وقد وافق المؤتمر على القضايا الآتية كأساس للعمل البناء :

ا ـ ان التعليم أصبح اليوم شغلا شاغلا وأساسيا لكل دولة في العالم ، ويمكن أن تنفذ الخطط التعليمية بأقصي قدر من النجاح اذا وضعت وراعت التنسيق في علاقاتها بالنظم التعليمية وبالخطط التربوية في الدول الأخرى =

٢ ــ لم يعد من المكن النظر الى التعليم داخل كل دولة باعتباره سلسلة من الشروعات والأعمال المتصلة يتم تنفيذها في مستويات مختلفة وبأهداف مستقلة كل منها عن الآخر = وينبغى أن ينظر الى التعليم داخل كل مجتمع باعتباره كلا موحدا ، أجزاؤه متوازنة ، وهذا التوازن بدوره يعكس متطلبات المجتمع والموارد المتوافرة لمواجهتها =

٣ ـ ان هناك بالضرورة ازمة في قدرة التعليم على تكييف الاداء بما يتناسب مع التوقعات وتتخل هذه الازمة شكلين : أولهما العمم التناسب الشائع في دول العالم بين آمال الأفراد وحاجات المجتمع من ناحية وقدرات النظم التعليمية من ناحية أخرى . والشكل الثاني عدم تناسب كبير بين الدول النامية التي تواجه قيودا قاسية تتمثل في النقص الهائل في مواردها، والدول المتقدمة التي تنشغل انشغالا زائدا بحاجتها الداخلية .

₹ — آنه في جميع الدول الفنى منها والفقير على السواء التحتاج البرامج التعليمية والأجهزة والادارة وعملية التعلم ذاتها الى اهتمام أكبر ينصب مباشرة على وسائل احلال التجديد محل الجمود ٤ والطرق الجديدة والجراة محل الأفكار والطرق التقليدية التى عفى عليها الزمان .

ويعتقد المؤتمر أن هذه المسلمات ينبغى أن يقبلها كل من المربين والمجتمع الذى يقف من ورائهم ويدعمهم اذا أريد للتعليم أن ينهض 4 وأن يعلو فوق الاتجاه القائل « دع الأمور تجرى كما هى عليه » • وأن يضطلع بالآمال التى يتطلبها مستقبل الانسانية •

ومع المحافظة على هذه المسلمات مصونة في العقل وآمنة ينتقل المؤتمر الى الأعمال المطلوبة لتحسين التعليم وتطويره في ستة مجالات هى ، البيانات التعليمية ، الادارة والبناء التعليمي " المعلمون والتلاميذ " محتوى المنهج وطرق التدريس ، والوارد المالية للتعليم " والتعاون الدولى .

أولا: البيانات التعليمية:

لكى يطور النظام التعليمى نفسه ينبغى أن يعى الأعمال التى يقوم بها ، وأن يدرك مستوى جودة هذه الأعمال - وفضلا عن ذلك فأنه أذا أريد للمجتمع أن يقوى ويطور نظامه التعليمى ، فأنه ينبغى أن تكون الحقائق الأساسية في متناول أيدى كثير من الأفراد الى جانب توافرها للمربين . ولذلك فأن المؤتمر يوصى بما يأتى :

ا ـ ينبغى على كل نظام تعليمى أن يجمع بانتظام معلومات وبيانات دقيقة وحديثة عن المعلمين والتلاميذ والدخل والانفاق التعليمى ، وأن يحلل هذه البيانات وينشرها . ولذلك فانه لايستطيع الاستغناء عن رجال الاحصاء المدربين ، فاذا لم يتوافروا وجب أن يستعيرهم من أقطار أخرى، وفي حالة استعارتهم ينبغى أن يتم تدريب وجال احصاء من نفس الدولة ليحلوا محلهم .

١ ـ ينبغى على كل نظام تعليمى أن ينشيء أجهزة فعالة لتقويم أدائه على أساس مستمر ، بغية البحث عن طرق معينة تكفل زيادة الخدمات التعليمية كما وكيفا في حدود الموارد المتاحة . وانارة الطريق للتجديدات والابتكارات الجديدة على اختلاف انواعها التى يحتاج اليها النظام التعليمى والتي تبشر بالخير وينبغى أن يبدأ مثل هذا التقويم بنظرة متسائلة نحو الاطار الشامل للتعليم مبتدئا بالمنهج ومنتهيا الى مايحدث من نشاط تعليمى واجراءات في حجرة الدراسة . فعلى سبيل المثال ، هل من الواجب أن يجلس التلاميذ في مواجهة المدرس ست ساعات في اليوم ؟ وهل لايزال التقسيم والتنظيم التقليدى للمادة العلمية مفيدا ؟ وفضلا عن ذلك فانه التصميم برامج تعليمية ، ومشروعات جديدة ينبغى أن يكون تقويم نحاحها جزءا لايتجزا من تخطيط وبناء البرامج ذاتها .

" والى جانب التقويم الذاتى المستمر ، ينبغى ان تخضع النظم التعليمية نفسها بين الحين والآخر الى فحص ودى ناقد من نظم اخرى خارجها . وقد ظهرت امكانية عمل مثل هده المواجهة وظهرت قيمتها بوضوح في دراسات الريف التى أعدت لها وقامت بها منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية .

The Organization for Economic Co-operation and Development.

ويمكن للمناطق النامية من العالم أن تقوم بعملية مماثلة قوامها

للمتحيص المتبادل بين الأقطار المتجاورة من خلال اليونسكو ، أو من خلال اى منظمة اقليمية مناسبة .

إلى المعلومات الصحيحة للمجتمع ذاته وعلى وجه الخصوص لقطاعات المجتمع التى تهتم أعمل التعليمي وهذا الاهتمام يتطلب أمرين : أولهما . وجود وسسائل محسسنة يمكن والسطتها أن تتوافر للبيانات والمعلومات الخاصة بالتعليم ، وهذه مسئولية التعليم نفسه ، والأمر الثاني فهم أفضل من جانب وسسائل الاعلام ، كالصحف والتليفزيون والاذاعة وهي قنوات اتصال أساسية بين التعليم والجمهور ومن الاهمية بمكان أن تستخدم وسائل الاعلام هذه محررين أومراسلين ذوى كفاءة عالية في المسائل التعليمية وعلى اتصال مستمر بعالم التعليم لمعرفة آخر ماتوصل اليه وينبغي أن يكون لمثل هسؤلاء المحررين مكانة في وسائل الاتصال هذه تعكس أهمية التعليم . وينبغي أن يلقى موضوع التعليم من الاهتمام والرعاية مثلما تلقاه أخسسار الرياضة وأخبار المال في وسائل الاعلام .

ثانيا: الادارة والبناء التعليمي:

ان الشرط اللازم لتحقيق أى نوع من التجديد والابتكار في القطاع التعليمي هو توافر ادارة عصرية جيدة على كل مستوى . ولتحقيق هذه الادارة المصرية ينبغى أن تتخذ الخطوات التالية: _

٢ ـ ولتدريب الموهبة الادارية ٤ ينبغى على كل دولة أن يكون لديها هيئة تدريس جامعية للادارة قادرة على تقديم برامج لاعدداد الاداريين وتدريبهم قبل الخدمة وأثناءها وينبغى على الجامعات في كل من الدول النامية والصناعية أن تدرس مختلف الظرف التى بواسطتها تستطيع أن تساعد على تغذية هذه الموهبة الادارية الشمينة ...

٣ ـ يعتبر التخطيط من الاعمال الاساسية للادارة ، ولقد اعطى اليونسكو أولوية عالية لهذا النشاط . وينبغى أن يستفاد من المعهد الدولى International Institute for Educational Planning التخطيط التعليمي اكبر استفادة وأعظمها في هذا المجال .

٤ ـ تتم الادارة والتخطيط داخل الهيكل التعليمي ، وينبغي أن تسير الادارة الجيدة جنبا الى جنب مع الهياكل التعليمية التى صممت لاداء الأعمال المتخصصة التي يواجهها التعليم الآن - وينبغى أن يستجيب الهيكل التعليمي ذائما الموظائف التي يقوم بها ، وعندما تتنوع وظائف التعليم نتيجة الاستجابة للخاجات المتغيرة ، فأنه ينبغى أن تظل الهياكل التعليمية مرنة لكى تستقبل مايطرا على المنهج من تغيرات جديدة ، ومايستحدث في التعليم من مستويات وأعمال متخصصة في الزراعة والعلم والتكنولوجيا وغيرها منما نحتاج الينه احتياجا ملحا . ومن المهم أن تلاحظ هنا حاجة أولئك الذين لايستطيعون الانخراط في البرامج الرسمية أو النظمامية الى نوع مناسب من التعليم - ولايعكس التعليم النظامي في الدول الصناعية الآن بالقدر الكافي الحاجة للتعليم من أجلل الحياة . وينبغى على الهياكل التعليمية النظامية أن توفر التلاميذ مداخل الى التعليم ومخارج ميسورة ومقبولة بدرجة اكبر . فمثلا يمكن انشاء معاهد مدة الدراسة بها علمين بعد المرحلة الثانوية ، وبرامج تدريب مهنية للمتسربين الذين الم يتموا مرحلة دراسية معينة ، واعداد تعليم خاص بالمعوقين ثقافيا قبل الحاقهم بالمدارس .

وينبغى تخطيط وتنظيم برامج التدريب على العمل غير نظامية في الدول النامية وينبغى أيضا اعداد المدارس التي تتيح فرصة تعليمية ثانية لأولئك الذين تركوا المدرسة لفترة طويلة وذلك قبل اعدادهم للعمل. وينبغى أن تخطط برامج الخدمات التعليمية الريفية وتنظم بحيث تكمل التعليم النظامي ...

وفي جميع الدول ، ينبغى أن يتوافر قدر أكبر من البحث عن الطرق التى يتعلم بها الناس في جميع مرأحل حياتهم ، وينبغى أن يدرب المعلمون للعمل مع الكبار ومع التلاميذ الآخرين من دوى الحاجات الخاصة ، وينبغى أن يحظى التعليم خارج البناء النظامى باهتمام أكبر من قبل المخططين ومن قبل المجتمع نفسه ، وينبغى أن يستكشف التعليم عن والباحثين ومن قبل المجتمع نفسه ، وينبغى أن يستكشف التعليم عن

طريق التليفريون وعن طريق الاشكال الأخرى من وسائل الاتصال الجمعية للمساعدة في التغلب على الاحباطات التي تعرض لها أولئك الذين أخفقت النظم التعليمية الشكلية في توفير التعليم لهم

٥ ـ ينبغى أن تكون الجامعة باعتبارها على رأس النظام التعليمى متجاوبة على وجه الخصوص مع حاجات النظام التعليمي بأكمله و ولكنها لاتستطيع أن تجدد أذا ماقيدتها وزارة مركزية تقييدا شديدا ما ولايمكن أن تكون الجامعة مغيدة أذا لم تكن معدة لتخريج الطاقات الانسائية التي خسن أعدادها و والتي يكون المجتمع في مسيس الحاجة اليها و والجامعة أيضا لاتستطيع أن تطور نفسسها وتصبح عصرية دون توجيه اداري قوى .

ثالثا: العلمون والتلاميذ:

ان المعلم والتلميذ هما مركل العملية التعليمية . والحق أن كل شيء آخر ينبغى أن يستخدم لتقدمهما كأفراد ، ولتحسين مستقبل العلاقة بيثهما على نحوبناء .

ا ـ ان اختيار المعلمين الأكفاء مسالة على رأس قائمة الأولويات التعليمية في جميع الدول . غير أننا نجد في كثير من الحالات أن الرجال والنساء الذين يمكن أن يكونوا معلمين ومعلمات اكفاء متجذبين الى مهن أخرى لانخفاض مكافات وحوافز التدريس نسبيا عن تلك المهن وكذلك لأن ظروف العمل في التدريس لاتساعد على الارتفاع بمستوى الاداء وانبغي أن يحصل أفضل المعلمين على رواتب مساوية لتلك التي يحصل عليها أفضل العاملين في المهن العليا في نفس الدولة غير أنه لتسويغ هذه الرواتب ينبغي أن يعمل المعلمون الأكفاء على أعلى مستوى للانتاجية وهذا يعنى بالنسبة للمعلم الكفاء وجوب تغيير الأفكار القديمة الخاصة بشوت يعنى بالنسبة المعلم الكفاء وجوب تغيير الأفكار القديمة الخاصة بشوت على الاداء والانتاجية بدلا من اعتمادها على الأقدمية المطلقة ...

وينبغى أن يتوقع من المعلمين الأكفاء أن يلعبوا دورا هاما خارج حجرة الدراسة أذ ينبغى أن يصبحوا قوة اساسسية وهامة في التنمية الاجتماعية ، وأن يشاركوا في الامور الهامة لتحسين البيئات المحلية التى يعملون فيها ، وينبغى أن يصبح كلا من المعلمين وحجرة الدراسة جزءًا

متكاملا من العملية الأجتماعية التي تعمل على تنمية المجتمع وتطويره ، وهذه الرسالة الاجتماعية القومية لايمكن تجاهلها في الدول الصناعية او الدول النامية .

٢ _ ان الاعداد السليم للمعلمين الذين يقومون بأعمالهم في مستويات مهنية حديدة يتطلب تعريفا جديدا لمعاهد وكليات اعداد المعلمين وتدريبهم . وينبغى على هذه المؤسسات أن تنغمس انغماسا عميقا في البحث والتجريب وأن تكون هي نفسها مراكز فعالة في التجديد التربوى . وينبغى أن توفر لها الامكانيات لنشر نتائج البحوث التي تم اختبارها وتمحيصها وأن تشجع التطبيق العلمي لها .

وينبغى على هذا المعاهد والكليات أن تكون وثيقة الصلة بالمجتمع وتتأكد من أن عملها ملائم لاحتياجاته وفي نفس الوقت وبدرجة مساوية ، ينبغى أن تحافظ على علاقاتها الوثيقة بالمدارس وبالمعلمين العاملين فيها بحيث لا تنعزل المدارس ولا معاهد وكليات اعداد المعلمين عن الافكار الجديدة في المناهج أو عن البحث التربوى ومهما اختلف الدور الذى تختاره لنفسها هذه المعاهد والكليات ، فينبغى أن يكون هذا الدور قوة دافعة لتغيير التعليم بحيوية وشدة ولا تكون مجرد انعكاس للوضع الراهن للتعليم .

٣ ـ وواضح أن هذا النمط الجديد من المعلمين هو من ذوى المستوى الانتاجى المرتفع والذى يحتاج في معظم الحالات الى استخدام التكنولوجيا الجديدة . وسوف يصبح التعليم المبرمج ، والتدريس على طريقة الفريق Team Teaching واستخدام الافلام والراديو والتلفزيون من وسائل مهنة التدريس التي يتزايد استخدامها على الدوام . ولاينبغى أن تصبح التكنولوجيا بأية حال سيدة المعلم ومسيطرة عليه ، غير أن هذا لا يمكن التأكد منه الا اذا اتخد المعلم اتجاها ايجابيا نحو استخدام التكنولوجيا وفق حاجاته ، واذا استخدمت التكنولوجيا استخداما سليما نقد تصبح املا من آمالنا الاساسية لتحقيق تفاعل تعليمي مثمر بين المعلم الكفء واعداد متزايدة من التلاميذ ...

٤ ــ ينبغى أن يصبح التلاميذ أنفسهم جزءا أكثر فاعلية ونشاطا في العملية التعليمية بحيث يكون لهم دور كبير في الاسهام في أيقاف المدرسة على قدميها والمحافظة عليها وسوف يكون أيضا أتجاههم نحو نموهم

الشخصي عاملا حاسما في تعليمهم وتربيتهم . وبما أن التغير هو سهمة هذا العصر ، فسوف يجد التلاميذ أنه من الضروري لهم الانخراط في نظام التعليم بدافعية أقوى للعمل المستقل • وبحيث تتم تهيئتهم لتناول ومعالجة أنواع متختلفة من أدوات التعليم الذاتي المتوافرة ، وأن يكونوا راضين وبالضرورة شغوفين بالعمل ، معتمدين على أنفسهم ، ومستعدين لاستخدام المدرسة لخدمة حاجاتهم النامية .

رابعها: محتوى المنهج وطرق التعريس!

ان قوى التغيير التى تؤثر تأثيرا شديدا على مدير المدرسة أو ناظرها ، وعلى المعلم، والتلميذ لها أثرها الطبيعى على منحتوى التعليم، وطرقه على السواء . وهنا نجد أن التغيير والتجديد يقتضيان مقترحات معينة ملائمة نذكر منها ما يأتى :

١ ـ ينبغى أن يحتوى المنهج على مادة دراسيية يمكن للتلميذ إن يستخدمها في الحياة التي يواجهها حينما يتخرج فيها - وواضح أن من المهم للتلميذ في اقتصاد يغلب عليه الطابع الزراعي أن يتعرض لمنهج يعده للمهنة التي يحتمل أن يعمل بها . فاذا كان النظام التعليمي قانعا بتزويده بتعليم تقليدى كلاسسيكي فانه سوف يعده فقط لينخرط في صفوف العاطلين . وفي مجتمع حضري من المهم بنفس الدرجة أن يتعرض التلميذ لمشكلات العالم الصناعي لأنه سرعان ما يغرق فيها . وكلما ازداد نضيج المحتمع ، ازدادت الحاجة لتدريب خاص ، وكلما كان من الضروري تغيير المنهج التقليدي المالوف حتى يشتمل على برامج متخصصة أكثر . ويصدق بهذا على جميع المجتمعات . ومن المفيد على أية حال أن نحدر هنا من توجيه التعليم توجيها زائدا نحو الاغراض المهنية = ذلك الأن هناك ادوات ذهنية اساسية معينة ينبغى ان يتعوض لها التلميذ ، ومعلومات اساسية معينة ينبغى أن يكتسبها لكى يصبح انسانا متعلما ومثقفا في العالم الحديث ، وحتى يستطيع تكوين صورة صحيحة عن نفسه وعن مجتمعه . وهنا كما هو الحال بالنسبة لبقية الأمور فان المسألة مسألة توازن ، غير أن جزءا من هذا التوازن يتطلب بالتأكيد اهتماما بالغا بملاءمة المنهج لكل من حاجات التلميذ وحاجات المجتمع -

٣ ـ أن المحتوى والأسلوب مسالتان ترتبط الواحدة منهما بالآخرى ارتباطا وثيقا ، وتؤثر كل منهما على الآخرى . ولابد من تقديم

وادخال الاساليب الجديدة بمجرد أن تتوافر الادوات والوسائل التكنولوجية الحديثة في العملية التعليمية . ويتبغى أن تصبح المدارس التجريبية وسيلة لجعل هذه الطرق مرئية وواضحة ، تلك الطرق التى يمكن أن تطبق فيها التكنولوجيا التعليمية الحديثة في نظام مدرسي كامل . وسوف نحتاج الى برامج تدريب خاصة بأولئك الذين سوف يعملون على تحقيق التكامل التعليمي بين المنهج والتكنولوجيا . وعندما تتيح الاقمار الصناعية للاتصال آفاقا جديدة لتوفير تدريس جيد للتلاميذ في جميع انحاء العالم " فانه لابد للمنهج ولطرق التدريس أن تكيف نفسها لتتناسب مع هذه المصادر الجديدة للتعليم والتعلم .

٣ ـ وتلقى هذه التطورات ضوءا على اهمية البحث العلمى في جميع مجالات الحاجات التعليمية على اختلافها " كما تبرز في نفس الوقت هذه الاهمية . ولقد اقترح السيد رينيه ماهيو المدير العام لليونسكو المكانية استخدام ٣٪ من الميزانية التعليمية استخداما ملائما على البحث العلمى . أما وأن يبقى التعليم وتظل وسائله في مؤخرة صفوف الصناعات اليدوية فلك ترف ثم يغد التعليم في وقتنا الخاضريقادر على أن يتحمله . غير أن ثمن التجديد الناجح سيكون بحوثا علمية متزاندة لم ولقد قلنا أن التعليم هو المشروع الوحيد الذي يرمى بعيدا بخبرته " وينبغى أن تفحص التعليم هو المشروع الوحيد الذي يرمى بعيدا بحبرته " وينبغى أن تفحص هذه الخبرة وأن تتوافر على اساس على بحيث يستقليع الناجحون في عمل من الأعمال أن ينقلوا خبرتهم لتكون في خدمة الآخرين

خامسا: الوارد المالية للتعليم: .

ولا يمكن تحقيق التحسينات المقترحة بالتأكيد دون توافر موارد مالية اضافية تخصص للتعليم . ولذلك ينبغى أن تستكشف عدة مصادل للتمويل ...

ا ـ لقد بينا مرات كثيرة وفي وضوح أن تخصيص الموارد المالية للتعليم قرار سياسي في أساشه يتخذ في مواجهة مطالب أخرى ملحة تتنافس كلها للحصول على نصيب أكس من الميزانية القومية ، وتبلغ قيمة الموارد المخصصة حاليا لوسائل الدفاع في العالم حوالي ١٥٠ بليون دولار من ميزانيات دول العالم ، وواضح أنه يمكن أحداث زيادة كبيرة في موارد التعليم في العالم أذا كانت الدول على استعداد لتحويل قدر من الموارد المخصصة حاليا لبرامج الدفاع إلى التعليم ، وفي راينا أن أعادة تخصيص المخصصة حاليا لبرامج الدفاع إلى التعليم ، وفي راينا أن أعادة تخصيص

١٠٪ من موارد الدفاع للتعليم سنوف يجعل في الامكان تحقيق كثير من الاحراءات التي اوصينا بها .

ومن المؤسف أن اعادة النظر في توزيع هذه الموارد وفقسا لأولويات احتياجات دول العالم لم يتحقق حتى الآن ، والحق أنه قد يكون من بين أكثر الأعمال أهمية في تدعيم التربية أن نجعل التعليم مثار اهتمام وعناية بحيث يحل محل الخوف والتوثر وسوء الفهم الذي يكمن وراء كثير من الصراعات الدولية ،

وتخصص أكبر الميزانيات للتسليح بطبيعة الحال في الدول الصناعية المتقدمة ، وعند اعادة توزيع الأولويات الداخلية ينبغى الاهتمام مباشرة بالمصادر المتزايدة التي تحتاج اليها الدول النامية . ولقد أوصي « رينيه ماهيق » أن يضاعف الليون دولار التي تقدمه الدول المتقدمة للدول النامية في العالم لخصدمة الأغراض التعليميسة ، وهذا بالتأكيد شيء يمكن تحقيقه الآن "

٢ ـ وبالاضافة الى ذلك فان الوارد المالية المخصصة لتدعيم التربية والتعليم لم تستغل الى حد كبير . وينبغى أن تتم مراجعة هذه الموارد مراجعة دقيقة بالنسبة لكل دولة . وأن يعاد فحص القوانين الضريبية لتشجيع استمرار تدفق الأموال الخاصة لخدمة الأغراض التعليمية . وكذلك فان المنح والعطايا التى تقدمها المؤسسات الصناعية والتى يتبرع بها خريجو الجامعات على سبيل المثال لم توضع موضع الاهتمام والاعتباد في معظم الدول . ويمكن أن تفرض الضرائب على اصحاب الأعمال لتعزيز وتدعيم التدريب الفنى وبرامج الشباب ويمكن أيضا أن تسمستخدم المصروفات التعليمية كوسيلة انتقالية ، وأن تكون هناك منحا دراسمية لغير القادرين على دفع مصروفات التعليم . ومثل هذه الموارد ليست هامة باعتبارها مخصصات مالية اضافية فحسب ، فهى أيضا تحقق توازنا يقلل من السيطرة المبالغ فيها من قبل الدولة على التعليم .

٣ ـ وينبغى أن تستخدم الموارد المتاحة والمتوافرة الآن بحكمة وعلى نحو فعال . ويمكن عمل الشيء الكثير باستخدام مخصصات مالية محدودة وخيال خصب غير محدود . ويمكن أن توظف الأموال التي تخصصها الحكومات المركزية في أيجاد حوافز لانشاء مدارس جديدة . ويمكن أن تستغل الطاقة المقيدة والمهارة المحصورة في البيوت والمصانع وربما في

السجون في خدمة الحاجات التعليمية دون أن يكلفنا ذلك كثيرا . ويمكن أن يتحد عدد كبير من المؤسسات التعليمية الصغيرة لتكوين عدد أقل من مؤسسات أكبر أكثر جودة ومع تحقيق اقتصاد كبير في النفقات . وينبغى أن تتوافر التكنولوجيا التي تقلل من ضرورة انشساء صور متكررة من مكتبات أو معامل غالية الثمن باهظة التكاليف .

ومهما حدث من زيادة في الموارد المالية ، فلن يتوافر المال الكافي لاشباع وارضاء مطامح اولئك اللين يريدون تحسين النظم التعليمية ورفع كفايتها . وقد تكون التوقعات مبالغ فيها واكثر مما تستطيع تحقيقه الموارد المتوافرة غير الكافية ، وما لم نعمل على ايجاد توازن بين التوقعات والوارد المتاحة فانها بمضي الزمن سوف تؤدى الى خلق الأوهام والأحلام الكاذبة . وقد تهيىء المسرح لظهور زعيم سياسي يبيع للجماهير على نحو سريع اجراءات اصلاحية سريعة يمكن ان تحطم النظم التعليمية نفسها التى نحاول بناءها . ولذا تقع على السياسيين مسئولية خاصة في ممارسة الضبط والنظرة الواقعية عند القيام بحملاتهم الانتخابية وتقديم ووودهم بشأن اصلاح التربية والتعليم .

سادسا: التعاون الدولي:

على الرغم من أن المساعدة المالية الخارجية ليست الا جزءا من كل في مجال التعاون التعليمي الدولي ، الا أنه جزء استراتيجي بالغ الأهمية . ومع ذلك ففي نفس الوقت عندما تكون الدول النامية في مسيس الحاجة الى المساعدة الخارجية فانها تظهر علامات الاحتجاب والتقاعس = ومن الضرورات الملحة أن يريد الحجم الكلي لهذه المساعدة بالنسبة للعالم كله من مستواه الحالي الذي يبلغ ما يقرب من بليون دولار في السنة ليرتفع ويتضاعف خلال ثلاث سنوات أو خمس سنوات من الآن = ومثل هده الزيادة يمكن تحقيقها تماما أذا توزعت بين الدول المانحة وأذا توافرت لديها الارادة والرغبة في أن تواصل الاضطلاع بهذه التكاليف =

غير أنه لا يكفى مجرد رفع مستوى الساعدة الخارجية ، اذ يساوى هذا في الأهمية أن نجعل مثل هذه الساعدة أكثر كفاية ، ويمكن أن يتم هذا وفق ما يلى :

١ _ ينبغى أن يصوغ الطرفان ، الطرف المانح لهذه المساعدة ،

والطرف المستفيد منها معا استراتيجية محكمة ، وأن يحددا أولويات معينة لاستخدام هذه المساعدات ..

٢ ـ ينبغى أن يتوافر نظام للتقويم المنظم للمشروعات المختلفة التى تحصل على المساعدة الخارجية ، لكى تتوصل الى موجهات للعمل في المستقبل .

٣ _ ينبغى أن يتحقق أفضل انسجام وتنسيق بين المساعدات التى ترد من مصادر مختلفة .

٤ _ ينبغى أن يكون لدى الدولة المستفيدة خطة واضحة للتنمية التعليمية .

ان الأولويات التعليمية من حيث استخدام الساعدة الخارجية سوف تختلف ولا شك من دولة الى اخرى، غير أن العوامل التى ناقشناها هنا ينبغى أن تدخل في التخطيط التربوى والتجديد ومراجعة المنهج وتدعيم الادارة التعليمية وجعلها عصرية ، وكذلك في تطوير نظم اعداد المعلم والواد التعليمية ، والمكتبات ، والتطوير الريفى وزيادة الانتساجية الزراعية والتعليم من أجل التفاهم العالى .

ان البرامج الأساسية الدولية كاليونسكو ورابطة التنمية العالمية للبنك الدولى World Bank's International Development Association وبرنامج هيئة الأمم المتحدة للتنمية ، متميزة تماما ولها امكانيات التكيف مع استراتيجية واضحة . ومن الملاحظ أنه في البرامج والاتفاقيات الثنائية _ وهذه تقرب من ١٠ ٪ من الحجم الكلى للاتفاقيات _ أن المساعدة التعليمية تدخل في أشكال أخرى من المساعدات الاجتماعية والاقتصادية والعسكرية متشابكة معها بحيث يصعب التمييز بينها وبين المساعدات الاخرى . وما لم يكن للمساعدة التعليمية ذاتية واضحة متميزة ومرئية بوضوح ، فانه لن يكون في الامكان أن يقوم عليها استراتيجية عقلانية وأن نحقق الحد الاقصي للدعم الجماهيرى من جانب الدول المانحة .

ان لكلّ من اتفاقيات المساعدات الثنائية والمتعددة الأطراف مزاياها ونواحى قصمورها في نفس الوقت ، وهنساك على أية حال وضع ثالث متوسط لم يجرب بعد ، وينبغى أن يتم استكشافه بجدية في مجال التعليم .

وهذا الوضع يتطلب استخدام جماعات استشارية من هيئات مشتركة على المستوى القومى والدولى تنسق جهودها نحو تحقيق حاجات كل دولة بمفردها من الدول النامية الكبيرة ، أو بين مجموعات من الدول النامية الصغيرة ،

ونؤكد في نهاية حديثنا عن ازمة التعليم في العالم المعاصر حقيقة سبق ان اكدناها في البداية وهي أن التعليم قد أصبح عملا عالميا وموضع اهتمام مشترك واعتماد متبادل بين جميع دول العالم . ولا شك أن دول العالم اذا ما اتحدت جهودها في هذا المجال فسوف تستطيع أن تسيطر على ازمة التعليم التي تؤثر فيها جميعها 4 الأمر الذي لا يمكن تحقيقه اذا ما واجهتها كل دولة بمقردها به

وقد يكون من الملائم وعالمنا يدخل الثلث الأخير من القرن العشرين ان نقترح تخصيص عام دولى للتربية والتعليم تحت الرعاية المناسسة وليس معنى هذا بطبيعة الحال ان تركيز اهتمام العالم في عام واحد سوف يحل ازمة التعليم ، لانها كما نعتقد سوف تستمر حتى في احسسن الأحوال حلسنوات قادمة ، فير أن الجهد المشترك يستطيع أن يحرك الطاقات ويحث على القيام بمبادات تعطى لهذا الوظوع الأولوية الخاصة التي يستحقها في أكل مكان من العالم ،

⁽١) خصصت منظمة اليونسكو عام ١٩٧٠ عاما دوليا للتربية .

onverted by Tiff Combine - (no stamps are appli by registered version)

الملاحق

by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الملحق رقم (()) اتجاهات القيد في مناطق مختلفة من العالم (١٩٥٠ = ١٠٠)

العالى	التعليم	الثانوي (التعليم	۱ بتدائی	التعليم اا	المنطقة
1978	144.	1478	194.	1978	194.	
74.	1 7 9	71.	177	107	12.	إلمالم
197	1,71	147	171	114	115	أوربا أمريكا الشهالية
740	777	771	1 7 7 1	777	774	أفريقية
1757	777	1 4 4	*	407 409	79A	غر <i>ب</i> شر ق
1.74	-	7 2 1	411	771	7.7	وسط
ξ * *	4.7	£+Y	777	741	74.	شہال
777	7.0	770 779	777	7.4	140	أمريكا اللاتينية الاستوائية
711	77.	2 . 1	700	77.	١٨٦	الوسطى
14.	101	771	1 / 4	1 2 2	177	المعدلة الكاريبية
777	7 .	777	717	۲٠٤	140	جنوب آسيا
777	177	70.	144	111	141	وسط جنوب جنوب شرق
٤٧٠	7.4.7	2 2 9	. 721	784	7.1	جنوب غرب

Source: Computed from the data given in Unesco, Statistical Yearbook, 1965, op. cit., pp. 105-107.

الملحق وقم (٢) الملحق والمريكية (بالآ لا ف)

المجموع	التعليم العالى	الصفوف ٩ – ١٢ -	الصفوف ١ – ٨ ورياض الأطفال	السنة
17144	7 47	444	17771	19 11/99
17199	700	1110	11079	19"1"+ - 19 • 9
78.77	٥٩٨	70	7.978	1944-1919
79704	11.1	4 1 1 7	7475.	1944-1949
79401	1 2 9 2	V17.	71177	1981-1989
71719	4404	7804	777.0	1901-1989
4977	4717	94	77817	1977-11909
020 * *	00 * *	14	44	1 4 7 7 -, 1 4 7 0

Source: U.S. Dept. of Health, and Welfare, Digest of Educational Statistics, 1966 edition (Washington, D.C., 1966).

الملحق رقم (٣) الملحق رقم (٣) اتجاه القيد في الاتحاد السوفيتي (بالآلاف)

1.,	د التلاميذ السكان ٠٠			القيد	مستوى التعليم	
1977	198.	1918	1977	198+	1914	
7 · ž ·	1 / 1 / 2 / 4 / 4 / 4 / 4 / 4 / 4 / 4 / 4 / 4	7 • V V W A	\$\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\	70007 VIV 4V0 AIT	9404 1 • 4 0 \$ 1 * 7 V 9 9 8 8 * 7	عام مهبی ثانوی متخصص المالی المحموع

Source: Nozhko, et al., op. cit.

الملحق رقم (٤)

النسبة المئوية للمتقدمين للالتحاق بالمدارس الفنية والتجارية الثانوية في النمسا ورفضت طلباتهم لعدم وجود أماكن كافية رغم استيفائهم لشروط الالتحاق

فيينا	على مستوى ا	السنة
	النمسا بأكملها	
79.1	٤٠, ١٥	1907-00
۱٦ ٫٤	٧,٧	1904-07
10,9	٧, ٢	190A-0V
٣٢ ,٣٣	77,77	1909-01
۲, ۳	۲,۳	197 - 09
۸,۰	٠٦ ,٤	1971 - 7 +
11,.	۶ , ۸	1977-71
۱٬۲ ,۷	۹.٧	1978 - 77
٧, ٣	٧, ٣	1978-78
۱ ۶۹ ۱	۶,٦	1970-78

تَدر اوح نسبة الذين لم يجدوا أماكن لهذا التعليم في النمسا من ٢٠٦٧ إلى ٢٢٦٢ في الفترة ما بين ١٩٥٠ ١٩٦٠ و ١٩٦٠ .

Source: OECD, Educational Planning and Economic Growth. Austria, 1965-1975, op. cit.

الملحق رقم (ه) الملحق رقم (ه) النمو السكانى للأفراد فى سن التعليم (ه - ١٤ سنة) في مناطق مختلفة من العالم المحدد ا

	1			,
14.4	19.00	194.	1970	المنطقة
1 : Y , Y	171,7	. 177 , 7	1.0,4	العالم
140,4	117,7	٣, ١١٥	۳. ۱۱۰	أمريكا الشهالية
1 • 1 • 1	1.1.7.7	٧, ١٠٣	۲۰۲۰۲	أور پا
7, 711	٧, ١١٢	111,0	117,	الا تحاد السوفيتي
177,0	٧٤٤٠٧	144,0	117,7	أفريقية
141,*	٣ و ١٥٤	171,9	ه و ۱۱۶	شمال .
۱۸۰٫۱	10791	177,0	٥, ١١٤	غرب
14.1	۲ د ۱۶۸	149,1	11791	جنوب
149,1	۹ د ۱۳۱	117,4	1.4,4	و سط
184,5	144,0	1111,5	۳, ۱۱۰	شر ق
174,0	107,1	۳ و ۱۳۸	1117,7	أمريكا اللاتينية
۹, ۱۹۸	177,7	٨٠٣٠٨	177,7	الوسطى
۹ر ۱۸،۰	177,5	189,5	۹, ۱۱۸	الجنوبية الاستوائية
۳, ۱۰۸	٤, ١٤٢	۳, ۲۲۱	117,7	الكاريبية
1,77	170 7	117,5	۱۰۷,۹	الجنوبية المعتدلة
۸٫ ۱۱۹	110,1	111,7	١٠٧,٧	شرق آسیا
٤. ١٢٢	111/1	112,V	۹, ۱۰۹	
V4 ,V	۱, ۲۷	٧٧,٠	٠, ١٨	اليابان
170,0	٣, ٣٠١	٦, ١٣٩	۱۲۳٫٤	دول أخرى
177 , \$	101,4	۸ر ۱۳٤	117,8	جنوب آسیا
140,1	۲ ، ۱۰۹	147,7	¢ر ۱۲۲	جنوب شرق
177,8	۳ر ۱٤٦	144.57	٠ رُ ١١٥	جنوب غرب
غو ۱۹۲ <u>-</u>	۳و ۱٤۹	٥, ١٣٢	1,10,0	وسط جنوب
ا با ۱۳۴	٨٠ ١٢٤	117,7	١٠٩,٦	أو قيا ٺو سي

Source | Computed from data given in Unesco, Statistical Yearbook, 1965, op. cit., pp. 24-27.

تابع الملحق رقم (٥)

فى حالة الاتحاد السوفيتى من المناسب اعتابر الفئة العمرية من٧- ١٥ سنة رغم أنه يصعب فى هذه الحالة إجراء مقارنة عالمية ، والأرقام الموضحة فى الجادول الآتى قدرت من مصادر رسمية بواسطة المعهدالدولى للتخطيط التعليمي .

۱۹۸۰	1940	194.	1970	197.	الفئة العمرية
	g algo — media — mile basedischimmin	° s saaga	and the same of the same	place of the control	الأفراد في سن
					من ٧_ ١٥
478.7	1.715	27777	٤١٠٢٨	77797	(بالآلاف)
۱۱۰٫۵	144,0	144	170	1	الدليل

by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الملحق رقم (٦) معدل وفيات الأطفال فى بعض الدول من ١٩٦٥ – ١٩٦٤ (عدد و فيات الأطفال أعمار أقل من سنة بالسبة لكل ١٠٠٠ مولود حى)

الدو لة	1908-190.	197.	1978	1978
الدول النامية :				
: بورما	74.,7	۸ د ۱٤۸	describe	۱۲۸ ,۱
ر. کولومبیا	118,8	۸۹٫۸	٧٠ ٨٨ -	
جامبياً	11839	77,9	۱٫ ۸۳	3.00
 اسلفادور	۸٬۱۸	٧٦,٣	٧,٧٤	ه, ه۲
<i>بندو ر اس</i>	٤, ه ٢	۰۲٫۰	٦٧,٠	
نونج كونج	۸۱٫۸	12,0	۳۳,۰	٤, ٢٦
مدغشقر (المحيط الهندي)	91,9	79,1	*****	۳, ۷٦
ر يشيس ً	۱, ۸۳	79,0	۳, ۹ه	٧, ٢٥
المكسيك	۸٫۱۹	٧٤ ,٢	٧,٧٣	-
نيكار اجوا	٧٦,٧	۲۰ ۲۰	01,1	۹, ۳۰
	۹ ۱۳۸	۳, ۸۳	۳, ۷۰	٧٤ ,٢
سنغافورة	39,8	۸, ۳٤	4 , 4	79,7
فَنْز 1 يَلا	٧٥,٠	۹, ۳۰	٤٧,٩	- 1
الدول الصناعية :			٠	
فر نسا	۲, ۶۹	٤, ۲٧	٤, ٢٥	۳, ۲۳
جمهورية ألمانيا الفيدرالية	٤٩ ,٣	۸, ۳۳	70,7	۸ د ۲۳
السويد السويد	۲۰,۰	١٦٫٦	ا المراه	1: 37
الاتحاد السوفيتي	۷۰٫۲	۳٥,٠	۹۰٫۹	44,0
الملكة المتحدة	79,	77,0	۸, ۲۱	۲۰,٦
الولايات المتحدة الأمريكية	۱, ۲۸	70,9	70,7	۸ و ۲۶

Source: United Nations, Demographic Yearbook, op. cit., 1961, 1964 and 1965.

تابع ملحق (٦) مقارنة ممدلات الوفيات العمر المختلفة للسكمان في جنوب أفريقية من الأفريقيين والمستوطنين الأوربيين .

	,	إناث			ذ کور		
7 7	ِ الأفر يقية	الآسيوية الآسيوية		الأفريقي	الآسيوى الأفريقى		فثات العمر
7 7							
1	۰,۰	۲,۲	١	٥, ٢	٤, ٢	١	٤ - ٠
1	۲, ۳	٠ و ٣	١	7 , 2	۱ ,٤	١	4 - =
	۳,۰	٥ ر ١	١	۸٫۱	۷,۱	1	18 - 1.
7:7 1:0 <td>٠ ٢٠ ٤</td> <td>۲, ۳</td> <td>١</td> <td>۷,۱</td> <td>1 .</td> <td>١</td> <td></td>	٠ ٢٠ ٤	۲, ۳	١	۷,۱	1 .	١	
7 7 <td>۱۰۳</td> <td>۹ر۱ -</td> <td>١</td> <td>٥, ١</td> <td>٠,٠</td> <td>١</td> <td></td>	۱۰۳	۹ر۱ -	١	٥, ١	٠,٠	١	
7 7 <td>۲ ۽ ۲</td> <td>۹ر ۱</td> <td>١</td> <td>٤, ٢</td> <td>۱۰۱</td> <td>1</td> <td>79 - 70</td>	۲ ۽ ۲	۹ر ۱	١	٤, ٢	۱۰۱	1	79 - 70
1,0 1,0 1,0 1,0 1,0 1,0 1,0 1,0 1,0 1,0	٣,٣	۹, ۱	١	۳, ۲	۱٫۱	١	1
1,0 1,0 1,0 1,0 1,0 1,0 1,0 1,0 1,0 1,0	٣,٦	١, ٢	١	۳, ۲	۰ ر ۱	١	
1,9 1,9 1 1,5 1 08 - 4 1,0 1,9 1 1,7 1, 1 09 - 6 7,0 7,7 1 1,8 1,7 1 78 - 7	۱, ۲	۸٫۱	١	۹٫۱	۱۰۱	١	11 - 11
1,0 1,0 1,0 1 09 - 0 7,0 7,7 1 1,5 1,7 1 75 - 0	۱۰۲،	۲, ۲	١	۹, ۱	١,٧	١	29 - 20
73. 737 1 136 137 1 78-	۹, ۱	۹٫۱	١	۷,۱	۶,۱	, 1	· ·
	١,٥	۹ر ۱	١	۳, ۱	۱,	١	l '
	۲,۰	7, 7	1	٤ ١٠	۲ ر ۱	١	
	۲۰۱	٣,٠	١	۲ و ۱	\$ر ١	١	79 - 70
۱ ۲ ۱ ۱ ۱ ۱ ۱ ۱ ۱ ۲ ۱ ۲ ۱ ۲ ۱ ۲ ۱ ۲ ۱ ۲	۱٫۲	۱٫٦	١	۰ و ۱	۲, ۱	١	٧٠

Source: Figures computed from data given in United Nations, Demographic Yearbook, op. cit., 1964.

تابع ملحق (٦) ممدلات الوفيات وفقاً لأعمار السكان في جنوب أفريقية من الأفريقيين والأسيويين والمستوطنين الأوربيين ١٩٦١ (بالآلا ف)

Ī	أوربيون	مستوطنون	ر ن	آسيوي	. 0	أ فريقيو	فئات العمر
	إناث	ذكور (إناث	ذكور (إناث	ذ كور	فتات العمر ا
	1,1	٧,٨	12,0	۸, ۱۸	٤٦,٠	٥٠,٥	
١	ه و ۱	۰,۷	ه و ۱	۰ و ۱	٦,٦	۷,۱	9 0
	٤ ، ١	۲, ۰	۲,۰	١,٠	١,٢	1,1	12 - 1.
1	٤ ، ٠	۱ ,۳	۳ر ۱	١٫٧	٧٫١	7,7	19-10
l	۸و۰	۲٫۲	٥,١	۸٫۱	٥, ٢	۳,۸	78 - 7.
ı	۲ر ۱	۱٫۲	۲,۳	٤, ٢	۱ و ۳	۰,	79 - 70
l	غو ۱	۲ ,۸	٧, ٧	۱ و ۳	٦, ٤	٤ ر ₹	T : - T ·
l	۹۰ ۱	٥, ٣	۹, ۳	٧,٧	٦ ,٨	۸,۰	79 - 70
ı	۲ و ۳	۲, ه	۷, ٥	ا، ەر ٢	٦,٦	۷٫۰۱	, \$ \$ \$ +
l	٤ ,٣	۸٫۰	۶ ر ۹	14,4	۱ر۹	۲, ۱۰	£9
l	۳, ۷	۱, ۱۳	۷ و ۱۳	١٨,٧	ا دو ۱۵	۰, ۲۲	01 - 0.
ı	۸۰ ۱۰	۲۰ ۲۰	7 + 9 +	77,7	16.11	77,77	09 00
l	٠ و ١٧	۷۰ ۳۰	۲, ۳۷	٤, ۳۷	۲۲,۶۳	27,2	78 - 7.
ı	70 ,7	۳, ۶۹	۶, ۵۷	72,4	٨٠٠٤	۲, ۱۹	79 - 70
	٧٦ ,٧	۲۰۵۶۲	۲, ۱۳۰	۲ ، ۱۳۰	98,0	٥, ١٠٧	٧٠
	۳, ۷	۹,۹	۱٫۱	۸ , ۲	۲, ۱۴	17,7	جميع الفئات

تابع ملحق ّرقم (٦) مقارنة بين تكوين السكان على أساس العمر في الدول الصناعية و الدول النامية

<u> </u> =	1	مر	ھر	۵.	ھر	>	>.	ζ.	<		رد ا	~	7	- 1	<u>\$</u> :	
1 . ,		9110	4016	4444	٥٧٠٩	3277	\ \ \ \ \ \ \	VAFT	V 4 4 .	7007	٥ > •	1473	400>	111	أنيكاراجوا	ابر
1.5	.0 6 * *	24.1	4170	13.5V	3 7 7 7	7474	V497	Y0).	7904	7897	1054	1003	4414	1111	کوستاریکا (هندو ر اس	امريكا اللاتينية
															ج.	الح.
:	YVA	4114	4444	4444	۸۹۲۸	4774	٨٢٢٨	7777	0317	1011	۱۵۷۳۷	31.13	4434	۱۸۳۶	کوستار	
14,5	٨٩٧	4444	9544	44.4	۸۸ ۹	V + 3 V	YAAT	1.44	11 + 6	1044.	1419	4.13	4444	10.4	1.6	
1 * 9 * * * 1 * 9 * * * 1 * 9 * * *	ı	1	V 7 3.0	4101	۱۲۸۸	7 1 3 V	20 20	440	7777	7:14	١٥١٧٩	5775	715.	1711	جمهورية كوريا	آ_
10,000	٠, ٧	31.16	१०४.	2444	አላሃኘ	X0V0	۸۰۸۳	٠٤3٨	7414	۸۸۰۰	1130	67.0	3174	179.	جمهورية الصين	
10,000 30,000	9 ነ ነ ነ ዕ	4044	9704	41.4	٠ ١ ٨٧	1337	1464	ላ ተ ላ 0	701	۸۸۷٥	10.0.	5579	454A	١٨٨٧	المغرب	
1.5	4 A ÷ A	4771	-40 V C	4444	46.4	3 0 A V	١٢١٥	٨٧٧٨	7.9.5	1197	104.5	4060	4014	1445	ينيب	أفريقيا
1 * 5 * * *	9444	4774	۹۰.٧	9451	1 . /)	٨٧٥٧	ATAS	4444	V V	7747	POYOF	46 0 46	てたたて	1977	<u> </u>	
1	9790	٩٠٧.	٠٧٢٨٠	٨٢٠١	V 7 0 V	٧٠٢٧	1471	2 V V G	3.40.5	1713	797V	4.70	1111	1.4.1	الولايات اليحاة	<u> </u>
	9770	۸۸۲۰	ΑΥΑΥ	V 1 4 A	۷۰,۰	1017	0445	10797	3403	4441	rrra	4141	1449	۸۲۸	Ę.	الدول الصناعيسة
1.,	カドイト	7745	7175	V757	1941	7.6 × X	0 1 4 0	10111	V333	4141	٠١٧٢.	7751	1007	۰۲۰	جمهورية ألسانيا الغيدرالية	
ي موج	۲۳ هم	-1	د) هر	0	۸۰ هـ ا	100	-a -a	75	م.	 -4 -1	ه.	**		صغر - ۶ - ۵۸۸	, es.	(: 6
	, k	٠ ك	٠ كړ	, 'E	٠ که	. 'b	, 'S	٠ کو	, E	ير .	ريد	۴.	٠ که	٠ ٪.	1. 5. pv	·F

Source : Computed from data given in Table 5, «Population by age and sex,» United Nations, Demographic Yearbook, op. cit., 1964, pp. 130-155.

(a) Median age population.

العمر الوسيطى للسكان

 \subseteq

الملحق رقم (٧) الهند : تأثير تزايد السكان وتزايد معدلات مشاركتهم على الالتحاق بالتعليم (١٩٥٠ == ١٠٠)

1440	1944	1940	1970	المستوى التعليمي
_	149	generi	1 & A	الابتدائي الأولى : عيتمع الجماعة العمومية
-	794	<u> </u>	117	نسبة المسجلين
-	٥٨٤	-	777	المسجلون
				الا بتدائب الراق
_	44.	_	101	مجشم الجماعة العمومية
-	٥٩٦	_	404	نسية المسجلين
_	1811	_	7/4	المسجلون
	į			الثانوى :
	7+7	_	187	مجتمع الجماعة العمومية نسبة المسجلين
-	٥٩٤	* *****	4.4	نسية المسجلين
[-	1744	· –	٤٢٠	المسجلون
				العالى
-		_	177	محتمع الجماعة العمومية
] , -	-	-	۳.,	مجتمع الجماعة العمومية نسبة المسجلين
1017	- i	۸۳۷	117	المسجلون
				,

Source: India, report of the Education Commission (1964-66) .., op. cit.

الملحق رقم (٨) السويد، الخلفية الوالدية للطلاب الجدد المسجلين بالجامعة

1940	1907	1987	مهنة الآب أو مستواه التعليمي
-/.	%	%	
			مدرسون ۽ ومتيخرجون في الجامعة ،
۳٥	۳٥	۳۸.	وضباط جیش ومدیرو شرکات (۱)
1 &	11	۸	عمال (٢)
٥١	οŧ	p &	آخرون

Source: OECD, Educational Policy and Planning, Sweden, op. cit., p. 213.

(١) وفقا لا حصائيات الا نتخابات ۽ لا يزيد نسبة هذه الفئات من السكان الذكور عن ٥٪

(٢) يمثل العمال ٥٥٪ من السكان الذكور .

المملكة المتحدة : أعلى مستوى تعليمي وصل إليه التلميذ وعلاقته بمهنة الأب

لم تدرسأی :			ظم	يم العالى المنت	التعا	
مقررات بعد المدرسة O-Level	در س بعص المقرر ات بعد المدرسة O-Level	A-Level	الذين يدرسون بعض الوقت	آخرون	الذين يدرسون فى مستوى الشهادة الجامعية	مهنة الأب
7.	7.	7/.	7.	7/-	7.	
]. v		١٦	٧	١٢	77	أصحاب المهن العليا
Y +	£ A	٧	٦."	٨	11	مديرو الشركات
. ۲۹	٥١	٧	٣	٤ '	٦	الكتابيون ،
: 44	1 4 7	۲	۴	۲	۲	العمال المهرة
, s						العمال شبه المهرة
10	٣٠	١	۲	١	١	وغير المهرة
t V	٤٠	٣	ź	٣	٤	جميع الأطفال

Source: United Kingdom, Higher Education. The Demand for Places in Higher Education, op. cit., part IV, p. 40.

الاحظة نظراً لجبر الكسر فإن مجموع النسب المثوية لجميع الأطفال يزيد على ١٠٠ خ

و فى مجتمع عالى التصنيع غير أور بى كاليابان نجد موقفًا مشابها اليابان : توزيع طلاب الجامعة على أساس مستوى الدخل للوالدين (١٩٦٢)

مقررات دراسیة للدکتوراه	مقرر اتدر اسية الماجستير	مقرر دراسی مسائی	مقرر دراسی نهاری	مستوى الدخل بالين
%. 19 19 10 10	%. 1	% 1 4 2 4 1 9	% 11 2. 14 77	آقل من ۳۰۰ آلف من ۳۰۰۰۰۰ إلى ۲۲۰۰۰۰ من ۲۲۰۰۰۰ إلى ۹۰۰۰۰۰

Source: Ministry of Education, Education in 1962, Japan, Tokyo, 1963, p. 38.

ملا حظة ۽ الين = ٢٧٨, • من السنتات الأمريكية.

الملحق رقم (٩) أفريقيا المتحدثة بالفرنسية : المقيدون بالسنة الأخيرة من المدرسة الابتدائية من المدرسة الابتدائية من المدرسة الابتدائية المتحدثة بالسنة الأولى الثانوية

نسبة (٢)	نسبة(٢)	الذين قبلوا	الذين سمح لهم بالتقدم لامتحان	المقيدون بالسنة الأخبرة من	
إلى	إلى	بالمدرسة	, القبول بالمدرسة	المدرسة الا بتدائية	
(١)	(1)	الثانوية (٣)	الثا نوية	, ,	
	(1)	And the same of th	(٣)	(1)	
۰, ۱۵	٤٥,٩	00 / /	١٦٤٨٦	40917	ساحل العاج (١)
۱٦,٠	۳۷ ,۸	7007	7.41	10918	داهومی (ب)
۳, ۱۲	19,9	4444	14087	78.77	مدغشقر (ج)
۱۷٫۱	١٠٠٠	777.	7714	14404	الكونجو (ِ برازفيل) (أ)
۳, ۱۷	۳, ۳۶	7719	000 +	14714	ا توجو (آ)
۱۸,۹	۹, ۳۰	١٧٦٣	0 . 1 1	9478	ا تشاد (ب)
٧٠,٠	9.,4	1710	0 2 9 1	7 4	جمهور يةأفر يقياالوسطى(د)
۲۱ ٫۰	٦٠,٥	١٨٧٠	۸۸۳۰	A4+V	فولتا العلميا (ب)
77,0	٥٦,٩	184.	4041	7777	جابون (أ)
72,7	٧٧,٠	0 4	10444	7.717	السنفال (أ)
7 2 ,0	7+ 24	97.	777.	7917	النيم (بُ)

(أ) ٦٣- ١٩٦٤ (ب) ١٩٦٥ (ج) ١٩٦١ - ١٩٦٢ (د) ٦٣ - ٦٣ أفريقية المتحدثة بالفرنسية : تقلص المقيدين خلال الصفوف الا بتدائية وفي القبول بالتعليم الثانوي

مقبو لين بالتعليم الثانوي	VI	IV	V	Ш	II	I	الصد <i>ف</i> السنة
٦		٤	٣	۲	١ ،	صفر	
7 8	79 A	74	£ • V	899	71:	1	الكامرون
7 5	717	777	490	700	દ દ ૧	1	تشاد
44	179	2 2 7	£ 74	٥٦٥	٦٣٨	1	ٿو ڄو
٦٧	770	7 1 1	891	٤٧٥	٧٢٥	1	جمهورية أفريقيا الوسطى
٧٧	٦٢٧	094	717	٧٠١	777	1	داهو می
9.1	173	101	٥٠٦	091	٦٨٦	1	الكونجو (برازفيل)
9.4	٤١٨	441	77.	177	٤٨٠	1	جابون
90	٥١٠	£ V £	09.	0 V V	771	1	ساحل العاج
97	777	771	117	010	77.	1	مدغشقر
1.4	۸۲۰	0 47	740	٧٧٤	۸۳۸	1	فولتا العليا
179	077	00 •	707	٧٢٨	٨٨٢	1	النيجر
107	١٣٥	0 + 9	V V 0	747	٨٤٤	1	مو ريتانيا
717	٨٤٣	V77	۸۰۸	٨٨١	9.4.4	1 1	السنغال .

Sources : IEDES, Les Rendements de l'enseignement du premier degré en Afrique francophone, op. cit.

الملحق رقم (١٠) نيجيريا : التحسن في مؤهلات المدرس

<u>ال</u> العام على الم	20 20 20 20 20 20 20 20 20 20 20 20 20 2	:	0 1 1 2 2	•	20141	•	1 / 4 / 1	•
الدرخه الأول		,,	0 1 1			_		·
، اللورجه الثانية	\ \ \ \ \ \	3) A A V	سد ^{سو} ا	17 17	- N	> > > -	
الدرجة الخالطة		41,0	1444.	. ~	10571	,	, , , , , , , , , , , , , , , , , , ,	t 0
غير الملزيين		م طبه	77.07	10	14444	70	V44V	44,0
نيجريا الشرقية								
وممخا	**	•	ragay	*	47.701	*	11444	:
الدرجة النائية	٠٧٠٧	<	444.	>	4444	•	T 200	- 0
الله راجة الخالية	40.7	7.5	9944	40	4.44	74	3.42.4	44,0
غير المعربين	Y V 4 4 .	ابر ھر	414	٨,	Υογγγ	٧,٨	11444	10,0
نيجيرا الغربية		dentific per manual						
		~		×		%		%
,								
مستوى التأهيل	<u></u>	141	~	7977	7	1414	1976	-
	~		+-					

Source: Nigeria, Federal Ministry of Education, Annual Digest of Education Statistics (1961), p. 41; (1962), p. 51; and Statistics of Education in Nigeria (1963), p. (1964), p. 42.

الملحق رقم (١١) الهند : اتجاهات مرتبات المدرسين ١٩١٠–١٩٦٥

,	,				
ما مخص الفرد من الدخل القومي	717	(94) 400	(177) 777	373 (1001)	
مقياس تكاليف المعيشة الطبقات العاملة	<u>:</u>	٥٠	, 177	110	
حدير الأوسين	4 4	(110) 111	(10)1711	1431(461)	(111)
هر المحدد	14.0	(97) 079	(11.)(12.11)	(119) 7 1 1 1	(1.7) (0.
قبل الابتدائية		() AA.	(1) 470	74.1(11)	(A+L) 101
الابتدائية الأولية	0 0	(110) 701	۲۷۷ (۱۹۰)	(197)1-57	(1)1) 172
الإبتدائية الحرفية	7.4.1	(115) 1.5	(100)1.01	(١٨٠) ٢٢٨	(3.4)
الثانوية	٨٧٧١	(1117)1214	(11/6)11/11	1001(100)	(12) YAY
المتدارس		,	Elu.		
الكليات المهنية	79.8A	(1174(1)	(1.4)2777	. (117)1:11	(1/) (//)
كليات الآداب والعلوم	1817	(118) 7.4.	(171)7709	(1±A)2····	(1.) 7.7.2
الأقسام الجامعية	4401	1030(031)	0430(431)	147)1000	(1.0) 1414
التعلم العاذا		,			
					A.A. (A.A. (A.
	1901-190.	0001-1001	1917-197.	0161-1461	اسعار ۱۹۵۱–۱۹۵۱
المرحلة التطيمية ونوعها		بالزوييات (۱)	بالروبيات (ا) حسب الأسعار الحالية		معدلا على أساس
		11 5	مع ما الما الما الما الما الما الما الما		رائب

تابع الملحق (١١)

الملجق (١٢) أمثلة للتفاوت الكبير في مرتبات المدرس : نيجيريا الشالية وأوغندا -المرتب الأساسي للمدرس الابتدائي غير المدرب = ١٠٠)

		لله	أوغر			يجرر يا	شمال ن		
	معامل المرتب	L.p.a. نهاية المرتب	معامل المرتب	L.p.a. بدایة المرتب	معامل	L.p.a. باية الرتب إ	مدال المرتب ا	بداية الرتب L.p.a.	مستوى التأهيل
	1 * *	177	1 • •	177	144	١٨٠	1	111	. المدرس الابتدائى غير المدرب القياسي مدرس الابتدائي المدرب
	147	40 \$; o •	114	173	471	777	7 & V	القیاسی المدر س الثانوی المدرب
	Λογ	١٠٨٠	٤٩٠	٦١٧	٧٧٠	٨٥٥	٥٦٠	771	(من غیر خریجی الجامعة) مدرس الثانوی من خریجی
11	٣٩٠	1047	٥٨٥	٧ ٢٨	١٤٨	1091	ጎ έ ለ	٧٧٠	مدرس انتانوی من مطریجی ا الجامعة

Source: Northern Nigeria, Education Law of Northern Nigeria, Kaduna, Government Printer, 1964, Table I, pp. 32-34; Uganda, Report of the Uganda Teachers' Salaries Commission, 1961, as amended by Uganda Ministry of Education Circular 1964, unpublished.

ملحق (١٣) أعضاء هيئات التدريس الاجانب في أربع دول أفريقية: ١ _ ساحل العاج : نسبة الاجانب من هيئة التدريس بالمدارس الثانوية

هى المحموع عام ١٩٦٥ . Source ا L. Cerych, L'aide extérieure et la planification de l'éducation en Côte-d'Ivoire, op. cit.

ح ي كينيا: الطلب القدر من المدرسين الجدد للمدارس الثانوية من عام ١٩٧٦ الى ١٩٧٠ على النحو الآتي : مجموع المدرسين ١٥٧٣ مدرسا (الاجانب منهم ١١٥٧)

Forms I to IV

وذلك بالنسبة

Forms V and VI

كما أن مجموع المدرسين بالنسبة

يبلغ ٢٥٤ (الاحانب منهم ٢١٩) ٢٥٤ يبلغ ع ٢٥٤ (الاحانب منهم Source : Government of Kenya, Development Plan 1964-1970, Nairobi, Government Printer, 1964, p. 102.

٣ _ نيجيريا: كانت نسب الاجانب في هيئات التدريس بالمدارس الثانوية من ١٩٦١ ــ ١٩٦٤ على النحو الآتي :

E Porty	خر يجو الجامعة Graduates	السنة	المنطقة
۲٧,٤	۰۰,۱	1971	کل نیجیر یا
٥,٨٢	77,7	1977	· i
16,47	٦٢,٥	1974	
۳۸,۱	٦٠,١	1971	
٦٧,٧	9 2 , 1	1971	شمال نبیجبر یا و حده
٥٠,٣	97,7	1977	. "
٥٨,٥	۹۳٫۸	1977	
۰۰,٦	۱۹۰۹	1978	

وكانت نسيبة الاجانب في هيئات التدريس في جميع الجامعات النيحيرية على النحو الآتى:

هيئات التدريس الأقل في المرتبة الاكاديمية ١٩٦٣/١٩٦٢ 109

101 1978/1978

هيئات التدريس الأعلى في المرتبة الاكاديمية ١٩٦٢/١٩٦٢ 7.17

14% 1978/1978

Source | L. Gerych, The Integration of External Assistance with Educational Planning in Nigeria, op. cit.

تابع ملحق (۱۳)

النحو الآتي:

 النحو الآتي:
 بالمدارس الثانوية ١٩٦٢ اجانب الى ٢٢٦ تنزانيين .
 أى بنسبة ٧٤ الى ٢٦
 بالمدارس الثانوية الفنية ٧٥ اجنبيا الى ٧٧ تنزانيا
 اى بنسبة ٩٤ الى ٥١
 بكليات اعداد معلمى المدارس الثانوية ١٠٥ اجنبيا الى ٨٨ تنزانيا
 أى بنسبة ٢٦ الى ٨٨

وتحاول حكومة تنزانيا أن تحل هذه المشكلة عن طريق عمليات المنح المالية الدراسية المشروطة ، وهى تخصيص ٥٠٪ من هذه المنح لطلاب الآداب ٣٠٪ منها لطلاب العلوم الذين يقبلون الاستمراد في التعليم الجامعي مع ملاحظة أن جميع من يحصلون على المنح الحكومية عليهم أن يخدموا الحكومة أو يجدوا عملا توافق عليه في السنوات الخمس التالية على تخرجهم =

Source | A. Mwingira, S. Pratt, The Process of Educational Planning in Tanzania, African research monograph No. 10 (Paris : Unesco/IIEP, 1967).

الملحق (١٤) الولايات المتحدة : وسيط المرتبات (بالدولا رات) للهيئات العلمية في المؤسسات التربوية مقابل القطاعات الأخرى

الرياضيات	العلوم	المكان	الرياضيات	العلوم .	المكان
12	17	المنظات التى لا تعمل للربيح الصناعة الأعمال الحرة آخرون	\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\	94	المتوسط على المستوى القومى (*) المؤسسات التربوية الحكومة الفدرااية القطاعات الحكومية

Source: United States, Digest of Education Statistics, op. cit., 1966. (a) Excludes «military and public health.»

الملكة المتحدة : بنية القوى العاملة بالتدريس على أساس الجنس ١٩٦٤، ١٩٦٥

موع ,	<u> </u>	الثانوى	التعليم	ىلىم .	.	
1940	1978	1970	1978	. 1970	1978	الجنس
٤٢,٣	٤٢,٠	90,0	۷٫۸۰	٩٫٥٧	۲٦,٠	ذ کور
٧٫٧٥	۵۸٫۰	٤٠,٥	۳ر۱۶	٧٤,١	٧٤,٠	إناث

Source: United Kingdom, Department of Education and Science, Statistics of Education, op. cit., 1965, part I, 1965, p. 23, table 4 (1964); p. 27, table 9 (1965). (See Appendix 4 of this book).

Note. The total includes sectors other than primary and secondary, and there is comparatively small proportion of presumably unseparable eprimary and secondary» which are not included in the separate sectors in this table.

ملحق (١٦) التكاليف أو الانفاق بالنسبة للتلميذ في ست دول

State budget constant price 1963 State budget constant price 1963 التريك المناب State budget constant price 1963 التريك المناب Cost per pupil of overage daily attendance التريك الملاح المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب	ر بر د		_							-	***		
State budget, constant price 1963 الجيال الفرنك المائوي المائوي المائوي الما	1475					۸۷۰	1 1 4		-15	V. A. A.	, 0, 1	4.14	222
State budget, constant price 1963 Cost per pupil of overage dail الجندائی Index الخندائی Index الخندائی Index الخندائی ICT (a)	1911	441.4V	107.0	114,11	127					-	gemen II o		
State budget, constant price 1963 (من المنافر الله الله الله الله الله الله الله الل	1877	7.7.5	~ ^ ^	171,11	15.50								
State budget, constant price 1963 (Cost per pupil of overage dai الجائدي الله الفرقاء المائدي الاجتماع المائدي الاجتماع المائدي المائدي المائدي الاجتماع المائدي الما	121	797.70		777,70	179,0								
State budget, constant price 1963 المائير الله الله الله الله الله الله الله الل	197.					474	142,0	1441	-	71 £ £	116	2775	4470
State budget, constant price 1963 Cost per pupil of overage dai الجاليا الله الله الله الله الله الله الله	1 4 0 4											** *	
State budget, constant price 1963 الجاسا التابي الفرنك الطابع الفرنك الفائق المابع الفرنك المابع الم	190/	751.90	14.30	775370	171								
State budget, constant price 1963 Cost per pupil of overage dai الجالما الله الله الله الله الله الله الله	1401												
State budget, constant price 1963 Cost per pupil of overage dai الجيدائي الفرزك الفي الفرزك الفرزك الفرزك الفرزك الفرزك الفرزك الفرزك الفرزك المورد المور	- 40												
State budget, constant price 1963 Cost per pupil of overage dail State budget, constant price 1963 الابتدائی الابتدائی الفرنك الابتدائی Index الفرنك الفرنك ICT (a) L ICT (a)	1506												
State budget, constant price 1963 Cost per pupil of overage dai الابتدائی الفرنك الفرنك الفرنك الفرنك الفرنك الفرنك ICT (a) ICT (a) الابتدائی المورنك المورنك المورنك المورنك ICT (a) المورنك		144.14	•	1460.3	-:					VI			
State budget, constant price 1963 Cost per pupil of overage dai الإيتدائي اللايتدائي اللايتدائي اللايتدائي اللايتدائي Index يالفرنك يالفرنك ICT (a) L ICT (a)	-40					۲.0	*	۱۵۷۸	-:	1440	- • •	1440	-:
State budget, constant price 1963 Cost per pupil of overage dail الجاسا الفرقائي الفائوی الفرقائي Index بالفرقائي المحاسلة المحاسفة المحاسفة الفرقائي Index بالفرقائي Index بالفرقائي Index بالفرقائي	1 4 0												
State budget, constant price 1963 Cost per pupil of overage dai الإبتدائی الفرنائی ICT (a) L ICT (a) ICT (a)<	140								n II dalqaqin -Plan				
State budget, constant price 1963 Cost per pupil of overage dai الإبتدائي الجاسط الجاسط الفرنك Index بالفرنك Index بالفرنك Index بالفرنك Index بالفرنك ICT (a) ICT (a)	Ì												
State budget, constant price 1963 Cost per pupil of overage dai	İ	-	ICT (a)		ICT (a)		Index	ا بالفرقك	Index	ا بالفرظ	Index	والفرنك	ndex
Cost per pupil of overage dai	1.4 	<u>ي</u> ٧	G.,	الثانو	ی	E/SI	<u></u>	SEI	وی		G.	E	(1)
	dance	jus v	il of overage	ost per pupi	2	ور		(rice 1963	constant p	budget,	State	7

ial Planning in France, op. cit. Sources: Ontario Department of Education, «Keport of the Minister, 1964»; R. Poignant, Education and Economic and So-

a ICT = Index at constant price, complied by IIEP. The deflator is the consumer price index given in United Nations, Monthly Bulletin of Statistics, New York (May 1967).

تابع ملحق (۱۹)

الريان المستة	LIE RAIL	()	انجلترا + وي	الملكة التحدة انجلترا + ويلز)	E	السويد	السويد الله ما الله ما الله	ألمانيا الفيدرالية	i rie	
الثانوي معا	(الابتدائي والثانوي معا)	^{ۋا} نوي	<u></u>	الملائق	1.2	۱۹۲۵	راد بهدی	(الابتدائی والثانوی معاً)	(الإيتدائي و	
ICT a	€>	ICT a	Т	ICT a	H	Index	CI	Index	D.M	1.5
*								-	۲۹.	190.
Bygger op net han						-:	4.41			ار د د د د د د د د د د د د د د د د د د د
									۳۲٠,٠0	1907
								١٢٥	-ç -ţ	3005
	rias w waysas						7777		~ ·	1000
44.4.50	141-0	 • •	D ,2	ir e	T 7			-	E-2 4	1001
e	www -			and SPRING - An				131	0 (3	1907
natur	NAME AND ADDRESS OF THE PARTY OF	_					No.		· manage and	1901
-	over-constitu							101	757	1904
TE1,0	44.7"	14.	4.4	145.0	× ×					181.
_	\$100 mm 1 mm	184.0	4.4V	144.0	3.V3	177.0	7049		7.	1971
105,0	X44.V	171	۲۰۰۰	~~ **	0 7 7			170	* < > >	744
		151	هر هر ۱۰	0	4					1917
		104:	1 - 6 - 4	104.	00-1				nda "Leiljo Sejenos s	1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1
177	· · ·	101	110.6	100	1001	١٧٥		ļ	:	1970

den, op. cit.; (United Kingdom): IIEP estimation on the basis of data contained in Statistics of Education, op. cit., 1965, pt. 1. Sources : (Federal Republic of Germany) : IIEP estimation on the basis of data given by G. Palm, in Die Kaufkraft der Bildungsausgaben. Ein Beitrag zur Analyse der öffentlichen Ausgaben für Schulen und Hochschulen in der Bundesrepublic Deutsch-Statistics, op. cit., 1965. tables 40, 26; and United Nations. Monthly Bulletin of Statistics, op. cir., May 1967; (United States) : Digest of Educational land, 1950 bis 1962, Olten Freiburg im Breisgau, Walter-Verlag, 1966; (Sweden) : OECD, Educational Policy and planning, Swe-

a ICT = Index at constant price by IIEP. The deflator is the G.D.P. Statistics, (May 1967). price index in United Nations, Monthly Bulletin of

الملحق (١٧) سيلان : الانفاق المتكرر دوريا بالنسبة للتلميذ الواحد (وفقا للأسعار الجارية)

الجامعي	التعليم	+ الثانوى الحكومية)	السا	
الدليل	بالروبية	الدليل	بالروبية	т — от тару фолотоција и
179 179 171 100 97,0	19 TV TTA • TOTA T• V0 1 A• A	1 · · 1 ! # 1 £ 7,0 1 7 7 1 7 7	V7,Y AY,Y 111,V 177,0	1907 1907 1970 1977

Source: Unesco, Financing and cost of Education in Ceylon. A Preliminary Analysis of Educational Cost and Finance in Ceylon, 1952-1964, prepared by J. Alles, et al, Paris, 1967 (SCH/Ws/14).

الهند ، الانفاق المتكرر دوريا بالنسبة للتلميذ (وفقا للأسمار الجارية)

ا نو ی	الفا	الابتدائي الراقي		يدائى	الاب	السنة
الدليل	بالروبية	الدليل	ر و بية	الدليل	بالروبية	**************************************
1	۹,۲۷	١٠٠	۱ و۳	١٠٠	٥,٩١٩	190+
۱۰۵٫۵	٧٦,٩	117,0	٤١,٧	٥ و١١٣	۲۲,٦	1907
١٠٩٫٥	٥, ٩٧	117	٣٠٣	117,0	77,7	1904
1.9,0	٧٩,٣	119	\$ \$, \	110	7799	1908
11.	۸,۰۲	10.00	89	170	7 2 , 2	1907
110	۸۳,٦	11.	\$ }	100	۲٦,٩	1904
177	۲٫۸۸	1 • ٧	44,4	150	47,9	1909
177	91,7	190,0	٤٠,٥	189	7 , 7	197.
187,0	١٠٧,٠	171,7	į o	10+	۳٠	1940
and all the street of the stre	Late a second recognition of the late of t	TO SECURE AND ADDRESS OF THE PARTY AND ADDRESS				

Source: India, Report of the Education Commission (164-66), op. cit.

تابع ملحق (۱۷) أمريكا اللا تينية : الانفاق المتكرر دوريا بالنسبة للتلميذ الواحد (ومقا للأسمار الثابتة) ۱۹۹۰ = ۱۹۰۰

1440	1978	1977	1974	1971	1970	1099	الدو لــــ
			and interestations over the same of				processing of the second design of the second secon
							التعليم الابتدائي
100	174	177	1 2 0	1,7 \$	1	1.7,0	الارجنتين
	141,0	110,0	177,0	1+4	1	_	كولمبيا
٩٨	٩٣	94	٩٨,٥	1+1,0	1	Bringer	كوستار يكا
	188	175	114,0	117	1		سلفادور
							التعليم الثانوى
- 1	١٣٣٥٥	177	107,0	119	1	1.4,0	الارجنتين
	٩ ٥	٥,٥٨	92,0	41	1 • •		كولمبيا
١٠٠,٥	9.7	4 8 , 0	4 ٧	11.,0	١٠٠	power	کوسٹر یکا
					,		التعليم العالى
-	-	٩.	47,0	1 + ٧	١	119	البر آڑیل
-	١٠٤	٩٨,٥	١٠٨,٥	4 V	١٠٠	-	كولمبيا
٨٥	٥,٢٧	٥,٧٧	90	1	_	_	شیلی (۱۹۹۱=۱۰۰
١١٦,٥	1 • •	1	_		_	_	بیرو (۱۹۲۳=۱۱۰)
							•

Source: A. Page, L'Analyse des coûts unitaires et la politique de l'éducation en Amérique Latine, Report of the Regional Technical Assistance Seminar on Investment in Education in Latin America, Santiago de Chile, 5-13 December 1966 (Paris: Unesco, 27 October 1966).

تابع ملحق (١٧) نيجيريا ، الانفاق المتكرر دوريا بالنسبة للتلميذ في التعليم الابتدائي وفقاً للأسمار الجارية

(حسب المناطق في نيجيريا)

Ī	رس	لاجو	الغر ببية		الشرقية 		الشهالية		السنة
	الدليل	بالجنبه	الدليل	بالجنيه	الدليل	بالجنيه	الدليل	بالجنيه	-
	- 	 ۵٫۸۰ ۹٫۸٦	\	۳,۷۰ - 0,۷۳	\ · · - \ ! { 7 , V	7,77 — 1,97	1 • 4 — 1 7 7	£,£7 — V,£7	1907 1900 1977

Source: A. Callaway, A. Musone, Financing of Education in Nigeria, Afri-Research Monograph, No. 15 (Paris: Unesco, HEP, 1968).

السنغال : الانفاق المتكرر دوريا بالنسبة التلميذ في التعليم الحكومي وفقا للأسعار الجارية

•	1478			1971				
الدليل	CFA	بالفرنك	الدليل	CIFA	بالفر ئك	المرحلة		
47,A 100,7 11A,A 41,0	710	77 FA	1	71	4717 TV14 47T£	الابتدائی الثانوی الفی العلی		

Source: Guillamont, Garbe, Verdun, op. cit.

الملحق رقم (١٨) اتجاد اجمالى الانفاق التربوى (في جبيع المراحل) في الدول الصناعية (مقدره بالملايين من وحدات العملات المحلية)

ناده	هو ل	ليا	إيطا	l	فر ن	المنما		
الدليل	الجلدر	ا'دلیل	آلاف الليرات	الدليل	الفر نك الفر نسى	الدليل	الشلن النمسوى	السنة
140	1.4.	100	\$,70,0 VVI,9	1	£ ٧٦ •	1	۲۸٦۲,۸ ٤٦٤٥,١	1400
		147,8	۸۰٤,٧	-		_		1971
_ _		Same	_			7.7	0,270	1974 1972
٣0.	***			240	7.17.	_		١٩٦٥
٤٧٠	0 . 70			V + 0	mm4	444	1.71,7	144.
٦0٠	Y	_	durante to store	Section .	***************************************	019	1 6 4 7 , 7	1975
}								

سو فیری	الاتحاد ال	الولايات المتحدة الامريكية		لتحدة	الملكة ا	سويد	ال	
الدليل	الروبية القديمة	الدليل	T لاف الدو لار ات	الدئيل	الجنيه الاسترليني	الدليل	الكر او ن	السئة
\ \\\\	777	14.	,1 % o	\ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \	771,A 1. £ £ ,1 — —	1 · · · · · · · · · · · · · · · · · · ·	14A8 	1900
_		777	۰ و ۳۹ ۸ ر ۰ ه	_	-		justice!	1970
-	Services 1	72.	٥٧,١	_		_		1448

تابع ملحق (١٨) الذ. به المثموية للنفقات التعليمية إلى الافتاج القومى الكلى في الدول الصنادية

الولايات المتحدة	الاتحاد السوقي _ا تي	المملكة المتحدة	السويد	هو لنده	إيطاليا	فر نسا	ا ـ بتر اليا	المدة
	٤,٢	۳,۲۰	١, ٤٠٠	٣,٦	٥١٠٣	7,79	۲,٤	1900
***.				٤,٧	ه ۸٫۳	١٣٠٣	۲,۸۸	1970
٤٩٤	*****	٤,١١	١٫٥	Bhana	٣.٨٨	_		1971
0.77	nome.		۵,۳	-	tuo mu	-	۲,۹	1978
-	_	۳۰۰۰			-	_	-	1978
-	٦.٣		_	٧٫٥	_	٤٣٦٠	~-	1970
-	_		_	٦٫٣	-	٧٫٥	۱۰۶	1944
-	٦,٧		-]				1978
-	_	-					٠ , ٥	1970

^{* 1955/1956}

^{**} Soviet GNP officially published is not quite comparable with GNP estimated according to the norms in the other industrialized countries, it is diminished by about 20%. Figures in this column have been estimated so that percentages could be compared with those for other countries.

	الصناعية	الدو ل	ف	العامة	الماز انيات	إلى	التعليمية	للنفقات	ألمتم ية	النسبة
--	----------	--------	---	--------	-------------	-----	-----------	---------	----------	--------

الاتحاد السوفيتي	هو لنده	إيطاليا	فر نسا	بلجيكا	السنة
1.,0	-	11,41	۹.۲	1 • • ٨	1900
1 + 3 4	١٦,٠	۱۳,۸۳	۱۲,٤٠	10,7	1970
۱۰,۷	_	18,00	_		1978
_	- 4.,4	_	17,9	- -	1975

Sources: For the tables in this appendix: (Austria): OECD, Educational Planning and Econimic Growth in Austria, 1965-1975, op. cit.; (Belgium, France, Italy, United Kingdom, USSR): Poignant, L'enseignement dans les pays du Marché Commun, op. cit.; (France): Poignant, Education and Economic and Social Planning in France, op. cit.; (Netherlands): OECD, Educational Policy and Planning, Netherlands, op. cit.; (Sweden): OECD, Educational Policy and Planning, Sweden, op. cit; (United Kingdom): 1964, IIEP estinations; (U.S.A.): Past trends from Digest of Educational Statistics, op. cit., (Prospects, IIEP estimation).

(الملحق ١٩) اتجاهات الانفاق الحكومي على التعليم في هولندا ١٩٧٥ -- ١٩٥٠

1940	1941	1970	1970	1900	1900	الفئة
grade						
2001	44	444.	117.	٥٤٢	70.	الموفانفون
1.0.	۷۱۰	01.	707	140	٨٥	المواد
1.0.	9	ا ۸۰۰	٤٧٠	190	۸۰	رأس المال
40.	700	19.	1 . 0	٦٥	٤٠	Indivisable
٧٠٠٠	٥٠٦٥	***	7	1	000	المجموع
٧,٠	٦,٣	٥,٧	٤,٧	۳, ۲	۲,۹	كنسبة من الإنتاج القومى الكلي (بأسمار السوق)

Source: Educational Planning in the Netherlands, op. cit.

Note: The foregoig assessment of government expenditure on education must definitely be regarded as a minimum estimate. Measures likely to be taken, such as raising the school-leaving age, further lowering the ratio of pupils to teachers, increasing financial aids to students, the implementation of the new law on primary education, etc.. may as calculations indicate, cause government expenditures on education to increase to 8 per cent/10 per cent of GNP in 1975.

^{* 1950-1965} current prices; 1970-1975 prices 1965, except for ■ real salary increase of 3.5 per cent annum.

ملتحق (۲۰)

الاحتمالات المستقبلة للانفاق التعليمي في الولايات المتحدة الامريكية: 1 _ اتجاهات القيد في المدارس والمعاهد واتجاهات الانفاق الكلي على التعليم ...

إجهالى الانفاق (بلايين الدو لار ات أسمار (١٩٦٢/٦١)	إجمالى القيد (بالآلاف)	السنة
۹۰۱	74077	08-1904
۲۱,۰	440 £ V	70P1-V0
۸,۳۲	0 £ Y 7 £	71-1970
۳۳,۸	07070	3791 07
٣٥,٦	۰۳۸۲۰	77 - 1970
٤٠,٩	0 V T 9 V	٦٩ — ١٩٦٨
٤٣,٩	0 N T V £	V· 1979
٨ره ٤	7 + 1 > 7	VY - 19V1
14,0	71901	VE - 19VF
,		

Source: Knneth Simon and Marie Fullam of the U.S. Department of Health, Education, and Welfare.

٢ - تقدر الاحصائيات التربوية القيمة الكلية للانفاق التعليمي في عام
 ١٩٦٥/٦٤ وفقا للقيمة الجارية بمقدار ٣٩ بليونا من الدولارات .

(The Digest of Educational Statistics, 1965 edition).

وتساعد هذه البيانات على تقدير اهمية الجهود المالية الموجهة للتعليم الى عام ١٩٧٤/٧٣ كما يستدل عليها بالقيم المطلقة وبالنسب الموية من الانتاج القومي الكلي GNP

افتراضات:

ا ـ افتراض بأن الاتجاه للانفاق التعليمي من العام ١٩٦٥/٦١ الى ١٩٧٤/٧٣ هو نفس الاتجاه المعطى في الاحتمالات المستقبلة للاحصائيات التعليمية حتى عام ١٩٧٤/١٩٧٣ وفقا للأسماد الجارية . وهكذا يكون الدليل هو ٥ر١٤٢ (٥ر٩٤ الى ٨ر٣٣) للفترة من ١٩٦٤ الى ١٩٧٤/٣٠.

٢ ــ افتراض بأن متوسط المعدل السنوى للزيادة في الانتاج القومى الكلى لهذه الفترة هو نفس المعهل للفترة ١٩٥٠ ــ ١٩٦٥ وفقا للأسسعار الشابتة .. وتشير احصائبات الامم المتحدة الى دلائل Indices الانتاج القومى الكلى كالآتى :

وهكذًا يكون الدليل بالنسبة للفترة كلها (١٥ سنة) هو ٥ر١٧٢ (١٥٥×١٠٥) ، أو ٦ر٣٪ سنويا وهو يعطى دليلا قدره ١٣٨ للفترة من ٢٤/٥٢ الى ١٩٧٤/٧٣ .

تقسديرات:

* Comment :

In fact, since the price index of the education sector can be expected to increase more quickly than the general price index, the percentage of GNP devoted to education will probably be higher than 6-7 per cent in 1973/74. However, if we compare the evolution with the trend of last ten years, there is, in fact, some «flattering» in the curve of expenditures in education as a percentage of GNP. The essential reason is that whereas the total enrollment increased at a annual rate of 3.6 per cent from 1949-50 to 1964-65, it is expected to increase only at a rate of 1.8 per cent per annum from 1964-65 to 1973-75.

ملحق (۲۱) مقارنة بين معدلات النمو الاقتصادي لعدد مختار من الدول النامية والمتقدمة

	ألغ		
متوسط المعدل السنوى ١٩٦٠ – ١٩٥٠ (نسبة مثوية)	خلال الغترة ١٩٦٠ – ٢٥ (١٩٦٠ = ١٩٦٠)		الدو لة
,			دول نامية
۳,۳۰	114	(a)	الأر جنتين
۵	177,0	(a)	بوليفيا "
7,10	117,0	(a)	سيلان
٤,٢٥	177	(a)	شیلی
ه ۷٫۰	١٣٢٠٤	(a)	ا قار ص
m	117	(a)	غانا
7,	118	(b)	الهند
٥٠٧٥	147,0	(a)	إيران
٣,٠٥	114,0	(d)	المغرب
٣	117	(d)	تاز آنیا
			دول متقدمة
1,10	177,8	(a)	النسا
٦, ٦	١٣٨	(b)	بلغار یا
4	111,1	(b)	تشيكوسلوفاكيا
٤,٨٥	144	(a)	الدثمار لــُــ
0,1.	170,7	(a)	فر نسا
ξ, Λ	177,7	(a)	جمهورية ألمانيا االديمقراطية
٥١٥٥	171,5	(a)	أيطاليا
٦,٠٥	187,0	(b)	الاتحاد السوفيتي
7,70	117,5	(a)	الملكة المتحدة
٤٠٠٧.	170,1	(a)	الولايات المتحدة الأمريكية
			•

Source: United Nations, Monthly Bulletin of Statistics, op. cit. (May 1967), Table 63.

- a) Growth domestic product at constant market prices.
- b) Net material product at market prices.
- c) Gross domestic production.
- d) Gross domestic product at factor cost.

اللحق ٢٢

مشكلة السكان: حالة تنزانيا (تطوير التعليم الابتدائي):

يراعى فى هذه الحالة مضامين البديلين الآتيين بالنسبة للقيد وللتكاليف الدورية ا (المحافظة على نسبة قيد ثابتة ب) المحافظة على مسافة مطلقة ثابتة لعدم الاستيماب الكلى ان هم في سن المدرسة nonschooling gap

افتراضات:

۲ ـ تحدث الزيادة فى أجور المعلمين بالتعليم الابندائى بنفس معدل
 الزيادة فى GDP بالنسبة للفرد الواحد ، وينشئا عن ذلك أن تبقى تكالبف
 nonteacher ثابتة ، وبالتالى تزداد في أضطراد التكلفة الكلية للوحدة ...

٣ ـ اســـتخدام GDP المتكررفيأى لحظة بدلامن GNF في قيــاس تكاليف التعليم .

يلاحظ من النتائج التي يتضمنها الجدول الآتي ما يأتي :

(۱) لكى تحافظ بساطة على نسبة قيد ٤٣ ٪ يكلف ذلك حوالي GDP ، ٢٠٤٨ من

(ب) لكى تحافظ على مسافة عدم الاستيعاب لمن هم في سن ها التعليم على أساس رقم عام ١٩٦٦ ، فان هذا يعنى زيادة في النسب المتوية من GDP من ٨٤ ر٢٪ الى ٩٤ ر٣٪ كما يعنى أيضا زيادة التكاليف الدورية الى اربعة أضعاف قيمتها .

تابع الملمن اللازمة لتوفير نسبة قيد ثابت والمحافظة على مسافة معينة أمام الاستيعاب في المدارس الابتدائية القيدوالتكاليف اللازمة لتوفير نسبة قيد ثابت والمحافظة على مسافة معينة أمام الاستيعاب في المدارس الابتدائية

	*** 3			73 %		Marying			
النسبة المئوية	الحكالين	المقيلون	النسبة المتوية	الحالف	القلدن	تكلفة الوحد	GDP		
c².	الدورية	باللدارس	Ì.	ė',	1111	Sal.	(mone-	IN TEND	s quinti marannaga
GDP*	£m.	ر. الا الا	CDP	t p	G V V.	+-	tary	ق سن ۲-۱۱	<u>.</u>
				1) i i	£1.5	£ m.	بالألان	
X 35 X	٠٩٠ ٤	٥ ٧ ٧	٧ ۽ ډ ٨	٠٩٠ ٤	0 < <				
7.04	W /**	- T	۸ , ۸	c .		>	4.44	17.	سر طر طر الر
-r		,	1 92 4	7750	3,4	۸, ۸	711 39	1441) A 7 Y
	1 3 6 1		Y 320	۷٥٥٥	717	ه.	77V - Y	- 5 7 7) A * }
1 2 4 2	1940	٧٠,٢	7 3 E T	0 34 Y			454 4	F	1
۲ ,۸۰	١٦, ٧	137	7 76.6	-6 -6 -1	T Ab GB,	.	\$		
1 16 1	∀ ,44	Υ β.)	* * -	# < `		7 .	1 (1) 1	: :	- A Y •
٠ ١ ١ ١	> \ A	۸ ۲		1 2 4 0	Ś	100	1. 31 A	100%	1441
4	» ;		1 22.	777	۸۸۲) . , a	4-1 -4		1444
- 211	, V	>> 6	.36 4	۰۷۶ ۸	٧٠٩	113.	1,014	1757	٠ ٢
,,,,	٥٧٥ ٠ ١	-E	Y , 44	۸ ۲۹	٧٢.	1 1 0	1	9	
717	11 34"	A \ 1	۲ - ۲۸	, & • •{	<		- 1 94		2 4 7 6
7,7.	ーゼ・· >	۱۰۲۸	۲ ٬۲	h .		11 34	16 44.1	1454	1940
4.71	15 51		c .		2 4 2	1 6 1 1	. 2.9.31	14.1	1947
	1 A A	1 1 6 4	, J	, , ,	۷۴۷	17,71	25 133	1/00	1444
4	()		7 1 2	3 10 1	777	14 34	75 1.43	1191	1 4 Y A
£ -			1777	11/514	7 5 7	18 38	014 34	1447	1474
- 36	1 0 0 1	1717	۸۳, ۲	14,14	۸۷۲	1031	0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0	۲۰۲۷	- d
1 36 1	11501	1110	P. P. P. C.	18 319 1	۱ ۸۹۸	10,1	. I	· ·	

Flan 1966-1967, op. cit.

* Gross domestic product.

- 710 -

الملحق رقم (٢٣) مقارنة بين العمر الوسيطى للسكان فى الدول النامية والدول المتقدمة (عمر السكان فى الدول النامية أصغر . ويضع ذلك عبثا أكبر على الأفراد الكبار العاملين فى دعم وتمويل التعليم) ..

نسبة الأفراد فى سن المدرسة إلى جميع أفراد السكان	العمر الوسيطى لجميع السكمان	السنة	الدو لة	
٥٦	١٧,٤	1974	جمهورية الصين الشعبية	
7, 77	۳۲ ,۹	1977	قر نسا	
3, 17	ا ۳٤	1471	ألمانيا الفدرالية	,
۳, ۴۸	۱۸٫۳	144.	غانا	
٤٦ ,٥	۲۰ , ٤	1991	الهند	
٤٩,٤	19,0	194.	المغرب	
۷٫۱۳	۸, ۱۰	1974	نيكار اجوا	
0 & , &	١٨	1977	النيجر	
۱, ۲۳	۳٦,٥	197.	السويد	

Source: Prepared from data in United Nations, Demographic Yearbook, op. cit. (1964), Table 5, population by age and sex, p. 130.

الملحق رقم (٢٤) الانفاق الكلى الحكومى على التعليم فى الدول النامية

الدليل	القيمة	العام	الدو لة	الدليل	القيمة	المام	الدو لة
1	7157	1971	السنغال	1	٥, ٧٦	197.	بو ليفيا
189	1.70%	1971	(بالمديون فرنك)	747	187,0	1978	(بالبليون بوليفيانوس)
1	۲۱ر٤	1904	تنز انیا	1	1197	1900	الهند
ivr	۸ ,۱۳	1974	(بالمليون جنيه)	717,7	4	1970	(بالمليون روبية)
1	9117	1909	تورس	[:\··	4444	197.	ليبيا
740	70.17	1978	الماليون دينار)	778	V 9 V	1974	(بالمليون جنيه)
1	V90	197.	فمز و يلا	1 * *	770.	197.	المكسيك
414	144	1978	(بآلاف أنبو ايفار)	7 8 4	1 hm ad .	١٩٦٤	(بالمليون بزرس)
				1	777	1904	البا كستان
				۲, ۳۳۹	91.	١٩٦٣	(بالمليون روبية)

تابع الملحق رقم (٢٤) اتجاهات الانفاق الحكومى على التعليم في الدول النامية (الدسب المثوية من الميزانية العامة)

النسبة المعوية	السنة	الدو لة	النسية المقوية	السنا	الدوراة
7 ,0 1 · .7 . 1 · .7 . 1 · .7 .	1	البها كستان السنفال تنز انيا	9 , V 11 , 5 19 , 7 76 , A 10 , V 76 , 1 17 . 7	1471 1470 1470 1470 1470 1470	الأر جنتين هندو ر اس المكسيك المغر ب

اتجاهات الانفاق الحكومى على التعليم فى الدول النامية (النسب المثرية من الانتاج القومى)

النسبة المثوية	السنة	المدولة	النسبة المثوية	السنة	الدو لة
2,7 7,2 7,0 7,V 7,1 2,A	1971 1972 1909 1972 1972	السنفال (ج) تونس (ج) فنزويلا (أ)	7 , £ W , N N , V Y , Q W , Q & , O N , V Y , A	1 4 7 6 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0	كولومبيا (أ) الهند (ب) ساحل العاج (ج) الماكسيك (أ)

- (أ) النسبة المثوية من الانتاج القومى الكلي GDP
 - (ُب) النسبة المثوية من الدخل القومى
- (ج) النسبة المثوية من الانتاج الاهلى الكلى GDP

by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

Source: (All Countries): Statistical Yearbook, 1965, op. cit.; United Nations, Monthly Bulletin of Statistics, op. cit. (May 1967); India: Educational Expenditure in India (New Delhi: National Council of Educational Research and Training, (1965); estimates given in Report of the Education Commission (1964/1966)..., op. cit.; (Ivory Coast: Hallak, Poignant, op. cit., annex A, p. 39, Table XVI; (Latin America): Unesco, «The Financing of Education in Latin America,» Report of the Regional Technical Assistance Seminar on Investment in Latin America, Santiago de Chile, 5-13 December 1966 (Paris, Unesco) (SS/Ed. IV, V. 3); (Pakistan): International Bureau of Education, Unesco, International Yearbook of Education, Report on educational development in 1963-64, presented at the 27th International Conference on Education, Geneva/Paris, 1964, Vol. XXVI; (Senegal): Guillaumot, Garbe, and Verdun, op. cit., annex A, pp. 42, 43, Tables XIX and XXI; (Tanzania): J.B. Knight, the Costing and Financing of Educational Development in Tanzania, African research monographs, No. 4 (Paris: Uensco/IIEP, 1966) pp. 19, 21, Tables 5, 7,

ملحق رقم (٢٥) الاحتمالات المستقبلية للقيه والمتطلبات المالية حتى عام ١٩٧٠ لأهداف اليونسكو التربوية في مناطق الدول النامية

متوسط معدل الزيادة	معدل المشاركة	144.	معدل المشاركة	1470	المنطقة
السنوية ٪			7.		
					s e d
					أفريقيا : القيد بالآلا ف
0 . 9 .	٧١	7.447	٥١	10444	العبيد بالا لا ف مرحلة أولى
۱۳٫۰۸	10	444.	9	1747,0	» ثانية
۲۱٫۷۱	.,00	۸.	ه ۳٫۰۰	٤٦ -	n ثالثة
ه ۳٫ ۸	ĺ	14+1		1149	الا نفاق الكلي على التعليم
٤ ,٣٩		71337		39791	الانتاج القومى الكلي
		٦ , ٩ ٦ أ		۰,۷۸	النسبة المئوية
					أمريكا اللاتينية
<i>د</i> , ه	1		41		القيد بالآلا ف
۱۲٫۹۹	7 8	11607	77	T £ V T 1	مراحلة أولى
۲ ,۳۰	٤٠٠	4 . 0	٤,٣	744.	🔹 ثانية
۹,۰۰		1947		770	شالث »
۰۰۰ ه] }·	9 + YAY (. 4719	الا نفاق الكلى على التعليم
,		۶٤٣ ه		٧١٣٠	الانتاج القومى الكل
	ļ ļ	,	,	. 4,04	النسببة المئوية
					آسيا :
					القيد بالآلا ف
۱ ه ۱ و ۲	٧٤	158417	٦٣	11.477	مرحلة أولى
٩ ,٣٣.	19	3.5 + 4.4	10	12021	« ثانیة « ثانفة
۸۸, ۷	٤, ١	444.	٤ و ٣ .	X + 7 Y	« ثالثة الا نفاق الكلى على التعليم
ه ۰ و ۸		٤٨٠٣		7771	الانتاج القومى الكلى
۰ ٬۰۰		117719		\ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \	النسبة المئوية
		1 1,77		1 3 1 1	

Source: Unesco's contribution to the promotion of the aims and objectives.., op. cit., pp. 35-37.

الملحق رقم (٢٦) التلاميذ الذين أنهو المرحلة الأولى في بعض دول أفريقية وآسيا وأمريكا اللاتينية ١٠٠٠ = ١٩٦٠

	أمريكا اللاتينية				آسیا			إفريقية				
فنزويلا	باير و	باراجوا <i>ی</i>	جو اتيمالا	فيتنام	کور یا	الهند	أفغانستان	أوغندا	السنغال	النيجر	مدغشقر	السئة
		me Annecement	*			-		***************************************	·			
_	44	_	_	_	٧٢	٥٣	٦٤.	_	-	-		1400
_	٧٢			۱٥	-	-	_	٥٩	-	_	_	1907
٧٠	٧٩	!	_	٦.	proof.	_	-	٦٨	٤٨	οź	-	1904
٧o	۸٦	gland hard	_	٧١			-	۸۳	٧٣	٦٧	90	1901
٨٥	9.8	eneral	94	٨٦	_	_	-	94	٨٦	٨٥	9.4	1909
1	1	_	١	1	١	1	1	1	1	1	1	197.
117	1.7	1	119	118	97		117	114	171	150	177	1971
177	-	1.7	188	177	1.7	_	١٢٤	114	114	ं १ ५	144	1977
154		117	140	۱۳۸	-	_	-	12.	١٥٤	101	127	1974
170		177	_			_	_	101	_	717	_	1978
1 -	-	١٣٨				177					_	1440

Source: Africa: Madgascar, Niger, Senegal (Graduates): IEDES, Les rendemnets de l'enseignement.., op. cit., II, pp. 56, 86, Uganda (enrollment in Glass VI): Ministry of Education, Education Statistics, 1965, op. cit., Table G6, (Asia): Afghanistan and Korea (Graduates): Ministry of Education, Japan, Education in Asia, op. cit., p. 77; India (enrollment in Glass VII) Ministry of Education, Report of the Education Commission (1964-66), op. cit., p. 155, Vietnam (enrollment in Glass VI): Unesco, Projections à long terme de l'éducation en République du Vietnam (Bangkok: Unesco, 1965), p. 119; (Latin America): Guatemala (Graduates): unpublished data; Paraguay (enrollment in Glass VI): unpublished data; Peru (enrollment in Glass VI): Ministerio de Education Publica, Estadistica educativa, 1957-1961, Lima, p. 14; Venezuela (enrollment in Glass VI; Oficina Gentral de Goordinaction y Planificacion, la education Venezolana en cifras (Garacas, 1965), I, p. 13.

تابع الملحق رقم (٢٦) الطلبة المتخرجون فى المدرسة الثانوية العامة أو طلبة السنة النهائية فى المدرسة الثانوية العامة فى بعض الدول (١٩٦٠ – ١٠١) (أ)

1970	1900	المنطقة الدولة	1970	1900	المنطقة – الدولة
		آسيا :			أفريقيا :
۱۲۲ (پ)	77	جمللورية الصين الشعبية	741	74	شرق الكاميرون
(~.) 117	۸۱	جمهورية كوريا	717	٣٨	ساحل العاج
۲۵۰ (ب	۹٦ (ء)	لا و س	7 7 7	1 71	مدغشقر
1 • •	۴ ۶ ۳	نيبال	7.7	٤٢	أوغندا
		الدول الصناعية			أمريكا اللاتينية
1970	1-190+	السنة	۱۵۳ (ء)	ه۷(د)	كولومبيا
۱۱۳	7.4	بلجیکا (ز)	150	_	بار اجوای (و)
141	• (فرنسا (ز)	(2) 100	۰۰۰۳	بير و
1.0	١٥	ألمانيا الفيدرالية(ز)	(ح) اغغ	۳٥	فَمْرْ و يلا
151	ጎ ለ	ا هولندة (ز)		!	

(أ) في حالة عدم توفر بيانات عن أعداد المتدفر جين ، استخدمت البيانات الدالة على الطلب المقيدين في السنة النبائية .

Source: (Africa) East Cameroon, Ivory Coast, Madagascar: France, Ministère de la coopération statistiques scolaires des états francophones, Direction de la coopération économique et financière (unpublished paper); Uganda: Ministry of Education, Education Statistics, 1965, op. cit.; (Asia) China, Korea, Laos Nepal: Japan Ministry of Education, Education in Asia, op. cit., Table 43 (2), p. 77; (Latin America) Colombia: Ministerio de Education Nacional, Mision de planeamiento de la Education, Unesco/AID/BIRF, Estadisticas (Bogotà, 1965); Paraguay: Unpublished data; Peru: Instituto Nacional de Planificacion OECD, Desarrollo economico y social, recursos humanos y education (Lima, 1966); Venezuela: Oficina Central de Coordinacion y Planificacion, La éducation Venezolana en cifras, op. cit.; (Industrialized Countries) Belgium, France, Federal Republic of Germany, Netherlands: Poignant, l'Enscignement dans les pays du Marché Commun, op. cit.

تابع الملبحق (٢٦) خريجى التعليم العالى في بعض الدول (١٩٥٧ = ١٠٠)

1978	197.	الدو لة	1975	197.	الدو لة
		جمهورية الصين	791	١٦٥	غانا
700	۱۷۸	الشعيبية	4.4	1 / 1	سير اليون
771	104	المراق	187	۱۲۸ (ب)	تونس (أ)
۲۷۰ (ج)	٥ د ١٩١	الباكستان	:		جمهورية مصر
4 . 8	141	جمهورية فيتنام	١٨٦	115	العربية
١٣٨	178,0	الداذيمارك	179	۱۲۰٫۰	الا رجنتين
٥, ۱۱۸	ه و ۱۵	ر و مانیا	٥, ١٢٣	۱۱۷٫۰	البر از يل
140	٥, ١٠٣	اليابان	pro-0		شيلي
		الولايات المتحدة	(2) 7 2 7	٥, ١١٣	جو اتبالا
1 . , 0	1111 , 8	الا مريكية (ھ)			

Source: Unesco, Statistical Yearbook, 1965, op. cit., pp. 326-38.

الملحق رقم (٢٧) المحدد الأمريكية : معدل الاستبقاء من الصف الحامس حتى دخول الكليات العالية

Ī	الملتحقون لأول مرة بالتعليمالعالى		التخرجون		۱ قلمید امس	السنة التي نقل فيها التلا ميذ للصيف			
	, , , , , , , , , , , , , , , , , , ,	· 2 '8	ن عان ن بانع بانع	17	1 +	٨	۲		الخامس
1	114	1987	4.4	7 2 2	٤٧٠	V ! \	411	1	3791-07
1	179	1987	£ 7 V	917	V11	٨٤٢	904	1 + + +.	40-1948
1	774	1907	٥٢٢	019	٧٤٨	٨٥٨	907	1	20-1955
1	454	1977	787	٦٨٤	٨٥٥	9 \$ 1	411	1	3091-00
1	7° V	1978	777	775	AYI	9 \$ 1	910	1	04-1407
1	۳۷۸	1970	٧١٠	٧٥٨	۸٧٨	401	998	1 * * *	0A-190Y

Source : United States, Digest of Educational Statistics, op. cit., 1966, p. 7.

الولا يات المتحدة الأمريكية: النسبة المئوية لعدد المتخرجين في المدرسة الثانوية بالنسبة الى أفراد السكان سن ١٧ سنة

النسبة المئوية	السئة	النسبة المتوية	السنة	النسبة المثوية	السنة
٥٩	190+	۸ ,۸	191.	۲	١٨٧٠
10,1	197.	۸, ۱۲	197.	٠, ٢	١٨٨٠
77	1970	۲۹	1980	٥, ٣	114.
		۸٫۰۰	1980	٤ و ٦	19

Source: United States, Digest of Educational Statistics, op. cit., 1966, p. 50.

الملحق رقم (٢٨) الفيلمين ، حالة العمل بين خريجي المدرسة الثانوية .

لا يعملون		-	يممل (في ا	لكلي	نثات العمر	
لا يبحثون عن عمل	يبحثون عن عمل	بعض الوقت	(كل الوقت)	في المائة	بالآ لا ف	فتات العمر
۷, ۵۰	79,0	۱ و ۹	■ ,٧	1 * *	772	19-10
79,7	٥, ٣٦	۳, ۱۲	۲۲ ,۰	1 * *	740	71-7.
۹۰٫۵۱	٥, ۲۸	٧, ٢٢	۳۳,۰	1	۱۳۱	79-70
ار ۱۹	۳, ۱۸	10,0	۲, ۰۰	1 * *	٧٧	71 - T.
۱۹۹	۲, ۱۸	7 \$, 7	٥ ر ٨ ٤	1 * *		آکبر من ۳۵
77,0	ا ۲٫ ۳۰	۱۳٫۸	ا ه و ۲۲	1	177	جسيع الفتات

Source: Philippines, Office of Manpower Services, Summary Report on Inquiry into Employment and Unemployment among those with High School or Higher Education (Manila: Dept. of Labor Office, May 1961), Table 31, p. 37.

الملحق رقم (٢٩) الهند : توزيع المتقدمين من طلا ب التعليم العالى للحصول على وظائف عن طريق التبادل Live registers of employment exchanges

(1977 - 1987)

آخرون	خر پجی الطب	الهندسة	فى السنوات المتوسطة	فى بداية المرحلة	السنة
part - 10 - 10 - 10 - 10 - 10 - 10 - 10 - 1					
41.7.	717	٤٨١	4.48.	127977	1907
41710	171	011	77777	7470.9	1907
70 / 20	١٨٦	٥١٨	1 1 0 V 0	777777	1901
4744	124	٥٩٨	29121	45546	1909
10144	777	119.	7.707	44444	1970
0 2 7 7 7	770	1700	٧٠٨١١	£ 7 4 7 4 4 4 1	1971
71797	71.	1777	9.908	115700	1977
				ļ	

Source: Institute of Applied Manpower Research, Fact Book on Manpower 1 Part I (New Delhi, 1963), Table 3-23, n. 52;

الملحق رقم (٣٠) ساح العاج : الطموح المهني والتوقعات المهنية لعينات من الطلاب

قعات المهنية	التوقعات المهنية		الطموح المهنى		. !! -! •
إناث الكل	ذ کور	الكل	إناث	ذ کور	أنواع المهن
07,7	7,1 1,1,1 0,0	7, 17 3, 77 7, 71 7, 71	7, 17 7, 1 1, 11	7	التدريس (أ) مجالات علمية تكنولوجية (ب) الطن ، التمريض (ج) الزراعة (د) الإدارة (ه) الجيش ، البوليس (ز) مهن أخرى متنوعة والذين لم يجيبوا على الاستفتاء

- (أ) تشمل التدريس من المرحلة الابتدائية الى المرحلة الجامعية ٤ كما تشمل ايضا مجموعة صغيرة في مجالات العلوم الاجتماعية .
- (ب) تشمل العلماء الباحثين ، المهندسين ، الفنيين ، والعمال المهرة في كل المستويات .
- (ج-) تشمل الاطباء ، الصيادلة ، الاطباء البيطريين ، المرضات ، والعاملين في مجالات الخدمة الاجتماعية ...
- (د) تشمل المهندسين الزراعيين ، والفنيين وغيرهم (لا تشمل المزاوعين) =
- (ه) تشمل جميع الكوادر العامة والخاصة (وتشمل رجال السياسة والقانون والكتابيين) =

(و) تشمل أصحاب الرتب وغيرهم .

Source: K. Glignet and F. Foster, The Fortunate Few: A study of Secondary Schools and Students in the Ivory Coast (Evanston, III, Northwestern University Press, 1966), pp. 128-140.

	قمات المه			طموح المه		أنو اع المهن
الكل	إناث	الم كور	الكل	إناث	ذ کور	
_	~~	_	17,1	11,1	۳, ۱۷	العلب
-		-	۳,۷	٧, ٣	٧٫٧	القانون
-	_	_	٠,١	_	۱و۰	الوزارة
٠,١		او ٠	۰ ,۸	ەر ب	۱۹۰	مهن متخصصة أخرى (أ)
Name .		_	۳ و ۲	٤,٣	۲٫۸	مناصب إدارية عليا (ب)
۱ و ۱	_	٠,١	۲۶۲	۷, ۳	٧,٢	أعمال تجارية كثيرة (ج)
-		*****	۶و ۱	ه و ۱	١,٥	السياسة السياسة
۸ر۸۱	٧٠,٧	۳ر ۱۸	٥,١	۷٫۳٫	١,٠	أعمال كتابية حكومية
۱ و ۳۳	٥, ٠ ځ	۳۱ ،۳	٦,٠	۵ و ۱۳	٣,٦	أعمال كتابية أخرى (ه)
۱ و ۳	ار ا	٤, ٧	٧, ٢١	٣,٢	۲۲ ۲۲	علمية ، تكنولوجية (و)
۲ , ۲	1 * 21	٠,٨	ه ر ه	۱۸٫۱	۶, ۲	الصيدلة ، التمريض
-	-		۲,۳	١,١	۲, ۴	التدريس بالجامعة
۳, ۱	ەر •	١,٤	17.54	۲۲ ,۹	14 3/	القدريس بالفانوي
77.,1	۲۳ ,۹	71,1	₹ ,٧	٤ , ٢	4. کھ	التدريس بالابتدائي
۰ ,۳	_	٠,٤	٠ ,٦	- ,	۰ ٫۸	التدريس في أماكن أخرى
۳,٦	_	ء , ٤	۳,٧	-	1 . 2 , 7	البوليس
۰٫۱	_	* 2 \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \			_	أعمال تجارية صغير 🛚 (ح)
١,١	1,1	1 , , ,	۱ ,۳	۱٫۲	1)*	الزراعة والعسيد
۱٫۰	, , , ,	' -	٠,٦	٠,٥	٠,٦	مهن أخرى متنوعة (ى)
٧, ٠	1 1,7	1 . , , ,	i •,∨	۲۰۱۱	ەر ۱	لا إجابات

Source: Foster, op. cit., pp. 276-281.

- (١) رجال اقتصاد واحصاء واجتماع .
- (ب) كبار الموظفين المدنيين ، المحافظون والمديرون ، ورؤساء الادارات والأقسام المحكومية .
- (ج) مديرو البنوك ، مديرو المؤسسات ، المحاسبون . (د) جميع الاختبارات التي تخص العمل الكتابي الدال على تفصيل معين للتوظف في النحكومة ..
 - (هـ) الاعمال الكتابية في المؤسسات الخاصة .
- (و) الهندسة بتخصصاتها المختلفة ، الساحة ، البحوث الزراعية . ، النشساط البيطري ، مساعدو المعسامل ، العمل في المجالات الطبيعية والبيواوجية .
 - (ز) التدريس في المعاهد الفنية والمدارس التجارية ..
 - (ح) أصحاب المحلات الصغيرة وصفار التجار ..
 - (ي) الممثل المسرحي والكاتب المسرحي وغيرهم .

الملحق ٣١

حاجة الكبار الى مزيد من التعليم:

لقد تم التنبؤ أمس عند افتتاح مؤتمر عالمي عن التعليم الجامعي للطلاب الناضجين . عقد في كلية بيركبك Birkbeck في لندن بازدباد حاد، في عدد الرجال والنساء ممن تتراوح أعمارهم بين الثلاثين والاربعين الذين يحتاجون الى تعمليم جامعي .. ولقد اقترح الدكتور ف. س. جيمس الرئيس الفخري لجامعة ماكجل McGill أن هناك على الأقل أربعة أسباب. لها دلالتها ومفزاها في هذا المجال . وأول هذه الاسباب زيادة ادراك ورعى من جانب مدراء الاعمال ورجال الحكومة والقــائمين على التدريس بأن الدرجة الجامعية الاولى لم تعد كافية ، وأن الحاجة الى درجة أعلا توشك أن تصبح الحد الأدنى للتاهيل ، والسبب الثاني اتجاه متزايد يرى أن ما تم تعلمه في سنوات الدراسة الجامعية سوف يصبح قديما وباليا عندما يصل الخريج الىمنتصف حياته المهنية . ويصدق هذا في الاساس كما قال الدكتور جيمس على انسان لا يعمل مباشرة في البحث والتجديد ، اذ أنه يحتاج الى الجامعة مرة أخرى خلال فترات لا تزيد عن عشر سنوات للتعليم فيها من جديد . ولقد لوحظ هذا في الممارسات الطبية وفي التدريس وفي التكنولوجيا الهندسنية والعلمية . والسبب الشالث هو أن هناك مجالات جديدة للعمل سوف تظهر في المستقبل ـ مثل العمل في مجال المحاسبات الالكترونية والاتصال والطاقة الذرية _ وسوف يحتاج القادرون والطامحون من الرجال والنساء آلي تعليم جامعي في مجالات جديدة لكي يؤهلوا انفسهم لها . ولقد نوه الدكتور جيمس بأن الافراد اليوم يعملون في مجالات لم تكن قائمة ومعروفة عند بداية هذا القرن . وفي النهاية وهو السبب الرابع فان هناك أكثر من نصف الشباب في بريطانيا قد ترك المدرسة في سن مبكر وبأسرع ما يستطيع (في سن الخامسة عشرة) وهؤلاء لم يكونوا بالضرورة أكثر الطلاب غباء ، ومن المهم بالنسبة لهؤلاء الشباب عند اكتمال نضجم وادراك حاجتها للتعليم الجامعي أن يتوافر لهم هذا التعليم .

العسائد الرتفسع:

ويقترح الدكتور جيمس أن ما تنفقه المؤسسات الصناعية على تعليم أفضل للعاملين فيها يعد نوعا من الاستثمار المربح له عائد وثمرة كبيرة .

وهذه الحقيقة ادركتها المؤسسات الضناعات في الولايات المتحدة الامريكية وكندا على نحو أكبر شمولا واتساعا عما هو عليه في بريطانيا ، واقتبس مثال شركة بل للتليفون التى بدأت منذ خمس عشرة عاما وما زالت حتى الآن ترسل أعضاء تختارهم من بين العلمايين فيها للدراسة في جامعة بنسلفانيا ، وتعطى لهم أجورهم بالكامل ،

وعلى الجامعات أيضا وأجب اعداد برامج تعليمية مهنية بحيث تلائم الحاجات الخاصة لهؤلاء العاملين ولطلابها من الكبار ، وألا تكتفى بتقديم صور مبسطة من المقررات الدراسية التي يدرسها طلاب الدرجة الجامعية الولى .

ولقد اقترح الدكتور أن هناك حاجة لمقررات دراسية مسائية ، واعداد مقررات دراسة بالمراسلة من خلال استخدام التليفزيون والراديو في فترات اقامة الطلاب بالجامعات والكليات ، كما أن هناك حاجة ملحة القررات دراسية تستغرق ألوقت الدراسي كله لمدد تتراوح بين أسبوعين وثلاثة أشهر . . .

Source: The Times (London), 21 July 1967.

الملحق 32

فيما بعد بعض الاجراءات التوضيحية العملية التى اتخفها افراد بعض القرى بالهند نتيجة للمشاركة في برنامج تعليمي للكبار .

عبد سنزرع أشجار فاكهة في الفناء الخلفى ونضيف فاكهة للفذاء اليومى ..

عدد سنستخدم مبيدا ساما لقتل الفيران ، وسنطلب المساعدة من الهندس الزراعي .

م سنربى ثورًا من سلالة جيدة ، أو نرسل بأبقارنا التلقيح الصناعي.

به سينحاول تقديم انواع افضل من الدواجن وسيوف نطعمها بالامصال ضد الامراض .

عبد سنعمل على اقامة مجتمع تعاوني متعدد الاغراض ، ونبيع وننتج في هذا الجتمع .

عبد سوف لا نجد أشخاص أميين في قريتنا خلال السنوات الخمس القادمة . وسوف يستطيع هؤلاء الاشخاص أن يقرأوا الصحف اليومية في مكان أو أكثر وأمام أهل القرية لينشروا المعرفة بينهم .

عبد سوف نسستخدم روث الابقار في تسميد اشجار الفاكهة ولن نستخدمها كوقود لان هذه النفايات عند ما تسستخدم في تسميد الحقول. تجعلها اكثر انتاجية .

يد سوف نحافظ على الآبار نظيفة ونمنع الناس من الاغتسال فيها ، ونكتب اللافتات ونعلمهم ونرشدهم لكى يحافظوا على الماء نظيفا .

* سنقيم السدود للمحافظة على مناسيب المياه في التربة .

Source: Unesco/HEP, "Ten Years of the Radio Rural Forum in India," in New Educational Media in Action: Case Studies for Planners (Paris: Unesco/HEP, 1967), I, pp. 115-16.

سلخص الحدول (١):

ان جزءا كبيرا من الموارد الطبيعة والبشرية في تنزانيا لم يحدث له بقى الوقت الحاضر الا تنمية جزئية فحسب " ذلك أن جزءا أقل من عشر القوة العاملة هو الذي يعمل في وظائف وأعمال لها أجر مستديم . وما زال ٥٠٪ من النساء والرجال القادرين على العمل يعيشون على اقتصاد ربقي اله عائد منخفض نسبيا حيث يعملون في الزراعة والرعى ، ولكي تزداد النسبة للانتاج العصرى فان الامر لا يحتاج الى وأسمال فحسب ، بل والى الكثير من الخدمات التعليمية الجيدة . وهذه الخدمات لا تنحصر فحسب في تعليم نظامي بل نقصد بها جميع الخدمات التعليمية التي تزود الشخص المنتج بالارشادات والمساعدات الفنية والتدريب بأشكاله المختلفة : ويستطيع قطاع الصناعة أن يستوعب نسبة متزايدة ولكنها مع ذلك سوف تبقى صغيرة . و إن يؤثر على الفالبية العظمى من القوة العاملة الا اقتصاد ريفي عصرى ، ومن المستحيل في الوقت الحاضر أن نوفر وظائف وأعمال عصرية انتاجية لاكثر من جزء صغير ، حتى بالنسبة لاولئك الذين أتموا تعليمهم الابتدائي . وتقل هذه النسبة بين من حصلوا على أربع سنوات من التعليم أو دون ذلك _ وعلى هذا يمكن أن نقرر أن الاستثمار في التعليم النظامي قد فاق الاستثمار في الخدمات التعليمية الاخرى التي تستهدف مباشرة زيادة الانتاج وزيادة الفرصة الاقتصادية ، وعلى هذا النحو فان جزءا مما ينفق على التعليم النظامي يصبح فاقدا . وبناء على ذلك فانتسا نستطيع الجدل في الوقت الحاضر بأن الأولوية العظمى التي تحتاج اليها تنزانيا هي خدمات تعليمية تحدث على نحو ناشط ثورة زراعية على أن يحد مؤقتا التوسع في نمو التعليم الابتدائي .

Source: Hunter, Manpower, Employment and Education in the Rural Economy of Tanzania, op. cit.

الملحق ٣٤ المبلغ الاجمالى للمساعدات الخارجية للثعليم تطور المساعدة الخارجية الكلية مقدرة ببلابين الدولارات الامريكية (DAG countries)

المجوع	خاص	عام	السنة
۲, ۲	٧,٩	۳,۳	1907
۷٫٦	٧, ٣	۳ ,۹	1904
٧, ٧	۲ ٫۸	ا با با	1904
۱ ۱ و ۷	٧,٧	٤ , ٤	1909
۰ ۹ ۷	۲ ,۹	■ ,•	144.
، ۲ ۹	۲,۱	٦ ,١	1971
۸ ,٦	٥, ٢	۱ ز ۳	1977
۸,۰	٤, ٢	۰ ۱ و ۲	1944
۱ ۹ ۹	۲,۲	۹ و ه	1972
1.,1	۳ ٫۸	٦ ,٣	1970

لاحظ الزيادة المستمرة حتى سنة ١٩٦١ ثم الاستواء منذ تلك السنة مع زيادة هامة بين عام ١٩٦٤ ، ١٩٦٥ - وترجع الزيادة الاخيرة أساسالى الساعدة الخاصة (القروض الطويلة الاجل والاستشمارات) التى يحتمل الا يكون لها تأثير كبير جدا على التعليم .

تطور الساعدة الفنية (DAG countries)

عدد المدرسين المرسلين إلى الدول النامية	السنة	المدفوعات (ببلا يين الدولا رات الأمريكية)	السئة
78037	1978	۰ ۲۷٫۰	1977
77779	1971	۸۵۸, ۰	1478
40411	1970	٠ . ٩ ٥٠	1478
		: 1 , • £ A	1440

عدد الحبراء	السنة	عدد المتعلوعين		السنة
في المجال التربوي	***************************************	المدرسون	الإجمالي	
77.0	1978	7719	7477	1978
7°00 V	1978	8 0 V 1	99.4	1971
1183	1970	۸۰۳۳	10990	1970

Source: Sources of all the above data are the latest OECD/DAG annual reviews, Development Assistance Efforst and Policies. The 1965 issue also contains data showing the geographic distribution of aid and its inequalities (French-speaking Africa south of the Sahara gets \$11.00 per inhabitant, India \$2.50, Algeria \$23.00, Latin America \$4.40).

A GUIDE TO FURTHER STUDY

From the rapidly growing literature on the topics dealt with in this book, we have selected a limited number, available in English, as an initial guide to readers interested in digging deeper. Many of the documents listed below have good reference lists of their own which can provide further guidance.

Education and Society Education's Capacity To Foster Social Objectives — Social Constraints On Education — Impact Of Education On Social Change — Influence On Student Attitudes — Equality of Educational Opportunity — Social Bias of Educational Systems.

Anderson. C.A. The Social Context of Educational Planning. Fundamentals of educational planning, 5. Paris, Unesco/HEP, 1967. 35p.

Discusses societal factors which educational planning should take into account but often ignores.

Ashby, Eric Patterns of Universities in Non-European Societies. London, School of Oriental and African Studies, University of London, 1961.

Examines the impact of imported models of higher education in India and West Africa, and the contrasting British and French colonial educational policies in Africa.

Gremin, Lawrence A. The Transformation of the School; Progressivism in American Education, 1876-1957. New York, Alfred A. Knopf, 1961. xi, 387 p. Index xxiv. Bibliography. An historian's lively analysis of the effort made over fifty years to adapt education to the democratic aims of American Progressivsim

Durkheim, E. Education and Sociology. Translated from French by S. D. Fox. New York, London, Macmillan, 1956.

- Halsey, A. H., Floud, J., and Anderson, C. A., eds, Education, Economy and Society; A Reader in the Sociology of Education. New York, Free Press of Glencoe, 1964. ix, 625p.
- Hanson, John W., and Brembeck, Cole S., eds. Education and the Development of Nations. New York, Holt, Rinehart and Winston, 1966. xiv, 529 p. Bibliography.

A wide assortment of articles written by outstanding authors, from various vantage points, bearing on educaion's capacity to foster social, economic, and political development.

- Hoselitz, B. F., and Moore, W. E., eds. Industrialization and Society. Report based on a North American Conference on the social implications of industrialization and technological change Chicago, Illinois, 15-22 September 1960. Paris, Unesco, 1963. 448p.
 - Discusses major policy implications of the sociological view of education's role in promoting growth in developing countries.
- Myers, Edward D. Education in the Perspective of History. With a concluding chapter by Arnold J. Toynbee. New York, Harper and Brothers, 1960 xii, 388p.

A sweeping review of the role which education played—or failed to play in the rise and fall of thirteen civilizations and the historical lessons which Professor Toynbee sees in this vast body of human experience for helping mankind to cope with modern dilemmas.

Ottaway, A. K. C. Education and Society: An Introduction to the Sociology of Education. London, Routledge and Kegan Paul, 1964. 2nd edn. rev. xiv. 232p.

As an Investment In Human Resource Development And Economic Growth — Historical Evidence Of Education's Contribution — Differing Views Among Economic — The Problem of How Much To Spend On Education

OECD. The Residual Factor and Economic Growth; Study Group

in the Economics of Education. Paris, OECD, 1964. 280p. Tables. The record of a debate among able economists who broadly agreed that education is a good investment in economic growth, but who differed strongly about how to prove it; recommended mainly for economists.

OECD. Policy Conference on Economic Growth and Investment in Education: IV. The Planning of Education in Relation to Economic Growth. Washington, D.C., 16-20 October 1961. Paris, OECD, 1962.

The proceedings of a notable conference of economists and educators which gave encouragement to policy-makes to invest more heavily in education; includes main papers and addresses by leading participants.

Schultz, Theodore W. The Economic Value of Education. New York, Columbia University Press, 1963. xii, 92p. Bibliography. A readable little book by a distinguished economist whose research and writings have given great impetus in recent years to the idea that education is a «good investment» in economic growth.

Unesco, Readings in the Economics of Education, selected by M. J. Bowman, M. Debeauvais, V. E. Komarov, and J. Vaizey, Paris, 1968. 945p. Tables.

A large and useful anthology of articles by leading economists and other social scientists on the role of education in economic growth and social development, and related matters.

Vaizey, John. The Economics of Education. London, Faber and Faber, 1962. 165p. Bibliography.

A standard work which reviews ideas on the economic returns of education, expenditures on education, productivity and efficiency of education and manpower aspects, with some reference to underdeveloped countries.

ale ale ale

Educational Planning and Management Concepts
And Techniques — Forecasting Needs And Resources —
Integrating Educational Planning With Economic And
Social Planning — Manpower Aspects — Qualitative

Aspects — Case Studies — Programme Budgeting — Planning As A Part Of Management.

Beeby, C. E. The Quality of Education in Developing Countries. Cambridge, Mass., Harvard University Press, 1966. x, 139p. Index.

An internationally known educator responds to the economists and takes up the practical problems of achieving needed changes in education, pointing out that educational systems must develop by stages and what works at a later stage may not work at an earlier one.

Bereday, George Z. F., Lauwerys, Joseph A., and Blaug, Mark, eds. The World Year Book of Education, 1967; Educational Planning. London, Evans Brothers, Ltd., 1967. xiv, 442p. Tables

A useful collection of new articles on various aspects of educational planing and development in many parts of the world, by an array of authorities.

Burkhead, J., Fox, T. G., and Holland, J.W. Input and Output in Large City High Schools Syracuse, N.Y., Syracuse University Press, 1967. 105p. Index. Tables.

A total-factor-productivity model of American high schools, applied to a comparison of high schools in Chicago and Atlanta.

Gross, B. M. «The Administration of Economic Development Planning; Principles and Fallacies». In United Nations, Economic Bulletin for Asia and the Far East. XVII, No. 3, December 1966. PP. 1-28.

Some practical guidelines drawn from experience regarding the implementation of plans, pertinent to educational as well as to economic planning.

Harbison, F. Educational Planning and Human Resource Development. Fundamentals of educational planning, 3. Paris, Unesco/HEP, 1965, 24p.

A concise presentation of the views of a well-known scholar

whose ideas have been very influential in the field of educational and manpower planning.

Haribson, F. H., and Myers, C. A. Education, Manpower and Economic Growth. Strategies of Human Resources Development New York, McGraw-Hill, 1964. xiii, 229p.

A general discussion of problems and strategies of educational development in relation to economic development, especially in developing regions; includes a composite index for ranking seventy-five countries into four levels of human resource development; stresses the importance of nonformal as well as formal education.

Hunter, G. Manpower, Employment and Education in the Rural Economy of Tanzania. African research monographs, 9. Paris, Unesco/IIEP, 1966. 40p.

An illuminating case study of the practical needs and difficulties which educational planning must cope with in the vast rural areas of most developing countries. One in a series of 13 IIEP African research monographs, focused on planning problems common to many countries.

HEP. The Qualitative Aspects of Educational Planning.

The papers and lively discussions of a symposium on the non-quantitative dimensions of planning, with heavy emphasis on the need to raise the efficiency and productivity of educational systems by improving their afitness» to their changing environment. Participants include an international group of leading educators and social scientists.

HEP. Manpower Aspects of Educational Planning. Problems for the Future. Paris, Unesco/HEP, 1968. 265p.

An examination by an international group of leading experts of the «state of the art» of manpower and educational planning, and of three major future problems: manpower and educational needs for rural and agricultural development; unemployment of the educated; and the implementation of plans.

Lewis, W. Arthur. Development Planning; the Essential of Economic Policy. London, George Allen and Unwin, 1966. 278p.

A small and useful book for educators who want to learn about economic planning and its relation to educational planning, by an eminent authority on the subject.

- Lyos, R., ed. Problems and strategies of Educational Planning:
 Lessons from Latin America. Paris, Unesco/IIEP, 1965. viii.
 117p. Papers and summary of discussions of a five-week seminar series, including statements by leading Latin.
 American education and economists, emphasizing the need for planning and the practical difficulties.
- Nozhko, K., et al. Educational Planning in the USSR. Paris, Unesco/IIEP, 1968. 300p.

A comprehensive review and critical appraisal of educational planning in the USSR, integrated with economic and manpower planning, including an historical picture of Soviet educational development over fifty years; prepared by a group of experienced Soviet planners and scholars, with a commentary by a visiting international team of experts, organized by the HEP.

Oddie, G. Schoof Building Resources and Their Effective Use. Some Available Techniques and Their Policy Implications. Paris, OECD, 1966, 160p.

A practical discussion with useful guidance to those especially concerned with the efficient construction and utilization of educational facilities, by an architect-engineer who had a hand in improving educational construction in the United Kingdom.

Parnes, H. S. Forecasting Educational Needs for Social and Economic Development. Paris, OECD, 1962, 113p.

A clear and systematic discussion of the various steps in educational planning employed in the OECD's Mediterranean Regional Project.

Report of the Committee on Higher Education under the Chairmanship of Lord Robbins 1961-63. London, HMSO, 1963. xi, 166p.

A landmark in the United Kingdom's approach to the planning of higher education, including an historical survey of growth thus far, some striking international comparisons, some bold projections for the future, and some controversial proposals.

Ruml, Beardsley, and Morrison, Donald H. Memo to a College Trustee; A Report on Financial and Structural Problems of the Liberal College. New York, McGraw-Hill, 1959. xiv, 94p. A provocative little book which warns higher educational authorities and faculties that curriculum proliferation is the enemy of adequate teacher salaries and good quality learning. It proposes some planning principles and techniques for achieving the best use of available resources.

Skorov, G. Integration of Educational and Economic Planning in Tanzania. African research monographs, 6. Paris, Unesco/IIEP, 1966. 78p. Bibliography.

Though focused upon one sample country, this case study in the HEP African monograph series portrays with clarity the problems faced by most developing countries in trying to integrate educational development with economic development, in line with their extremely scarce resources.

Unesco. Economic and Social Aspects of Educational Planning. Paris, Unesco, 1964. 264p. Bibliography.

An integrated set of papers on various aspects of educational planning and development by internationally known experts, including a paper by Professor Jan Tinbergen on «Educational Assessments».

Vaizey, J., and Chesswas, J. D. The Costing of Educational Plans. Fundamentals of educational planning, 6 Paris, Unesco/IIEP, 1967. 63p.

Presents some general principles and methods of costing, and shows their practical application in an illustrative African country.

Waterston, A. Development Planning: Lessons of Experience.
Baltimore, Johns Hopkins, 1965. xix, 706p. Bibliography.
Reflections by a seasoned observer after conducting a number of country studies on planning, for the World Bank.

* * *

Financing Education Comparative Educational Efforts Of Different Countries — Alternative Financing And Criteria Of Selection — The Financing Of Higher Education — Methods For Analyzing Educational Expenditures.

Edding, F. Methods of Analysing Educational Outlay. Paris, Unesco, 1966. 70p.

A useful technical discussion by one of the most experienced international students of educational expenditures, whose work in the Federal Republic of Germany has aroused economists, educators, and politicians alike.

Harris, S. E., ed. Economic Aspects of Higher Education. Paris, OECD, 1964. 252p.

A collection of papers from conference organized by the OECD's Study Group in the Economics of Education, led by Professor Seymour Harris, who has written prolifically on the financing of education.

Keezer, Dexter M. ed. Financing Higher Education 1960-70. New York, McGraw-Hill, 1959. vii, 304p. Tables. Illustrations.

A useful collection of expert papers and observations, derived from a seminar at the Merrill Center for Economics, chaired by Dr. Willard N. Thorp.

Mushkin, S. J., ed. Economics of Higher Education. Washington, D.C., U.S. Government Printing Office, 1962.

A large collection of papers and data prepared by an eminent group of educators and economists under the auspices of the U.S. Office of Education, dealing with financial and other economic aspects of higher education.

OECD Study Group. Financing of Education for Economic Growth, Paris, OECD, 1966,

A series of papers dealing with educational finance in under-

developed and developed countries, with discussion of criteria for external aid to education in developing countries.

Poignant, R. Education and Development in Western Europe, the United States and the Soviet Union. New York, Teachers College, Columbia University, 1968, 320p. Tables.

This recent study presents a provocative picture of the comparative postwar growth of educational enrollments and expenditures—relative to economic growth—in sveral industrialized countries. It has stimulated debate in some of the lagging countries.

* * .

Educational Change and Innovation Acceleration Of Educational Change In The Past Decade — Team Teaching — Instructional TV — Curriculum Reforms — New School Designs — Ungranded Schools — Other Innovations — The Necessity And Pressure For Change — Strategies For Achieving It — How Research Can Help.

Anderson, Robert H. Teaching in a World of Change. New York, Harcourt, Brace and World, Inc., 1966. 180p. Bibliography. A readable, authoritative summary of recent innovations in school organization, team teaching, school design, and other matters; written for teachers but useful of a wider audience.

Bruner, J. S. The Process of Educaion. Cambridge, Mass., Harvard University Press, 1961.

A fresh look at the structure of knowledge in relation to the learning process, which prompts an imaginative search for more efficient methods of imparting and acquiring knowledge.

Goodlad, John I. Planning and Organizing for Teaching. Washington, D.C., National Educational Association, 1963.

A leading authority on the non-graded school discusses new ways of organizing the teaching-learning process in order to enable each individual to proceed at his own best pace.

Gore, H. B. «Schoolhouse in Transition,» in The Changing

American School, 65th Yearbook of the National Society for the Study of Education, Part II, Chicago, University of Chgicago Press, 1966. The President of the Educational Facilities Laboratories—a former school superintendent and noted educational innovator—sums up recent new developments and directions in school design aimed at creating school buildings that will foster rather than impede necessary educationa changes. The EFL, New York, is the best source of publications on new trends in school design.

Harris, S. E., and Levansohn, A., eds. Challenge and Change in American Education. Berkeley, Calif, McCutchan Publishing Corporation, 1965. 347p.

A summary of papers and discussions of a series of Harvard seminars in 1961-62 involving numerous invited experts, to explore political, economic, qualitative, and organizational issues facing education in the future.

- Innovation and Experiment in Education. A progress report of the Panel on Educational Research and Development. Washington, D.C., U.S. Government Printing Office, 1964. 79p.
- Kidd, J. R. The Implications of Continuous Learning. Toronto,
 W. J. Gage, Ltd., 1966. 122p.
 Lectures by a leading Canadian adult educator, in which he advocates life-long integrated education for all and discusses the implications.
- Miles, M. B., ed. Innovation in Education. New York, Bureau of Publications, Teachers College, Columbia University, 1964. xii, 689p. Fig. Index.
 - Miller, R. I., ed. Perspectives on Educational Change. New York, Appleton-Century-Crofts, 1967. 392p.
- Ministry of Education. Half Our Future. A report of the Central Advisory Council for Education (England). Known as «the Newsom Report.» London, HMSO, 1963. 299p.

A much discussed report on «the education of pupils aged

13 to 16 of average and less than average ability,» with numerous recommendations for change, and emphasizing «above all a neel for new modes of thought, and a change of heart, on the part of the community as a whole.»

Morphet, E. L., and Ryan, C. O., Designing Education for the Future. No. 1—Prospective Changes in Society by 1980. 268p. No. 2—Implications for Education of Prospective changes in Society. 323 p. No. 3. — Planning and Effecting Needed Changes in Education 317p New York, Citation Press, 1967. The results of an eight-state projects designed to help educational systems to adapt themselves to new and larger tasks in a rapidly changing environment; the three volumes contain numerous informative and perceptive articles by leading scholars and educational officials; an antidote to complacency and a spur to the imagination.

Schramm, W., Coombs, P. H., Kahnert, F., and Lyle, J., The New Media: Memo to Educational Planners. Paris, Unesco/IIEP, 1967. 175p. Plus three volumes of case studies entitled New Educational Media in Action.

Summary and conclusions of a world-wide research project aimed at learning more about the over-all feasibility of using instructional TV, radio and other new media to solve educational problems; includes practical advice on how to diagnose any given situation and how to plan in order to maximize the chances of success.

Shaplin, J.T., and Olds, H. F., Jr., eds, Team Teaching, New York, Harper and Row, 1964. xv, 430p. Bibliography. Index. A comprehensive review of the theory and practice of team teaching by a group of well-qualifed observers and participants.

Skinner, B. F. The Technology of Teaching. Appleton-Century-Crofts, New York, 1968.

A new book of essays by the Harvard psychologist who has been called the father of «programmed learning»; here he couples his discussion of the learning process with severe criticism of the conventional educational practices which stand in its way, and he offers some remedies.

Stoddard, A. J. Schools for Tomorrow: An Educator's Blueprint. New York, Fund for the Advancement of Education, 1957. 82p. Bibliography.

This document, still available in most education libraries, is of special historical interest. After retiring from a distinguished career in educational administration, the author helped launch a major movement of educational reform and innovation in the United States. Shocking to many of his education colleagues in 1957, this booklet is widely accepted today as a prophetic view of things to come.

Trump, J. L., and Baynham, D. Guide to Better Schools. Chicago, Rand McNally, 1963. 147p. Fig.

The senior author, Lloyd Trump, an experienced educator, has been a leader of innovation in secondary education for many years.

University Teaching Methods. Report to University Grants Committee. (Hale Report.) London, HMSO, 1964.

Vaizey, John. Education in the Modern World. London, World University Library, 1967. 254p. Bibliography. Illustrations.

A leading authority on the economics of education, with a bent for sociology and politics, looks at education in a world of rapid change, and draws conclusions for policy, tactics, and strategy.

Young, Michael. Innovation and Research in Education. Institute of Community Studies. London, Routledge and Kegan Paul, 1965. 184p. Bibliography.

The author set out to «clear his mind» about priorities in educational research, in the process explored much literature about the nature of such reearch, and came out with the conclusion that the accent should be on innovaion. A useful reading for those interested in using research to promote educational change and advancement.

International Co-operation in Education Various Forms
Of Co-operation — Relation To Foreign Policy Objectives
— Opportunities And Difficulties Involved — Some Case
Histories — Ways To Improve Effectiveness Of Foreign Aid
— The Special Role Of Universities.

Cerych, Ladislav. The Integration of External Assistance with Educational Planning in Nigeria. African research monographs, 9. Paris, Unesco/IIEP, 1967. 78p.

A case study in a particular country, designed to highlight practical problems—of rendering, receiving, and utilizing external educational assistance—which are common to many developing countries.

- Cerych, Ladislav. Problems of Aid to Education in Developing Countries. New York, Praeger, 1965. xiii, 213p. Bibliography. A comprehensive examination of the international flow of educational assistance in the 1950's and early 1960's; the needs for aid, the forms it took, and the practical problems involved.
- Coombs, P. H. The Fourth Dimension of Foreign Policy: Educational and Cultural Affairs. New York, Harper and Row, 1964. xvi, 158p. Index.

 An attempt to relate international educational cultural interchange to the long-term objectives of foreign policy; based on comparative analysis of the educational and cultural ex-

change programs of the United States, France, Federal Republic of Germany, the United Kingdom, and th Soviet

Coombs, P. H., and Bigelow, K. W. Education and Foreign Aid. Cambridge, Mass., Harvard University Press, 1965. 74p. Burton and Inglis Lectures at Harvard on «Ways to Improve United States Educational Aid,» and on «Problems and Prospects of Education in Africa.»

Union.

Curle, A. Planning for Education in Pakistan. Cambridge, Mass-Harvard University Press, 1966. xxii, 208p.

An illuminating case history of the efforts of one developing country to strengthen its educational system, and the perplexing problems encountered, as seen through the eyes of a sensitive «foreign adviser» over a period of years. Required reading for any such «expert» before he starts giving advice.

Education and World Affairs. The University Looks Abroad. Approaches to world affairs at six American universities. Stanford, Michigan State, Tulane, Wisconsin, Cornell, Indiana. New York, Walker and Co., 1965 300p. Bibliography.

Accounts of how six universities have progressive extended their international dimensions over 100 years, but at a greatly accelerated pace since 1960, resulting in an educational extended family system» and a host of new opportunities and problems for the universities.

Gardener, John W. A.I.D. and the Universities. Report to the Administrator of the Agency for International Development. Washington, AID, 1964. xii, 51p.

A critical examination of the uneasy new partnership between universities and the govrnment in the rendering of overseas assistance, with positive suggestions to both parties on how to improve the partnership.

Weidner, Edward W. The World Role of Universities. New York, McGraw-Hill, 1962. xii, 366p. Bibliography.

Synthesizes a series of regional studies of the international exchange programs of American universities (to the late 1950's), carried out by a team of social scientists, with conclusions drawn by the team's director.

Williams, P. R. C. Educational Assistance. London, Overseas Development Institute, 1963, 125p.

Though statistically out of date, this remains a useful description of the various types and channels of British international co-operation in education.

USEFUL REFERENCE SOURCES

Blaug, M. Economics of Education: A Selected Annotated Bibliography. Oxford, Pergamon Press, 1966. xiii, 190p. Index, plus Addenda I and II.

A useful bibliography which concentrates mainly on economic aspects and English language sources; kept up to date with frequent supplements; prepared at the Institute of Education, University of London.

- IIEP. Educational Planning: A Bibliography. Paris, IIEP, 1964. 131p. Annotated references to books, articles, etc. in several different languages, classified by (A) the purpose and value of educational planning, (B) the preparation of educational plans, (C) the organization and administration of educational planning and (D) case materials. Includes listing of numerous other useful bibliographies.
- OECD. Methods and Statistical Needs for Educational Planning. Paris, OECD, 1967. 3663p. Tables.

Contains the results of a major effort to identify basic data needed for educational planning, to standardize definitions and statistical concepts, and to suggest methods of statistical analysis. Useful primarily for industrialized countries with relatively good statistics.

UNESCO. Unesco Handbook of International Exchanges. F/E/S. II, Paris, Unesco, 1967. 1102p.

Gives information on the aims, programs, and activities of national and international organizations, and on agreements concluded between states, concerning international relations and exchanges in the fields of education, science, culture, and mass communication.

UNESCO. World Survey of Education. Handbook of Educational Organization and Statistics. I, School Organization. II, Primary Education. Paris, Unesco, 1958. 1387p. Fig. III. Secondary Education, Paris, Unesco, 1961. 1482p. IV, Higher Education, Paris, Unesco, 1966. 1435p.

Contains accounts of all educational systems in the world at three-year intervals. Developmental facts traced since about 1900 and present trends described. Because of different methods of reporting, however, the statistics are often not comparable and must be treated with caution.

فهرس الكتاب

صفحة	•
٣	7. 11.7.11.7
٥	مقدمة الطبعة العربية مقدمة المؤلف
	•
	الفصل الأول
	وجهــة نظــر
٩	طسعة الأزمة
١.	الأسباب الرئيسية للأزمة وكيفية التفلب عليها
18	مقاومة التغيير: الأسباب والعلاج
17	استخدام اسلوب تحليل النظم
۲.	مكونات أساسية في النظام التعليمي
۲.	الصلة المتبادلة بين المجتمع والنظام التعليمي
44	الصلة المتبادلة بين النظم التعليمية في العالم
	الفصــل الثــاني
	المخلات في نظم التعمليم
	التــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
77	الزيادة في الطلب الاجتماعي للتعليم
7.8	الزيَّادة في مُعدلات القيد والقبول بالمدارس
40	الفجوة بين الطلب على التعليم وقدرة النظم التعليمية
٣٨.	معدلات النمو غير المتوازنة تعوق التنمية القومية
2.7	الانفجار السكاني وزيادة المواليد واثر ذلك على نظم التعليم
£ £	استراتيجيات التفلُّب على الفجوة التعليمية
• •	"" J, G . " ", " J
	العسلمسون
01	المعلمون ومشكلة العرض ؤالطلب
۲٥	مشكلة النفص الكمي في المعلمين واسبابها
04	تحسين نوعية المعروض من المعلمين
00	عوائق تحسين نوعية المعلمين
00	أجور المعلمين والعوامل المؤثرة فيها
	طبيعة بناء كوادر الاجور للمعلمين ومضامينها بالنسبة
٥٨	للتكلفة

صفحة	
٦. ٦٤ ٦٥ ب	طبيعة بناء كوادر الأجور للمعلمين ومضامينها بالنساللحصول على اعداد كافية من نوعية جيدة كليات ومعاهد المعلمين ومدى كفاية انتاجيتها المعدل العالمي للفقد بين المعلمين مبدأ المساواة في الاجور بين الرجل والمراة اثره على جدا عدد كاف منهما للتدريس عدد كاف منهما للتدريس مشكلة الحصول على عدد كاف وجيد من العلمين للعما في المناطق الريفية
\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\	المال: القوة الشرائية للتعليم التنافس والأولويات عوامل اساسية تؤثر في الوضع المالى للتعليم ارتفاع معدل تكلفة التلميل ارتفاع نصيب التعليم من الموارد المالية الكلية اتجاهات التعليم في الدول الصناعية الازمات المالية في الدول النامية مشكلات أخرى تواجه التعليم في الدول النامية
	الفصــل الثــالث مخرجات النظم التعليمية
۹۲ ۱۰۲	صعوبات قياس المخرج التعليمي مشكلات التسرب وصورتها في المستقبل
1.7 1.4 1.1 117 177	التعليم واعداد القوى العاملة عدم ملاءمة التعليم لهذه الوظيفة فوائد ودراسات القوى العاملة ونواحى القصور فيها عدم ملاءمة الخريجين في التعليم لاحتياجات الدول النامية المحافظة على التوازن المرونة عدم ملاءمة البرامج المدرسية الريفية
17. 177	العمالة والبطالة بين المتعامين في الدول النامية في الدول الصناعية المتقدمة
179	الاتجاهات والتغير الاجتماعي

صفحة	
	الفصــل الرابع
	النظام التعليمي من الداخل
۱۳۸	اتساع الأهداف التعليمية
731	المحتوى والكيف
	اختلاف وجهات النظر حول التغيرات الحديثة في مناهج
187	التعليم
187	ما المقصود بالكيف والمعايير خطورة الاقتباس الآلي عن نظم تعليمية أخرى الاتجاهات الديمقراطية في التعليم ومطالبها
101	الاتحامات الديمة اطبة في التعليم مطالبها
101	كيف يتم التطوير
	1 "
	التكنولوجيا والبحث التجديد في التعليم
	وجهات نظر متعارضة حول استخدام التكنولوجيا في
100	التعليم هندسية البناء المدرسي
171	البحوث التربوية
	٠.٠٠٠ ميلو هـ ٠٠٠٠ ميلو و ا
	ادارة النظام التعليمي
177	الادارة جانب هام من الازمة التعليمية
	تكاليف التعليم وكفايته
140	معنى الكفاية التعليمية والانتاجية
144	نقص الحوافز المشتجعة
110	الحاجة الى أستخدام اسلوب تحليل النظم
	الفصيل الخامس
	التربية غير المدرسية
	التربية غير المدرسية
198	التوليب عير المعاصية حالة الدول الصناعية
197	حالة الدول النامية
, , , ,	, , , , , , , , , , , , , , , , , , , ,
	الفصيل السيادس
	التعاون الدولي في مجال التعليم
	مفتاح مواجهة الأزمة
7 - 1	السوق الدولية المستركة للتعليم

صيفيحة	
1.7	الفوائد المشتركة للتجارة التعليمية بين الدول
7.7	أهمية الافراد والمؤسسات
4 + 8	طبيعة مكونات التجارة التعليمية
•	المعونة الخارجية والازمة
7:7	الأبعاد الكمية للمعونة الخارجية
7.9	ابعاد النوعية للمعونة الخارجية
1.1	تقويم نتأئج المعونة الخارجية
717	الدروس آلمستفادا
	دور الجامفات
717	الدور الفريد للجامعات
117	الجامعات ألقديمة ومواجهة التحديات الحاضرة
	تقويم دور الجامعات في الدول المتقدمة في تنمية غيرها
ሊ <i>ነ የ.</i> - ን ን:	من الدول الآخاة في النمو ثمان وظائف خاصة للحامعات
311+	الفصيل السيايم
	نحو استراتيجية جديدة
	نحو استراتيجية جديدة
774	نحو استراتيجية جديدة طبيعة الاستراتيجية التعليمية
770	نحو استراتيجية جديدة طبيعة الاستراتيجية التعليمية ملخص نتائج الكتاب
770 770	نحو استراتیجیة جدیدة طبیعة الاستراتیجیة التعلیمیة ملخص نتائج الکتاب الفیضان الطلابی
077 077 777	نحو استراتیجیة جدیدة طبیعة الاستراتیجیة التعلیمیة ملخص نتائج الکتاب الفیضان الطلابی النقص الحاد فی الموارد المالیة
770 777 777	نحو استراتيجية جديدة طبيعة الاستراتيجية التعليمية ملخص نتائج الكتاب الفيضان الطلابي النقص الحاد في الموارد المالية زيادة التكلفة التعليمية
077 077 777	نحو استراتيجية جديدة طبيعة الاستراتيجية التعليمية ملخص نتائج الكتاب الفيضان الطلابي النقص الحاد في الموارد المالية زيادة التكلفة التعليمية عدم ملاءمة المخرج التعليمي
770 777 777 777	نحو استراتيجية جديدة طبيعة الاستراتيجية التعليمية ملخص نتائج الكتاب الفيضان الطلابي النقص الحاد في الموارد المالية زيادة التكلفة التعليمية عدم ملاءمة المخرج التعليمي ي القصور اللاتي وعدم الكفاية
077 077 777 777 777	نحو استراتيجية جديدة طبيعة الاستراتيجية التعليمية ملخص نتائج الكتاب الفيضان الطلابي النقص الحاد في الموارد المالية زيادة التكلفة التعليمية عدم ملاءمة المخرج التعليمي ي القصور الذاتي وعدم الكفاية
077 077 777 777 777 777	نحو استراتيجية جديدة طبيعة الاستراتيجية التعليمية ملخص نتائج الكتاب الفيضان الطلابي النقص الحاد في الموارد المالية زيادة التكلفة التعليمية عدم ملاءمة المخرج التعليمي ي القصور الذاتي وعدم الكفاية عناصر مقترحة لاستراتيجية تعليمية ايجابية
770 777 777 777 777 777	نحو استراتيجية جديدة طبيعة الاستراتيجية التعليمية ملخص نتائج الكتاب الفيضان الطلابي النقص الحاد في الموارد المالية زيادة التكلفة التعليمية عدم ملاءمة المخرج التعليمي ي القصور اللاتي وعدم الكفاية عناصر مقترحة لاستراتيجية تعليمية ايجابية عصرنة الادارة التعليمية
077 077 777 777 777 777	نحو استراتيجية جديدة طبيعة الاستراتيجية التعليمية ملخص نتائج الكتاب الفيضان الطلابي النقص الحاد في الموارد المالية زيادة التكلفة التعليمية عدم ملاءمة المخرج التعليمي يالقصور الذاتي وعدم الكفاية عناصر مقترحة لاستراتيجية تعليمية ايجابية عصرنة اعداد المعلمين عصرنة اعداد المعلمين
770 777 777 777 777 777	نحو استراتيجية جديدة طبيعة الاستراتيجية التعليمية ملخص نتائج الكتاب الفيضان الطلابي النقص الحاد في الموارد المالية زيادة التكلفة التعليمية عدم ملاءمة المخرج التعليمي يالقصور اللاتي وعدم الكفاية عناصر مقترحة لاستراتيجية تعليمية ايجابية عصرنة الادارة التعليمية عصرنة عملية التعليمية

صفحة .	الفصــل الثـامن كيف ينظر قادة التعليم في العالم الى الأزمة
77. 72. 72. 72. 72. 72. 72. 72. 72.	التقرير التلخيصي الرئيس المؤتمر ٩ اكتوبر ١٩٦٧ البيانات التعليمية الادارة والبناء التعليمي المعلمون والتلاميد محتوى المنهج وطرق التدريسي المحارد المالية للتعليم التعليماون الدولي
7.7 - 70 717 - 7.	The same

	فهرس الاشكال	
منفحة		شكل
11	المدخلات الاساسية في نظام تعليمي معين	1
. 77	العلاقة بين المجتمع والنظام التعليمي القائم فيه	۲
7 \$	العلاقة بين النظم التعليمية في العالم	۳.
٣٠	الزيادة الكبيرة في القيد وعلى الأخص في الدول النامية	ξ
,	أثر الزيادة الكبيرة في المواليد (في فترة بعد الحرب) وارتفاع نسب القبول بالتعليم على القيد بكليات وجامعات	. 0
: ٣.٢	الولايات المتحدة الامريكية	*
۲3	النمو السريع للسكان في فئات سن التعليم في الدول النامية والدول الصناعية	7
80	العلاقة بين التوسع في التعليم والنمو السكاني (حالة التعليم الابتدائي في اوغندا)	Ä
, , ξ Υ	تأثير زيادة السكان في فئات صفار السن وزيادة معدلات القبول والقيد بالمدارس الهندية	٨
1	العدد الممكن الحصول عليه من حملة درجة دكتوراه الفلسفة مقابل العدد اللازم منهم للمحافظة على نوعية	٩.
70.	هيئة التدريس في الولايات المتحدة الامريكية	
٧٥	النفقات التعليمية للتلميذ الواحد في الدول الصناعية	١.
. 71	اتجاهات مختلفة للنفقات الدورية للتلمية الواحد في بعض الدول النامية	11
٧٨	اجمالى النفقات التعليمية في الدول الصناعية	17
۸۳	الزيادة في السكان من فئات السن الصغيرة تزيد من التكلفة الجارية للتعليم (حالة التعليم الابتدائي في أغندا)	۱۳
۸۷	احمالى النفقات التعليمية في الدول النامية	310
١.	الزيادة المتوقعة لنفقات التعليم في الهند	10
۹۷	زيادة المخرج التام من التلاميذ في بعض دول افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والدول الصناعية ٩٤.	۲۱۰

فهرس الجداول

صفحة	Ü	جدو
78	نهو معدلات القبول بالمدارس في أوربا الغربية	1
٣٦	ارتفاع نسنبة القيد بالتعليم في عينة من الدول النامية	*
٤٣	الاتجاهات الجديدة للقيد بالمدارس في الدول المسناعية	٣
Aξ	نسببة اجور المعلمين لمتوسط دخل الفرد	ŧ
۲.۳	النسبة المتوية للتسرب في التعليم الابتدائي في بعض الدول النامية	b
111	النسب المثوية لتسوزيع خريجى الجامعات حسب مجالات الدراسة في عدد معين من الدول النامية	٦
771	جملة الانفاق على البحث وتنميته	٧
141	تأثير ارتفاع التكاليف على ميزانية التعليم الابتدائي في دول نامية افتراضية خلال ١٠ سنوات	٨
	تكلفة الوحدة في كل مستوى تعليمي في احدى دول امريكا	٩
ነለዩ	الو سطى	

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٧٨/٥١٢٤ الرقم الدولي ٢-١٤٣-٥٦-٧٧٧

